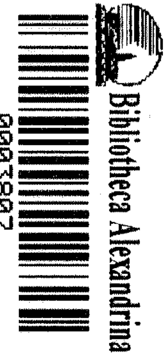
طابا

قضية العصر





دكتور يونان لبيب رزق

كز الأهرام
جمة والنشر





قضية العصر



دكتور يونان لبيب رزق

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف
ماهر الدهبى

المحتويـــات

قائمة الأشكـــال

الشكـــل	صفحة

مقدمـــــة

ليس هذا كتاب تاريخ وإنما هذه شهادة انسان عاين الحدث الكبير وعايشه ، ووجد لزاما عليه أن يترك هذه الشهادة عن تلك التجربة الثرية لجولة من جولات الصراع العربى ـ الإسرائيلى ، ليتمعن فيها أبناء جيله وليتعلم منها أبناء الأجيال التالية .

وفى تقديرى أن هذا الكتاب يختلف عن تلك الكتابات التى عكفت على تدوينها خلال ما يزيد على ربع القرن الذى انصرم فى التاريخ الحديث والمعاصر فى أكثر من جانب ..

فهناك فرق بين أن تكتب عن الماضى وبين أن تسجل أحداث الحاضر ، خاصة إذا ما كنت أحد شخوص هذه الأحداث . فبينما يعمد الكاتب فى الحالة الأولى إلى استحضار الماضى فإنه فى الحالة الثانية يجد الحاضر حاضرا !

وهناك فرق بين أن تعيش الموضوع وبين أن تعيش فى الموضوع ، فبينما يكون المؤرخ قادرا فى الحالة الأولى على أن يتعامل مع الموضوع بقلب بارد ، فلا يملك مثل هذا القلب أبدا من عاش فى الموضوع ، خاصة إذا كان يمس مستقبل الوطن ومصير الأمة !

وإدراكا منى لهذه الفروق فإنى أعترف أن هذا الكتاب ليس كتاب تاريخ كتبه رجل حرفته الاشتغال بالتاريخ .

بيد أنه على الجانب الآخر ، وحتى لا ننكر للحرفة فضلها ، ينبغى أن نسجل هنا أنها قد تركت بصماتها على هذا الكتاب ..

بصمة من هذه البصمات تمثلت فى الانتظار لعام كامل بعد صدور الحكم فى « قضية العصر » لكسب درجة من البعد الزمنى بكل ما يترتب على ذلك من رؤية أقل انفعالا وتفكير أقل حماسا !

بصمة أخرى فى الحرص الظاهر على التوثيق ، ولكن ليس إلى حد أن يتحول هذا العمل إلى كتاب أبيض ، فهذه ليست مهمتنا ولكنها مهمة وزارة الخارجية وقد قامت بها !

بصمة ثالثة فى التصنيف الموضوعى الذى تطلب رؤية شاملة للحدث ، وبالرغم من معايشته لنحو أربع سنوات متواصلة ، فقد اقتضت هذه الرؤية جهدا خاصا .

وبين موقع الشاهد بكل عواطفه وانحيازاته ، وهو أمر طبيعى لأنه فى البداية والنهاية انسان ، وبين موقف المؤرخ الذى عاش حياته يرصد الحدث ويحلله ويقننه ، جاء هذا العمل الذى آمل من خلاله أن أكون قد عقدت مصالحة بين الاثنين ، الموقع والموقف !

والله من وراء القصد .

المؤلف

الفصل الأول

طابا .. لماذا ؟

أن تتعامل أمة مع التاريخ أمر منطقى ، وأن يصنع الأبطال حركة التاريخ أمر مقبول ، أما أن تقتحم شريحة من الأرض ، لا تزيد مساحتها على كيلومتر مربع واحد ، أبواب التاريخ ، فهو الأمر الذى يثير التساؤل المطروح .. **طابا لماذا ؟**

والقول « **باقتحام أبواب التاريخ** » ليس من قبيل المبالغات اللغوية ، وإنما من قبيل تقرير الحقيقة حتى لو حاول البعض طمسها !

ففى تقديرنا أنه منذ سنوات غير قصيرة ، تمتد إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على الأقل ، لم يفرض حدث نفسه على الوجدان الوطنى المصرى ، بل على الوجدان القومى العربى ، كما فرضته قضية الصراع حول تلك الشرفة الصغيرة من الأرض المطلة على رأس خليج العقبة ، وهى شرفة تمتد على شاطىء طابا بين سلسلة الجبال الشرقية وربوة جرانيتية قليلة الارتفاع ملاصقة لمياه الخليج .

وتتعدد الشواهد التى تؤكد ما حظى به النزاع على هذا الشريط الساحلى الضيق

من اهتمام سياسى واسع جعله لفترة غير قصيرة فى بؤرة القلب من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية .

فهناك (أولا) تلك المكانة التى احتلتها لدى طرفى الخلاف فى هذا النزاع ، والتى جعلت كلا منهما يتشبث بموقفه فيه منذ اللحظة الأولى ، وحتى اللحظة الأخيرة حين نطق رئيس هيئة التحكيم بقرار الهيئة ، وهى فترة زادت على ست سنوات .

ويبدو حجم هذه المكانة بملاحظة أن الطرفين قد أعدا فريقين متكاملين للفوز فى المواجهة .

وتشى القائمتان اللتان تقدم بهما الطرفان إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعات الشفوية ، التى انعقدت فى جنيف خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ ، بهذه الحقيقة ، فقد تضمنت كل قائمة خمسة وعشرين ممثلا لكل جانب ، وهو عدد ضخم للنزاع على مثل هذا الشريط الصغير من الأرض .

وبالإمكان أن نخرج من استقراء هاتين القائمتين بعدد من الملاحظات ..

إحدى هذه الملاحظات تتعلق **بالوجود العسكرى** الكثيف فى الفريق الإسرائيلى ، ونقصد « **بالوجود العسكرى** » من قدموا إلى المحكمة بصفتهم العسكرية ، ذلك أن الغالبية العظمى من الفريق لا بد وأن يكونوا قد خدموا فى وقت من الأوقات فى جيش الدفاع الإسرائيلى .

تمثل هذا الوجود العسكرى فى أربعة من أصحاب الرتب الكبيرة : البريجادير جنرال أورين شاخور ، والبريجادير جنرال دون سيون ، واللفتنانت كولونيل حاييم سريبرو ، والكولونيل جويل سنجر .

ولا شك أن هذا التمثيل الكثيف يشير إلى الاهتمام الخاص الذى حظيت به القضية من جانب أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة الإسرائيلية .. المؤسسة العسكرية .

بالمقابل كان الوجود العسكرى فى الجانب المصرى محدودا للغاية : اللواء خيرى الشماع رئيس جهاز الاتصال المصرى ، وهو جهاز تم انشاؤه لمتابعة شروط

معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ، أى أن الرجل كان موجودا بحكم وظيفته ، والعقيد محمد الشناوى ، أحد رجال المساحة العسكرية .

ملاحظة أخرى ، أنه كان هناك قدر من التكافؤ فى التمثيل القانونى ، فقد وُجد على كل جانب عشرة على الأقل من القانونيين ، سواء من أولئك الذين ترافعوا بالفعل أمام هيئة التحكيم ، أو من غيرهم من مستشارى الفريق .

نفس القدر من التكافؤ بدا فى ممثلى كل من الخارجية الإسرائيلية والخارجية المصرية ، فقد كان هناك ثمانية من هؤلاء على الجانب المصرى وسبعة على الجانب الإسرائيلى ، وإن كنا نلاحظ أن عدد صغار الموظفين فى الجانب المصرى أكبر ، ولعل ذلك يعود إلى ضم بعض أعضاء البعثة المصرية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف إلى الوفد .

ملاحظة ثالثة ، أن عدد الخبراء فى غير فروع القانون فى الوفد الإسرائيلى كان محدودا للغاية ، فلم يعرف من هؤلاء سوى البروفيسور « أمنون كوهين » أستاذ التاريخ بالجامعة العبرية .

ويثير الدهشة أن السجل الوظيفى للبروفيسور كوهين ، وقد حرص الجانب الإسرائيلى على تضمينه فى مرفقات المذكرة الإسرائيلية الثالثة المقدمة إلى المحكمة فى أول فبراير عام ١٩٨٨ ، هذا السجل يشير إلى أن دراسات الأستاذ كوهين قد انصبت بالأساس على أوضاع اليهود فى ظل الحكم الإسلامى ، والدولة العثمانية على وجه الخصوص ، وأنها قد توقفت عند القرن الثامن عشر ولم تعبر القرن الذى يليه ، ناهيك عن الوصول إلى القرن الحالى ، وهو قرن صناعة حدود مصر الشرقية فيما جرى عام ١٩٠٦ .

على أى الأحوال فإن هذه الملاحظات تفيد فى النهاية بحجم الاهتمام الذى أولاه طرفا النزاع للقضية ، وإذا كانت هناك اختلافات بين تشكيل الفريقين ، المصرى والإسرائيلى ، فإن هذه الاختلافات يمكن أن تعزى بالأساس إلى اختلافات فى تركيب كل من الدولتين اللتين أدارتا الصراع ، وفهم المسئولين فيهما لكنهه ، ولا يفسر أبدا أن أيا منهما كان أقل اهتماما به من الآخر .

. وقبل أن نترك طرفى النزاع لتتبع أهميةِ القضية لدى الأطراف الأخرى ، فهناك ملاحظة على هذين الطرفين ، وهى وإن تبدو هامشية إلا أن لها دلالتها ..

فقد كانت كل من الحكومتين فى مصر وإسرائيل على استعداد للإنفاق على القضية مهما بلغت جسامة النفقات ، بغض النظر عن أية اعتبارات متعلقة بالميزانية أو غيرها مما يمكن أن يثيره المسئولون عن الشئون المالية فى البلدين . ولا شك أنه قد رُصِدت اعتمادات خاصة خارجة عن اعتمادات وزارتى الخارجية المصرية والإسرائيلية للإنفاق على القضية ، ولا شك أن قيمة ما تم إنفاقه على النزاع جعل ثمن المتر المربع فى هذه المساحة المتنازع عليها ، والبالغة ١٠٢٠ مترا مربعا باهظا فى تلك البقعة من الصحراء ، يتواضع إلى جانبه ثمن المتر المربع من الأرض فى أرقى الأحياء فى القاهرة أو فى تل أبيب !

وحتى هذه اللحظة يعتبر المسئولون فى الخارجية المصرية أو الخارجية الإسرائيلية أرقام المبالغ التى تم إنفاقها على القضية من الأسرار التى ينبغى عدم إذاعتها ، بيد أن طول فترة التقاضى التى ناهزت السنوات الثلاث ،بالاضافة إلى سفريات الوفود ، وما تقاضاه المحامون الأجانب والمحكمون .. لا بد أن كل هذا يشكل مبلغا طائلا ، وإن كان قد خفف من العبء المصرى فى هذا الصدد الموقف الوطنى الذى أصر عليه المصريون من أعضاء هيئة الدفاع (القانونيين والخبراء) برفض تقاضى أى أجر عن الدور الذى قاموا به بامتداد سنوات القضية !

بعد طرفى النزاع نجد (ثانيا) الولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤكد ما عرف حتى الآن عن الدور الأمريكى فى القضية مدى الاهتمام الذى حظيت به فى دوائر الخارجية بواشنطن . وبالنظر إلى حجم الولايات المتحدة كقوة أعظم ، وبالنظر إلى الدور الأمريكى الذى يحتل المساحة الأكبر فى العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ، فإن الجهود الأمريكية فى القضية إنما تنم عن مدى أهميتها .

وتشير كل الدلائل إلى أن « الإدارة الأمريكية » ، وعلى ضوء ما اكتسبته القضية من اهتمام مصرى وعربى ، كانت تواقة إلى إنهائها دون نصر حاسم

لطرف أو هزيمة ساحقة لطرف آخر ، أو كما قيل أن تسوى القضية بـ « لا غالب ولا مغلوب » .

وفى تقديرنا أن ما صرح به المستر روبى سيبل Sable « وكيل دولة إسرائيل » فى أروقة مقر مجلس مقاطعة جنيف ، حيث كانت تعقد هيئة التحكيم جلساتها من أنه « **لن يسمح بهزيمة إسرائيل هزيمة ساحقة** » ، إنما كان يستند إلى فهم لطبيعة حركة « الإدارة الأمريكية » فى هذا الاتجاه .

يؤكد هذا أنه قبل عقد مشارطة التحكيم فى سبتمبر عام ١٩٨٦ كان الأمريكيون ميالين « **للتوفيق** » أكثر مما كانوا محبذين للتحكيم ، والتوفيق يحقق سياسة « لا غالب ولا مغلوب » وهو الأمر الذى لا ينتهى إليه عادة التحكيم .

وطوال الوقت لم تيأس الإدارة الأمريكية من أن « يتفق » الطرفان على حل وسط دون الحاجة للوصول بالتحكيم إلى منتهاه .

بدا ذلك فى المادة التاسعة من مشارطة التحكيم التى نصت على تشكيل « غرفة ثلاثية » من أعضاء المحكمة للنظر فى احتمالات تسوية النزاع التى كانت الولايات المتحدة شاهدا عليها ، وأن « تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا بإعلام المحكمة كتابة بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم » . (أنظر المرفق رقم ١ ـ مشارطة التحكيم) .

ويوم أن تكشف الأوراق السرية للخارجية الأمريكية الخاصة بالرحلات المكوكية التى استمر يقوم بها القاضى الأمريكى « إبراهام صوفير » بامتداد العامين اللذين استغرقتهما عملية التحكيم ، فسوف تؤكد أن استراتيجية واشنطن قد قامت طوال هذه الفترة على عدم الوصول بالتحكيم إلى منتهاه بإصدار قرار لصالح أحد الطرفين بشكل حاسم ، وضد الطرف الآخر بشكل حاسم أيضا ، وأن يكون البديل قرارا بالتوفيق من الغرفة الثلاثية .

السبب فى إخفاق السياسات الأمريكية فى بلوغ هدفها بالتوفيق ناتج عن التناقض بينها وبين سياسات الدولتين طرفى التحكيم ، مصر وإسرائيل ، وهى السياسات التى لم تتحمس للتوفيق وإن اختلفت الأسباب ..

□ **الحكومة المصرية** اتخذت موقفا ثابتا طوال الوقت وهو أنه لا حلول وسط فيما يتعلق بقضية « السيادة » على الأرض ، وكانت مستعدة فقط لتقديم تسهيلات للزيارة .

□ **أما الحكومة الإسرائيلية** فقد كانت تتحرك ، فيما تأكد من المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، بهدف تحقيق أحد احتمالين :

فإما أن تأخذ المحكمة بأحد الموضعين اللذين تقدمت بهما لعلامة الحدود ٩١ ، وكانت تعلم أنه احتمال ضعيف ، وإما أن تعجز هيئة التحكيم عن التوصل إلى قرار محدد ، وهو ما سعت إليه باعتباره الأمر الأكثر احتمالا ، وعندئذ يبقى الوضع على ما هو عليه ، ويبقى شريط الأرض المتنازع عليه تحت الهيمنة الإسرائيلية والدخول فى مفاوضات حوله لا يعلم إلا الله متى تنتهى .

بيد أن هذا الإخفاق لا يعنى أن الحكومة الأمريكية لم تكن لها سياسات جادة طوال الوقت حول القضية ، منذ أن تفجرت كخلاف عام ١٩٨٢ ، ومرورا بتوقيع مشارطة التحكيم ، ووصولا إلى محاولات « التوفيق » خلال فترة نظر القضية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) ، وليس من شك فى أن كل ذلك ينم عن حجم القضية فى السياسات الأمريكية تجاه المنطقة .

من ناحية (**ثالثة**) قد لا يكون من قبيل المبالغة ، بالنسبة للمساحة التى احتلتها قضية « طابا » فى أجهزة الإعلام ، العربية والإسرائيلية والعالمية ، القول إنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وباستثناء أحداث الانتفاضة الفلسطينية ، فإنه لم تحتل قضية فى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية مثل تلك المساحة التى احتلها النزاع حول طابا . وهذا أمر آخر يؤكد الأهمية البالغة للقضية .

ولم تقتصر هذه المساحة على مجرد « المتابعة الإعلامية » لتطورات القضية ، بل إن بعض الكتابات الصحفية كانت بشكل أو بآخر عنصرا من عناصر النزاع ، خاصة بالنسبة لطرفى الصراع ، مصر وإسرائيل ..

فيما يتصل « بالجانب الإسرائيلى » نختار مقالين كانا على جانب كبير من الأهمية فى سير القضية .

□ **المقال الأول** الذى نشرته « الجيروزاليم بوست » فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٨٥ تحت عنوان « وثائق بريطانية مكتشفة مؤخرا تبين أن مطلب مصر فى طابا مؤسس على خريطة مزيفة » . (انظر نص هذا المقال فى المرفق رقم ٢) .

والمقال على شكل تقرير صحفى لمراسل الجيروزاليم بوست فى لندن ، والذى لم يكن سوى المستر جون كيمحى ، والرجل معروف أنه متخصص فى العلاقات العربية الإسرائيلية وعلى معرفة وثيقة بمصر التى عاش فيها فترة من حياته قبل هجرته إلى إسرائيل .

والواضح أن الخارجية الإسرائيلية كانت قد كلفت المستر كيمحى بمهمة البحث عن الوثائق التى تدعم الموقف الإسرائيلى فى القضية ، الأمر الذى يؤكده هذا التقرير ، كما يؤكده أنه كان قد ذهب عام ١٩٨٧ إلى ابنة باركر باشا ، حاكم سيناء بعد عام ١٩٠٦ ، وحصل منها على مجموعة من الصور كان لها شأن كبير فى القضية (انظر الفصل الثامن الخاص بعمود باركر) ، ثم أنه كان أخيرا أحد الرجال الخمسة والعشرين الذين مثلوا إسرائيل فى المحكمة .

المهم أن مقال كيمحى قد جاء توقيته خلال شتاء ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، وهى الفترة التى شهدت صراعا حادا بين مصر وإسرائيل نتيجة لتمسك الأولى بالتحكيم ورفض الثانية له ، وكان تقرير الجيروزاليم بوست بمثابة رسالة موجهة إلى الجانب المصرى بأن عواقب اللجوء إلى التحكيم سوف تكون وبالا عليه ، لما هو معلوم من أن الخريطة التى كان يطعن التقرير فى صحتها ، وهى خريطة نيوكومب المشهورة عام ١٩١٥ ، كانت أهم الخرائط التى يعتمد عليها المصريون فى اثبات صحة الموقع الذى تقدموا به على سلسلة الجبال للعلامة ٩١ .

□ **المقال الثانى** الذى نشرته صحيفة « هوتام » اليسارية ١٩٨٧ ، وهى صحيفة إسرائيلية تصدر بالعبرية ، والذى نقلته عنها صحيفة الأهالى القاهرية ، ولم يلبث الجانب المصرى أن حصل على نص المقال .. (انظر نص المقال بالعبرية وترجمة بالانجليزية « ملخص » فى المرفق رقم ٣) .

تضمن المقال خريطتين وضعتهما إدارة المساحة الإسرائيلية ، الأولى قبل عام ١٩٨٢ ويتفق خط الحدود المبين فيها مع الخط المصرى ، والثانية بعد عام ١٩٨٢

ويتضح فيها أن انحرافا ملحوظا قد دخل على القسم الجنوبى من هذا الخط ليتفق مع الادعاءات الإسرائيلية . وكتبت الصحيفة تتهم الحكومة الإسرائيلية بالتزوير والسرقة ، خاصة وأنها قد سحبت كافة نسخ الخريطة الموضوعة قبل عام ١٩٨٢ ، ولم يعد مطروحا للتداول سوى الخريطة المعدلة ، أو بالأحرى المزورة !

ومع أن هيئة الدفاع المصرية كان لديها أصل الخريطتين الإسرائيليتين إلا أنها رأت أن تحرج الجانب الإسرائيلى بوضع هذا المقال تحت أنظار المحكمة ، فطلب الدكتور نبيل العربى « وكيل جمهورية مصر العربية » أن يقوم الإسرائيليون بترجمة مقال « هوتام » المكتوب بالعبرية إلى الانجليزية وتقديمه للمحكمة .

ومع أن المستر سيبل قد أبدى امتعاضا من الطلب إلا أنه لم يكن يملك تجاه المحكمة إلا الاستجابة له .

والواضح أن مقال « هوتام » قد وضع الجانب الإسرائيلى فى « خندق الدفاع » حتى أن المستر لوترباخت ، المحامى الأول للإسرائيليين ، قد تعمد أن يسأل أحد الشهود الذين قدمهم ، وهو ضابط المخابرات الإسرائيلى السابق المستر إيجال سيمون ، والذى استجوبه فى الجلسة الصباحية يوم ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ عن رأيه فى « هوتام » ، **فأجابة الشاهد بأنه لا يقرأها لأنها « صحيفة غير موثوق بها »** !

على الجانب المصرى أيضا شاركت الصحافة المصرية فى القضية ، وإن تمت هذه المشاركة بشكل مختلف .

فمن الصعب إنكار وجود تيار قوى بين عدد من رجال القانون ورجال السياسة الذين أدانوا خلال تلك الفترة اتجاه الحكومة المصرية إلى قبول التحكيم ، ناهيك عن المطالبة به والإصرار عليه . وكانت وجهة نظر هؤلاء أنه « **لا تحكيم على السيادة** » .

وقد قاد هذا التيار صحيفتان من صحف المعارضة الرئيسية الثلاث ، « **الشعب** » صحيفة حزب العمل حيث وضع قانونى ضليع ، هو الأستاذ حلمى مراد نائب رئيس الحزب ، مجموعة من المقالات يعبر فيها عن هذا الرفض . و« **الوفد** »

التى يكتب فيها عدد من رجال القانون الذين انضموا لنفس التيار ، وكان أبرز من عنى منهم بالقضية الأستاذ عبد العزيز محمد والدكتور محمد عصفور .

وليس صحيحا أن سير الحكومة المصرية قدما فى اتجاه التحكيم كان يعنى عدم الاكتراث تماما بهذا التيار ، ففى تقديرنا أنه كان فى الحسبان لدى وضع مشارطة التحكيم ، فبينما أراد الجانب الإسرائيلى أن يجعلها قضية « **تخطيط حدود** » ، وهو الأمر الذى يمس السيادة فعلا ، فإن الوفد المصرى قد أصر على أن يحصرها فى إطار الخلاف حول « **تحديد مواقع علامات** » مما جعل الوضع مختلفا .

هذا عن مساحة القضية فى صحافة الجانبين التى كان لها دور فيها ، أما عن مساحتها الخاصة برصد تطوراتها ، فإن أية إحصائية بسيطة عما كتب عن القضية فى صحافة الجانبين ، أو فى الصحافة العربية ، أو فى الصحافة العالمية يؤكد أنها جميعا قد أفسحت كثيرا من صفحاتها ، وبامتداد ثلاث سنوات ، لمتابعة كل صغيرة وكبيرة . وتحتفظ الخارجية المصرية بعدد غير قليل من الملفات التى تضم قصاصات الصحف ، على اختلاف جنسياتها ، التى تتبعت الصراع حول طابا ، الأمر الذى يؤكد مدى أهمية القضية .

ولا بأس أن نعقد فى هذه المناسبة مقارنة بين قضيتين متعاصرتين للنزاع على الحدود هما قضية طابا وقضية النزاع على الحدود بين مالى وبوركينا فاسو . صحيح أن كثيرين ربما يكونون قد سمعوا أو قرأوا عن الحرب بين الدولتين الإفريقيتين التى انتهت بإحالة القضية للتحكيم الذى لم يسمع عنه أو يتابعه إلا القليلون بينما اختلف الأمر تماما بالنسبة لقضية العصر .. قضية طابا !

أكثر من ذلك أن هناك ما يدعونا ، على المستوى العربى ، إلى الاعتقاد بأن النجاح المصرى فى إدارة الصراع حول قضية طابا كان من ضمن الأسباب التى عجّلت بعودة مصر الكريمة إلى الجامعة العربية والقيام بدورها المفتقد داخل هذه الجامعة ، إذ لم يفصل بين صدور الحكم فى القضية (سبتمبر ١٩٨٨) وعودة مصر إلى الجامعة (مايو ١٩٨٩) سوى شهور قليلة .

□ □ □

العض بالنواجذ على هذا الشريط الساحلى الصغير المطل على خليج العقبة إلى درجة الرغبة فى « القضم » من الجانب الإسرائيلى ، وإلى حد عدم التفريط فى « نتفة » من الجانب المصرى ، كما كانت له مظاهره كانت له أسبابه .

ومن العسير التعرف على هذه الأسباب إلا فى إطارها العام .. إطار الصراع العربى - الإسرائيلى . فمن أكبر الأخطاء التاريخية النظر إلى قضية طابا بمعزل عن الظروف العامة التى ولّدتها .

ولعل من أكثر الأمور إثارة للدهشة فى قضية طابا أن جميع أطرافها كانوا يعلمون أنها قضية سياسية قبل أن تكون خلافا قانونيا ، وأن ما يحدث فى هذه الشريحة الصغيرة من أرض شاطىء الخليج إنما هو جزء من السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تحقيق أحلام التوسع الإسرائيلى بنظام القضمة .. قضمة !

ولعل من أكثر الأمور إثارة للغضب ، غضب المصريين على الأقل ، أن إسرائيل كانت أول من يعلم أن القضية من أولها لآخرها **كانت تستهدف « سرقة » أرض مصرية** ، أكثر مما هى قضية خلاف على موقع هذا الشريط الأرضى الصغير على أى من جانبى الحدود .

كان ذلك واضحا منذ بداية الخلاف وحتى آخر لحظة فيه ..

عن بداية الخلاف يقدم اللواء بحرى « محسن حمدى » قائد الفريق الفنى المصرى لوضع علامات الحدود بناء على معاهدة السلام والمسئول عن هيئة الاتصال بعد ذلك .. يقدم فى شهادته التى أدلى بها أمام هيئة التحكيم فى جنيف صباح يوم الأربعاء ١٧ مارس عام ١٩٨٨ الدليل على النية الإسرائيلية على السرقة ، وذلك فيما حدث فى اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة المصرية - الإسرائيلية والذى انعقد فى طابا فى ١٤ يناير عام ١٩٨٢ ، أى فى البدايات المبكرة للخلاف ..

جاء فى هذه الشهادة ما نصه :

فى ذلك اليوم ، وفى أثناء بحث وتقديم الأدلة من كل جانب (عن موقع العلامة ٩١) ، كان أحد أعضاء الجانب الإسرائيلى يقدم أدلته ويحاول أن يشرحها لنا ، ولكنه كان ينطق بأشياء غير مقبولة من

الناحية المنطقية مما دفع رئيسه أن يوجه له الكلام قائلا : (إنك لص كبير) » !

أما عن نهاية الخلاف فليس هناك دليل أقوى من ذلك الذى قدمه الإسرائيليون أنفسهم لهيئة التحكيم فى اليوم السابق على عقد المرافعات الشفوية فى جنيف ، يوم الأحد ١٥ مارس عام ١٩٨٨ ، فقد قدموا صورتين فوتوغرافيتين جاءوا بهما من أرشيف الحكومة الإسرائيلية ، ومع أن الهدف من الصورتين كان ضرب الأساس القانونى الذى أقام عليه الجانب المصرى قضيته ، فإنهما أثبتا بما لا يدع مجالا للشك النية على السرقة (انظر الفصل الخامس عشر) ، وأن أكثر من كانوا يعلمون بأن شريط الأرض المتنازع عليه جزء من التراب الوطنى المصرى هم الإسرائيليين أنفسهم .

سبب آخر للأهمية يتجاوز كثيرا مساحة الأرض المتنازع عليها ، وهو متصل هذه المرة بالسياسات الإسرائيلية المتصلة بخليج العقبة ، منفذ إسرائيل إلى البحر الأحمر وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا .

فإذا كان ساحل إسرائيل الغربى الطويل يجعلها دولة بحر متوسطية دون مشاكل ، فإن هذا المنفذ البالغ الضيق المطل على خليج العقبة ، والممثل فى إيلات يجعلها بالكاد دولة بحر أحمرية ، بكل ما يترتب على ذلك من أبعاد استراتيجية واقتصادية .

بمعنى آخر أن قضية طابا فى هذه الناحية ذات طابع « **جيو - بولوتيكى** » يستهدف أن يكون لإسرائيل وجود حقيقى فى البحر الأحمر .

ولما كانت الأهداف الاستراتيجية تتسم بالثبات فإن « **توسيع الشرفة** » **الإسرائيلية المطلة على خليج العقبة كان أحد أهداف حرب ١٩٥٦ ، فيما تحفظه لنا محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى برئاسة بن جوريون . وكان من الأهداف الأساسية لحرب ١٩٦٧ فيما أماطت اللثام عنه قضيتنا الشهيرة ، وفى تقديرنا أنه سيبقى هدفا ثابتا من أهداف السياسات الإسرائيلية ، الأمر الذى يجب أن يضعه المسئولون المصريون عن إدارة الصراع مع إسرائيل فى حساباتهم طوال الوقت !**

ويرتبط بهذا الهدف الاستراتيجى اعتبارات اقتصادية ..

يشير علماء الجغرافيا الطبيعية إلى حقيقة ذات أهمية بالغة فى النظرة الإسرائيلية لطابا ..

تقول هذه الحقيقة إن « مرشراش » ، أو كما أسميت فيما بعد « أم الرشراش » ، التى تحولت إلى « إيلات » فى النهاية ، والتى تتميز بمياه صافية ، من أكثر المناطق صعوبة فى الملاحة أو فى إقامة المشاريع السياحية بحكم أن حيوان المرجان الذى يكوّن الشعاب المعروفة باسمه يعيش أساسا فى هذه المياه .

يختلف الأمر بالنسبة لطابا التى هى فى حقيقتها دلتا غرينية للوادى المعروف بنفس الاسم والذى كان يحمل معه كميات من المياه المحملة بالطمى النازلة من المرتفعات المحيطة ، والتى كانت تصب فى النهاية فى مياه الخليج مما يترتب عليه تعكر هذه المياه ، الأمر الذى لا يوفر البيئة المناسبة لحياة حيوان المرجان .

ترتب على هذا أن خلت مياه شاطىء طابا من تلك الشعاب التى أدت إلى صعوبة الملاحة أو السباحة ، ومن ثم فإن اختيار جانب من هذا الشاطىء لإقامة فندق أو قرية سياحية لم يأت من فراغ .

وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى أن ما أثارته آلة الدعاية الإسرائيلية خلال المفاوضات حول الفندق ، التى أعقبت صدور الحكم لصالح مصر ، بأن عددا من الإسرائيليين بصدد بناء فندق على الجانب الآخر من الحدود ، لينافس سونستا الذى اشترته مصر ، أمر لا يتسم بالجدية الكافية .

ومع الاعتبارات الجغرافية يسفر المستر روبى سيبل « وكيل حكومة إسرائيل » فى خطبته التى افتتح بها المرافعات الإسرائيلية فى جنيف صباح يوم الثلاثاء ٢٢ مارس عام ١٩٨٨ .. يسفر عن أطماع اقتصادية ، قال المستر سيبل بالحرف الواحد :

« ... إن المنطقة محل النزاع ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات وهى فى حقيقتها ضاحية لها .. وأظن أن المذكرة المصرية المضادة قد كشفت أنه ليس لمصر مصلحة من أى نوع فى المنطقة . فليس لمصر مصلحة اقتصادية

أو سياحية أو مواصلات ، كما أنه ليس لها يقينا مصلحة دفاعية (كذا) . لقد كانت مصر منذ عام ١٩٨٢ تمتلك تماما الغالبية العظمى مما يعرف باسم المنطقة الغرينية المروحية التى تضم من بين ما تضم أشجار نخيل الدوم وبير طابا. ولعل هيئة المحكمة قد لاحظت فى زيارتها للمنطقة أن مصر لم تبذل أى جهد نحو إقامة بنية مدنية بها. وبهذا ليس بالمنطقة أى دليل حقيقى لوجود مصلحة مصرية » .

وكان أمرا مثيرا للدهشة ما فعله المستر سيبل وكيل دولة إسرائيل أمام هيئة تحكيم تضم قضاة على هذا المستوى الرفيع من الإحساس بالعدالة ، أن يجعل الأمر الواقع الذى تم من خلال استثمارات سياحية أو إقامة بنية مدنية عنصرا مؤثرا فى قرار هؤلاء القضاة . وهى نغمة تكررت فى المذكرات المكتوبة التى تقدم بها الجانب الإسرائيلى ، والتى كانت مثار ردود تتسم بالسخرية فى المذكرات المكتوبة التى تقدم بها المصريون . على أى الأحوال فإن المصالح الاقتصادية كانت عنصرا هاما من عناصر صناعة الأهمية البالغة التى اكتسبتها « قضية العصر » ، وهو الأمر الذى لم يستطع الإسرائيليون أنفسهم إخفاءه .

يبقى العنصر الأخير من عناصر تلك الأهمية البالغة التى اكتسبتها قضية طابا .. على مستوى الصراع العربى ـ الإسرائيلى هذه المرة .

فكما سبقت الإشارة كان جميع الأطراف يعلمون ، ومنذ البداية ، أن الادعاء الإسرائيلى غير صحيح .

وبينما كان المصريون يراهنون على الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية ، فقد كان الإسرائيليون يراهنون على عجز المصريين عن إثبات هذه الحقائق !

وتطفو فى هذه المناسبة « **أسطورة التفوق** » التى استمرت ركيزة هامة من الركائز التى اعتمدت عليها السياسات الإسرائيلية فى إدارة الصراع مع العرب .

وتؤكد مراجعة أحداث القضية من أولها إلى آخرها أن العمل على إثبات هذه الأسطورة كان هدفا أساسيا من أهداف خوض إسرائيل لموقعة طابا .

وقد اعتمد هذا العمل لبلوغ هدفه على أمرين طالما اعتمد عليهما الإسرائيليون فى مناسبات سابقة وجنوا ثمارهما ، لقد اعتمد على التضليل والمفاجأة .

أما « **التضليل** » فقد أعد له الإسرائيليون من خلال سيطرتهم الفعلية على المنطقة لعقد ونصف من الزمان (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢) بعدد من التغييرات فى معالمها كان أخطرها إزالة أنف الجبل الذى كان يصل إلى مياه الخليج وبناء طريق مكانه يربط بين إيلات وطابا .. المهم فى تلك الإزالة أنه كان يقع على هذا الأنف العلامة الأخيرة من علامات الحدود المصرية فيما قبل حرب يونيو . وكان على المصريين أن يبحثوا عن هذه العلامة التى لم يعد لمكانها وجود ، ولم يعثروا فى هذا الصدد إلا على موقع العلامة « قبل الأخيرة » التى اعتقدوا لفترة أنها الأخيرة ، وتركهم الإسرائيليون على هذا الاعتقاد حتى تم إبرام مشارطة التحكيم التى حدد فيها الجانب المصرى علامته الأخيرة على النحو الذى اعتقده ، وكان اعتقادا خاطئا !

صحيح أن المصريين تداركوا هذا الخطأ ، ونبهوا المحكمة بعد اكتشاف مكان علامة باركر أن المكان قد أزيل نتيجة لشق الطريق ، وأن علامتهم الأخيرة لم تكن أخيرة عام ١٩٠٦ ، وهنا تبع الإسرائيليون التضليل بالمفاجأة .

ففى غداة انعقاد هيئة التحكيم فى جنيف ، وفى يوم الأحد ١٣ مارس على وجه التحديد ، قدم الوفد الإسرائيلى إلى المحكمة صورتين ، إحداهما للعمود الأخير الذى كانوا قد أزالوه مع أنف الجبل الواقع عليه وقت مدهم للطريق الساحلى بين إيلات وطابا عام ١٩٧٠ ، والثانية له وللعمود قبل الأخير الذى تقدم به المصريون باعتباره العمود رقم ٩١ . (انظر الفصل الخامس عشر) .

ومن خلال هذا التكتيك الذى اعتاد الإسرائيليون على اتباعه فى حروبهم (١٩٥٦ ، ١٩٦٧) وجاء بنتائج طيبة لهم ، كان مطلوبا أن ترتبك الصفوف المصرية وتتداعى القضية لصالح الجانب الآخر ، غير أن ذلك لم يحدث هذه المرة !

ولو كان قد حدث لترسّخت أسطورة « التفوق الإسرائيلى » أكثر وأكثر فى الوجدان العربى ، بكل ما يترتب على ذلك الرسوخ من نكسة عربية أخرى تجاه السياسات الإسرائيلية .

الذى حدث ، وربما للمرة الثانية بعد عام ١٩٧٣ ، أن لحق بالأسطورة مرة أخرى قدر من التدمير ، ولما كانت إسرائيل دولة تعيش على الأساطير فإن تدمير أى جانب منها يعنى ببساطة تضعضع البنيان ، وتحول الإسرائيليين إلى شعب من شعوب الله وليس شعب الله !

وليس بالإمكان فصل هذا الذى حدث عن « حسن الأداء » الذى تميز به الفريق المصرى ، والذى نجح فى تبديد الأسطورة ، ولهذا الفريق قصة تستحق أن تروى !



الفصــل الثانى

وجها لوجه !

واحد من كبار القانونيين الأجانب الذين تابعوا عن كثب سير المرافعات الشفوية فى جنيف خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ علق عليها بقوله : « **كان أداء المصريين عظيما** » .
ومع الوضع فى الاعتبار أنه ليس هناك ما يدعو الرجل إلى المجاملة فإننا نقبل تعليق القانونى الأوروبى .

ولعل الأهم من هذا التعليق ما تمخضت عنه القضية من استجابة كاملة للمطلب المصرى فى شريط طابا ونقب العقبة ، واستجابة شبه كاملة فى بقية علامات الحدود الواقعة إلى الشمال .

وهذا « النجاح المصرى » لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب متصلة سواء بتشكيل الفريق المصرى ، أو طريقة أدائه ، على نحو يمكن القول معه بأنه يقدم ما يمكن تسميته « بنموذج طابا » ليس فقط فى العمل السياسى أو فى العمل الدبلوماسى ، بل فى « إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى » الذى نظن أن طابا كانت جولة من جولاته ، وهى يقينا ليست الجولة الأخيرة !

وقبل أن نعرض لطبيعة تشكيل الفريق المصرى الذى قدم هذا « الأداء العظيم » قد يكون مفيدا أن نعرض لبعض ما أتيح معرفته عن « الفريق الإسرائيلى » ، وهى معرفة نوافق على أنها غير كافية ، ولكنها على أى الأحوال تعطى صورة لأحد الفريقين اللذين تقابلا وجها لوجه !

لعل السبب الرئيسى فى عدم كفاية المعرفة عن الفريق الإسرائيلى عملية التعتيم الملحوظة من الجانب الإسرائيلى حول القضية ، وهو تعتيم له ما يبرره .

فالملاحظ أن « آلة الدعاية » الإسرائيلية التى دارت وأخرجت عشرات الكتب عن حرب ١٩٥٦ ، ثم عن حرب « داود وجوليات » عام ١٩٦٧ ، وأخيرا عن حرب « يوم كيبور » عام ١٩٧٣ .. هذه الآلة أصابها عطل شديد بالنسبة « لقضية العصر » وهو عطل مقصود . فإن الآلة المذكورة لم يكن لديها ما تقوله فى هذه المناسبة مما يخلق أسطورة إسرائيلية جديدة أو يدعم أساطير إسرائيلية قديمة .

وإذا كان هذا مفهوما بالنسبة لآلة الدعاية الإسرائيلية ، سواء فى داخل إسرائيل نفسها أو فى غرب أوروبا والولايات المتحدة ، غير أنه ليس مفهوما بدرجة كافية بالنسبة لأجهزة الإعلام العربية التى « هللت » كعادتها للمناسبة ، وقبل أن تمضى أسابيع قليلة كان التهليل قد انطفأ ، وهى عادة عربية مؤسفة ، وتساعد ، ولو بشكل غير مباشر ، فى حملة التعتيم الإسرائيلية .

على أى الأحوال فإن هذا التعتيم قد جعل المتاح عن الفريق الإسرائيلى محدودا ، وهو ما نحاول تقديمه هنا ..

والملاحظة الأولى التى يمكن تسجيلها فى هذا الشأن أن المستر « الياهو لوترباخت » أستاذ القانون الدولى بجامعة كمبردج ، وهو بريطانى يهودى من أصول ألمانية ، وكان والده من أشهر أساتذة القانون الدولى فى العالم .. كان المستر لوترباخت شخصية مركزية فى الفريق الإسرائيلى ، على نحو لم يكن له مثيل على الجانب الآخر .. فى الفريق المصرى .

فى هذه المناسبة يكون من الأفضل ترك الحديث للاحصائيات ..

تقول هذه الاحصائيات إنه فى الجولة الأولى من المرافعات الشفوية الإسرائيلية



شكل رقم ١ :
جانب من الفريق الإسرائيلى ، ويظهر فى الصف الأول كل من المستر لوترباخت [إلى اليمين] والمستر سيبل [إلى اليسار] .

التى جرت فى جنيف بين ٢٢ و٢٥ مارس عام ١٩٨٨ ، احتلت مرافعات المستر لوترباخت ١٦٦ صفحة من مجموع صفحات المرافعات الإسرائيلية البالغة ٢١٧ صفحة ، أى بنسبة تزيد على ٧٦ فى المائة .

وشىء قريب من هذا حدث فى الجولة الثانية من المرافعات الشفوية الإسرائيلية التى جرت يومى الخميس والجمعة ١٤ و١٥ أبريل من نفس السنة ، فمن بين ١٥٢ صفحة تضم مجموع هذه المرافعات كان نصيب المستر لوترباخت ١٠٦ صفحات بنسبة تصل إلى ٧٠ فى المائة .

يختلف الأمر بالنسبة لمقابل المستر لوترباخت على الجانب المصرى ، وهو البروفيسور « ديريك باوت » أستاذ كرسى القانون الدولى بجامعة كمبردج أيضا .

فلم تحتل مرافعة البروفيسور باوت فى الجولة الأولى للمرافعات الشفوية المصرية ، والتى جرت بين ١٤ و١٨ مارس ١٩٨٨ سوى ٥٠ صفحة من مجموع صفحات تلك المرافعات البالغ ٢٠٧ صفحات ، أى بنسبة تصل إلى ٢٤ فى المائة فقط ، وشىء قريب من هذا حدث بالنسبة للجولة الثانية .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن الفريق المصرى ، فلهذا مكانه ، ولكن هذه المقارنة تشير إلى أنه بينما غلب « روح الفريق » على الجانب المصرى ، فقد كان الفرد هو الأساس بالنسبة للإسرائيليين .

والواضح أن المستر لوترباخت كان الشخصية المحورية فى مجموعة القانونيين فى الفريق الإسرائيلى ، ليس فقط على مستوى المرافعات الشفوية ، وإنما أيضا على مستوى المذكرات المكتوبة ، فأساليب هذه المذكرات ذات الطابع المسرحى طوال الوقت ؛ وذات الطابع العدوانى فى بعض المواقع ، والتى تتملكها روح السخرية فى مواقع أخرى .. هذه الأساليب تنم عن البصمة الواضحة لأستاذ القانون اليهودى الانجليزى !

مع لوترباخت ، وبالإضافة إلى المستر روبى سيبل « وكيل دولة اسرائيل » ، ضم الفريق الإسرائيلى عددا من القانونيين شارك منهم فى المرافعات كل من المستر رافاييل والدن « نائب الوكيل عن دولة إسرائيل » ، والسفير السابق شابتاى روزن ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن غالبية المحامين الإسرائيليين قد جاءوا من الموظفين الحاليين والسابقين لوزارة الخارجية . كما يلاحظ أن المستر روزن السفير الإسرائيلى السابق فى باريس كان من أعمدة المفاوضين الإسرائيليين فى كامب ديفيد .

وإذا كان المستر لوترباخت الشخصية المحورية على صعيد القانونيين ، فقد كان المستر « جون كيمحى » الشخصية المحورية على صعيد الخبراء فيما نعتقد .. والمستر كيمحى صاحب الكتاب المعروف « الأعمدة السبعة المتهاوية ، الشرق الأوسط ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ » ، وهو شقيق المستر ديفيد كيمحى المدير السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية .

والقول بأن المستر كيمحى كان الشخصية المحورية بالنسبة للخبراء الإسرائيليين تشير إليه دلائل عديدة نختار منها دليلين مؤكدين :

١) مقال المستر كيمحى نفسه فى الجيروزاليم بوست ، والذى يدل على أنه كان وراء البحث عن الاسكتشات الأساسية لخريطة نيوكومب ، والتى حاول الجانب الإسرائيلى من خلالها الطعن فى صحة هذه الخريطة التى كانت أحد الأدلة المصرية القوية (انظر الفصل السابق).

٢) أنه بعد أن توصل المصريون لمجموعة صور باركر ، حاكم سيناء خلال عام ١٩٠٦ وما بعده ، والتى تظهر العلامة الأخيرة من علامات الحدود ، والتى تسمت باسمه ، فقد أبلغتهم ابنة الرجل ، التى كانت الصور فى حوزتها ، أن كيمحى كان قد سبقهم إليها قبل أسابيع قليلة ، وأنه أصبح يملك نسخا من الصور .

وفى تقديرنا أنه كان يساعد كيمحى فى جمع الأدلة الإسرائيلية عدد من الشبان الإسرائيليين ، أو من اليهود البريطانيين ، ممن ليست لهم خبرة كافية بتاريخ الحدود المصرية ـ الفلسطينية .

برهاننا على هذا أن تلك الأدلة قد استمدت بالأساس من دار المحفوظات العامة فى لندن ، ومن مصنف بعينه فى هذه الدار ، وهو المصنف الذى يعرفه الباحثون المبتدئون فى هذا الميدان ، والمرقم بـ F. O. 371 . وأن اختيارات هؤلاء كانت تقوم على « **تسقط المعلومات** » ذات الطابع الإبهارى أكثر مما تستهدف وضع « دراسات علمية جادة » تخدم فى النهاية السياق العام للقضية ، ولعل ذلك ما أدى فى المحصلة الأخيرة إلى غلبة طابع « **الريبورتاج الصحفى** » على المذكرات الإسرائيلية !

ولعل « المخابرات الإسرائيلية » كانت الضلع الثالث فى الفريق الإسرائيلى ، وهو الأمر الذى نستدل عليه من شهادة ضابط المخابرات المستر ايجال سيمون التى أدلى بها أمام هيئة التحكيم فى جنيف صباح يوم ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ .

يقول المستر سيمون الذى كان يشغل وظيفة ضابط المخابرات فى إيلات خلال الفترة بين فبراير ١٩٦٦ ويونيو ١٩٦٧ إنه كان يوجد لدى توليه عمله هذا عدد من الملفات فى إدارة المخابرات عن « منطقة طابا » فى الفترة التى تبدأ من عام ١٩٥٦ وحتى توليه لوظيفته فى المنطقة بعد ذلك بعشر سنوات ، وإن هذه الملفات كانت تحوى معلومات وافرة عنها .

وليس من شك أن تلك الملفات كانت تحت تصرف الفريق الإسرائيلى الذى نعتقد أن عددا من أعضائه كانوا من رجال « الموساد » !

□ □ □

نعود بعد ذلك إلى الفريق المصرى ، ففى يوم ١٣ مايو عام ١٩٨٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤١ بتشكيل « اللجنة القومية العليا لطابا » ، وهى اللجنة التى تحولت بعد ذلك إلى « هيئة الدفاع المصرية فى قضية طابا » ، والتى أخذت على عاتقها إدارة الصراع فى هذه القضية من الألف إلى الياء .

وقبل تناول أعضاء الفريق المصرى بالدراسة نتوقف قليلا عند هذه الظاهرة غير المعهودة فى تاريخ الدبلوماسية المصرية على الأقل ، ظاهرة تشكيل لجنة من أبرز الكفاءات القانونية والتاريخية والجغرافية ، وعلى المستوى القومى !

نعلم أن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية كان صاحب الفكرة ، ونعلم أيضا أن دافعه الأساسى فى هذا كان توفير أقصى ضمانات النجاح للقضية استيعابا منه أنها تتجاوز كثيرا مجرد النزاع على هذا الشريط الساحلى الضيق .

ولكن مع ما نعلمه هناك ما نعتقده ..

ففى رأينا أن ما أحاط بقضية طابا منذ أن أصبحت قضية « رأى عام » جعل أية إدارة حكومية مهما بلغت ثقتها فى كفاءة رجالها ، حريصة على ألا تنفرد بالتصدى ، وراغبة فى أن يكون العمل على المستوى القومى زيادة فى ضمانات النجاح وتحوطا من احتمالات الفشل !

وأول ما يتم تسجيله على مستوى الفريق المصرى دور رجال الخارجية الذين تولوا قيادة هذا الفريق ، وعلى وجه التحديد رجال « الإدارة القانونية » بالوزارة التى كانت « القضية » من صميم اختصاصها ، والتى ظلت طوال فترة تداولها الشاغل الرئيسى من شواغل هذه الإدارة .

وجدير بالذكر فى هذه المناسبة أن القانونيين استمروا يشكلون صفوة رجال الخارجية المصرية بامتداد تاريخها ، وأن خيرة هؤلاء القانونيين كانوا فى العادة هم الذين يلون العمل بهذه الإدارة .. الإدارة القانونية .

ومن هؤلاء لعب الدور الرئيسى فى قيادة الفريق المصرى كل من السفير نبيل العربى « الوكيل عن جمهورية مصر العربية » ، والسفير أحمد ماهر السيد « نائب الوكيل عن جمهورية مصر العربية » .

وقدر للدكتور نبيل العربى أن يكون مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية وقت جولتين من أخطر الجولات القانونية التى خاضتها مصر فى تاريخها الحديث ، جولة كامب ديفيد (١٩٧٨) وجولة طابا (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) .

وبحكم الاختلاف بين طبيعة الجولتين ، والأهم من ذلك بحكم الاختلاف بين الرئيسين اللذين جرت فى ظل عهديهما هاتان الجولتان .. الرئيس أنور السادات والرئيس حسنى مبارك ، فإن الدور الذى قام به الدكتور نبيل العربى فى قضية طابا كان أكبر كثيرا من ذلك الدور الذى قام به فى كامب ديفيد .

تبدو ضآلة حجم الدور الذى لعبه الدكتور نبيل العربى « مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية » فى مفاوضات كامب ديفيد من تلك القصة التى سجلها الأستاذ محمد ابراهيم كامل وزير خارجية مصر خلال تلك المفاوضات ..

تقول هذه القصة إنه بعد إسقاط الإشارة إلى القدس فى الاتفاقية نهائيا ، وأن يُعالج الموضوع عن طريق خطابات متبادلة تُلحق بالاتفاقية بين الرئيس السادات والرئيس كارتر من جهة وبين الرئيس كارتر ورئيس الوزراء بيجين من جهة أخرى ، ذهب العربى إلى وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل ورجاه بإلحاح أن يذهب فورا للرئيس السادات ليبلغه بأن هذه الخطابات ليست لها أية قيمة قانونية أو عملية . ونترك « لمحمد ابراهيم كامل » تكملة القصة .. جاء فيها بالنص :

« قلت له : بل اذهب أنت واشرح ذلك للرئيس من الناحية القانونية فأنت أقدر على ذلك ، فقال : بل نذهب معا وسأتولى أنا شرح الجانب القانونى ، فقلت : إنى متعب ورجوته أن يقوم بذلك وحده .

« وقد عاد إلىّ بعد حوالى نصف ساعة وكان وجهه شاحبا ويبدو عليه الانفعال وقص علىّ القصة التالية : أنه عندما ذهب إلى استراحة الرئيس السادات وجد أن بيجين يزوره ليهنئه بالتوصل إلى اتفاق السلام ، فانتظر

حتى انصرافه ودخل إلى الرئيس فسأله عما يريد فقال إنه يريد أن يعرض عليه الرأى القانونى فيما يتعلق بالخطابات المتبادلة حول القدس ، فقال له السادات : تفضل بالشرح ، وعندما انتهى العربى من ذلك قال له الرئيس بصوت هادىء مهذب : هل لديك شىء آخر تريد أن تعرضه علىّ ، فقال : لا ياسيادة الرئيس . فقال السادات : (والقصة مازالت لمحمد ابراهيم كامل) إذن اسمع ما سأقوله لك ، لقد استمعت إليك كما رأيت دون مقاطعة من أجل ألا يقول أحد إنى لا أستمع ولا أقرأ كما يشيعون عنى .. ولكن اعلم أن كل ما قلته لى دخل من أذنى اليمنى وخرج من أذنى اليسرى . إنكم فى وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون فى السياسة ولكنكم لا تفهمون شيئا على الإطلاق ولن أعير كلامكم أو مذكراتكم أى التفات ..» .

ويستطرد محمد ابراهيم كامل فى رواية ما حدث بين الرئيس السادات والسفير نبيل العربى فيقول :

« وسكت الرئيس برهة ثم أضاف : ثم ألاّ تعلم أن قريبك محمد حسنين هيكل يهاجمنى فى كل مكان وأنه يتآمر علىّ لقلب نظام الحكم ، وأنا لا أبالى بما ينشره من أكاذيب وسخافات بدافع الحقد الأسود ، ولكنى لن أسكت عليه فى النهاية وسأقطع رقبته ، تفضل الآن بالانصراف ، ولا تعودوا لتتعبوا رأسى وتضيعوا وقتى بأسانيدكم القانونية الفارغة » !

وليس أكثر من هذه القصة دلالة على حصار ، بل تهميش الدور الذى كان مفروضا أن يقوم به مدير الإدارة القانونية بالخارجية المصرية ، الدكتور نبيل العربى ، فى كامب ديفيد .

وبعد أربع سنوات (١٩٨٢) وبعد أن فرضت قضية طابا نفسها على مصر ، وأصبحت أهم شواغل ذات الإدارة كانت المياه قد جرت تحت الجسور فى اتجاه معاكس .

صحيح أن القضية ابنة لمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية المعقودة فى مارس عام ١٩٧٩ والمنبثقة عن الإطار الذى تم وضعه فى كامب ديفيد ، وصحيح

أن الرئيس مبارك لم يتحلل من المعاهدة ، إلا أن ما جرى لطابا كان مختلفا تماما عما جرى فى كامب ديفيد .

وقد يتفق أو يختلف أنصار وخصوم الرئيس مبارك على بعض سياساته ، ولكن الأمر الذى لا يختلفون عليه يقينا أنه يعطى هامشا واسعا للغاية للمستشارين إلى حد تحول معه الأمر إلى ما يشبه الفلسفة لمؤسسة الرئاسة على عهد مبارك .

وإذا كانت هذه الفلسفة هى التى أفرزت فى النهاية « اللجنة القومية لطابا » على اعتبار أنها تضم أهم المتخصصين المصريين فى القضية ، فإنها أيضا هى التى أفسحت للدكتور نبيل العربى أن يتحمل مسئولياته الحقيقية التى تقتضيها واجبات المركز الذى يشغله ، كما أنها هى التى منحته تلك الصلاحيات الواسعة التى شعر المتابعون للقضية عن قرب أنه يتمتع بها .

ويمكن للذين عرفوا الدكتور العربى عن قرب أن يلاحظوا أنه « **ديبلوماسى حتى النخاع** » فبالإضافة إلى سلوكياته ذات الطابع البروتوكولى ، فإنه يختار كلماته بدقة ملحوظة ، وعلى تمكن واضح من اللغة الانجليزية ، ومتنوع الاهتمامات على نحو ملحوظ حتى أنه على دراية واسعة بأحداث التاريخ المصرى والعالمى .

يمكن لهؤلاء أيضا أن يحكموا على الرجل بأنه من المنتمين لتلك المدرسة السياسية ذات التوجه العربى ، وهى مدرسة تدرك بحتمية العلاقات العربية - المصرية ، وأنه لا يمكن فصمها .

وإذا كان عهد عبد الناصر قد جعل لهذه المدرسة الأولوية على ما عداها ، فإن ذلك لا يعنى أنها لم تكن موجودة قبل هذا العهد أو بعده . والفترة الوحيدة التى تعرض لها أبناء هذه المدرسة للضرب كانت سنوات كامب ديفيد ، ولعل اللقاء العاصف بين الدكتور العربى والرئيس السادات ، والذى نقلناه عن كتاب الأستاذ محمد ابراهيم كامل « السلام الضائع » يقدم فى حقيقته صورة للحدة التى عومل بها أبناء مدرسة التوجه العربى إبان كامب ديفيد وفى أعقابها .

ولن نضيف جديدا بالقول بأن انتماء نبيل العربى لهذه المدرسة كأن يدفعه لعدم التساهل فى أية نقطة ، مهما بلغت هامشيتها ، فى التعامل مع الإسرائيليين ، فقد كان

مدركا تماما أن مثل هذا التساهل لن يؤدى فى محصلته النهائية إلى أن يكون مخصوما من حساب الأمن المصرى فقط ، بل أن يكون على حساب علاقات مصر العربية أيضا مما يخالف قناعاته الأساسية فى هذا الشأن .

أيضا لن نضيف جديدا بالإشارة إلى أن قيادة مجموعة من الرجال متنوعة الانتماءات والاهتمامات والتخصصات لفترة تزيد على السنوات الثلاث ، بين تشكيل اللجنة القومية لطابا عام ١٩٨٥ وصدور الحكم عام ١٩٨٨ كانت تتطلب صبرا وتخطيطا وعقلية منظمة ، ونرى أن الدكتور العربى قد امتلك كل تلك المقومات .

تبقى الإشارة فيما يتصل « بالوكيل عن جمهورية مصر العربية » أنه قد ترك وظيفته فى الإدارة القانونية خلال تلك السنوات الثلاث لكنه لم يترك قضية طابا ، بالعكس فقد كان فى عمله الجديد « رئيسا للبعثة المصرية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف » فى المكان الذى تم الاتفاق عليه كمقر لهيئة التحكيم ، ثم أن وجوده فى هذا المكان لم يمنعه من الوجود فى القاهرة كلما اقتضى الأمر هذا الوجود .

السفير أحمد ماهر السيد « نائب الوكيل عن جمهورية مصر العربية » هو الذى خلف الدكتور نبيل العربى فى منصب مدير الإدارة القانونية .

ونقتبس هنا الشهادة التى قدمها الأستاذ محمد ابراهيم كامل عن السفير أحمد ماهر السيد .. قال لدى تقديمه الأسباب التى دفعته لاختياره مديرا لمكتب وزير الخارجية فور تعيينه فى المنصب .. « على المستوى الشخصى فإن ماهر يتمتع بكفاءة عالية ، فهو متمكن من اللغات العربية والفرنسية والانجليزية وذو ثقافة عالية وطاقة هائلة على العمل وذكاء لماح . وهو حفيد أحمد ماهر باشا الذى كان رئيسا لوزراء مصر واغتيل فى سنة ١٩٤٥ » .

وربما لأن محمد ابراهيم كامل ليس أستاذا للتاريخ فإنه لم يذكر أن الدكتور أحمد ماهر باشا ظل محسوبا من قبل سلطات الاحتلال البريطانى على الجناح المتطرف للحركة الوطنية المصرية ، وهو الأمر الذى كان يعرفه حفيده ويعتز به .

وقد شارك « أحمد ماهر السيد » شأنه فى ذلك شأن « نبيل العربى » فى كامب ديفيد بصفته مديرا لمكتب وزير الخارجية ، وكان الرجلان اللذان تربطهما صداقة

وطيدة ودرجة من القرابة بالمصاهرة ، يشكلان مع الدكتور أسامة الباز والسفير عبد الرؤف الريدى المجموعة المصغرة للخبراء على الجانب المصرى التى تقوم بإعداد المذكرات ووضع المقترحات وبناء التصورات ، فيما أشار إليه وزير الخارجية السابق محمد ابراهيم كامل فى « السلام الضائع » .

بمعنى آخر أن « الوكيل عن جمهورية مصر العربية » فى قضية طابا ونائبه كان يجمعهما خبرة سابقة فى التعامل مع الإسرائيليين اكتسباها من كامب ديفيد .

أيضا كان الرجلان يشتركان فى توجهاتهما القومية ، وتؤكد المعايشة عن قرب لهما أن السفير أحمد ماهر السيد قد اختلف عن الدكتور العربى فى أنه كان لا يضع فى الحسبان القيود الدبلوماسية كما كان يضعها زميله وصديقه .. بالعكس كان يعبر عن آرائه السياسية فى هذا الصدد بوضوح وصراحة ودون تحفظات ، ولعل إعجابه البالغ بجده لأمه الدكتور أحمد ماهر قد جعله يحذو حذوه فى هذا الشأن دون كبير اعتبار لوضعيته الدبلوماسية .

تبقى أخيرا الملاحظة بأن ما شهد به الوزير كامل للسفير أحمد ماهر السيد من أنه « ذو ثقافة عالية » أمر يمكن أن يخرج به بسهولة كل من يعرف الرجل عن قرب ، وليس من شك أن هذه الثقافة قد منحته القدرة على النظر للأمور بشكل يغلب عليه الطابع الشمولى . وهو ما شهد له به الرئيس السادات والأستاذ سيد مرعى فى كامب ديفيد تعليقا على إحدى المذكرات التى كان قد أعدها ، وهو ما نعتقد أنه يشهد له به أيضا سائر من عملوا معه من رجال الفريق المصرى فى قضية طابا .

□ □ □

ومن كبار رجال الخارجية الذين تولوا قيادة الفريق المصرى لطابا إلى بقية أبناء الفريق من خارج الوزارة .

وينقسم هؤلاء بدورهم إلى مجموعتين .. مجموعة القانونيين ومجموعة الخبراء ..

وكان من البديهى أن تحشد الخارجية المصرية أشهر رجال القانون الدولى المصريين ، الأستاذ الدكتور وحيد رأفت ، الأستاذ الدكتور طلعت الغنيمى ،

الأستاذ الدكتور أحمد القشيرى ، الأستاذ الدكتور جورج أبى صعب ، الأستاذ الدكتور مفيد شهاب ، الأستاذ سميح صادق ، والاستاذ الدكتور صلاح عامر .

روعى أيضا بالنسبة لمجموعة القانونيين ضم قاضيين من أبرز القضاة المصريين ، الأستاذ أمين المهدى نائب رئيس مجلس الدولة ، والأستاذ الدكتور فتحى نجيب نائب رئيس محكمة النقض .

وتتدافع الملاحظات حول مجموعة القانونيين المصريين فى الفريق المصرى ..

١) فقد ضمت هذه المجموعة أجيالا متعددة بدءا بالأستاذ الدكتور (المرحوم) وحيد رأفت ، وهو من الرعيل الأول من رجال القانون المصريين ، جيل العشرينات ، ووصلت إلى جيل الشباب ممثلا فى الأستاذ الدكتور صلاح عامر أستاذ القانون الدولى فى جامعة القاهرة ، جيل الستينات ، بمعنى آخر أنها ضمت جنبا إلى جنب حكمة وخبرة الشيوخ مع حماس وعطاء الشباب .

إلا أن هذه الملاحظة تقتضى تسجيل الحقيقة بأن الغالبية العظمى من مجموعة القانونيين كانوا من جيل الوسط ، وأغلبهم من خريجى كلية الحقوق فى النصف الأول من الخمسينات ، القشيرى وأبى صعب وصادق وشهاب ، باستثناء الغنيمى وهو من جيل الأربعينات ، غير أنه بالقياس بالدكتور وحيد رأفت محسوب أيضا على جيل الوسط .

ولعل السبب الأساسى فى فوز « الوسط » فى المجموعة القانونية ، أن أبناءه يشكلون الكتلة القوية الآنية التى صنعت وتصنع تاريخا فى ميدان المحاماة فى القانون الدولى ، سواء داخل مصر أو خارجها .

٢) يترتب على الملاحظة المذكورة حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهى أن هذا الجيل .. جيل الوسط ، من أصحاب المكاتب المعروفة فى مجال العمل فى القانون الدولى ، سواء داخل مصر مثل شهاب وصادق ، أو خارجها مثل أبى صعب ، أو خارجها وداخلها مثل القشيرى .

وقد اكتسبت هذه المكاتب شهرة خاصة فى مجالات التحكيم الدولى ، خاصة فى الدول العربية البترولية التى تعددت قضاياها مع الشركات العاملة فيها ، والتى

كانت تتطلب اللجوء إلى التحكيم . وقد كانت الدول البترولية العربية ، ومازالت تأنس للمحامين المصريين فتلجأ إليهم فى قضاياها ، سواء للخبرة التى يملكونها ، أو لأنهم يقينا سيكونون أمناء على تلك القضايا عن غيرهم من المحامين الدوليين من الأجانب ، ويكفى فى هذا الصدد الإشارة الى أن الدكتور الغنيمى ظل مستشارا لوزير البترول السعودى لسنوات طويلة .

٣) وتتأكد هذه الحقيقة من أن اثنين على الأقل ممن أسميناهم أبناء جيل الوسط ، هما القشيرى وأبى صعب يتمتعان بعضوية « مجمع القانون الدولى Institute de Droit Internationale » وهو مجمع يضم أشهر العاملين فى ميدان القانون الدولى على المستوى العالمى ، ويعتبر الحصول على عضويته دلالة على مدى المكانة الدولية التى وصلت إليها الشخصية التى حصلت على هذه العضوية .

٤) تتصل الملاحظة الرابعة بأن القانونيين فى مجموعهم ، وعلى تتابع أجيالهم ، القديم والوسط والحديث ، كانوا على الأرجح من أصحاب العلاقة مع الخارجية المصرية .

فقد درجت الإدارة القانونية فى هذه الوزارة ، ومنذ أمد غير قصير ، على الاستعانة بأساتذة القانون الدولى فى الجامعات فى شتى ما يعن لها من قضايا .

وليس من شك أن أعباء هذه الإدارة قد تزايدت ، بل وتعقدت ، مع اتساع المصالح الاقتصادية العالمية وتعقدها ، الأمر الذى أصبحت معه الاستعانة بخبراء القانون الدولى المصريين ، سواء باستشارتهم فى بعض شئونها ، أو ضمهم إلى بعض وفودها ، من الأمور العادية .

وتنطبق هذه الاستعانة على الجميع بدءا بالمرحوم الدكتور وحيد رأفت ، الذى كان مستشارا أساسيا للخارجية المصرية خلال الأربعينات ، وله فى قضية السفينة « امباير روش »(*) مذكرات هامة ، ومرورا بالدكتور أبى صعب والدكتور شهاب

(*) الامباير روش «Empire Roach» سفينة بريطانية حاولت أن تمر فى مضيق تيران فى يوليو ١٩٥١ دون الالتزام بتعليمات المرور التى وضعتها السلطات المصرية مما أثار أزمة بين البلدين .

اللذين كانا من المستشارين الأساسيين أثناء المفاوضات المضنية مع الإسرائيليين لعقد مشارطة التحكيم .

أكثر من ذلك أن بعضا من هؤلاء ، خاصة من أبناء جيل الوسط ، قد عملوا لفترة من حياتهم فى الخارجية المصرية ، مثل الأستاذ سميح صادق ، أو شغلوا مراكز ذات صلة وثيقة بالخارجية مثل الدكتور أحمد القشيرى الذى عمل مستشارا ثقافيا فى كل من باريس وواشنطن .

٥) حدّ اختيار هذه المجموعة ـ وينطبق هذا على القانونيين والخبراء بنفس الدرجة ـ من الشكوى التى ظل يجأر بها أساتذة الجامعة من أن البيروقراطية المصرية تتجاهلهم ، وهى الشكوى التى ظلت تطفو فى مناسبات متعددة تحت اسم أهل الثقة وأهل الخبرة .

فإنه باستثناء حالة واحدة فإن كل أبناء المجموعة القانونية من أساتذة الجامعة السابقين أو الحاليين ، بل والذين يشغلون مناصب مرموقة فيها مثل الأستاذ الدكتور مفيد شهاب رئيس قسم القانون الدولى فى كلية الحقوق جامعة القاهرة ، أعرق كلية حقوق فى مصر ، والأستاذ الدكتور جورج أبى صعب الأستاذ بمعهد الدراسات العليا بجنيف .

٦) يشكل أبناء هذه المجموعة العمود الفقرى لمجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون الدولى ، وهى بدورها من أعرق جمعيات القانون فى مصر وفى العالم العربى ، ويشغل أحدهم وهو الدكتور مفيد شهاب منصب أمين عام الجمعية ، وهو المنصب الذى كان يشغله من قبل الدكتور صلاح عامر .

٧) ضمت مجموعة القانونيين اثنين من أبرز القضاة المصريين ، كما سبقت الإشارة ، الأستاذ أمين المهدى والدكتور فتحى نجيب . وبالإضافة لما كان يقوم به الرجلان من تمثيل وزارة العدل بالنظر للطبيعة القانونية للقضية ، فقد لعبا دورا غاية فى الأهمية اتضح خلال عمل اللجنة مما سيرد ذكره .

٨) الملاحظة الأخيرة أن اختيار هذه المجموعة قد تم دون الوضع فى الاعتبار أى تأثير للانتماءات السياسية لأبنائها .

فقد كان المرحوم الدكتور وحيد رأفت نائبا لرئيس حزب الوفد الجديد وقت اختياره على رأس قائمة القانونيين ، كما كان معلوما أن الدكتور مفيد شهاب من الناصريين المعروفين بحكم تاريخه كأمين لمنظمة الشباب فى عهد عبد الناصر وتعرضه للاعتقال والمحاكمة فى القضية المعروفة باسم « قضية مراكز القوى » فى بدايات عهد السادات خلال مرحلة سعى هذا الرئيس لتصفية الناصريين .

غير أنه لا ينبغى أن ينسينا الغوص فى أعماق مجموعة القانونيين المصريين أن الفريق المصرى قد ضم قانونيين آخرين ، هما المحاميان الدوليان البريطانيان البروفيسور ديريك باوت الذى قاد الفريق المصرى فى المرافعات الشفوية باقتدار ملحوظ ، والسير ايان سنكلير .

واللجوء إلى القانونيين الدوليين أمر طبيعى فى مثل هذه القضايا ذات الحساسية الخاصة بالنسبة لأطرافها ، وهو ما فعله الإسرائيليون بالاستعانة بلوترباخت ، وفعله المصريون بالاستعانة بباوت وسنكلير . والملاحظ أنهم كانوا جميعا من أبناء المدرسة الانجليزية ، سواء بسبب سمعتهم الطيبة ، أو بسبب ما اتفق عليه فى المشارطة بأن تكون اللغة المستخدمة هى اللغة الانجليزية ولا يجيد الانجليزية مثل أبنائها .

والبروفيسور باوت هو أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بجامعة كمبردج ، وله شهرة خاصة فى تولى قضايا دول العالم الثالث ، وبينه وبين المستر لوترباخت ، زميله فى نفس الجامعة منافسة تقليدية بدأت حول كرسى القانون الدولى فى الجامعة العريقة الذى فاز به باوت ثم انتقلت إلى قاعات المحاكم فى القضايا الدولية والتى غالبا ما كان يخرج منها باوت فائزا أيضا .

أما السير « ايان سنكلير » فهو صاحب مكتب معروف فى لندن ، وكان من قبل مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية البريطانية ، وقد أسهم مكتب السير سنكلير إسهاما قويا فى جمع كثير من الأدلة التى تدعم الموقف المصرى ، كما أنه صاغ أغلب المذكرات التى تتناول خلفية القضية وليس المبادىء القانونية التى تكفل بها باوت .

□ □ □

من ناحية أخرى كانت هناك مجموعة الخبراء ، وقد تم اختيارهم بالأساس من

الخبراء فى التاريخ والجغرافيا والمساحة . ولدواع عديدة ، ربما كان أهمها عدم الرغبة فى توسيع قاعدة الخبراء حفاظا على الطابع السرى لأعمال اللجنة ، فقد كان هناك خبير واحد فى كل فرع ..

فى التاريخ وقع الاختيار على الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

وقد وقع هذا الاختيار بالأساس بحكم أنه كان للرجل ، ومنذ وقت مبكر ، اهتمام بتاريخ طابا . فقد نشر فى عام ١٩٦٧ دراسة فى المجلة التاريخية ، وهى أهم المجلات المصرية العلمية فى ميدان الدراسات التاريخية ، تحت عنوان « **أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا** » . وقد أكد له البروفيسور امنون كوهين أستاذ التاريخ بالجامعة العبرية أثناء انعقاد المحكمة فى جنيف أنهم يعلمون فى جامعتهم بهذه الدراسة منذ وقت طويل ، وأنهم وضعوها تحت التمحيص الدقيق .

أيضا أصدر الدكتور يونان لبيب كتابا تحت عنوان « **الأصول التاريخية لمسألة طابا** » عام ١٩٨٣ مع بدايات تفجر القضية ، وقبيل التوصل إلى مشارطة التحكيم .

وكانت الفكرة هى أن هذا المؤرخ ، بحكم دراساته ، هو من أكثر أساتذة التاريخ الحديث فى الجامعات المصرية دراية بالوثائق الخاصة بقضية طابا ، خاصة وأنه قد أفرد فى الكتاب الذى أصدره عام ١٩٨٣ قسما للوثائق البريطانية الخاصة بالقضية ، وكان معلوما أن هذه الوثائق سوف تلعب دورا حاسما فى النزاع .

فى الجغرافيا تم اختيار الدكتور يوسف أبو الحجاج . والدكتور يوسف بالإضافة إلى شغله لوظيفة أستاذ الجغرافيا فى كلية الآداب ـ جامعة عين شمس فقد كان عميدا لهذه الكلية ، كما أن له مكانته فى الجمعية الجغرافية المصرية حيث يشغل منصب الأمين العام لهذه الجمعية .

وكان معلوما أن الدكتور أبو الحجاج خريج جامعة لندن على دراية واسعة بمحفوظات المؤسسات الجغرافية الانجليزية ، وعلى رأسها الجمعية الجغرافية الملكية فى لندن التى يتمتع بعضويتها .

فى المساحة كان هناك عديد من العسكريين ، غير أن الشخصية التى وجدت بشكل « دائم » فى اللجنة ، ثم فى الهيئة ، كان العقيد محمد الشناوى .

والعقيد محمد الشناوى كان منذ البداية إحدى الشخصيات التى عايشت القضية منذ أن أصبحت « قضية » . فقد كان أحد أعضاء اللجنة الفنية المشتركة (المصرية - الإسرائيلية) التى كانت تقوم بإعادة تحديد مواقع حدود مصر الدولية ، وقد شارك فى هذه الفترة مشاركة فعالة فى وضع « بطاقات التوصيف » لكل علامة من علامات هذه الحدود . ثم أنه كان من الفريق الذى عثر على بقايا علامة الحدود التى قدمتها مصر باعتبارها العلامة ٩١ .

ومن ثم فقد كان العقيد الشناوى أبرز رجال المساحة العسكرية فى الفريق المصرى ، وإن لم يكن الوحيد !

□ □ □

ومع تشكيل الفريق المصرى والاعتبارات التى روعيت فيه ، كان هناك أداء هذه المجموعة من القانونيين والخبراء ، والذى كانت نتيجته ثلاث مذكرات مكتوبة نيفت فى مجموعها على ثمانمائة صفحة وما يقرب من ضعفها من الملاحق ، وأكثر من خمسين ساعة من المرافعات الشفوية جرت على جولتين فى جنيف خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ .

وبالإمكان من خلال الانخراط فى هذا الفريق منذ أن تشكل فى مايو عام ١٩٨٥ وحتى صدور الحكم فى سبتمبر بعد ذلك بثلاث سنوات أن نسجل أربعة معالم رئيسية لطبيعة هذا الأداء .

يمثل **المعلم الأول** « روح الفريق » التى سادت بين أعضاء اللجنة ، وتقتضى الموضوعية أن نقر بأن القبول بهذه « الروح » قد اقتضى وقتا ، كما اقتضى جهدا وصبرا من جانب الدكتور العربى .

فمن ناحية لم نألف كثيرا « إنكار الذات » فى التعاملات اليومية ، سواء كان الأمر متصلا بالشئون الحياتية أو بأمور العمل . وإذا كانت « الفردية » تغلب على طابع الحياة ، فقد كان الانسلاخ عن هذا الطابع يقتضى جهدا ، بل وجهادا للنفس ، من كل فرد من أفراد الفريق .

من ناحية أخرى فإن أعضاء الفريق بحكم مراكزهم فكل منهم علم فى ميدانه .

ومثل هذا النوع من الرجال تتعاظم لديه روح القيادة ، والانخراط فى الفريق يتطلب درجة أقل من هذا الشعور ، وهو أمر آخر تطلب مجاهدة للنفس .

ومن ناحية ثالثة فقد اعتاد أعضاء هذا الفريق ، بحكم مناصبهم أيضا ، على علنية أعمالهم .. سواء تمثلت هذه الأعمال فى تأليف الكتب أو فى مناقشة الرسائل العلمية وإلقاء المحاضرات العامة والكتابة فى الدوريات العامة والصحف السيّارة ، غير أنه فى هذه المرة كان مطلوبا أن يعملوا ويعملوا « **ولا حس ولا خبر** » .

صحيح أنه كانت تصدر بيانات عن اجتماعات اللجنة القومية التى كانت تنعقد برئاسة الدكتور عصمت عبد المجيد ، وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء ، إلا أن هذه البيانات لم تكن تصدر فى كل مرة يجتمع فيها الدكتور عبد المجيد باللجنة ، كما أنها كانت شديدة الاقتضاب ، وكان الهدف منها فى الغالب إبلاغ رسالة للجانب الإسرائيلى أن المصريين جادون فى المضى قدما فى الطريق حتى نهايته .

وكان هناك اتفاق « غير مكتوب » بين أعضاء الفريق على الحفاظ على سرية أعمالهم ، وقد نفذوا الاتفاق ، وحتى صدور الحكم على الأقل .

يبقى **البعد الأخير** لتحقيق « **روح الفريق** » والذى تطلب بدوره وقتا .

تمثل هذا البعد فيما كان مطلوبا من التزام كل عضو فى الفريق بتخصصه الدقيق دون أن تغريه المناقشات الدائرة داخل اللجنة على أن يتناسى هذا التخصص ويتدخل فى تخصصات الآخرين بما يعرقل أعمالها ، بمعنى آخر كان مطلوبا أن يدرك أنه « ترس » فى آلة مركبة وأن عليه أن يدور بشكل دقيق داخل هذه الآلة فى المكان المخصص له ، ولما كان أعضاء اللجنة من البشر وليسوا من المعدن فقد تطلب الأمر قدرا كبيرا من كبح الجماح !

وقد استغرق كبح الجماح ومغالبة النفس وتنفيذ الاتفاقات غير المكتوبة وقتا ، وكفلت الفترة بين تشكيل اللجنة القومية لطابا فى مايو عام ١٩٨٥ وتوقيع مشارطة التحكيم فى سبتمبر من العام التالى مثل هذا الوقت ، حتى أنه لم توقع المشارطة إلا وكان قد تم تجاوز كل معوقات صناعة « **روح الفريق** » ، فقد شعر الجميع أن القضية أكبر كثيرا من الفرد أو الرغبة فى الإعلان أو الإغراء على تجاوز التخصص .

اتصل الجانب الثانى من الأداء بالطريقة التى وضعها أعضاء اللجنة لإعداد القضية . والحقيقة أن هذه الطريقة لم تكن أكثر من الالتزام الأمين بالتفكير العلمى .

فقد عملت اللجنة على ثلاثة مستويات ..

□ **المستوى الأول** هو مستوى اللجان الصغيرة المتخصصة فى وضع المبادىء القانونية والمذكرات ذات الطابع التاريخى والجغرافى والمساحى ، وقد روعى فى هذه اللجان أن تتشكل من اثنين أو ثلاثة على الأكثر ، وكانت بالطبع فى حالة التاريخ أو الجغرافيا أو المساحة تضم الخبير فى أى فرع من هذه الفروع .

□ **المستوى الثانى** هو مستوى الفريق من القانونيين والخبراء والذى كان يعكف على دراسة المذكرات التى وضعتها اللجان الصغيرة وتجرى حولها المناقشات ويتم الاتفاق على التعديلات .

□ **المستوى الثالث** والأخير ، وكان يضم كل أعضاء اللجنة القومية ، وكان يرأسه فى العادة الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية حيث يعرض الجانب من المذكرة الذى تم التوصل إليه وتجرى مناقشات جديدة مما قد يعرضها لمزيد من التعديل .

والجانب الثالث من الأداء متصل بما أسمى فى اللجنة بـ « **محامى الشيطان** » ، فقد كان يقوم أحد رجال « المجموعة القانونية » بعد دراسة القسم من المذكرة موضع البحث بوضع الردود التى يفترض أن الفريق الإسرائيلى سوف يضعها عليه .

وكان على عضو اللجنة الذى يقوم بهذا الدور أن يهاجم المذكرة الموضوعة بكل ما أوتى من براعة ، وأن يستخدم كل الأدلة المعقولة ، بل وغير المعقولة أحيانا طالما أنه يتوقع أن الإسرائيليين سوف يقدمونها ، لتفنيد ما جاء فى المذكرة .. باختصار كان على هذا العضو أن يقوم بدور « **محامى الشيطان** » .

وأهمية هذا الدور أنه كثيرا ما كان ينبه أعضاء اللجنة إلى بعض مواطن الضعف فيما تم إعداده فيعاد النظر فيه .

آخر جوانب أداء الفريق المصرى متصلة بدور الفاضيين من أعضاء اللجنة ، الأستاذ أمين المهدى والدكتور فتحى نجيب ، ذلك أنه لما كان للرجلين تجربة عريضة

فى الجلوس على منصة القضاء فقد تكونت لديهما حاسة خاصة بما يؤثر على القضاة ويقنعهم .

وكان مطلوبا من القاضيين المصريين الكبيرين عضوى اللجنة أن يستخدما هذه الحاسة من خلال متابعة المذكرات والمناقشات والتوصية باستبعاد بعضها أو الاستزادة من بعضها الآخر ، وكان مثل هذا الدور على أهمية بالغة طالما أن الذين سوف يحكمون فى القضية فى النهاية هم من القضاة !

وبمثل هذا التشكيل ، وبمثل هذا الأداء ، مضى الفريق المصرى فى طريقه لإعداد قضية العصر على الجانب المصرى .

الفصـــل الثالث

... وراء الوثائق !

ما جرى على الجانب المصرى فى تعقب كل وثيقة تتصل بالقضية على مساحة زمنية بدأت منذ تشكيل اللجنة القومية لطابا فى مايو عام ١٩٨٥ ، ولم تنته إلا مع الجولة الثانية من المرافعات الشفوية فى أبريل عام ١٩٨٨ ، وهى مساحة بلغت ثلاث سنوات بالتمام والكمال .. ما جرى على امتداد هذه المساحة ربما يكون أطول « ماراثون » وثائقى فى تاريخ القضايا الحدودية !

ومنذ الاجتماع الأول للجنة القومية وجّه المحامون فى اللجنة قولهم إلى الخبراء « **بأنه ليس بالقانون وحده يتم كسب القضايا الحدودية** » ، وأن نجاحهم مرهون بما يقدمه هؤلاء الخبراء من أدلة مادية .

وقد تنوعت هذه الأدلة التى قدمت للمحكمة من الجانبين ، وشملت من بين ما شملت الوثائق التاريخية ، الخرائط ، المجسمات الطبيعية ، الإحداثيات الشبكية ، كتابات المعاصرين ، الزيارات الميدانية إلى مناطق الخلاف ، بقايا أعمدة الحدود ، شهادات الشهود ، وأخيرا أشرطة الفيديو التى أصرت إسرائيل على عرض أحدها فى مستهل المرافعات الشفوية ، ولها قصة ستروى فى مكانها .

ومن بين هذه الأدلة المادية احتلت « الوثيقة التاريخية » مكان الصدارة ، الأمر الذى يمكن الاستدلال عليه إحصائيا !

والإحصاء هذه المرة ليس مستمدا من المذكرات المقدمة من الجانبين ، وإنما مستمد من مصدر أهم ، وهو نص الحكم الذى نطقت به هيئة المحكمة يوم الخميس ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ .

يقع هذا الحكم فى ٢٥٠ صفحة ، منها ١٤٣ صفحة تتناول الأدلة التى قدمها الطرفان ، منها ٨٨ صفحة تحت عنوان « خلفية النزاع » ، وهو فيما يتضح من العنوان استعراض للتطورات التاريخية للقضية ، والبقية وقدرها ٥٥ صفحة تحت عنوان « الحجج المقدمة من الطرفين » ، وهى التى شملت بقية الحجج ، بمعنى آخر أنه قد تم الاعتماد على الوثائق التاريخية بنسبة تصل إلى أكثر من ٦١ فى المائة ، وتم الاعتماد على بقية الأدلة المادية ، والتى جاءت من ثمانية مصادر بنسبة تقل عن ٣٩ فى المائة ، أى أن أيا من تلك المصادر لم يتجاوز نصيبه من منطوق الحكم ٥ فى المائة ، مما يفرد مكانه خاصة للوثيقة التاريخية .

ولا شك أن الاستشعار بقيمة الوثيقة التاريخية كان واضحا لدى قائد الفريق المصرى ، الدكتور العربى ، وخبير التاريخ فى اللجنة ، كاتب هذه السطور ، الأمر الذى دفع الأول لتقديم كل التسهيلات الممكنة ، والذى دفع الثانى إلى الجرى وراء أية وثيقة تفيد وجهة النظر المصرية فى أى ركن من أركان الأرض ، وفى مناطق كانت لا تخطر على بال غير المتخصصين ، ولا على بال الإسرائيليين ، الأمر الذى نستعرضه فى السطور التالية .

□ □ □

فى البداية كان مطلوبا وضع مخطط « تعقب الوثائق » ، ومن خلال استخدام التفكير العلمى رئى أن هذا المخطط يجب أن يراعى مجموعة من الاعتبارات لا تترك الأمور للصدفة ، فقانون الصدفة يؤكد أن نسبة الفشل أعلى كثيرا من نسبة النجاح .

تعلق (الاعتبار الأول) بالفترة الزمنية التى ستجرى عملية البحث فى



شكل رقم ٢:
□ جانب من الفريق المصرى ويظهر فى الصف الأول من اليمين إلى اليسار د . نبيل العربى ، السفير أحمد ماهر السيد ، البروفيسور ديريك باوت .

إطارها ، وبالرغم من أن مشارطة التحكيم قد نصت على أن المطلوب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين « تحت الانتداب » ، أى فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٢٢ و١٩٤٨ ، فيما أسمى « بالتاريخ الحرج Critical date » .

بالرغم من ذلك فإن البحث عن الوثائق قد ذهب بعيدا فى أعماق الفترة السابقة عن عام ١٩٢٢ ، ووصل فى الغوص فى هذه الأعماق إلى ثلاثينات القرن التاسع عشر ، كما تم تعقب الوثائق فى الفترة اللاحقة على عام ١٩٤٨ ليصل إلى حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من احتلال إسرائيل لسيناء .

وقد تم تقسيم القرن أو يزيد الذى تقرر تعقب الوثائق فى غضونه إلى خمس فترات زمنية متمايزة ..

☐ **الفترة الأولى** : السابقة على عام ١٨٩٢ ، ففى مطلع هذا العام توفى الخديو توفيق ، وكان مطلوبا لاعتلاء ابنه عباس الثانى عرش مصر ، أن يصدر الباب العالى فرمانا بهذا .

بيد أنه على ضوء سياسات « السلطان عبد الحميد الثانى » الرامية إلى التضييق على الوجود البريطانى فى مصر والساعية إلى إجلاء المحتلين الأوروبيين عن « ولاية مصر المحروسة » التى رآها العثمانيون درة أملاكهم جميعا .. على ضوء تلك السياسات أصدر الباب العالى فرمانا يحرم مصر بمقتضاه من أى وجود على خليج العقبة ، مما أثار قضية مشهورة فى التاريخ المصرى الحديث باسم « **قضية الفرمان** » والتى انتهت بتراجع الباب العالى وباتفاق على تعيين ''délimitation'' حدود مصر الشرقية من نقطة تقع شرق العريش (رفح) إلى نقطة تقع على رأس خليج العقبة .

صحيح أن مصر قد فقدت بمقتضى هذا الفرمان بعض النقاط الواقعة شرق خليج العقبة (الوجه ، المويلح ، ضبا ، العقبة) إلا أنها حصلت لأول مرة على اعتراف من الباب العالى بتحديد للخط الفاصل بين الولاية المحروسة وبقية الأملاك العثمانية .

☐ امتدت **الفترة الزمنية الثانية** بين عام ١٨٩٢ (عام تعيين الحدود) و١٩٠٦ (عام تعليم «demarcation» الحدود) .

وكان معلوما منذ البداية أن وثائق تلك الفترة تشكل الركيزة الأساسية لمجموعة الوثائق الخاصة بالقضية ، ولأسباب عديدة .

ربما يكون أهم هذه الأسباب أن صناعة خط حدود مصر الشرقية قد تم فى تلك الفترة ، خاصة فى عامها الأخير .

ففى ذلك العام ، ١٩٠٦ ، احتدمت الأزمة التى اشتهرت فى التاريخ المصرى الحديث « **بحادثة طابا** » والتى استغرقت شهوره الخمسة الأولى (يناير - مايو) ، وفى ذلك العام أيضا تم تعليم خط الحدود ، الأمر الذى استغرق الشهور الخمسة التالية (يونيو - أكتوبر) .

وبينما كان مفهوما أن مجموع وثائق الأزمة قد أكد تسليم السلطة القائمة على الجانب الآخر من الحدود ، الدولة العثمانية ، بتبعية شبه جزيرة سيناء التى يحدها فى الشرق خط رفح ـ طابا ، لمصر ، فقد أكدت فى نفس الوقت تسليم هذه السلطة بكون طابا جزءا لا يتجزأ من سيناء ، وذلك بعد أن جلت قواتها عنها فى نهاية الأزمة والتى كانت قد احتلتها فى بدايتها .

أما مجموعة وثائق « تعليم الحدود » فقد قدمت صورة دقيقة للمبادىء العامة التى حكمت هذا الخط ، والمفاوضات التى جرت حوله ، وموقع كل علامة من علاماته . وكان مفهوما أن هذه الوثائق سوف تتكفل بالإجابة على كثير من علامات الاستفهام التى نثرها الإسرائيليون فى طريق الجانب المصرى ، وفى طريق هيئة التحكيم أيضا ، على نحو سعى إلى خلق درجة من التشوش والضبابية ، كانت مطلوبة بل ومقصودة من الجانب الإسرائيلى .

□ **الفترة الزمنية الثالثة** تمتد بين عام بناء حدود مصر الشرقية ، ١٩٠٦ ، وبين عام ١٩٢٢ .. عام قيام دولة ذات سيادة فى مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ، مما أعطى لخط الحدود « طابعه الدولى International Boundary » بعد أن كان يوصف « **بالحد الفاصل** Separating Line » ، ثم أنه كان عام قيام الانتداب البريطانى على فلسطين ، وتغيرت بذلك السلطة القائمة على الجانب الآخر من خط الحدود .

وقد كانت هذه الفترة أكثر الفترات اضطرابا فى وضعية مصر مما أثر بشكل ملحوظ على حدودها ، ومن ثم على طبيعة الوثائق التى تتناولها .

فتلك الفترة عرفت الحرب الايطالية ـ التركية فى طرابلس (١٩١١ ـ ١٩١٢) ، وما صاحب هذه الحرب من محاولات تركية محمومة لتهريب السلاح والرجال عبر مصر مخترقين فى ذلك حدودها الشرقية . وتلك الفترة شهدت الحرب العالمية الأولى ، وإعلان بريطانيا الحماية على مصر فى بداياتها (١٩١٤) ، ثم ما تبع ذلك من اقتحام القوات التركية القادمة من فلسطين الحدود فى اتجاه قناة السويس . وفى تلك الفترة صدر تصريح ٢٨ فبراير وتم اعلان الانتداب البريطانى على فلسطين (١٩٢٢) .

وقد أدت كثرة الاضطرابات السياسية والاشتباكات العسكرية خلال تلك الحقبة إلى جعلها أصعب الحقب فى تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، وقد أتاح ذلك القدر من الاضطراب ، وكثرة التقارير المتضاربة ، خاصة من وكلاء المخابرات المنبثين هنا وهناك ، للإسرائيليين أن يعثروا فيها على بعض ما يثير البلبلة (الكتاب الإحصائى لعام ١٩٠٩ ، تقرير للمخابرات عام ١٩١٣ ، الخريطة التركية ـ الألمانية عام ١٩١٥) .

تمخض عن ذلك أن استمرت تلك الفترة موضعا للتنقيب الدؤب عن الوثائق طالما استمر تبادل المذكرات المكتوبة أو التراشق بالمرافعات الشفوية .

☐ **الفترة الرابعة** هى فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ، والتى تزيد على ربع قرن (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) . وتصدر أهمية تلك السنوات عن أنها كانت الفترة التى اتفق الطرفان فى مشارطة التحكيم على الأخذ بخط الحدود الذى كان قائما فى غضونها ، بغض النظر عما كان عليه هذا الخط قبلها أو بعدها ، فيما أطلق عليه القانونيون تسمية « التاريخ الحرج » .

ولقد كان الجانب المصرى فى المفاوضات التى أدت إلى عقد « مشارطة التحكيم » موفقا عندما أصر على تحديد التاريخ الحرج بتلك الفترة ، ليس لأن حدود مصر الشرقية كانت عرضة للتغيير قبل هذا التاريخ أو بعده ، بل لأنها كانت أكثر الفترات استقرارا ووضوحا ، كما أن وثائقها كانت متاحة ، وعلى نطاق واسع ، ومن مظانها الرئيسية .

☐ **الفترة الأخيرة** بين عامى ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، ولعل أهم ما كان يعنى الباحث عن الوثائق من الجانب المصرى خلال تلك الفترة ، أنه بعد وجود إسرائيل ، الطرف الآخر من النزاع ، وبرغم العلاقة العاصفة بين الطرفين والتى أفرزت ثلاثة حروب خلال ما يقل عن عقدين من الزمان ، فقد بقيت حدود مصر الشرقية على ثباتها ، وبقيت طابا واقعة فى مكانها الطبيعى ، على الجانب المصرى من الحدود .

وقد حدث هذا ليس فقط من خلال اعتراف إسرائيلى فى اتفاقيات الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ وانسحاب عام ١٩٥٦ ، بل أيضا بوجود طرف ثالث ، هو الأمم المتحدة ممثلة فى قوات الطوارىء الدولية التى رابطت على خط الحدود لنحو أحد عشر عاما

(١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) والذى احتفظ فى أوراقه بما يؤكد صحة الموقف المصرى .

□ □ □

(□ **الاعتبار الثانى**) بعد تحديد الفترات كان تعيين أماكن وجود الوثائق ، وكان هذا يقتضى معرفة واسعة بالجهات التى كانت مسئولة عن صناعة خط الحدود ، أو إدارته ، أو الوجود على جانبيه !

جرى البحث عن وثائق المرحلة الأولى السابقة على عام ١٨٩٢ بالأساس فى دور المحفوظات المصرية ، وقد تقرر ذلك لسبب بسيط للغاية وهو أنه بامتداد تلك الفترة لم يكن هناك فى سيناء أو على خليج العقبة طرف آخر غير مصر !

فقد كانت الحكومة فى القاهرة ، وكيفما كان مسماها ، مسئولة عن حماية « درب الحجيج » الذى يخترق سيناء ثم يسير بحذاء الشاطىء الشرقى لخليج العقبة ليصل إلى الأراضى المقدسة ، وتنوعت أشكال هذه المسئولية ، من علاقة خاصة مع القبائل السيناوية ، أو تعبيد الطرق ، أو بناء القلاع وتوفير حاميات بها .

وقد توزعت هذه المسئوليات على عدد من إدارات الحكومة المصرية :

● ● « **نظارة الجهادية** » ، وهى الإدارة التى كانت بمثابة وزارة الحربية وقتذاك ، وكانت مسئولة بالإضافة إلى حماية موكب الحجيج عن إمداد قلاع سيناء والخليج باحتياجاتها من الرجال والسلاح والذخائر ، كما كانت مسئولة بنفس القدر عن ممارسة حكومة القاهرة لبعض سلطاتها تجاه القبائل المقيمة فى تلك الجهات مما حوته وثائق تلك النظارة من أوامر بجمع الخيول التى تحتاجها ، أو طلب أعداد من الرجال للخدمة فى صفوف القوات المصرية .

● ● « **نظارة الداخلية** » التى كانت مسئولة عن بناء الاستحكامات وهدم وبناء الأبراج وترميم القلاع ، وإنشاء « نواطير » للاستدلال بها على الطريق . (انظر المذكرة المقدمة من الداخلية إلى مجلس النظار فى ٢٣ مارس عام ١٨٨٣ فى المرفق رقم ٤) .

● ● « **نظارة الأشغال** » والتى انصرفت مسئوليتها إلى بناء القلاع والأسوار والنواطير وترميمها والقيام بكل ما اتصل بأعمال الصيانة الخاصة بها .

ولما كانت أوراق هذه الإدارات محفوظة بالأساس فى « **دار الوثائق القومية** » بالقلعة فقد اتجه البحث بالأساس إلى تلك الدار ، وكان اتجاها صحيحا ، فقد تم العثور على المطلوب ، بل وأكثر من المطلوب !

بعد عام ١٨٩٢ ، الذى يشكل بداية الفترة الثانية كانت قد تغيرت أمور كثيرة اقتضت تحويل دفة البحث إلى جهات أخرى ، وكما أن تحويل الدفة يقتضى قراءة جيدة للبوصلة فإن تغيير أماكن البحث يقتضى بدوره قراءة جيدة للمتغيرات التاريخية .

تمخضت أهم هذه المتغيرات عما نتج عن الاحتلال البريطانى لمصر قبل عشر سنوات ، ثم ما أصبح واضحا فى غضون تلك السنوات من أن البريطانيين قد أتوا لمصر ليبقوا !

فقد استتبع هذه الحقيقة أولا أن أصبحت لمصر ملفات خاصة فى الخارجية البريطانية تضخمت تبعا لزيادة اهتمام حكومة لندن بالشئون المصرية .

وترتب عليها ثانيا أن قامت السلطة الاحتلالية بإعادة تنظيم الشئون المصرية على نحو يكفل لها السيطرة عليها ، وما يعنينا فى هذا التنظيم ما اتصل بالجيش المصرى .

فقد قام الانجليز بإلغاء الجيش المصرى القديم ، جيش عرابى الذى حمل لواء الثورة ، وبناء جيش جديد تحت قيادة بريطانية تجسدت فى القائد العام ، أو سردار الجيش المصرى ، وكبار الضباط . وكان من أهم الإدارات التى نشأت فى الجيش الجديد إدارة المخابرات ، والتى أطلق عليها فى البداية اسم « مخابرات القاهرة Cairo Intelligence» ، ثم تسمت بعد ذلك باسم « مخابرات السودان Sudan Intelligance» ، ولم يكن السبب فى ذلك أنها أصبحت مقتصرة على شئون جنوب وادى النيل ، بل كان السبب أنه بعد استعادة السودان عام ١٨٩٨ وعقد اتفاقيتى الحكم الثنائى فى بداية العام التالى انتقل القسم الأكبر من الجيش المصرى إلى السودان على رأسه السردار الذى أصبح فى نفس الوقت « الحاكم العام للسودان » .

وأهمية هذه الإدارة أنه كان يقع ضمن مسئولياتها المناطق الحدودية ، سواء فى مصر أو فى السودان ، وكانت سيناء من أهم تلك المناطق التى كانت تعد عنها تقارير شهرية منتظمة ، بالإضافة إلى التقارير الخاصة التى كان يضعها بعض رجالها الذين كانت توكل لهم مهام خاصة فيها .

والحقيقة أننا لم ندهش كثيرا عندما وجدنا أن أغلب أسماء الرجال التى ترددت لدى المتابعة التاريخية للقضية ، من أمثال كيلى وبراملى وأوين وباركر ونعوم شقير ، كانوا من رجال هذه الإدارة .. إدارة المخابرات التابعة للجيش المصرى !

نتج عن هذه الحقيقة ثالثا زيادة حدة التباين بين السلطتين القائمتين على جانبى الحدود ، فبعد أن كانت سلطة القاهرة ، ورغم أية اعتبارات ، سلطة تابعة للباب العالى ، فإن الوجود البريطانى فى العاصمة المصرية قد خلق وضعا صراعيا .

وقد انعكس هذا الوضع على سياسات حكومة استنبول تجاه مصر مما نتج عنه تغييرات وصلت مضاعفاتها إلى حدود مصر الشرقية التى تفجرت فى تلك الفترة مرتين ، أزمة الفرمان عام ١٨٩٢ وأزمة طابا عام ١٩٠٦ .

وأن تكون تركيا طرفا فى مثل هذه الأزمات الكبيرة حول الحدود كان يعنى أن هناك فى استنبول ما ينبغى تعقبه !

أدت قراءة هذه المتغيرات إلى التوجه بالبحث لدور الحفظ البريطانية بالأساس ، ثم إلى دار الوثائق فى الخرطوم ، وأخيرا دار الوثائق فى استنبول .

فى بريطانيا كان هناك دار المحفوظات العامة فى لندن «Public Record Office» والتى تقع فى ضاحيتها المعروفة « الكيوجاردنز » . وعلى وجه اليقين كانت محفوظات هذه الدار هدفا من أهداف الباحثين المصريين والإسرائيليين .

وبالنسبة لنا فى مصر كنا نعرف جيدا كل ما يخص مصر فى الكيوجاردنز ، سواء تحت مصنف رقم F. O. 371 ، وهو المصنف الذى يضم أصول الوثائق السياسية الخاصة بمصر ، أو تحت مصنف رقم F. O. 407 ، وهو المصنف الخاص بالمطبوعات السرية «Confidential Prints» المتعلقة بمصر ، وأخيرا المصنف رقم F. O. 141 وتنبع أهميته من أنه كان المصنف الذى يعنى أساسا بشئون مصر

الداخلية ، خاصة ما تعلق منها بالادارات الحكومية ، وهو تحت عنوان أرشيف السفارة والأرشيف القنصلى .

فى بريطانيا أيضا كان هناك « الأرشيف السودانى » فى مكتبة مدرسة الدراسات الشرقية التابعة لجامعة درهام الواقعة فى شمال انجلترا . ويتكون هذا الأرشيف بالأساس من الأوراق الخاصة للموظفين البريطانيين الذين خدموا فى السودان ، وعلى رأسهم السير ريجلند وينجت حاكم عام السودان لستة عشر عاما متوالية . وكان معلوما أن عديدا من هؤلاء قد خدموا فى سيناء ، وكان متوقعا أن نجد ضمن أوراقهم ما يفيد القضية ، وقد حدث !

وفى السودان كانت هناك دار الوثائق السودانية فى الخرطوم التى كنا نعلم أيضا أن أوراق إدارة المخابرات التابعة للجيش المصرى ، كيفما كانت تسميتها ، محفوظة بها ، وسبب ذلك أن تلك الأوراق كانت ضمن محفوظات سردار الجيش المصرى والذى كان فى نفس الوقت ، وحتى عام ١٩٢٤ ، حاكما عاما للسودان . وكان معلوما أن تلك الأوراق قد انتقلت بعد استقلال السودان لتشكل جانبا هاما من محفوظات دار الوثائق السودانية .

تبقى تركيا حيث كان مطلوبا على الأقل العثور على أوراق الجانب التركى الخاصة بأزمة عام ١٩٠٦ ، وكان متوقعا أن تفيد تلك الأوراق فى التأكيد على الرؤية المصرية للقضية ، وهى فى هذه الحالة ذات دلالة بالغة لأنها تأتى من جانب الطرف الآخر فى الصراع الذى كان قد نشب ذلك العام .

وكنا على الجانب المصرى على وعى بالتغييرات الإدارية والسياسية التى جرت عامى ١٩١٧ و١٩٢٢ الأمر الذى كان يقتضى ضبط بوصلة البحث على ضوئها ..

فى عام ١٩١٧ ظهر فى مصر ما يسمى « بإدارة أقسام الحدود Frontiers District Administration» والتى انتقلت إليها صلاحيات الإشراف على مناطق الحدود وإدارتها من إدارة المخابرات ، وقد استمرت هذه الإدارة تصدر تقريرا سنويا عن مناطق الحدود المصرية أمكن تتبعه حتى عام ١٩٥٥ ، وكانت هذه التقارير غنية بالمعلومات المفيدة لدعم وجهة النظر المصرية .

وقد استمر مدير هذه الإدارة وكبار العاملين فيها من الانجليز لفترة غير قصيرة ، وقد أدى ذلك إلى أن تصدر تقاريرها منذ نشأت وحتى أواخر العشرينات باللغة الانجليزية ، والتى وجدناها محفوظة فى لندن تحت مصنف F. O. 141 ، أما خلال الثلاثينات وحتى منتصف الخمسينات فقد أخذت فى الصدور بالعربية ، وقد عثر عليها فى المتحف الحربى فى القلعة .

أما عام ١٩٢٢ ، فقد كان عام إعلان الانتداب البريطانى على فلسطين ، ومنذئذ كان بالامكان العثور على أوراق الإدارة الانتدابية البريطانية ، والتى كانت تصدر تقريرا سنويا عن « **أحوال الإدارة فى فلسطين** » توجهه إلى عصبة الأمم وتحتفظ الحكومة البريطانية بنسخة منه بالطبع .

كان الأمر يتطلب فقط إدراك أنه إذا كانت الأوراق الخاصة بمصر موجودة ضمن أوراق وزارة الخارجية البريطانية «Foreign Office» المحفوظة فى الكيوجاردنز ، فإن الأوراق الخاصة بفلسطين موجودة ضمن أوراق وزارة المستعمرات البريطانية «Colonial Office» وهى بدورها ضمن أوراق المحفوظات العامة فى نفس الدار .

وكان مفروضا أن يؤدى البحث فى هذه الأوراق إلى نفس النتائج التى يؤدى إليها البحث فى الأوراق التركية خلال الفترة السابقة ، شهادة من الجانب الآخر من الحدود بصحة الموقف المصرى ، وأن طابا لم تكن أبدا ، وفى أى وقت ، تحت إشرافه أو إدارته ، وقد أثبت فعلا « التقرير السنوى للبوليس والسجون فى فلسطين » هذه الحقيقة (انظر تقرير ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بالمرفق رقم ٥) .

وبعد لندن والقاهرة والخرطوم واستنبول كان مطلوبا توجيه بوصلة البحث المصرى إلى نيويورك حيث مقر هيئة الأمم المتحدة ومحفوظاتها .

ولعل الدور الذى استمرت تلعبه هذه الهيئة الدولية فى الصراع العربى - الإسرائيلى منذ قرارها بالتقسيم عام ١٩٤٧ وحتى قرارها الخاص بوقف إطلاق النار فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حيث تولت بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الجانب الأكبر من هذا الدور .. لعله كان وراء البحث ضمن أوراقها عما يفيد الموقف المصرى .

ومع عناية الجانب المصرى بالقرارات التى أصدرتها الهيئة الدولية فإن اهتمامه قد انصب بالأساس على المذكرات ، خاصة تلك التى كانت توجهها حكومة تل أبيب إلى سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة ، كذا المراسلات المتبادلة بين الجانبين وبين قائد قوات الطوارىء الدولية التى كانت قائمة على خط الحدود بين عامى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، وكان التوجه صحيحا فقد عثر المصريون ضمن هذه الأوراق على أكثر من صيد ثمين !

عموما فقد كانت نيويورك آخر محطات الماراثون !

□ □ □

الجرى على مسطح زمنى بهذا الامتداد ، والتنقل بين دور الوثائق المتناثرة فى أركان الأرض كان بالإمكان أن يصبحا قليلى الجدوى إن لم تتوافر لهما ضوابط تحكمهما .

ومنذ البداية كان على كاتب هذه السطور أن يدرك أنه ليس بصدد إعداد بحث أكاديمى من تلك التى اعتاد القيام بها فى أعماله السابقة ، وإنما هو بصدد الحصول على الأسانيد المادية لدعم وجهات النظر للقانونيين المصريين ، والأمر مختلف !

فبينما يؤدى العمد فى الانتقاء فى الدراسات الأكاديمية إلى التقليل من قيمتها إلى حد بعيد على اعتبار أن ذلك يعنى أن الباحث يحاول صياغة الحقيقة لتناسب وجهة نظر معينة ، فإن الانتقاء فى حالتنا هذه أمر طبيعى ، بل واجب !

بيد أن ذلك لا يعنى عدم استخدام القواعد العلمية فى البحث عما ينبغى الحصول عليه ، وكانت أولى هذه القواعد البدء بالعام والانتقال إلى الخاص ..

من ثم كان منطقيا البدء بتجميع الوثائق المتاحة التى تثبت أن مصر قد مارست سيادتها على شبه جزيرة سيناء بامتداد تاريخها الحديث ، ومنذ أن أضحت ممارسة « أعمال السيادة » لها معانيها فى القانون الدولى .

وإذا كانت أوراق نظارات الداخلية والجهادية والأشغال قد تكفلت بإثبات ذلك قبل عام ١٨٩٢ ، فإن أوراق « إدارة أقسام الحدود » قدمت معلومات وافرة فى هذا

الشأن من خلال تقاريرها السنوية التى بدأت منذ عام ١٩١٧ وأمكن العثور عليها حتى عام ١٩٥٥ .

كان المطلب الثانى للقانونيين تعقب كافة الوثائق المتعلقة بعملية بناء خط حدود مصر الشرقية . ومن حسن الحظ أن تلك العملية كانت قد تمت من خلال أزمة سياسية كبيرة عنيت بها دوائر الخارجية البريطانية أشد العناية ، مما وفر معلومات حولها ما كانت لتتاح بهذا القدر من التفصيل لو لم تكن قد تمت فى إطار هذه الأزمة .

من ثم فقد كانت الوثائق البريطانية حافلة بكل ما يتطلع إليه الباحث فى هذا الشأن ، فى القسم الأول منها الذى ضم مجموعة من المجلدات عما أسمته « أزمة العقبة Akaba Crisis » والذى تناول المحاولة العثمانية لاحتلال طابا وإحباط تلك المحاولة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٠٦ . وفى القسم الثانى الذى شكل مجلدات أخرى خلال الشهور الخمسة التالية وتناول عملية تعليم الحدود ، وكانت وثائقه تحت عنوان « حدود سيناء Sinai Boundary » .

فيما يخص القسم الأول كان أهم ما يعنى الجانب المصرى من حصاد الأزمة أن الأتراك قد غادروا طابا فى نهايتها ، بكل ما كان يعنيه ذلك من التسليم بمصرية هذه البقعة .

أما بالنسبة للقسم الثانى فقد كان الحصاد وافرا ، سواء فيما يخص خط الحدود أو فيما يتصل بطابا ..

فيما يخص الخط فقد أكدت وثائق هذا القسم على الطبيعة المستقيمة للخط ، وأن أية انحرافات مهما بلغت محدوديتها كانت محل أخذ ورد بين طرفى عملية التعليم ، المصريين والأتراك ، وهو أمر استفادت به المحكمة على نحو ملحوظ فى وضع حيثياتها ، خاصة بالنسبة للأعمدة المختلف على تحديد مواقعها فى الشمال .

أبرزت هذه الوثائق أيضا فيما يخص الخط أنه كان يسير عموما مع قمم المرتفعات ، طالما تواجدت على امتداده ، وكانت هذه المعلومة مفيدة فيما يخص علامات رأس النقب وطابا .

أما فيما يتصل « بطابا » فقد كشفت هذه الوثائق عن حقيقتين كانتا على قدر

كبير من الدلالة سواء فى المذكرات المكتوبة أو فى المبارزات القانونية التى دارت أمام المحكمة فى جنيف ، الحقيقة الأولى خاصة بتعيين نهاية خط الحدود عند طابا بأنه البقعة التى « **تصطدم فيها سلسلة المرتفعات بمياه الخليج** » ، والحقيقة الثانية تضمنتها عبارة قاطعة الدلالة جاءت فى نهاية التقرير الذى وضعه « الاميرالاى روبرت أوين » قائد الفريق المصرى فى عملية التعليم وجاء فيها بالنص « **لقد ضمنت مصر بذلك كل وادى طابا** » . (انظر تقرير أوين العام فى المرفق رقم ٦) .

□ □ □

بيد أنه قبل الانتهاء من هذه الصفحة الخاصة بوثائق عام ١٩٠٦ ، هناك قصة تستحق أن تروى لما أحاط بها من غموض وغرابة جعلها أقرب إلى عالم « الفوازير » منها إلى عالم الحقائق التى ظللنا نتعامل معها طوال الوقت .

القصة هى قصة الخريطة الأصلية التى أرفقت باتفاقية أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، والتى ورد ذكرها فى المادة الثالثة من الاتفاقية والتى قالت : « قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع فى نسختى الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية ، واللتين يوقع عليهما الفريقان ويتبادلانهما فى نفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها » .

كان معنى ذلك ببساطة أن لدى كل من الجانبين المصرى والتركى خريطة موقعة أصلية ، وكان مطلوبا العثور على هذه الخريطة .

وبالرغم من أن نسخا عديدة من الخريطة المذكورة كانت متاحة فى الوثائق البريطانية وفى الجريدة الرسمية المصرية «Journal Officiel» فإن وجود الخريطة الموقعة كان ينفى على الأقل أية نية مصرية لعدم إظهارها ، مما يمكن أن يستغله الإسرائيليون ، مما جرى فعلا فى وقت ما بعد أن فشلت كل الجهود الأولية للعثور على هذه الخريطة .

وكان مطلوبا حل لغز الخريطة المختفية ، وهو ما تقدمت به الوثائق البريطانية التى قدمت هذا الحل فى صورة قصة غريبة حوتها مجموعة من المراسلات المتبادلة .

تقول هذه المراسلات إن الميجور تويدى المسئول عن أوراق « إدارة أقسام الحدود » وجد بعد أن تولى هذا المنصب بفترة قصيرة أن هناك خزينة باسمه فى البنك الأهلى المصرى ، وكان ذلك فى أوائل فبراير عام ١٩٢١ .

وعندما ذهب الرجل ليرى ما فى هذه الخزينة فوجىء بالخريطة الموقعة لاتفاقية ١٩٠٦ ، وقد فهم طبعا أنها النسخة المصرية ، ولكن بدلا من أن يخابر المسئولين فى الحكومة المصرية التى كان يعمل موظفا بها أبلغ الأمر للمسئولين فى دار المندوب السامى بالقاهرة .

وبعد مشاورات قرر المسئولون فى هذه الدار أن يحتفظوا بتلك الخريطة ضمن محفوظاتها ، وصدرت التعليمات للميجور تويدى لتسليم الخريطة للمسئول عن الحفظ فى قصر الدوبارة ، وقام الرجل بالفعل بمهمته فى ٣ مارس عام ١٩٢١ . ولم تظهر النسخة المصرية من الخريطة الأصلية لعام ١٩٠٦ أبدا بعد ذلك !

المهم أن هذه الوثائق كشفت عن مصير الخريطة المصرية ، ولم يعد بامكان الطرف الآخر أن يشير بالتلميح أو بالتصريح أن المصريين يخفون الخريطة الأصلية لغرض فى أنفسهم بما يترتب على ذلك من إدخال الشك إلى ضمير المحكمة .

□ □ □

كانت المهمة التالية لعملية البحث فى الوثائق من الجانب المصرى التأكيد على مبدأ قدسية خط الحدود ، أو فيما اتفق عليه فى المادة الثانية من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل من « **أن هذه الحدود مصونة لا تمس** » . وأن هذه القدسية كانت قائمة بامتداد تاريخ هذه الحدود منذ أن تم بناؤها عام ١٩٠٦ .

وقد تم الحصول على ثلاث علامات رئيسية على طريق تلك المهمة كان لكل منها قصة ..

□ **العلامة الأولى** تم استخراجها من الوثائق البريطانية لعام ١٩٢٦ ، وتقول قصتها إنه فى أوائل عام ١٩٢٦ طلب المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، اللورد لويد ، من رئيس الوزراء ، أحمد باشا زيور ، الأعتراف بالوضع الجديد للانتداب

البريطاني في كل من فلسطين والعراق ، لما سيترتب على ذلك الاعتراف من معاملة خاصة يحظى بها أبناء تلك البلاد في مصر .

ومن يعرف التاريخ المصري خلال تلك الحقبة يتصور أن الحكومة الزيورية ، والتي كانت تسمى « بحكومة إنقاذ ما يمكن إنقاذه » سوف تهرول مستجيبة لمطلب اللورد لويد ، وهو الأمر الذي لم يحدث !

فقد ربط زيور استجابته للمطلب البريطاني بموافقة حكومة لندن على أن الحدود بين مصر وفلسطين لن تتأثر بتعيين حدود الأخيرة ، الأمر الذي كان مفروضا أن يحدث بناء على صك الانتداب .

وبالرغم من أن هذه المعلومة كانت ذات قيمة في التأكيد على تمسك الحكومة المصرية بعدم المساس بحدودها ، فإنها كانت ناقصة نتيجة لعدم العثور على رد الحكومة البريطانية على المطلب المصري .

وقد استغرق الأمر بعض الوقت حتى أمكن العثور على صورة « بالكربون » من هذا الرد على ورقة خفيفة وقديمة (من ورق الأرز) في أحد الملفات غير المعروفة في المصنف رقم F. O. 141 . وكان في هيئة خطاب موجه من اللورد لويد إلى عبد الخالق باشا ثروت وزير الخارجية بتاريخ ٢٥ يونيو عام ١٩٢٦ . واستراحت الأعصاب المصرية بهذا العثور .

□ **العلامة الثانية** تم استخراجها من الوثائق البريطانية والمصرية وتتضمن بدورها قصة أخرى ..

تقول هذه القصة إن وزارة الدفاع الوطني المصرية بدأت في أوائل عام ١٩٤٧ في إقامة سور على حدود مصر الشرقية بقصد إحكام الرقابة عليها ، وإنه سيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر للجيش البريطاني في رفح كان يمتد على جانبي الحدود .

في ١٤ مارس عام ١٩٤٧ أرسل المستر سمارت السكرتير الشرقي للسفارة البريطانية مذكرة للخارجية المصرية يبلغها فيها أن القائد العام لقوات الشرق الأوسط لا يمكن أن يوافق على أن يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ، وأنه يقترح

إقامة السور إلى جوار الحد الجنوبى والغربى للمعسكر مما كان يعنى تعديلا طفيفا فى خط الحدود .

وجاء الرد المصرى فى صورة خطاب من وكيل الخارجية موجه إلى المستر سمارت قال فيه بالحرف الواحد : « **لا يسعنى إلا أن أذكر لسعادتكم أن الحدود المصرية تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل ، ولا يجوز أن تتأثر بوجود المعسكر فى منطقة ما** » (**انظر المرفق رقم ٧**) .

□ **العلامة الثالثة** كانت على صورة حقائق متصلة بالصراع المصرى ـ الإسرائيلى ، وهى الحقائق التى تم استخراجها من الأحداث اللاحقة على حربى ١٩٤٨ و١٩٥٦ .

ففى اتفاقية الهدنة الموقعة من الطرفين فى رودس فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ نصت المادة الثانية **على عدم المساس بالحدود الدولية أو انتهاكها** .

وفى أعقاب حرب ١٩٥٦ وبناء على قرارات الأمم المتحدة **تم الانسحاب وراء خط الحدود الدولى ، بكل ما عناه ذلك من ضمانة دولية لهذا الخط** .

□ □ □

انتقل البحث عن الوثائق من الجانب المصرى بعد ذلك إلى طابا على وجه التحديد باعتبارها العمود الفقرى للنزاع ، وقد شمل هذا البحث جانبين ، **أولهما** : تعقب كل دليل على ممارسة مصر لسيادتها على هذه البقعة الساحلية ، **وثانيهما** : أن أية قوة أخرى لم توجد بأى شكل فيها ، أو فى أى جزء منها ..

بالنسبة للهدف الأول كان الأمر يبدو صعبا ، ولبعض الوقت ..

مصدر الصعوبة أنه بعد عملية تعليم الحدود ، وفى هذه البقعة الصحراوية غير المأهولة لم يكن هناك وجود مصرى منتظم ، سواء بسبب أن الحكومة المصرية قد اعتبرت أن تبعية البقعة لسيناء بعد أزمة ١٩٠٦ الطاحنة ، وبعد عملية التعليم ، أمرا مفروغا منه ، أو بسبب صعوبة إقامة معسكر فى دلتا طابا مما دعا إلى أن يقام أقرب معسكر فى وادى طويبة ، وهو وادى متفرع من وادى طابا .

اختلف الأمر بعد إنشاء « إدارة أقسام الحدود » عام ١٩١٧ ، وتشكيل القوات الراكبة الجمال التابعة لها والمعروفة باسم « قوات الهجانة » ، وبدأت طابا فى أعقاب هذا التشكيل يرد ذكرها باعتبارها مركزا من مراكز الدوريات المنتظمة التى تمر بها الهجانة .

وأصبحت الوثائق مبشرة خلال العشرينات والثلاثينات تبعا لزيادة كثافة الوجود المصرى فى طابا ، وهو وجود تم تتبعه من خلال متابعة عملية بناء الطريق من الكنتلا إلى رأس النقب إلى وادى المصرى « ومنه إلى شاطىء البحر ثم تسير بمحاذاة الشاطىء إلى ما يقرب من مسافة كيلومترين من طابا » .

ومع الطريق الموصل إلى طابا بدا النمو الواضح فى الوجود الإدارى المصرى فى المنطقة الساحلية وكان أول مظاهره إنشاء مركز ثابت لقوات الهجانة ، تبع ذلك إنشاء نقطة للحدود تلاها إقامة استراحة للموظفين الذين يأتون للتفتيش على النقطة ومركز الحدود بين الحين والآخر ، بالإضافة إلى ذلك فقد تم مد خط تليفونى لمركز الهجانة .

ولم يكن هذا « الوجود الدائم » هو الشكل الوحيد من أشكال الوجود المصرى فى طابا الذى كشفت عنه تقارير إدارة أقسام الحدود ، التى تسمت بعد ذلك باسم « مصلحة الحدود » بل كان هناك شكل من أشكال الوجود المتقطع كشفت عنه نفس التقارير ، وكان أهم مظاهره حملات مقاومة الجراد التى كانت تقصد طابا كلما جاءت الإنذارات بقدوم أسرابه من شبه الجزيرة ، كذا حملات مقاومة المهربين التى كانت تصل بدورها بين الحين والآخر مع تعقب بعض عصابات التهريب التى كانت تجىء التقارير عنها من وقت لآخر .

كان تحقيق « الهدف الثانى » أيسر من الناحية الفعلية ، وإن كان أصعب من ناحية البحث الوثائقى ..

السبب فى الصعوبة أن السلطة على الجانب الآخر قد اختلفت من مرحلة إلى أخرى ، فقد كان هناك الأتراك قبل عام ١٩١٧ ، ثم جاء الانتداب البريطانى بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٤٨ ، وأخيرا الوجود الإسرائيلى بعد تلك السنة ، وكان

مطلوبا البحث فى أوراق العهود الثلاثة التى تعاقبت على الجانب الآخر من الحدود .

بالنسبة للعهد التركى فقد تم الحصول على أوراق رشدى باشا ، وكان الشخصية القيادية فى عملية « تعليم الحدود » عام ١٩٠٦ ، وكانت أوراقا مفيدة للغاية لأنها تطابقت تقريبا مع ما جاء عن هذا التعليم فى أوراق الجانب المصرى .

ولم يكن هناك ما يشير من قريب أو من بعيد لأى وجود تركى فى طابا بعد عام ١٩٠٦ فى الأوراق التركية على الأقل ، وإن كان الجانب الإسرائيلى قد عثر على عبارة تفيد بهذا الوجود خلال عام ١٩١٣ ، ولهذا قصة سوف تروى فى مكانها ! (انظر الفصل الحادى عشر) .

فيما يتصل بفترة الانتداب فقد تم فحص التقارير السنوية ، **وأمكن التوصل إلى حقيقة نهائية وهى أن آخر مركز لبوليس فلسطين على خط الحدود فى منطقة بير سبع هو المركز الذى تمت إقامته عام ١٩٣٤ فى أم الرشراش ، مما تضمن اعترافا صريحا أن تلك النقطة كانت آخر نقاط الحدود على الجانب الفلسطينى .**

وبقى بعد ذلك الفترة التالية بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وكانت أهم الفترات الثلاث بحكم أن إسرائيل كانت الطرف الآخر فى التحكيم .

وقد عثر الجانب المصرى فى هذا الصدد على وثيقة قد لا يكون من قبيل التجاوز اللفظى وصفها بأنها دليل دامغ .

الوثيقة مستخرجة من أرشيف الأمم المتحدة فى نيويورك ، وهى على شكل مذكرة مقدمة من وزارة الخارجية الإسرائيلية تحت عنوان « **ورقة تتضمن خلفية عن خليج العقبة** » مؤرخة فى شهر مايو عام ١٩٥٦ . (المرفق رقم ٨ ـ نص هذه الورقة) .

جاء فى الفقرة الخامسة من هذه الورقة : « **على رأس الخليج تسير الحدود بين مصر وإسرائيل من نقطة جنوب أم الرشراش فى اتجاه شمالى شرقى ، وهى تتفق بذلك مع خط الحدود الدولى السابق بين مصر وفلسطين ...** » .

وكان معنى عدم ذكر طابا فى هذه الوثيقة الإسرائيلية التى استحضرها المصريون وقدموها للمحكمة أنها الوثيقة التى تقول : « **وشهد شاهد من أهلها** » ، مما كان يعنى نجاح مصرى حقيقى فى الحصول على وثائق الأطراف الأخرى التى تعاقبت على الجانب الآخر من الحدود التى تثبت الحق المصرى من خلال فهم البديهية التى سعى المصريون الى إثباتها ، وهى أن نفى النفى إثبات ، وقد أثبتوها فى مواجهة سعى إسرائيلى حثيث لإنكار البديهية !

الفصـــل الرابع

حقائق التاريخ

ربما لم تحظ عملية بناء أى من خطوط الحدود المصرية بقدر من حقائق التاريخ بقدر ما حظيت به عملية بناء الحدود الشرقية ، وكانت تلك الحقائق بمثابة ثروة زاخرة استمر الجانب المصرى فى قضية التحكيم ينهل منها منذ اللحظة الأولى وحتى اللحظة الأخيرة !

من ثم تستحق هذه العملية ، عملية بناء حدود مصر الشرقية ، أن تروى قصتها كاملة بحكم أن تلك القصة ظلت تشكل الخلفية التى تتحرك فى أحضانها مجريات القضية من الألف إلى الياء .

والقصة طويلة ومتشعبة مما يستوجب فى مستهلها أن نضع لها علامات رئيسية ، فقد قام بناء خط حدود مصر الشرقية على ثلاث دعامات ، **وضع أولها خلال ما عرف بأزمة الفرمان عام ١٨٩٢ ، وأرسى ثانيها خلال أزمة طابا التى استمرت محتدمة خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٠٦ ، ورسخت ثالثة تلك الدعامات إبان الشهور الخمسة التالية من نفس السنة حين تم مسح الخط وغرس ٩١ علامة على امتداده .**

ونبدأ بالدعامة الأولى ، **أزمة الفرمان عام ١٨٩٢** ، والتى تمخض عنها ، ولأول مرة تعيين «Delimitation» خط حدود مصر الشرقية .

فالمعلوم أنه قبل تلك الأزمة استمرت حكومة القاهرة تدير ، إلى جانب كل شبه جزيرة طور سيناء ، المناطق المحيطة بخليج العقبة على جانبيه ، الغربى الواقع داخل سيناء ، والشرقى الواقع داخل شبه الجزيرة العربية .

وكان وراء صنع هذه الأزمة مجموعة التطورات التاريخية التى كانت قد جرت خلال العقد السابق ..

تمثل **أول هذه التطورات فى** الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ ، وكان المتصور أنه احتلال مؤقت يزول مع زوال أسبابه ، غير أنه كانت قد انقضت عشرة أعوام والاحتلال قائم ، وقد فشلت كافة محاولات إنهائه من جانب حكومة استنبول مما جعلها على قناعة أن استمرار هذا الموقف يهدد سلطتها القانونية على ولاية « مصر المحروسة » ، الأمر الذى جعلها تواقة للقيام بعمل يؤكد هذه السيادة ويحرج حكومة لندن .

□ **التطور الثانى** نتج عن محاولة صهيونية مبكرة للاستيطان على الساحل الشرقى من خليج العقبة ، بموافقة من سلطات الاحتلال . ففى خلال عام ١٨٩٠ زار مصر الهر بول فريدمان وهو يهودى ألمانى اتصل بالمعتمد البريطانى فى القاهرة ، وأبلغه عن نيته على الاستيطان على ساحل خليج العقبة فلم يمانع .

فى أواخر العام التالى عاد فريدمان ومعه عشرون من بنى جلدته ونزلوا عند المويلح على الساحل الشرقى من الخليج ، واشتروا أرضا هناك مع أن قوانين الدولة العثمانية كانت تحرم ذلك مما أثار الرأى العام فى مصر وخارجها . صحيح أن المسألة انتهت بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة غير أن الباب العالى لم ينس القضية وانتظر الفرصة المناسبة لإثارتها .

□ **التطور الثالث** حدث مع الوفاة المفاجئة للخديو توفيق فى يناير عام ١٨٩٢ ، فقد أتاحت هذه الوفاة للجانب العثمانى الفرصة التى كان يتوق إليها .

فقد كان من الرموز القليلة المتبقية « للسيادة العثمانية فى مصر » ، خاصة بعد

الاحتلال البريطانى ، حق الباب العالى فى إصدار فرمان تولية خديو مصر الجديد ، وقد أراد السلطان فى سعيه لإثبات أن سيادته على مصر لا تقتصر على مجرد الإجراء الشكلى بإصدار الفرمان وإنما يمكن أن تتخذ شكلا عمليا باجراء التغييرات التى يراها فى وضع مصر فى هذا الفرمان ، وجاءت تلك التغييرات من نصيب « شبه جزيرة طور سيناء » .

فقد تضمن الفرمان الصادر بتولية الخديو الجديد أن تكون الحدود المصرية طبقا للخط الذى تضمنته الخريطة المرفقة بفرمان عام ١٨٤١ ، والذى لم يكن موضع التطبيق فى أى وقت .

وتفجرت أزمة استمرت لثلاث شهور (يناير - أبريل) انتهت بتسوية تقوم على أساس جلاء مصر عن العقبة والمراكز الواقعة شرقها ، ضبا والمويلح والوجه ، فى مقابل الاعتراف العثمانى بإدارتها لبقية سيناء من خط يمتد « **من شرق العريش إلى غرب العقبة » وتنازل الدولة عن موقفها القائم على أن الخط يمتد من العريش إلى السويس تبعا للخط المرسوم على خريطة عام ١٨٤١ .**

وفى ١٤ أبريل عام ١٨٩٢ صدرت وثائق تسوية الأزمة ، وكانت على شكل برقية موجهة من الصدر الأعظم « جواد باشا » إلى الخديو ، ثم رسائل متبادلة بين المعتمد البريطانى فى القاهرة ، « السيرايفلين بيرنج » ، ووزير الخارجية المصرية تيجران باشا ، وأخيرا رسائل متبادلة بين بيرنج أيضا وكل من المسيو « ريفرسو » قنصل عام فرنسا فى القاهرة ، والمسيو « كوياندر » القنصل الروسى العام فى العاصمة المصرية .

برقية جواد باشا تضمنت ما تقرر من وضع كل من العقبة والوجه وضبا والمويلح تحت إدارة ولاية الحجاز على أن يتم « الحفاظ على الوضع القائم «Status Quo» فى شبه جزيرة سيناء وتديرها الخديوية بنفس الطريقة التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا وأبيكم محمد توفيق باشا » .

تأتى بعد ذلك الرسائل المتبادلة بين بيرنج وتيجران باشا ، وكانت على شكل ثلاث رسائل يعنينا منها آخرها ، والتى قصد منها المعتمد البريطانى التأكيد على حقيقتين :

□ **أولاهما** : أنه لا يمكن إجراء تغيير فى الفرمانات التى تربط مصر بالباب العالى بدون قبول الحكومة البريطانية .

□ **ثانيتهما** : وهى الأهم فيما يخص الحقائق المتعلقة بتاريخ الحدود ، ما نصت عليه هذه المراسلة من أن برقية الصدر الأعظم تحدد بشكل لا لبس فيه أن شبه جزيرة سيناء هى « **الأراضى المحددة شرقا بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب العريش إلى رأس خليج العقبة** » .

وكان حرص الحكومة البريطانية على إلحاق هذه المراسلات بالفرمان والبرقية صادرا عن رغبتها بإلزام الحكومة العثمانية « بالتبليغ الشفوى » الذى وجهه وزير خارجيتها إلى المستر « فين » ممثل بريطانيا فى استنبول ، والذى نص على « **تعيين** » خط الحدود على هذا النحو .

□ تبقى **المجموعة الأخيرة** من هذه الوثائق وتتضمن إبلاغين من جانب القنصل الفرنسى والقنصل الروسى فى القاهرة الى وزير خارجية مصر باعتماد فرمان السلطان و« والإرادة » التى تضمنتها برقية جواد باشا .

وقيمة هذين الإبلاغين أن التسوية التى تم عقدها عام ١٨٩٢ ، شأنها فى ذلك شأن سائر الاتفاقات التى عقدت بين القاهرة واستنبول منذ عام ١٨٤٠ ، قد تمت بموافقة الدول وكفالتها ، أو اعتمادها على حد تعبير الإبلاغين ، الأمر الذى يوضح أن خط حدود مصر الشرقية قد توفر له قدر من الصبغة الدولية منذ هذا الوقت المبكر .

والحصاد الذى يمكن الخروج به من أزمة ١٨٩٢ متصلا بتاريخ حدود مصر الشرقية أنه لأول مرة يتم « تعيين » حدود مصر الشرقية بخط يبدأ من شرق العريش بمسافة قصيرة باتجاه جنوبى شرقى إلى رأس خليج العقبة ، وأنه قد تم الاعتماد فى وقف ادعاءات الباب العالى لاقتطاع جانب من شبه جزيرة سيناء على « الوضع القائم » ، وهو وضع صنعه بالأساس « الوجود المصرى » فى كل شبه الجزيرة ، مما صنع الركيزة الأولى لبناء خط حدود مصر الشرقية .

□ □ □

خلال الفترة بين عامى ١٨٩٢ و١٩٠٦ تلاحقت تطورات جديدة أدت إلى التعجيل بتحديد آخر لخط الحدود المصرية من الجانب التركى مما تمخض عنه أزمة سياسية أخرى هى التى عرفت « **بأزمة طابا** » ، والتى أرست الركيزة الثانية من ركائز بناء الخط .

جانب من هذه التطورات اتصل بوضع بريطانيا فى مصر الذى كان قد استقر بشكل واضح بعد عقد الاتفاق الودى البريطانى ـ الفرنسى عام ١٩٠٤ مما أثار انزعاج الأوساط السياسية فى استنبول ، ودفعها إلى البحث فى القيام بأى عمل يؤدى إلى إحراج بريطانيا ودفعها إلى طرح المسألة المصرية على بساط البحث الدولى .

الجانب الثانى متصل بما جرى خلال نفس الحقبة من نشاط حركة مد السكك الحديدية فى المنطقة العثمانية المجاورة لخط الحدود المصرية فيما عرف « بسكة حديد الحجاز » ، وكان مزمعا أن يمتد فرع من هذا الخط من معان إلى العقبة الواقعة على خط الحدود المصرى الذى تقرر عام ١٨٩٢ ، وكان مطلوبا زحزحة هذا الخط إلى أقصى ما يمكن غربا تأمينا للفرع المذكور من سكة حديد الحجاز .

انطلاقا من هذه الاعتبارات فجرت الحكومة العثمانية الأزمة بقيام قوة تركية فى ٢١ يناير عام ١٩٠٦ بالتقدم من العقبة إلى طابا ، واحتلالها مع مركزين آخرين هما نقب العقبة والقطار . ثم تبع ذلك أن منع الأتراك قوة مصرية يقودها سعد بك رفعت ، كانت قد وصلت إلى طابا على سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » ، منعوها من النزول إلى البر ، مما أدى إلى بداية التحرك المصرى البريطانى .

ومنذ الساعات الأولى للأزمة كان الموقف على الجانب المصرى واضحا برفض الادعاء التركى بوقوع طابا والمركزين الآخرين خارج الحدود المصرية ، الأمر الذى يمكن تبينه من البرقية المطولة التى بعث بها القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة ، المستر فندلى ، إلى وزارة الخارجية فى لندن والتى **ألحق بها « كروكى » لخريطة أراد أن يؤكد منه يقينية وجود طابا داخل الحدود المصرية بما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أميال .**

وقد أدى رفض الاتراك الانسحاب من « طابا » والمركزين الآخرين إلى

سرعة تصعيد الأزمة ، الأمر الذى دعا البريطانيين إلى الإذن للسفينة الحربية « ديانا » بالإبحار إلى الخليج لاحتواء الوجود التركى فى المراكز التى احتلوها ، ثم تصفيته بعد ذلك من خلال الوسائل الدبلوماسية .

تفاقمت الأزمة خلال الشهور الأربعة التالية ، وقد دار الموقف المصرى ـ البريطانى إبان تلك الفترة على محورين ، **أولهما : بالتصميم هذه المرة على « تعليم » خط الحدود بين مصر والأراضى الخاضعة للدولة العثمانية الواقعة شرقيها ، وعدم الاكتفاء « بتعيين » هذا الخط كما جرى عام ١٨٩٢ الأمر الذى جعله عرضة للانتهاك من الجانب التركى ، وثانيهما : التأكيد على كافة المستويات على « مصرية طابا » . وقد عبر هذا الموقف عن نفسه على مستويات عدة .**

فعلى مستوى « الاتصالات مع حكومة استنبول » تم رفض أية محاولة من جانبها حتى بمجرد التشكيك فى هذه « المصرية » ، ومن بين محاولات عديدة فى هذا الشأن نختار الاقتراح الذى تقدم به وزير الخارجية التركية ، وكان يقضى بانسحاب القوات العثمانية من طابا بشرط واحد وهو عدم دخول القوات المصرية إليها ولو إلى حين تحديد حقيقة تبعيتها .

ضمّن اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى القاهرة الموقف المصرى من هذا الاقتراح فى برقية أرسلها إلى حكومته فى ٩ فبراير عام ١٩٠٦ جاء فيها « الاقتراح بعدم عودة القوات المصرية لطابا فور الجلاء عنها مرفوض على وجه اليقين » .

وعلى مستوى « الرأى العام البريطانى والدولى » حرصت حكومة لندن على إبلاغ كافة الأطراف باستبعاد أية شكوك حول « مصرية طابا » ، وكعادة البريطانيين فى مثل هذه المناسبات فهم يبلغون رسائلهم عن طريق « وستمنستر » !

ففى جلسة « مجلس العموم » المنعقدة فى ٢٧ مارس عام ١٩٠٦ تقدم السير « و . لا وسون » بسؤال عن الموقف فى طابا ليجىء رد الخارجية البريطانية المعد سلفا ، وهو رد كان مطلوبا من كل العالم أن يعرفه ، جاء فيه :

« طابا تقع فى شبه جزيرة سيناء ، وقد ظلت لأجيال عديدة تدار من

قبل المصريين . وقد تم مؤخرا احتلال طابا ومركزين آخرين من قبل القوات التركية . ومن غير المسموح به أن يستمر هذا العدوان ... » .

وبعد تسويفات طويلة من جانب حكام « يلدز » ، وبعد استنفاد كافة وسائل الضغط الدبلوماسى قررت حكومة لندن اللجوء إلى إجراء أكثر حسما ، فكان أن قدمت إنذارا إلى استنبول فى ٣ مايو عام ١٩٠٦ ، وقد كشف نص المذكرة التى تضمنت هذا الإنذار تماما عن المحورين اللذين دار عليهما الموقف المصرى ..

ففى هذه المذكرة التى وجهها السفير البريطانى فى العاصمة التركية إلى وزير خارجية الباب العالى جاء ما نصه :

« على ضوء ما تقدم اتشرف بإبلاغ فخامتكم أنى قد تسلمت التعليمات من وزير خارجية حكومة جلالته التى تقضى بمطالبة الحكومة العثمانية بالموافقة على تعليم خط الحدود من رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس البرقية المذكورة أعلاه (برقية جواد باشا) المؤرخة فى ٨ أبريل عام ١٨٩٢ ، وأنه فى خلال إتمام هذا « التعليم » سوف يتم الجلاء عن طابا » .

وكان مطلوبا من الباب العالى الاستجابة للمطالب التى تضمنها الإنذار خلال عشرة أيام وإلّا « سوف يصبح الموقف وخيما » .

وبانتهاء فترة الإنذار كانت قد انسحبت القوات التركية من طابا والمركزين المصريين الآخرين فيما أبرق به المسئولون المصريون الموجودون فى المنطقة ، وفيما أبلغه « توفيق باشا » وزير الخارجية التركى إلى السير أوكونر سفير بريطانيا فى العاصمة العثمانية بأن حكومته تسلم بالمطلبين اللذين تضمنهما الإنذار ، أو كما جاء بالنص فى الإبلاغ التركى ..

« سوف يتم الجلاء فورا عن طابا ، وقد صدرت الأوامر لوضع هذا القرار موضع التنفيذ » .

« ومن المقرر أن هيئة الأركان الموجودة فى العقبة سوف تقوم بالاشتراك مع موظفى الخديو ، وبناء على المتوافر من المعلومات

الطوبوغرافية على وضع خريطة تؤكد على ما جاء فى برقية جواد باشا بالحفاظ على الوضع القائم ، وأن تقوم أيضا بتعليم خط حدود يبدأ من رفح ، قرب العريش ، ويسير فى اتجاه جنوبى شرقى وعلى نحو مستقيم تقريبا إلى نقطة على خليج العقبة تبعد ثلاثة أميال على الأقل من قلعة العقبة » . (المرفق رقم ٩ ـ نص الإبلاغ التركى) .

وبالجلاء عن طابا ، وبالتسليم بالمطلب المصرى بالبدء الفورى فى « تعليم » خط الحدود ، تم إرساء الركيزة الثانية من ركائز بناء هذا الخط .

□ □ □

لم يتأخر كثيرا الاتجاه نحو إقامة الركيزة الثالثة والأخيرة ، فبعد يومين فقط من قبول استنبول للإنذار أصدر الخديو عباس حلمى الثانى « إرادة سنية » بتشكيل اللجنة المصرية لتعليم الحدود » ، وقد تكونت من كل من ابراهيم فتحى باشا وأوين بك « رئيس قسم المخابرات » مندوبين عن الخديوية ، ومعهم « نعوم بك شقير » كاتبا ، وكان بدوره من رجال المخابرات ، أما مهمتها فقد كانت « الاتفاق مع مندوبى الدولة العلية مع تخويلهم السلطة المطلقة على إجراء بعض تغييرات خفيفة فى الخط المستقيم لكى يتيسر لكل من الدولة العلية ومصر إدارة نقط الحدود بسهولة . هذا ومن المعلوم أن الحد يلزم أن يبتدىء من رفح بالقرب من العريش ويتجه قبلى شرقى على خط مستقيم تقريبا إلى نقطة على خليج العقبة تبعد بالأقل ثلاثة أميال عن العقبة » .

وبدأت فى أعقاب ذلك عملية « تعليم » حدود مصر الشرقية ، والتى استمرت خلال الشهور الخمسة التالية ونتج عنها بناء خط حدود مصر الشرقى ، وكان ما جرى فى هذه العملية أهم ميدان من ميادين الصراع الوثائقى فى قضيتنا مما يستحق متابعتها بكل دقة .

□ □ □

كان على المبعوثين المصريين والأتراك القيام بوضع الاتفاق السياسى الذى تم التوصل إليه فى ١٤ مايو عام ١٩٠٦ موضع التطبيق على الطبيعة ، ورغم ما بدا

فى أول الأمر ، حتى لهؤلاء المبعوثين ، من سهولة المهمة فإنها استغرقت ١٤٤ يوما منذ أن التقى الوفدان لأول مرة فى العقبة فى ٢٦ مايو إلى أن تم غرس آخر عمود على الخط الذى تم تعليمه وذلك عند رأس طابا عصر يوم ١٧ أكتوبر عام ١٩٠٦ .

ولا شك أن طول الوقت الذى استغرقته مهمة بدت سهلة يتطلب تفسيرا ، وهو تفسير يعاون فى نفس الوقت على متابعة عملية تعليم خط الحدود المعقدة ..

□ **أول جانب** فى هذا التفسير متصل بالصلاحيات التى تمتع بها أعضاء كل من اللجنتين المكلفتين ، فبينما تضمنت التعليمات الموجهة للجنة المصرية « تخويلهم السلطة المطلقة » (فى إطار استراتيجية متفق عليها بالطبع) ، فقد اكتشف المبعوثون المصريون بعد فترة قصيرة من اللقاء بأقرانهم الأتراك أنهم لا يملكون نفس التخويل ، وأنه كان عليهم الرجوع فى كل صغيرة وكبيرة إلى استنبول مما كان يستغرق وقتا طويلا .

بالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة التركية قد افتقدت الانسجام ، فقد كانت تتشكل من عضوين ، أكبرهما سنا « مظفر بك » وكان أحد الضباط الكبار من وزارة الحربية ، أما الآخر الأصغر واسمه « فهمى بك » فقد كان « رجل القصر » فى المفاوضات ، وبينما كان يغلب على الأول الاتجاه التوفيقى فقد كان الثانى متشددا على نحو واضح .

□ **الجانب الثانى** : نتج عن تبدد التصور الذى خالج البعض فى بداية عمل اللجنة المشتركة وهو أن تعيين الحدود مجرد عملية طبوغرافية يتم خلالها مسح خط الحدود الذى تم الاتفاق عليه فى ١٤ مايو ، فقد كانت العملية أكثر تعقيدا مما تصور الطرفان .

كان الطابع (السياسى) للعملية واضحا من المشاورات والاتصالات الواسعة التى جرت بين القاهرة ولندن واستنبول بامتداد الفترة التى استغرقتها ومارست كافة الأطراف خلالها ضغوطها أو مناوراتها ، خاصة فى الاتصالات التى جرت بين السفير البريطانى فى العاصمة التركية ، السير نيكولاس أوكونر ، والمسئولين الأتراك ، وزير الخارجية والصدر الأعظم ، والتى وصلت فى بعض مراحلها إلى قيام السفير البريطانى بتذكير مسئولى حكومة الباب العالى « بالأزمة الحادة » التى

نشبت فى مايو وألمح إلى أن مواقفهم قد تقود إلى أزمة مماثلة . وقد دفعت حرارة الاتصالات السياسية الباب العالى إلى إصدار « إرادة سنية » فى ١١ سبتمبر استهدفت تسوية الخلافات الناشبة بين اللجنتين المصرية والتركية تسوية سياسية .

دخل (**التاريخ**) ايضا فى محادثات الـ ١٤٤ يوما ، سواء من الجانب التركى الذى أراد فى وقت من الأوقات إحياء الادعاءات التى تذرع بها الأتراك خلال أزمتى ١٨٩٢ و١٩٠٦ ، أو الجانب المصرى الذى رصد الوجود التاريخى المصرى فى بعض المناطق المتنازع عليها مثل رأس النقب ، والذى أشار أيضا إلى خط ما قبل عام ١٨٩٢ ، وأن ما جرى فى ذلك العام من الاتفاق على خط رفح ـ العقبة إنما يمثل تنازلا ، ومن غير المقبول تقديم غيره !

وكان (**للجغرافيا**) مكانها بامتداد الاتصالات بين المبعوثين ، المصريين والأتراك ، فقد كان الصراع على « مصادر المياه » محتدما طوال الوقت ، وذلك بحكم ما تمثله هذه المياه من أهمية على خط حدود يتم باؤه فى منطقة صحراوية بالأساس .

ومع الجغرافيا كانت هناك الاعتبارات (الديموجرافية) التى اتصلت أساسا بتوزيع القبائل على طول الخط الذى تم الاتفاق عليه سياسيا ، ووقوع قبائل مصرية شرق الخط بينما وقعت قبائل كانت تحت الإدارة التركية غربيه ، مما تطلب مناقشات طويلة لتسوية هذه القضية .

يتأكد من ذلك أن عملية « التعليم » لم تكن مجرد عمل طبوغرافى وإنما امتدت لتشمل اتصالات سياسية وتحكيم اعتبارات التاريخ والجغرافيا والديموجرافيا مما استلزم هذا الوقت الطويل .

□ **الجانب الثالث** : متصل بالاعتبارات الاستراتيجية ، فلا شك أن كل طرف قد شرع فى الاشتراك فى عملية تعليم الخط ، وقد وضع فى حسبانه مجموعة من الأهداف الاستراتيجية يسعى إلى تحقيقها ..

● ● **بالنسبة للجانب المصرى** فقد تمسك بالخط المستقيم الذى يمتد باتجاه جنوبى شرقى من رفح إلى مرشراش لما وجده من اتفاقه مع خط تقسيم المياه ، ولما

وجده من توافر مصادر المياه غرب هذا الخط التى لو كانت واقعة فى شرقيه لمكنت الأتراك من حشد قواتهم استعدادا للانقضاض على الأراضى المصرية .

● ● **أما بالنسبة للجانب التركى** فقد سعى ما وسعه الجهد للمشاركة فى بعض مصادر هذه المياه ، غير أن الاعتبار الاستراتيجى الذى برزت أهميته بشكل أكبر من خلال التحركات التركية ، كان تأمين « العقبة » على الطرف الجنوبى من الخط الذى يتم تعليمه ، بحكم موقعها الحاكم على رأس الخليج ، وبحكم أن بها مركزا عسكريا كبيرا ، وأخيرا بحكم مشروعات مد فروع سكة حديد الحجاز التى كانت قائمة على قدم وساق ، والتى كان مقررا أن يصل أحدها إلى العقبة قادما من معان .

□ □ □

تنبه المصريون منذ وقت مبكر لعملية « التعليم » أن خط رفح ـ مرشراش مثالى بالنسبة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية ، الأمر الذى أوضحته مذكرة أولى من مجموع المذكرات المتلاحقة التى وضعها الكابتن أوين ، رئيس قسم المخابرات والمفاوض الأساسى عن الجانب المصرى .. المذكرة مؤرخة فى ٢٠ يونيو عام ١٩٠٦ ونسوق بعض ما فيها لأهميته :

« كانت صدفة سعيدة ولافتة للنظر أن خط مرشراش ـ رفح هو أفضل ما كان يمكن أن نصبو إليه ، حيث أنه يتفق فى الأغلب مع خط تقسيم المياه ، ومن ثم فهو يضم كل الوديان التى تنحدر باتجاه غربى إلى وادى العريش الشريان الرئيسى للمنطقة الشمالية من شبه الجزيرة ، وسوف يوفر لنا ذلك حدودا قوية وسيطرة كاملة على كل الوديان ومصادرها المائية الأمر الذى يمكننا من خلال نقاط معينة من مراقبة الممرات التى تؤدى إلى الأراضى التركية »

وكان معنى ذلك فيما كتبه ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة أن الخط المذكور يمثل حدودا ذات قيمة جيدة من الناحية الدفاعية ، خاصة وأن عدم توافر المياه على الجانب الآخر من الحدود لن يمكن الأتراك من حشد قواتهم على نحو يشكلون معه تهديدا خطيرا للأراضى المصرية .

على الجانب الآخر كان للأتراك استراتيجيتهم التى تكشفت سواء من الطلبات التى تقدم بها الوفد التركى ، أو المناورات التى قام بها أعضاؤه .

تؤكد تلك الطلبات والمناورات أن مظفر بك وفهمى بك لم يكونا راضيين عن وقوع أغلب مصادر المياه على الجانب المصرى من الخط المزمع تعليمه ، فقد ساورت الأتراك نفس المخاوف من أن وفرة المياه على الجانب المصرى سوف تمكن من حشد القوات علي هذا الجانب وتشكل بذلك مصدرا لتهديد أراضى الدولة ، وكان لهذه المخاوف ما يبررها خاصة بملاحظة أن الجانب المصرى كان قد أبدى نشاطا ملحوظا خلال العام السابق ، ١٩٠٥ ، فى إقامة المراكز على خط الحدود ، حتى قبل تعليمه !

وكان على الأتراك أن يجدوا مبررا للتملص من خط رفح - مرشراش ، وقد وجدوه ..

كان الادعاء الأساسى الذى تقدم به مظفر بك وفهمى بك يدور حول تبعية كل من القصيمة وعين قديس والجديرات والكنتلا ، وجميعها مناطق مياه ، وقد أثير هذا الادعاء بالرغم من أن الجانب المصرى قدم من الأدلة الطوبوغرافية ما يؤكد وقوع كل تلك المناطق غرب خط الحدود بما يتراوح بين ستة كيلومترات (عين قديس) و ١١ كيلومترا (القصيمة) .

أما فحوى الادعاء فقد كان « إداريا » ، فقد تذرع الجانب التركى بتبعية قبائل تلك المناطق للإدارة التركية ، وأن المقصود بالوضع القائم «Status Quo» الذى كان أساسا لتسوية ١٨٩٢ أو تسوية أزمة ١٩٠٦ ، هو الوضع الإدارى والبشرى وليس الخط الممتد من رفح إلى غرب قلعة العقبة .

وقد تبارى الطرفان ، كل يحاول إثبات تبعية القبائل له من خلال شهادات رجالها ، ولما كان الكثير مما قدمه الجانب التركى يغلب عليه طابع الاختلاق فقد سهل على أعضاء الوفد المصرى تفنيده ، وقدمت حالة « القصيمة » نموذجا على ذلك ، فقد ذكر المبعوثون العثمانيون أن الإدارة التركية كانت ولا تزال تقوم بجمع الضرائب من القبائل المقيمة فيها مما ينم عن تبعيتها لهذه الإدارة ..

وقد تأكد اختلاف الادعاء حين أثبت المبعوثون المصريون أن المنطقة لم تزرع منذ خمسة عشر عاما ، ولما كانت الضرائب فى هذه المناطق تفرض على ما هو مزروع فلم يكن هناك محل مع هذا للادعاء التركى ، ولم يكن من مناص أمام فهمى بك ومظفر بك فى مواجهة هذه البينة الدامغة إلا إسقاط ادعائهم !

بالإضافة إلى ذلك فقد أثبت أعضاء الوفد المصرى أن كثيرا من الأدلة المقدمة من الجانب التركى بالنسبة للممارسات الإدارية فى الجهات التى أقام ادعاءه عليها مرتبطة بإنشاء قائمقامية « بير سبع » ، وهو قسم إدارى لم تنشئه متصرفية القدس إلا عام ١٨٩٩ مما يفقد هذه الأدلة كثيرا من قيمتها التاريخية .

وبامتداد المباحثات المضنية التى استمرت دائرة بين الطرفين أمسك المصريون بالنواجذ على الخط ، خط رفح - مرشراش ، وقد دعمتهم فى ذلك السلطات فى القاهرة ، الأمر الذى نتبينه من البرقية الطويلة التى بعث بها القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى لندن فى ١٣ يوليو وقد جاء فيها :

« ليس للأتراك أن يتشكوا من شىء فالخط المقترح يقدم حدودا جغرافية مثالية فهو يتفق مع خط تقسيم المياه كما أنه بمثابة خط استراتيجى نموذجى . القضية فقط هى قضية توزيع القبائل ، وليس من مشكلة إلا فى مكانين ، ويمكن إقرار الأمر فيهما بنقل قسم كبير من قبيلة الاحيوات ، وهى قبيلة مصرية تقطن فى منطقة على طول وادى عربة إلى الإدارة التركية ، وبنقل قسم من قبيلة الترابين التى تقع الآن تحت الحكم التركى وتعيش بين رفح والقصيمة لتصبح تحت الإدارة المصرية ، والخط عظيم من وجهة نظر دفاعية والمطلوب أن يبقى على ماهو عليه » .

وبينما كانت تجرى المباحثات المضنية فى رفح بين الجانبين كانت تشهد استنبول معركة دبلوماسية حامية مثل الجانب المصرى فيها السير نيكولاس أوكونر السفير البريطانى فى العاصمة التركية ، وقد استمرت المعركة زهاء شهرين وانتهت بإصدار « إرادة سلطانية » فى ١١ سبتمبر تقر بخط رفح - مرشراش .

بيد أن هذا الإقرار وإن حل قضية الصراع على مصادر المياه لصالح وجهة

النظر المصرية فإنه على الجانب الآخر لم يتنازل عن الاعتبارات الاستراتيجية على خليج العقبة التى وضعها الأتراك فى حسبانهم مما كشف عنه البند الثانى من هذه « الارادة » ، الذى جاء فيه :

« تبقى المراكز الحاكمة فى نقب العقبة ، واللازمة من الوجهة الاستراتيجية لحماية العقبة ، فى الجانب التركى ، بينما تترك « المفرق » فى سيناء » .

وقد شكلت هذه القضية جوهر الصراع خلال الأسابيع الثلاثة التالية ، وحتى توقيع اتفاقية الحدود فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، وهو صراع استفاد من معطياته الجانب المصرى فى قضية التحكيم أيما استفادة ، الأمر الذى يستحق معه المتابعة التفصيلية ، ونأمل ألا تكون إلى حد الإملال !

□ □ □

بينما أقر الطرفان نقطة بدء خط الحدود فى الشمال ، عند رفح ، بشكل إجرائى تماما ، فقد استمرت نقطة نهايته فى الجنوب على الخليج محل مفاوضات عسيرة وخلافات مستمرة .

وقبل استعراض هذه المفاوضات وتلك الخلافات تلزم الإشارة إلى أن السبب فى غياب الخلاف حول نقطة البدء فى الشمال ، عند رفح ، نتج عن حقيقتين ، **أولاهما** : أنه كان هناك عمودان من الرخام أقامتهما مصر منذ عهد اسماعيل ، كحد فاصل بينها وبين الشام . صحيح أن القوات التركية كانت قد قامت بنزع العمودين خلال الأزمة التى نشبت فى أوائل ١٩٠٦ ، وتم تحطيم العمودين الأصليين ، إلا أنه مع تسوية الأزمة تم غرس عمودين جديدين مكانهما .

الحقيقة الثانية أن السلطان لم يجادل فى هذه القضية ، فبمقتضى الإدارة السلطانية التى شكلت اللجنة التركية لتعليم الحدود ، وتضمنت التعليمات الصادرة إلى هذه اللجنة فقد حددت تلك التعليمات نقطة بداية خط الحدود من الشمال بالعمودين الرخاميين .

من ثم اقتصر عمل اللجنة المشتركة فى هذا الشأن على تحديد الموقع

الطوبوغرافى للعمودين وهو ما أنجزته خلال وقت قصير يوم ٢ يوليو عام ١٩٠٦ .

اختلف الأمر بالنسبة لنقطة نهاية خط الحدود فى الجنوب ، سواء بسبب عدم تحديد موقعها بدقة (ثلاثة أميال على الأقل غرب قلعة العقبة) ، أو بسبب رغبة الجانب التركى فى تأمين ميناء العقبة بشكل فعال ، وكانت كل هذه الاعتبارات فى حسبان الجانبين منذ بداية عملية « التعليم » مما جعل لكل منهما تحسباته وتصوراته .

يمكن التعرف على تحسبات الجانب المصرى من التعليمات الأولية التى كانت قد صدرت لأوين ، وقد جاء فيها :

« ١ - إن لفظة العقبة لا تعنى (الناحية) وإنما تعنى القلعة أو القرية .
٢ - إن نقطة نهاية الحدود فى الجنوب ينبغى أن تقر عند موقع يبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال من العقبة ، وأن تحديد هذا الموقع يتم من خلال القياس بامتداد الساحل » .

بمعنى آخر فإن التحسبات المصرية قامت على أمرين ، حصر مسمى العقبة فى بقعة محددة ، ورفض فكرة قياس الأميال الثلاثة بخط مستقيم مما يمكن أن يؤدى إلى زحزحة الحدود غربا واقتطاع أجزاء بالتالى من الأراضى المصرية .

غير أنه نشأ تطور فى غاية الأهمية خلال تلك الفترة ، وذلك بعد أن تمت عملية المسح الأولية التى قام بها الخبراء على الجانب المصرى على رأس خليج العقبة ، وهى العملية التى أنجزوها بعد أيام قليلة من وصولهم إلى العقبة .

جاء فى التقرير الذى أعده أوين عن رأيه فى خط الحدود فى المنطقة ، وهو الرأى الذى أسسه على نتائج عملية المسح .. جاء فيه :

« أعتقد أن الحدود ينبغى أن تسير على طول سلسلة الجبال الشمالية لطابا فى اتجاه شمالى حتى تصل إلى تل (وهو الذى أسميناه جبل ابراهيم فتحى) على بعد ألف ياردة من رأس نقب العقبة ...

« وسوف نحتفظ طبعا بطابا ، ثم أن خط الحدود ينبغى أن يسير على نحو لا يسمح بمنح الأتراك أى موقع يتحكم فى وادى طابا ، الذى سيصبح طريقنا إلى طابا ، وبالتالى منفذنا إلى الخليج .

« وتبنى هذا الخط قائم على وضع اعتبارين فى الحسبان :

« الأول : أن تكون لنا السيطرة على الطريق من العقبة الى نخل ، وبالتالى نكون قادرين على منع أى تقدم للأتراك بطول هذا الطريق .

« الثانى : الحفاظ على طابا والطريق المؤدى إليها ، ووجوب أن يكون هذا الطريق آمنا وخاليا من احتمالات وجود أى مركز تركى يمكن أن يتحكم فيه » .

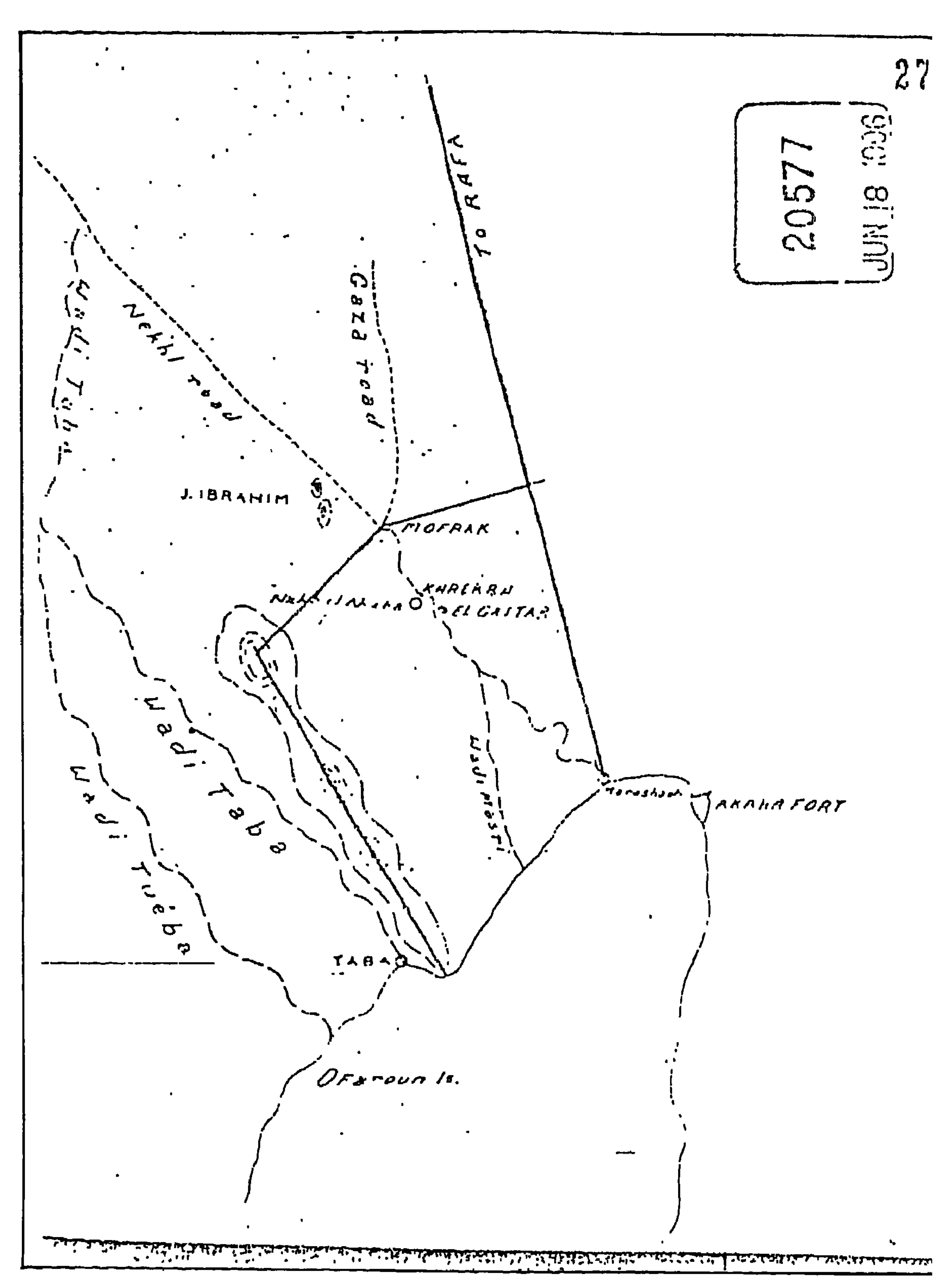
وقد أمنت السلطات فى القاهرة على آراء المفاوض الأول عن مصر ، الكابتن أوين ، بل وأبدت استعدادها لتقديم بعض التنازلات على جهات أخرى من الخط فى مقابل تأمين طرفه الجنوبى الواقع على الخليج .

وتأسيسا على هذا التأمين ، وفى أول اجتماع عقدته اللجنة المشتركة فى أعقاب ذلك اقترح الجانب المصرى **أن يبدأ خط الحدود عند خليج العقبة عند رأس طابا ، وهى النقطة التى تلتقى فيها سلسلة الجبال شمال طابا بالبحر ، ومن ثم على طول السلسلة فى اتجاه شمالى غربى ، ثم عند نقطة معينة فى اتجاه الشمال الشرقى جنوب جبل فتحى حتى المفرق ، على رأس الممر الواقع على حافة الهضبة .**

ويقول التقرير المصرى الذى سجل هذا الاجتماع أن رشدى باشا قائد العقبة ، والذى كان حاضرا وافق على خط الحدود فى هذه المنطقة كما اقترحه المبعوثون المصريون ، وعلى كروكى الخريطة الذى تقدموا به (انظر الشكل رقم ٣) .

وبالرغم من أن التوصل إلى اتفاق بين الطرفين تم بعد ذلك بوقت طويل ، فلم يكن الاختلاف حول طابا أو الخط المتقدم منها إلى المفرق سببا من أسباب هذا التأخير ، بل كان السبب فى الاختلاف حول مصادر المياه الواقعة على طول الخط الأمر الذى تمت تسويته بعد تسليم حكومة استنبول بوقوع مجدبا والقصيمة ومايين وعين جديرات وعين قديس داخل الأراضى المصرية .

أما بالنسبة لطابا فقد تتالت التقارير التى كانت بمثابة « حقائق التاريخ الناصعة » التى دعمت الموقف المصرى فى مواجهة محاولة اغتصابها بعد ذلك بأكثر من ثمانين عاما .



شكل رقم ٣ :

□ خريـــطة أويـــن

أحد هذه التقارير تضمن توصيفا لطابا والمناطق المحيطة بها بعد أن تفقدها الوفد المصرى ، وقد جاء فيه :

« قمنا ، فتحى باشا ونعوم بك وأنا ، بجولة حول طابا ، لإلقاء نظرة على المكان ، وقد تقدمنا صاعدين فى وادى طابا لساعتين ، عابرين سلاسل وعرة جدا للوصول إلى نقب العقبة ، ومن ثم إلى النقب ومنها إلى المفرق . وقد وجدنا المياه وفيرة فى وادى طابا فى آبار قليلة العمق ، وعلى مسافات متقاربة . وطابا الحقيقية التى أعطت للوادى اسمه تقع على بعد ساعة ونصف من الركوب دخولا فى الوادى من على الخليج ، وهى عبارة عن واحة بها أعداد من أشجار النخيل » .

تقرير آخر يوضح حرص الجانب المصرى مع ضمان كل وادى طابا على تأمين هذا الوادى من خلال الحصول على كل المراكز الاستراتيجية المتحكمة فيه ، وهى المفرق وجبل فتحى وجبل فورت ، **وقد جاء فى هذا التقرير أن يمتد خط الحدود من رأس طابا وبطول سلسلة جبال طابا إلى جبل فورت ، ومن ثم باتجاه شرقى إلى جبل فتحى ، على أن يقع بداخله كل هذا الجبل ، ثم إلى شرق المفرق عند جبل يقع إلى الشرق مباشرة من عين الردادى » .**

وقد أكدت الحقائق التاريخية التى تضمنتها الوثائق أن الجانب التركى قد استجاب للمطالب المصرية الخاصة بتأمين وادى طابا ، وهى الحقائق التى تضمنها التقرير النهائى عن عملية التعليم الذى وضعه أوين فى ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ ، والذى جاء فيه :

« وهكذا انتهت المفاوضات بتعليم الخط بالضبط على النحو الذى أردناه ، وقد تم بذلك ضمان كل وادى طابا للجانب المصرى ، ولكن فى مقابل جبل فتحى وثميلة الردادى طالب المبعوثون الأتراك ببئر يقع على الفرع الشمالى فى أقصى الشرق من وادى مايين ، وقد تمت الاستجابة لهذا المطلب » .

وهكذا لم تسفر عملية متابعة الحقائق التاريخية لعملية تعليم الحدود التى جرت بين يونيو وأكتوبر عام ١٩٠٦ عن تأكيد وقوع كل وادى طابا ودلتاها داخل الأراضى

المصرية فحسب بل أسفرت عن أن المصريين قد حرصوا على ضمان المراكز المتحكمة فى طابا ووديها .

□ □ □

تبقى ملاحظتان أخيرتان حول « تعليم » حدود مصر الشرقية ..

□ **الملاحظة الأولى :** أنه تم توثيق الخط بشكل لا يكون قابلا معه للتعديل أو الانتهاك من أى من الطرفين ، بالإضافة إلى تنظيف الجانب المصرى تماما من أى شكل من أشكال الوجود التركى ، وتحت أى مسمى .

وهذا التوثيق قد عبر عن نفسه فى صورة مطالب للحكومة التركية تم تقديمها فى استنبول فى ٢٩ أغسطس عام ١٩٠٦ ، أو فى صلب الاتفاقية نفسها التى تم توقيعها فى رفح فى أول أكتوبر من نفس العام (انظر المرفق رقم ١٠ ـ نص هذه الاتفاقية) .

فقد جاء فى المادة السابعة منها : **« لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمة بالمرور إلى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون » .**

□ **الملاحظة الثانية :** متصلة بالأهمية التى أولاها الجانب المصرى للخرائط التى تقرر وضعها للخط الذى تم تعليمه ..

فمن ناحية امتد هذا الخط على القمم الرئيسية على طول خط رفح ـ مرشراش ، وكان لهذه الحقيقة التى تضمنتها مذكرة المفاوضين المصريين المؤرخة فى ١٢ يونيو عام ١٩٠٦ أهمية كبرى فى النزاع الأخير ، وقد صدرت هذه الأهمية عن أن الموقعين اللذين اختارهما الإسرائيليون للعلامة رقم ٩١ لم يكونا بحال على صلة بأية قمة !

فبينما اختارت إسرائيل أحد هذين الموقعين عند « بير طابا » على الساحل المطل على الخليج فقد اختارت الموقع الآخر عند ربوة جرانيتية واقعة فى دلتا طابا ، **وهكذا أنزل الإسرائيليون العلامات من القمم إلى السفوح .**

ومن ناحية أخرى كانت خرائط الخط المصرى هى الخرائط المعتمدة طوال

الوقت بحكم أن الجانب التركى لم يشارك فيه أى فنيين فى عملية مسح الخط .

وأدت هذه الحقيقة إلى أن تكون للخرائط المصرية لعام ١٩٠٦ حجيتها التى لا تقارن بها خرائط الجانب الآخر ، الجانب التركى ، وكانت خريطة رشدى باشا التى تم الحصول عليها من هذا الجانب فقيرة للغاية ، إلى حد لم تشكل معه احد الأدلة الفاصلة فى عملية التحكيم ولو أنه قد تم استعمالها ! (انظر الفصل الثالث عشر) .

الفصل الخامس

. . وبدأت القضية



الساعة التاسعة إلا خمس دقائق من صباح يوم الخميس ١٧ مارس عام ١٩٨٨ دلف إلى قاعة المحكمة فى مبنى حكومة مقاطعة جنيف رجلان ، وكان اليوم يومهما !

□ **الأول** قصير القامة ، أصلع الرأس ، ذو بشرة بيضاء ، ورغم أنه كان يتكىء فى سيره على عصا ، فقد كان يسير بثقة ملحوظة فى النفس ، ولم يكن سوى الفريق كمال حسن على رئيس وزراء مصر الأسبق .

□ **الثانى** ذو جسم رياضى ويتحرك برشاقة ملحوظة ولم تكن تنقصه أسباب الوسامة ، وكان اللواء بحرى متقاعد محسن حمدى .

وكان مطلوبا أن يقدم الرجلان شهادتيهما المتعلقة بظروف نشأة القضية صباح ذلك اليوم ، الأول بحكم المناصب التى كان يتولاها وقت نشأة النزاع ، وزيرا لخارجية مصر منذ مايو ١٩٨١ ورئيسا للجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع ، والثانى بصفته

رئيسا للوفد المصرى فى اللجنة العسكرية المشتركة ثم بعد ذلك رئيسا لجهاز الاتصال عن الجانب المصرى حتى يوليو ١٩٨٤ .

وقف الرجلان على التوالى أمام هيئة المحكمة وقرآ القسم وجاء فيه : « اقسم بشرفى وضميرى أنى سأقول الحقيقة ، كل الحقيقة ولا شىء غير الحقيقة » . وأخذ كل من الرجلين يروى كيفية نشأة النزاع الذى تحول إلى القضية المعروضة على المحكمة ، وكانت شهادتان على درجة كبيرة من الإثارة . .

ونبدأ بشهادة اللواء بحرى محسن حمدى التى استعرض فيها عمل اللجنة المشتركة ، وكيف بدأ الخلاف بين الجانبين منذ وقت مبكر .

فالمعلوم أن المادة الثانية من معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية المعقودة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ قد نصت على :

« **إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل ، هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس . .** » .

والمعلوم أن المادة الرابعة قد تضمنت من بين ما تضمنته أن « **تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة** » .

وفصَّلت المادة الرابعة من مرفق المعاهدة تشكيل هذه اللجنة « من ممثلين عن كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية » ومهامها وكان منها « **تنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية** » .

هذا عن النصوص ، أما عن تنفيذ النصوص التى نتج عن الخلاف حولها نشأة القضية ، فهذا ما رواه « الضابط صاحب الرتبة العالية » من الجانب المصرى ، اللواء بحرى محسن حمدى .

قال الرجل إن عملية تحديد مواقع العلامات على الحدود الدولية أُسندت إلى الهيئة الفنية من المسّاحين ، وكان واضحا ، فيما قدره ، أنه ليس ثمة مشكلة فى العمل فى هذا الشأن .

وقد بدأ العمل فى تحديد مواقع العلامات من جانب اللجنة المشتركة فى أبريل ١٩٨١ ، أى بعد عامين كاملين من توقيع المعاهدة ، وكان مفهوما أن سبب هذا التأخير أن الانسحاب إلى « ما وراء الحدود الدولية » كان مفروضا أن يتم خلال المرحلة الثانية من مرحلتى الانسحاب الإسرائيلى ، وهى المرحلة التى كان مفروضا أن تنتهى قبل مضى ثلاث سنوات من توقيع المعاهدة .

ونعود مرة أخرى لشهادة اللواء محسن حمدى فنعلم منها أنه قد تم الاتفاق على موضع ٧٨ علامة خلال فترة قصيرة ، ثم نعلم أنه قد تم يوم ٣ ديسمبر ١٩٨١ على وجه التحديد الاتفاق على ثمانى علامات أخرى ، ثم غطت اللجنة بعد ذلك العلامات رقم ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ ، وعند هذه العلامة الأخيرة توقفت اللجنة لتحديد موضع العلامة التالية ، وتتالت المفاجآت .

كانت المفاجأة الأولى أن أعضاء اللجنة المصرية كانوا يعلمون من خلال الوثائق والخرائط والأدلة التى فى حوزتهم بمكان العلامة الأخيرة على سلسلة الجبال ، غير أن الإسرائيليين أخذوا الفريق المصرى إلى أسفل فى الوادى ليروا معهم ما أسموه بقايا العمود الأخير .

وإلى جوار أشجار الدوم أشار الإسرائيليون إلى بقايا مبنى قديم ، وقال رئيسهم هنا موضع العلامة ٩١ .

لم يقبل الجانب المصرى بهذا الموقع وأصر رجاله على الصعود إلى أعلى حيث يعتقدون بوجود الموضع الحقيقى للعلامة ، على سلسلة الجبال المطلة على الوادى .

واختار كل جانب اثنين من أعضائه للصعود إلى أعلى ، وهناك وجد المصريون بقايا القاعدة الحجرية للعلامة القديمة ولكنهم لم يجدوا العمود الحديدى الذى كان مغروسا على القاعدة ، والذى كان يحمل فى العادة رقم العلامة ، ويقول اللواء حمدى فى شهادته إن الإسرائيليين قد اندهشوا عندما عثروا على القاعدة الحجرية .

أكثر من الدهشة فقد أسقط فى أيدى عضوى الفريق الإسرائيلى

الواقفين فى أعلى الجبل بعد أن نجح أحد الضابطين المصريين المصاحبين للمجموعة فى العثور على العمود الحديدى على منحدر شديد الوعورة حيث نزل وحمله إلى أعلى .

ويبلغ طول هذه العلامة مترين وعرضها لا يقل عن ١٥ سم ويتراوح وزنها بين ٦٠ و ٧٠ كجم ، وكان موجودا عليها رقم ٩ .

وقد هرول أحد الضابطين الإسرائيليين الموجودين أعلى الجبل بالنزول إلى موقع شجر الدوم حيث استدعى بقية المجموعة ، وأمام هذا الموقف لم يملك أحد أعضاء الوفد الإسرائيلى إلا أن يقول : « **إن الطبيعة لا تكذب أبدا** » !

وكان مفروضا أن ينتهى الأمر عند ذلك ، ولكن الذى حدث أنه بدأ عند ذلك ، فقد جاءت المفاجأة الثانية بتمسك الإسرائيليين بالموقع الواقع إلى جوار شجر الدوم ، وهو بالمناسبة غير الموقعين اللذين حددهما الجانب الإسرائيلى فيما بعد فى مشارطة التحكيم .

كان واضحا من موقف أعضاء اللجنة المشتركة من الإسرائيليين أنهم يتصرفون بناء على تعليمات محددة صادرة إليهم من جهات أعلى ، وفحواها أن تكون العلامة على الشاطىء الذى ينتهى عنده وادى طابا وليس على سلسلة الجبال المطلة على هذا الوادى .

يؤكد ذلك الحوار الذى جرى بين الطرفين فى أعقاب العثور على بقايا العلامة الواقعة فوق السلسلة الجبلية ، فقد أخذ أحد أعضاء الوفد الإسرائيلى يتحدث وهو يحاول إقناع الجانب المصرى بصحة الموضع الإسرائيلى ، وكان حديثه يفتقر إلى أى قدر من المعقولية ، مما دفع رئيسه إلى أن يوجه له القول : « **إنك لص كبير** » .

وطالما أن القضية لم تكن مجرد خلاف بين « جماعات الفنيين » فقد كان مطلوبا أن يتدخل السياسيون ، وهذا ما حدث ، وهو ما رواه الفريق كمال حسن على فى شهادته . .

فى مطار لارسينات « Larsinat » فى مارس ١٩٨٢ اجتمع الجانبان ، وكان الجانب المصرى يرأسه الفريق كمال حسن على وزير الخارجية ، والأهم من ذلك

رئيس الجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ المعاهدة ، على الجانب الآخر كان هناك الجنرال شارون وزير الدفاع الإسرائيلى وأحد الصقور المعروفين على هذا الجانب .

وفى أثناء الاجتماع بدأ الفنيون من كل جانب فى عرض وجهة نظره ، وإن كان قد استرعى نظر المصريين أن الميجور حاييم الذى كان يقدم وجهة النظر الإسرائيلية عندما قال فى أثناء حديثه : « **إن المسّاحين يبحثون دائما عن المرتفعات** » أن أوقفه شارون وطلب منه عدم الاستمرار فيما يقول .

رأى رئيس الجانب المصرى ، الفريق كمال حسن على ، أن هذه المناقشات غير مجدية ، مما دعاه إلى أن يقترح على الجنرال شارون أن يتفقدا خط الحدود بالهليكوبتر من رفح شمالا حتى خليج العقبة فى الجنوب ، ونترك للفريق كمال حسن على رواية ما جرى فى هذه الرحلة بكلماته ، قال :

« **طرنا فعلا بطول الخط ولكنى لاحظت أنه لدى وصولنا إلى العلامة ٩١ انحنى الخط بشكل واضح إلى منتصف وادى طابا . وقد ذهبنا بالهليكوبتر إلى هناك حيث أرانى (يقصد شارون) مكانا حجريا منبسطا وقال لى : هذه هى نقطة طابا والحدود هنا . قلت له : إنه لا توجد إشارة من أى نوع تدل على أنه كانت هناك علامة فى هذا الموضع . والعلامة كانت على مرتفع ، وهذا الموضع كان فى العادة المكان الذى يوجد فيه مركز البوليس ، وهو المركز الذى كان يقام عادة وراء خط الحدود الذى يرسل إليه دوريات ، ومن ثم فليست هذه هى العلامة على الإطلاق** » .

ويستطرد الفريق كمال حسن على فى رواية ما جرى بينه وبين شارون فيقول : « **لما كنت قد استخلصت من التقارير التى وضعها فنيّونا وضابط الاتصال اللواء حمدى أن العلامة ٩١ تقع على المرتفع ، وأنها قد أزيلت أثناء عمل اللجنة الفنية فقد طلبت أن نذهب بالهليكوبتر إلى مكان العلامة ٩١ ، ووجدت هناك ما قاله اللواء حمدى بالضبط ، ووجدت أن العمود والقاعدة التى كان مغروسا فيها قد أزيلا حديثا** » .

ويبدو من شهادة الفريق كمال حسن على أن ما حدث من الرغبة الإسرائيلية

فى تحريك العلامة ٩١ إلى بطن الوادى ، عمل تبناه بالأساس الجنرال شارون ، أى أن هذا الصقر العتيد كان هو الذى فجر القضية .

فى موقعين على الأقل من شهادته يؤكد الوزير المصرى هذا الاقتناع ، فى أحد هذين الموقعين يقول إنه بعد أن وجد بقايا العلامة المصرية وجه حديثه إلى « صديقى الجنرال زيون » وكان حاضرا اللقاء قائلا : « **جنرال زيون - إنى فزع للغاية لأننا ننفذ المعاهدة بمنتهى الأمانة منذ أن بدأنا . لقد بدأنا مع المستر عزرا وايزمان وزير الدفاع السابق على المستر شارون ، وعندما طلبت منه أن يسلم مطارات سيناء فى حالة جيدة فعل ذلك ، ولذلك فأنا أشعر بالفزع حقيقة الآن من إزالة هذه العلامة** » .

فى الموقع الآخر تحدث عن زيارة قام بها المستر شارون إلى القاهرة فيما بعد وطلب أن يعقد مع الفريق كمال حسن على اجتماعا لا يحضره سواهما . وفى الاجتماع الذى حضره سكرتير الوزير المصرى قال شارون : « **حسنا دعنا نصل إلى حل وسط - اتركوا لنا المنطقة التى يقام فيها الفندق** » دفع ذلك كمال حسن على لأن يرد عليه بقوله : « **إننا لن نترك أو نبيع أراضينا ، فهذه أرضنا ولا يستطيع أحد أن يفعل ذلك ، أرجوك دعنا نستمر فى المعاهدة بحسن نية ، وإنى على استعداد لشراء الفندق** » .

ولعل ما يؤيد ما ذهب إليه الفريق كمال حسن على فى شهادته ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، من أن أصبع شارون كانت هى التى ضغطت على الزناد ، أنه حتى ذلك الوقت (١٩٨٢) كانت الخريطة المتداولة لإسرائيل التى وضعتها مصلحة المساحة الإسرائيلية والتى تضع طابا داخل الحدود المصرية ما زالت موجودة ، وأنها لم تسحب لتُستبدل بغيرها عُدل فيها خط الحدود ليناسب الادعاءات الإسرائيلية إلا فى ذلك العام .

غير أنه على الجانب الآخر هناك من الأدلة ما يخالف قناعة الفريق كمال حسن على ، وهى القناعة التى شاركه فيها عدد من رجال الوفد المصرى فى عملية تعيين مواقع العلامات .

من هذه الأدلة ما جاء فى الوثائق التى نشرت مؤخرا عن اجتماعات مجلس

الوزراء الإسرائيلى برئاسة « بن جوريون » خلال حرب ١٩٥٦ من أنه قد ترددت فى تلك الاجتماعات الأحاديث عن ضم طابا .

منها أيضا شق الطريق العريض الذى امتد على طول الشاطىء من إيلات إلى طابا ، وهو الطريق الذى وصل حتى الربوة الجرانيتية .

منها ثالثا أنه خلال شق الطريق المذكور ، وفى عام ١٩٧٠ على وجه التحديد ، تمت إزالة الجرف الجبلى الذى كانت مقامة عليه علامة الحدود الأخيرة المعروفة بعلامة باركر ، وقد اختفت بالطبع مع الجرف العلامة التى كانت قائمة عليه . ولو كانت النية الإسرائيلية ليست مبيتة على إقامة الادعاءات التى أقامتها على طابا ، لما أزيل الجرف ، ولما اختفت العلامة .

ومنها رابعا أنه قد بدىء فى بناء الفندق خلال الفترة السابقة على بدء اللجنة المشتركة فى القيام بعملها بتحديد مواضع العلامات ، وذلك لمواجهة المصريين بالأمر الواقع .

وترجح بذلك فكرة أن ما جرى من الوفد الإسرائيلى ، أو من الجنرال شارون ، انما كانت سياسة مبيتة أكثر منها اتجاها لهذا الوزير بعينه .

ولعل ما روّج للقناعة الأخيرة أن الجنرال شارون ، بالإضافة إلى شهرته كصقر فإنه لا بد وأن يكون شخصية مكروهة من المصريين لارتباط اسمه بالثغرة التى جرت خلال حرب أكتوبر ، والتى جعلتهم ميالين لأن يروه وراء كل مشكلة مع الجانب الآخر .

غير أن ترجيح الرأى « بالسياسة المبيتة » على فكرة « الفعلة الشارونية » يقتضى تفسيرا لموضوع الخريطة التى تأخر الإسرائيليون كثيرا فى استبدالها . .

فى تقديرنا أن الجانب الإسرائيلى كان يتصور أن القضية سوف تتم تسويتها :

■■ إما من خلال **التغرير بالأعضاء المصريين** فى لجنة وضع العلامات ، وهو رأى له ما يبرره على ضوء ما جاء فى شهادة **اللواء بحرى محسن حمدى** بالنسبة للعلامات التى تم الاختلاف عليها منذ البداية .

فقد اتفق الطرفان ودون أية مشكلة على ٧٨ علامة ، وبقيت ١٣ علامة محلا للخلاف ، **وقد ذكر اللواء حمدى فى شهادته أن الإسرائيليين قد قبلوا المواضع المصرية لكل العلامات باستثناء العلامة ٩١ .**

وكان متوقعا على ضوء تقديم كل هذه التنازلات ، أو ما بدا تنازلات ، من الجانب الإسرائيلى ، ألا يسبب المصريون أية مشكلة بالنسبة للعلامة الأخيرة ، غير أن هذا التوقع لم يتحقق .

■■ وإما من خلال الوصول إلى « **حل وسط** » فيما اقترحه شارون على كمال حسن على ، وكانت احتمالات نجاح هذا الحل كبيرة ، خاصة على ضوء أوراق الضغط التى كانت ترى حكومة إسرائيل أنها قادرة على استخدامها . وكانت الورقة الرئيسية من تلك الأوراق تلك المتعلقة **بعدم إتمام الانسحاب من سيناء إلا بعد التوصل إلى اتفاق حول طابا .**

ولا شك أنهم قد وضعوا فى حسبانهم وهم يستخدمون هذه الورقة الأوضاع السياسية فى مصر بعد اغتيال الرئيس السادات ،والحاجة الملحة للقيادة المصرية الجديدة لإحراز نجاحات فى سياساتها الوطنية ، خاصة تلك المتعلقة بإتمام تحرير التراب الوطنى .

المهم أن ما لم يضعه الإسرائيليون فى حسبانهم هو الوصول بالخلاف إلى « **التحكيم** » ومن ثم لم تكن هناك ضرورة ملحة لاستبدال الخرائط ، لأن مثل هذا الدليل لا تكون له أية أهمية إلا أمام هيئة محكمين . وهم لم يبدأوا فى عملية الاستبدال هذه إلا بعد أن لاح فى الأفق احتمال الوصول بالخلاف إلى التحكيم .

□ □ □

مع هذا الاختلاف البيّن فى موقف الطرفين لم يكن من مناص من الرجوع إلى « معاهدة السلام » وعلى وجه التحديد المادة السابعة منها ، وقد جاء فيها :

« ١ - أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

« ٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم » .

وتقدم ورقة « الإجراء المبدئى لحل مسائل الحدود » الموقعة من الحكومتين المصرية والإسرائيلية ، وبشهادة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٥ أبريل عام ١٩٨٢ ، أى بعد شهر واحد من لقاء مطار لارسينات . . تقدم أول وثيقة يقر فيها طرفا معاهدة ١٩٧٩ بأن خلافا قد وقع فى تنفيذ البند الخاص « **بتنظيم وضع العلامات على الحدود الدولية** » . (المرفق رقم ١١ - نص الورقة) .

وقد نصت هذه « الورقة » على موافقة الطرفين على الانسحاب إلى ما وراء الخطوط التى يحددها كل طرف باعتبارها خط الحدود الدولى ، على أن تقوم « القوات المتعددة الجنسيات M.F.O. » بحفظ الأمن فى المنطقة التى يتم الانسحاب منها .

تضمنت نفس الورقة أيضا الاتفاق على استمرار النشاطات التى بدأت فى المنطقة على ألا يشرع فى إقامة أبنية جديدة خلال الفترة الفاصلة بين توقيع هذه الورقة وبين « حل المسائل مثار الخلاف » .

وكانت هذه « الورقة » فى عمومها فى صالح مصر ، فالنص على الانسحاب إنما كان ينطبق بالأساس على الوجود الإسرائيلى حيث أنه لم يكن للمصريين بعد وجود فى المناطق المتنازع عليها ، ثم أن وقف الشروع فى أى أبنية جديدة كان ينطبق أيضا على نفس الجانب .

بيد أنه يلفت النظر فى هذه الورقة نص نسوقه بكلماته هنا لما له ، فى تقديرنا ، من دلالة كبيرة . . يقول :

« سوف تعقد الاجتماعات بين مصر وإسرائيل لوضع الترتيبات التى ستطبق على المناطق محل الخلاف إلى حين التوصل إلى الإقرار النهائى لمسائل تعليم الحدود . ووفقا لمعاهدة السلام سوف يشارك ممثلو الولايات المتحدة فى المفاوضات المتعلقة بالترتيبات الإجرائية المؤدية إلى تسوية المسائل الخاصة بتعليم الحدود الدولية بين فلسطين تحت الانتداب ومصر ، إذا ما رغب الطرفان فى ذلك » .

ويقود هذا النص إلى بضع ملاحظات :

(١) أنه قد وضع فى ظل الظروف المتفائلة التى صاحبت إتمام الانسحاب الإسرائيلى عن شبه جزيرة سيناء ، خاصة وأن الإسرائيليين ، كعادتهم ، أثاروا قبيل انسحابهم عددا من المشاكل تم تجاوزها جميعا من خلال المفاوضات المباشرة بمشاركة أمريكية ، وكان التصور لدى واضعى الورقة أنه سوف يتم تجاوز المسائل المتبقية من تعليم الحدود من خلال نفس المنهج .

(٢) كان الجانب المصرى يتصور حتى ذلك الوقت أن القضية ستنحصر فى النهاية حول الفندق ، وأن الاتفاق على تعويض مناسب له سوف ينهى الحدوتة !

عبر عن ذلك الفريق كمال حسن على فى شهادته التى سبقت الإشارة إليها ، قال بالحرف الواحد :

« خلال المفاوضات اتفقنا معا على أن كل المبانى التى أقامها الجانب الإسرائيلى فى سيناء سوف تباع لمصر كتعويض ، وقد دفعنا نحو ٥٠ مليون دولار لمبان فى شرم الشيخ ونويبع وجهات أخرى على طول ساحل العقبة ، وقد اعتقدت أنه سوف يكون من **الأفضل تطبيق نفس الاتفاق على فندق طابا** » .

(٣) فى المقابل كان للجانب الإسرائيلى تصور أو تخطيط آخر ، وهو الأمر الذى أكدته السياسات الإسرائيلية خلال الشهور التالية .

قام التخطيط الإسرائيلى على أساس كسب الوقت اللازم لصناعة « **أمر واقع** » ، ومواجهة المصريين بهذا الأمر مما يقوى من الموقف التفاوضى للجانب الإسرائيلى ، وبالتالى تنتهى المفاوضات بمكاسب إسرائيلية ، ولو أحرزت هذه المكاسب من خلال ما يبدو أنه تنازلات متبادلة .

ولكن الشهور التالية أثبتت أن المصريين كانوا متفائلين أكثر من اللازم فى التصور الذى وضعوه ، وأثبتت فى نفس الوقت أن هذا المنهج الذى اتبعه الإسرائيليون فى كامب ديفيد والقائم على التلويح بأن السلام يستحق بعض التنازلات

لم يعد مقبولا من القيادة المصرية الجديدة ، خاصة وأن القضية هذه المرة كانت تتصل بموضوع السيادة على جزء من التراب الوطنى المصرى .

ولم يتحقق التصور ولم ينجح التخطيط ، وبدأ التحول إلى طريق لم يضعه الجانبان فى حسبانهما لدى وضع ورقة أبريل ١٩٨٢ ، وكان طريقا طويلا وعسيرا .

□ □ □

أكثر من أربع سنوات ، أو ثلاثة وخمسين شهرا كاملة انقضت بين ورقة أبريل ١٩٨٢ وعقد مشارطة التحكيم فى سبتمبر ١٩٨٦ ، وقد خاض الطرفان خلال تلك الشهور أطول معركة دبلوماسية ، وهى المعركة التى انتهت بدخول المحكمة !

جانب من هذه المعركة خاضه جهازا الاتصال على الجانبين الإسرائيلى والمصرى ، وهو الجانب الخاص بما كان يجرى فى المنطقة موضع النزاع . .

وتروى مجموعة الاحتجاجات المصرية ، والبالغة ثلاثة وخمسين احتجاجا أيضا ، التى وجهها رئيسا جهاز الاتصال على الجانب المصرى ، اللواء بحرى محسن حمدى واللواء فاروق لبيب على التعاقب ، إلى رئيس جهاز الاتصال الإسرائيلى القصة الكاملة لهذا الجانب من المعركة .

فبينما بذل الإسرائيليون ما وسعهم الجهد فى السير فى طريق تغيير معالم المنطقة وخلق « **واقع جديد** » ، وهو ما كانوا يملكون أدواته بحكم هيمنتهم على المنطقة ، فإن « جهاز الاتصال المصرى » الذى كان منوطا به مباشرة تنفيذ المعاهدة وقف لهذه المحاولات بالمرصاد من خلال تقديم الاحتجاجات المتوالية ، التى وإن لم يكن لها قوة تنفيذية فى وقف صناعة « **الأمر الواقع** » من الجانب الإسرائيلى ، إلا أنه كان لها بلا مراء حجية قانونية ، وهى الحجية التى تذرع بها المصريون فعلا لدى تقديم مجموع هذه الاحتجاجات إلى هيئة التحكيم ، الأمر الذى أضعف إلى حد بعيد من شرعية هذا « الأمر الواقع » .

وبالرغم من ورقة أبريل ١٩٨٢ ، بل وبالتناقض معها ، سار الإسرائيليون قدما فى صنع « الأمر الواقع » وفى اتجاهات متنوعة . .

كان « الاتجاه العسكرى » أول تلك الاتجاهات ، فقد استمر التواجد الإسرائيلى

العسكرى فى المنطقة المتنازع عليها ، وعلى مختلف المستويات ، البحرى والجوى والبرى .

فقد وجدت القوارب البحرية الإسرائيلية مرة على الأقل فى المياه التى تطل عليها المنطقة المتنازع عليها (٢٠ / ٦ / ١٩٨٦) مما ارتآه المصريون عملا يستهدف « التأثير على طبيعة السيادة فى المنطقة » .

أما بالنسبة للانتهاكات الجوية ، فقد رصدت الأجهزة المصرية أربعة تحليقات للطائرات الحربية الإسرائيلية تراوحت بين طائرة واحدة وتشكيل من ثلاث طائرات على المنطقة المتنازع عليها (سبتمبر ١٩٨٢ ، مارس ١٩٨٣ ، مارس ١٩٨٤ ، يناير ١٩٨٥) .

أما فيما يتصل بوجود القوات البرية فى المنطقة فحدث ولا حرج ، ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أنه من بين الـ ٥٣ احتجاجا التى تقدم بها جهاز الاتصال المصرى على انتهاك ورقة أبريل عام ١٩٨٢ كان نصيب الانتهاكات من جانب أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلى ٢١ احتجاجا .

وتتعدد الملاحظات حول هذه الانتهاكات :

(١) بالرغم من الاحتجاجات المصرية فقد استمرت ، ولم يكن الجانب الإسرائيلى يأبه بتقديم أية مبررات لوجوده العسكرى فى المنطقة المتنازع عليها ، مع ما فى هذا الوجود من خرق لورقة أبريل ، ويبدو ذلك من أن هذا الوجود لم يقتصر على الدوريات العسكرية أو دخول سيارات الجيش الإسرائيلى ، الجيب أو حاملة الجنود ، بل بدا فى القدوم المستمر للقيادات الإسرائيلية . . قائد المنطقة الجنوبية ونائبه اللذين تعددت زياراتهما للمنطقة ، رئيس الأركان لجيش الدفاع الذى قام بزيارتها فى ١١ يناير ١٩٨٣ ، ثم وزير الدفاع نفسه ، الجنرال شارون ، الذى توجه إليها فى ديسمبر ١٩٨٢ .

(٢) إن الأمر قد تجاوز فى كثير من الأوقات مجرد الوجود ووصل إلى حد الاستفزاز . فقد حدث فى أكثر من مناسبة أن كان يتجول العسكريون الإسرائيليون الذين يدخلون المنطقة مع تعمد السير إلى جوار السلك الشائك

الذى يفصل المنطقة عن الجانب المصرى ، وكأنهم يطلبون من الجانب المصرى أو أى فرد من أفراد القوة الموجودة وراء السلك ارتكاب عمل يستندون إليه فى تصفية الوجود المصرى فى المنطقة برمتها .

(٣) لا شك أن هذا الوجود خاصة فى شكله الاستفزازى كان متصلا بما يجرى على موائد المفاوضات حول الخلاف ، فقد كان مطلوبا التأثير على الدبلوماسيين المصريين الذين يجرون هذه المفاوضات والذين كانوا على علم بلا شك بمجريات الأحداث فى المنطقة محل النزاع على مياه الخليج .

اتصل الاتجاه (الثانى) بالمضى قدما فى صنع « الأمر الواقع » من الجانب الإسرائيلى ، ليس فقط فى استكمال مبنى سونستا ، باعتباره العمل الذى كان قد بدىء فيه قبل توقيع ورقة أبريل ، وإنما فى بناء ملحقات للفندق بالإضافة إلى القرية السياحية التى نسبت إلى اسم صاحبها « رافى نلسون » .

أكثر من ذلك فقد قام الإسرائيليون ببناء رصيف بحرى صغير أمام الفندق ليصبح مرسى للنشات الخاصة ، مما اعتبره المصريون انتهاكا للمياه الإقليمية المصرية (٢٨ / ٧ / ١٩٨٦) .

وبدا الاتجاه (الثالث) فى تغيير مواقع الأسلاك والأعمدة التى تقام فى المنطقة بشكل يتجاهل تماما ورقة أبريل .

فمنذ البداية أقام الإسرائيليون سلكا شائكا من العلامة ٩٠ إلى البئر الواقع شرق شجر الدوم بثلاثين مترا ثم أقاموا سلكا آخر متفرعا من الأول يمر غرب شجر الدوم .

تبع ذلك فى **أغسطس ١٩٨٤** إحاطة منطقة من الشاطىء بالسلك وراء مكتب ضابط الاتصال الإسرائيلى لاستخدامها من جانب العسكريين الإسرائيليين .

وبعد ذلك بشهر أحاطوا ملعب التنس وراء الفندق بسلك ثالث !

وفى ديسمبر ١٩٨٥ غرسوا ١٥ عمودا على جانبى بوابة الحدود المصرية - الإسرائيلية المؤقتة .

فى نفس الاتجاه وفى **أغسطس ١٩٨٣** صنعوا فتحة فى سور السلك المؤقت


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الطريف فى هذا الشأن أنه عندما شكا ضابط الاتصال المصرى من منع رافى نلسون له لدخول المنطقة ، وطلب من ضابط الاتصال الإسرائيلى أن يصحبه فى اليوم التالى لزيارتها ، فقد تصدى صاحب القرية السياحية للرجلين ، وأبلغهما أنه سيمنع الضابط المصرى من دخولها بالقوة ، وتظاهر الضابط الإسرائيلى بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئا !

على الجانب المصرى وفى مواجهة السياسات الإسرائيلية يمكن أن نتبين الخطوط الأساسية تجاه تلك السياسات . .

أول هذه الخطوط أن المسئولين المصريين قد حرصوا أشد الحرص على عدم الاستجابة لأية استفزازات إسرائيلية تحاول تفجير الموقف فى المنطقة ، وإفساد الخطط الديبلوماسية الساعية إلى جر الإسرائيليين لساحة المحكمة !

الخط الثانى أن جهاز الاتصال المصرى قد حرص على إثبات احتجاجاته على أى انتهاك من الجانب الإسرائيلى لورقة أبريل ١٩٨٢ مهما بدا هذا الانتهاك صغيرا .

وقد وصل الأمر فى هذا الشأن إلى تقديم احتجاج فى ٥ فبراير ١٩٨٥ لأنه قد شوهد على الشاطىء المواجه للفندق « جندى إسرائيلى يرتدى الزى العسكرى » ! (المرفق رقم ١٢ ـ نص هذا الاحتجاج) .

الخط الثالث بدا فى حرص الجانب المصرى على تذكير الإسرائيليين أنهم لم يكونوا وحدهم مع المصريين فى توقيع ورقة أبريل ، وأن الأمريكيين كانوا موجودين أيضا .

حدث ذلك على وجه الخصوص فى الاحتجاج الذى قُدِّم بمناسبة زيارة وزير الدفاع الإسرائيلى للمنطقة المتنازع عليها ، والمؤرخ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٨٢ ، وقد جاء فيه :

« نحن نفترض أنكم تسلمون بالحقيقة بأن فخامة الوزير على علم تام بالاتفاق الموقع من قبل الدولتين ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية أيضا » !

ومع التسليم بأن هذه السياسات المصرية كانت مفيدة بالفعل فى ساحة القضاء

الدولى ، إلا أن الأمانة العلمية تقتضى الاعتراف بأن سياسات « صنع الأمر الواقع » من الجانب الإسرائيلى قد نجحت فى عرقلة تنفيذ الحكم الصادر من هذا القضاء لنحو سبعة شهور (سبتمبر ١٩٨٨ ـ أبريل ١٩٨٩) ، أضف إلى ذلك الحصول على مزايا لدى هذا التنفيذ لم يكن ليحصل عليها الإسرائيليون دون وجود هذا « الأمر الواقع » !

□ □ □

على أى الأحوال بينما كان هذا الصراع قائما فى طابا نفسها ، فقد كان هناك صراع أكثر احتداما يجرى حول موائد المفاوضات شارك فيه المسئولون من الجانبين على أعلى مستوى .

وأهم ما يلاحظ فى هذا الصراع أن الحكومتين المعنيتين ، فيما جرى خلال حرب الـ ٥٣ أسبوعا ، قد لعبا ما يمكن أن نسميه « **لعبة الصبر والضغوط المتبادلة** » .

الحكومة الإسرائيلية كانت قد مارست هذه اللعبة فى الفترة بين الزيارة الشهيرة للرئيس السادات إلى القدس (نوفمبر ١٩٧٧) وعقد معاهدة السلام (مارس ١٩٧٩) ، وحصلت من خلالها على ما حصلت عليه من مكاسب .

ولا شك أن حكومة « تل أبيب » كانت تعتمد فى ممارسة لعبة « الصبر » على ما تعلمه من نفاد سريع لصبر الحكام على الجانب العربى ، وأن رغبتهم فى الحصول على انتصارات ناقصة سريعة تغلب قدرتهم على الانتظار لبلوغ الهدف الذى يحقق مطالبهم الكاملة والعادلة !

بيد أن هذه المرة اختلف الموقف فى القاهرة ، ولم تكن الإدارة الجديدة ، إدارة الرئيس مبارك ، متلهفة للحصول على نصر تهلل له أجهزة الإعلام لتزدرده جموع المصريين دون أن يكون له مضمون حقيقى ، وقبلت هذه الإدارة أن تخوض لعبة الصبر حتى نهايتها ، وكان عليها أن تجنى ثمار الصبر ، وقد جنته !

كتب أحد المعلقين السياسيين المشهود لكتاباتهم بالموضوعية مبينا هذه الحقيقة بقوله :

« تصورت إسرائيل أنها تستطيع طالما ظلت طابا فى حوزتها أن تقول لمصر : لن أعيد طابا إلا إذا . . أو : لن أعيد طابا طالما أنك . .

« ولكن الذى حدث منذ أبريل ١٩٨٢ هو عكس ما كانت تتوقعه إسرائيل ، فقد سحبت مصر سفيرها من تل أبيب بعد غزو إسرائيل للبنان . . وكان من نتيجة ذلك أن تعطلت عملية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى كادت تتجمد تماما . .

« وفى الوقت الذى قامت فيه مصر فى فترة تجميد علاقتها مع إسرائيل بتحسين علاقاتها العربية وأحدثت تقاربا هاما مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن استمرار ذلك الجمود فى العلاقات أخذ يشكل ضغطا متزايدا على الحكومة الإسرائيلية » (الأهرام - تحليل محمد سلماوى : لماذا تعرض إسرائيل الآن حل مشكلة طابا ـــ ٢ / ٢ / ١٩٨٦) .

وإذا كان أحد المحللين فى الجيروزاليم بوست قد كتب أن حكومة إسرائيل تستخدم مع مصر فى مشكلة طابا سياسة « العصا والجزرة » ، فالواضح أنه قبل مضى وقت طويل كانت قد انتقلت العصا ليد القاهرة ولم يبق فى كف إسرائيل سوى الجزرة !

ومع سياسة « الصبر » كانت هناك الضغوط المتبادلة . وبينما كان الإسرائيليون يمارسون ضغوطهم بالأساس فى « المنطقة المتنازع عليها » كان المصريون يمارسون ضغوطهم على مستوى علاقاتهم الوليدة ، والمزعزعة فى نفس الوقت ، مع إسرائيل .

تتأكد طبيعة الضغوط الإسرائيلية من تزامن قيام إسرائيل بإجراءات معينة فى المنطقة مع خطوات سياسية تتخذها مصر .

مثلا زيارة شارون للمنطقة تمت بعد أسابيع قليلة من سحب مصر لسفيرها فى تل أبيب بعد الغزو الإسرائيلى للبنان فى سبتمبر ١٩٨٢ .

ثم فى أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية

في تونس وقرار مصر بوقف الاستمرار فى محادثات طابا فى أول أكتوبر ١٩٨٥ ، بدأ الإسرائيليون فى غرس ١٥ عمودا حديديا بجانب بوابة الحدود المصرية الإسرائيلية المؤقتة !

وعندما علقت القاهرة محادثاتها مع إسرائيل حول نفس الموضوع فى ٢ أبريل ، ردت على ذلك السلطات الإسرائيلية بتتالى زيارات قائد المنطقة الجنوبية للمنطقة المتنازع عليها (١١ / ٤ ، ١٢ / ٤ ، ١٨ / ٤) .

كانت ضغوط القاهرة مختلفة وسارت على نسق يتسم بالتصاعد ، ففى البداية بدأت الحكومة المصرية « بتبريد عملية السلام » من خلال سحب سفيرها (١٩٨٢) ، ووصل الأمر إلى حد التجميد عندما سدت كل قنوات الاتصال مع الجانب الآخر ، مما بدا فى رفض استقبال وفد إسرائيلى لبحث المشكلة كان مزمعا أن يصل إلى القاهرة فى أول أكتوبر ١٩٨٥ .

وبدا الخيار أمام إسرائيل صعبا ، بين استمرار سياساتها فى طابا ، وبين إفساد سياساتها فى المنطقة التى اعتبرت معاهدة السلام مع مصر أحد أركانها ، وكان عسيرا عليها أن تدفن هذه المعاهدة فى تلك الشريحة الصغيرة من وادى طابا !

وإذا كانت لعبة « الصبر والضغوط المتبادلة » تشكل أدوات الصراع ، فقد كان لكل طرف أهدافه فى هذا الصراع . .

الهدف الإسرائيلى كان صنع الأمر الواقع والوصول إلى حل توفيقى ، أما تحقيق هذا الهدف فقد جاء السعى إليه من خلال تغيير معالم المنطقة المتنازع عليها فيما رصدته أجهزة هيئة الاتصال المصرية وقدمت احتجاجاتها عليه ، ثم كسب الوقت لصنع هذا الأمر الواقع من خلال مفاوضات تفنن الإسرائيليون فى إطالتها بجر الجانب الآخر إلى تفاصيل التفاصيل .

الشطر الثانى من الهدف ، وبعد أن ثبت من خلال لقائين على مستوى عال فى مارس ١٩٨٢ بين وزيرى الخارجية المصرى والإسرائيلى ، وبعد ذلك بشهر بين كل من كمال حسن على وبطرس غالى من الجانب المصرى وبيجين وشارون من الجانب الإسرائيلى . . بعد أن ثبت عدم إمكان الوصول إلى حل تفاوضى ، فقد كان مطلوبا البحث عن صيغة أخرى .

في مرحلة من المراحل اقترح الإسرائيليون إدارة مشتركة (أواخر عام ١٩٨٤) وهو ما رفضه المصريون .

بقية الوقت تمسك الإسرائيليون بالتوفيق « Conciliation » وهو نوع من أنواع الوساطة يقع فى مرتبة وسط بين التحكيم ولجان التوفيق ، **وقرارات التوفيق ليست لها صفة إلزامية وتستطيع إسرائيل أن ترفضها على عكس قرارات التحكيم .**

أما الهدف المصرى فقد كان فى جانبه الأول يسعى بكل السبل لوقف عملية صنع « الأمر الواقع » وهو ما سعت مصر إلى تحقيقه بالاحتجاجات طوال الوقت ، ثم بالإصرار على دخول القوات المتعددة الجنسيات M.F.O. إلى المنطقة المتنازع عليها ، وهو الطلب الذى استمر المفاوضون المصريون يضعونه على رأس جدول أعمال كل لقاء ينعقد بينهم وبين الإسرائيليين ، وإن استمر الأخيرون فى تملصهم من الاستجابة لهذا المطلب .

الجانب الثانى من الهدف المصرى كان يقوم على جر الإسرائيليين إلى المحكمة ، التى كانوا يعلمون أن فرصتهم فيها ستكون أكبر كثيرا من الفرصة الإسرائيلية .

وكان لا بد من ضغوط ثقيلة حتى تقبل حكومة تل أبيب مبدأ التحكيم « Arbitration » وقد استغرق الأمر أكثر من ثلاث سنوات وثمانى جولات من المحادثات دارت بين الاسماعيلية وبير سبع والقاهرة وهرتزليا حتى وافقت إسرائيل فى النهاية على التحكيم فى ١٣ يناير عام ١٩٨٦ .

رغم هذه الموافقة فقد تطلب الأمر ثمانية شهور أخرى من المفاوضات الشاقة لتوقيع مشارطة التحكيم فى مينا هاوس فى ١١ سبتمبر من نفس العام . .

☐ **أولا :** كانت هناك قضية « الصفقة الشاملة Package deal » ، التى اشترطها مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر (١٠ وزراء) لدى إعلانه لقبول التحكيم ، والتى تضمنت ١٤ طلبا للاستمرار فى بحث موضوع التحكيم ، ويلاحظ من هذه الشروط درجة القلق التى كانت تسود الدوائر الإسرائيلية نتيجة لتجميد معاهدة السلام .

ويمكن القول بأن الجانب المصرى لم يقبل منطق الصفقة ، وكان أقصى ما قبله عودة السفير المصرى إلى تل أبيب واستعداد الرئيس مبارك للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلى المستر بيريز ، وإن كان قد علق ذلك بتوقيع مشارطة التحكيم .

□ **ثانيا : كان هناك بعد ذلك موضوع « السؤال » الذى يوجه إلى المحكمة ، وهل يكون « ما هو الموقع (الصحيح Correct) لعلامات الحدود المختلف عليها » ؟ ، وهو ما طالبت به إسرائيل ، أم يكون « ما هو الموقع (المضبوط Exact) للعلامات » ؟ ، وهو ما أصرت عليه مصر .**

وكان الجانب الإسرائيلى يسعى من وراء صياغة السؤال على هذا النحو إلى تحويل القضية من البحث عن علامات كانت قائمة بالفعل فى مواضع معينة ، إلى اقتراح علامات ينبغى أن تكون قائمة فى مواقع أخرى ، وذلك حسب تفسيرات تصوروا أنهم قادرون على تقديمها بالنسبة لتنفيذ اتفاقية ١٩٠٦ .

بمعنى آخر أن المفاوض الإسرائيلى أراد أن يطرح على المحكمة القيام بإعادة « لتعليم » خط الحدود الدولية ، وليس قبول الخط المعلم فعلا ، وهو أمر كان يستحيل على المصريين بالطبع قبوله .

ولم تنته أزمة « السؤال » إلا بعد « ضغوط أمريكية ثقيلة » على حد تعبير الجيروزاليم بوست فى ٢٠ مايو ١٩٨٦ ، وهى الضغوط التى أسفرت أخيرا عن قبول الطرفين للصيغة التى جاءت فى مشارطة التحكيم والتى نصت على أنه « **يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢** » . واختفت بقدرة قادر ، وكان القادر هذه المرة حكومة واشنطن ، كلمة « الصحيح » وكلمة « المضبوط » .

□ **ثالثا** : لم تتخل إسرائيل عن الأمل فى « التوفيق » حتى اللحظة الأخيرة ، ومن ثم حرصت على تضمين المشارطة احتمالات اللجوء إليه فى مرحلة بعينها من مراحل التحكيم .

فقد نصت المشارطة على تكوين « غرفة ثلاثية » من أعضاء المحكمة



شكل رقم ٤ :
□ القضاة الخمسة وهم من اليمين إلى اليسار الاستاذة روث لابيدوث (الإسرائيلية) والبروفيسور ديتريش شندلر (سويسرى) والمستر جونار لاجرجرين (سويدى) رئيسا والمسيو بيير بيليه (فرنسى) والدكتور حامد سلطان (المصرى) .

(المحكمان الوطنيان ومحكم محايد) للنظر فى المقترحات التى يقدمها أى من أعضاها بشأن تسوية للنزاع وذلك بعد تقديم المذكرات والمذكرات المضادة ، وتقديم توصية للأطراف للتسوية .

تضمنت المشارطة بعد ذلك الجوانب الإجرائية لسير التحكيم ، من تحديد أوقات تقديم المذكرات والزيارات الميدانية والمرافعات ، وتعيين مقر المحكمة وكان جنيف ، ولغة التحكيم وكانت الانجليزية . (انظر المرفق رقم ١) .

ربما يكون الأمر الذى استغرق بعض الوقت بعد توقيع المشارطة اختيار المحكمين

بالنسبة للمحكمين الوطنيين لم تكن هناك مشكلة ، فقد اختارت الخارجية المصرية الأستاذ الدكتور « **حامد سلطان** » وهو من جيل المخضرمين من أساتذة القانون الدولى وصاحب سمعة عريضة فى قضايا التحكيم ، أما الخارجية الإسرائيلية فقد اختارت الأستاذة « **روث لابيدوث** » أستاذة القانون الدولى بالجامعة العبرية ، ومن الشخصيات المعروفة فى المحافل العلمية الأوروبية .

كانت المشكلة حول اختيار القضاة الثلاثة المحايدين ، الأمر الذى استغرق وقتا . فمن عشرات القوائم التى قدمها كل طرف للطرف الآخر استقر الرأى أخيرا على اختيار القضاة الثلاثة الذين أطمأن الجانبان إلى حيدتهم ونزاهتهم وعدم خضوعهم لأية ضغوط .

رئيس المحكمة كان القاضى السويدى المشهور « **جونار لاجرجرين** » والذى شغل أرفع المناصب القضائية فى بلاده ، رئيسا لمحكمة النقض ، وهو منصب يخول لصاحبه مكانة خاصة فى البلاط الملكى السويدى .

عضو اليمين المسيو « **بيير بيليه** » الفرنسى والذى شغل فى بلاده أيضا نفس المنصب الذى شغله لاجرجرين فى السويد ، والمسيو بيليه من الشخصيات ذات الشهرة العريضة فى ميدان العاملين فى مجال التحكيم الدولى .

عضو اليسار البروفيسور « **ديتريش شندلر** » أستاذ القانون الدولى بجامعة زيورخ بسويسرا ، وكان ممثلا أمينا للمدرسة القانونية الألمانية ، وهى مدرسة اكتسبت شهرة فى مجال القضاء الدولى .

ولم يبق بعد كل ذلك إلا أن تبدأ القضية !

الفصل السادس

استراتيجية المدافع الثقيلة !

في أعقاب توقيع مشارطة التحكيم (١١ سبتمبر ١٩٨٦) كان أمام الجانبين ثمانية شهور لتقديم المذكرة الأولى للمحكمة (١٣ مايو ١٩٨٧) .

وعلى الجانب المصرى كان خريف ١٩٨٦ هو فصل النشاط المحموم ، تجميع الوثائق ، واستكمال الخرائط ، والحصول على الإحداثيات الشبكية التى تحدد مواقع العلامات . . ثم بعد كل ذلك كتابة « الأوراق » الداخلية من قبل أعضاء هيئة الدفاع سواء تلك المتصلة بالجوانب القانونية أو التاريخية أو الجغرافية أو المساحية ، والتى شكلت فى النهاية أساسا طيبا لوضع المذكرة .

وجاء الشتاء ، وكان فصل القرارات الصعبة ، فقد دارت مناقشات حامية داخل الهيئة حول النهج الذى ينبغى اتباعه فى كتابة المذكرة ، وانقسم المصريون إلى فريقين .

كانت وجهة نظر الفريق الأول « عدم إخراج كل ما فى الجراب » ! وقد دعم

وجهة نظره تلك بأن الإسرائيليين سوف يحتفظون ببعض مفاجآتهم حتى اللحظة الأخيرة ، وأن المطلوب أن يكون المصريون على استعداد لمواجهة تلك المفاجآت بمفاجآتهم الخاصة ، لا سيما وأن مشارطة التحكيم قد تضمنت إلى جانب تقديم المذكرة الأولى تقديم ما أسمته بالمذكرة المضادة ، ثم بعد ذلك احتمال تقديم مذكرة ثالثة ، وهو الاحتمال الذى تحقق بالفعل ، وأخيرا المرافعات الشفوية التى كان مقررا أن تدور على جولتين . . كل تلك الإجراءات التى كان مقررا أن تستغرق عاما على الأقل (مايو ١٩٨٧ ـ أبريل ١٩٨٨) كانت تحتمل حدوث كثير من المفاجآت التى يتوجب على « هيئة الدفاع المصرية » أن تتأهب لها .

الفريق الثانى انحاز إلى الرأى المضاد ، وهو الرأى الذى تجمعت حوله غالبية أعضاء هيئة الدفاع المصرية فى النهاية .

كان فى تقدير أصحاب هذا الرأى أن اتباع ما أسموه « **استراتيجية المدافع الثقيلة** » بمعنى إطلاق كل الأدلة والحجج المتوافرة على الجانب الآخر بتضمينها المذكرة الأولى «The Memorial» ، لها مزاياها غير المذكورة .

كانت أولى هذه المزايا فى رأيهم أن ما سوف تتضمنه هذه المذكرة سيكون أول ما يستقر فى ضمير أولئك الجالسين على منصة القضاء ، وأن هذا الانطباع الأولى لو جاء ضعيفا فإن الأمر قد يقتضى جهودا نحن فى غنى عنها لتقويته ، بينما العكس صحيح فلو جاء هذا الانطباع قويا فإن ذلك سيزيد من صعوبة المهمة التى تواجه الجانب الآخر لتبديد هذا الانطباع ، بل وقد تؤدى الى ارتباكات لهذا الجانب .

وقد أثبتت الأحداث صحة هذا التصور ، ويكفى تدليلا على ذلك الإشارة إلى الخلل الذى أصاب الاستراتيجية الإسرائيلية نتيجة لسياسة « المدافع الثقيلة » التى اتبعها المصريون .

ينكشف هذا الخلل من مقارنة بسيطة بين المذكرة الإسرائيلية الأولى المقدمة فى مايو ١٩٨٧ والمذكرة الثانية المقدمة فى أكتوبر من نفس السنة بفارق خمسة شهور فقط ، والمعروفة بالمذكرة المضادة « Counter Memorial » .

فلم يدخر الإسرائيليون جهدا فى المذكرة الأولى فى العمل على أن يستقر فى

ضمير المحكمة أن « طابا » بمجملها لم تكن فى أى وقت موضعا للاهتمام المصرى ، آملين من وراء ذلك النهج أن تخرج المحكمة بقناعة مؤداها أنه ليس هناك ما يبرر كل ذلك التمسك المصرى بهذا الشريط الضيق من شاطىء طابا .

وقد ذهب الإسرائيليون فى سبيل ذلك إلى حد اجتزاء بعض عبارات من وثائق أزمة ١٩٠٦ . .

فى هذا الصدد يفرد واضع المذكرة الإسرائيلية مكانا خاصا لما جاء فى رسالة من السفير البريطانى فى استنبول إلى حكومته فى لندن وتقول :

« ومع ذلك فإن طابا لا قيمة لها ، وهى غير مأهولة ، ثم إنها أحد ملحقات العقبة وبها بعض أشجار النخيل التى يمتلكها سكان المكان » (ص ٧٣) .

ويشير بعد ذلك بشكل غير ملحوظ إلى أن هذا هو رأى المندوب التركى فى العقبة !

ومرة أخرى ، ولتحقيق نفس الغاية ، يجتزىء من رسالة للورد كرومر ما نصه : « من رأيى أن الحدود تبدأ على الساحل الغربى من خليج العقبة فى مكان ما جنوب طابا » ، (ص ٧٥) . وتاريخ هذه الرسالة ١٣ أبريل ١٩٠٦ أى قبل تعليم الحدود بنحو ستة شهور ! ونماذج عديدة أخرى .

وتأتى المذكرة الإسرائيلية المضادة بعد أن تلقى الإسرائيليون نتاج المدافع الثقيلة ، وقد تغيرت استراتيجيتهم بمقدار ١٨٠ درجة ! وبدون مبالغات !

فقد جاء فى صفحة ٢٦ من هذه المذكرة ما نصه : « **إذ لم يكن قد اتضح لمصر من قبل أن إسرائيل لا تدعى السيادة على طابا فإن إسرائيل تود أن تنتهز الفرصة الحالية لتعرب عن اعترافها غير المشروط بسيادة مصر على طابا** » وإن كانت قد أردفت ذلك بأن طابا هى منطقة أشجار الدوم والآبار وبقية الأراضى الواقعة غرب الخط الممتد من علامة الحدود رقم ٩٠ إلى العلامة ٩١ كما حددتها إسرائيل !

والأمر الذى يسفر عنه هذا التحول فى الموقف الإسرائيلى أنه قد تحول من وضع الهجوم إلى خندق الدفاع ، وهو تحول لا يمكن أن نعزوه إلا لاستراتيجية المدافع الثقيلة التى قامت عليها المذكرة المصرية .

المزية الثانية التى ارتآها المدافعون عن هذه الاستراتيجية أن الهجوم الثقيل الذى سوف تشنه المذكرة المصرية بهذا الحشد الكبير من الأدلة والحقائق سوف يحرم الطرف الآخر من لعبته المفضلة . . لعبة الحيل والمفاجآت .

ذلك أن مثل هذا الهجوم سيدفع الإسرائيليين إلى تقديم كل ما لديهم ، أو على الأقل جل ما عندهم مما سيترتب عليه تضييق الهامش المتوافر فى خططهم لتحضير المفاجآت .

وأضاف أصحاب هذا الرأى إلى المزيتين السابقتين أنه ليس هناك ما يبعث على المخاوف من فراغ الجعبة طالما أنه ليس مطلوبا فى المذكرة المضادة تقديم المزيد من الأدلة والحجج لذاتها حيث أن جوهر هذه المذكرة هو الرد على المذكرة الإسرائيلية .

وكان تقديرهم أن تمحيص المذكرة الأخيرة سوف يقود الفريق المصرى إلى البحث عن أدلة وحجج جديدة ، ليست بالضرورة هى تلك التى أراد أصحاب الرأى الأول حبسها إلى وقت يباغتون بها فيه الطرف الآخر ، وأن مثل تلك الآراء والحجج المحبوسة على ضوء ما ينتظر أن تأتى به المذكرة الإسرائيلية يمكن أن تفقد كل أهمية لها ، وتصبح نوعا من القذائف التى يتم اطلاقها فى وقت متأخر فتطيش عن الهدف المقرر أن تصيبه !

وختم أصحاب « استراتيجية المدافع الثقيلة » فى الفريق المصرى حججهم لإقناع الفريق الآخر باتباع هذه الاستراتيجية ، بما أثبتته تجربة « خريف النشاط المحموم » . فقد أكدت هذه التجربة أنه كلما غاص الباحثون فى القانون والمنقبون عن الوثائق والمتفحصون للخرائط . . كلما غاصوا فى بطون بحورهم عثروا على المزيد مما يدعم الموقف المصرى .

وكان هذا الرأى مصيبا فى جملته مما تؤكده التجربة التى خاضها كاتب هذه السطور فى التنقيب عن الوثائق .

بالنسبة للمذكرة الأولى فقد اعتمدت أساسا على الوثائق المستخرجة من دور الحفظ المصرية ودار الوثائق ،عادة فى لندن بمصنفاتها المتنوعة .

وعندما تبين من المذكرة الإسرائيلية أن التركيز بالأساس على الفترة بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٣ ، ولما كنا نعلم أن سيناء بما فيها طابا كانت خاضعة وقتئذ لإدارة المخابرات التابعة للجيش المصرى (انظر الفصل الثالث) ، فقد قمنا برحلتين إلى الخرطوم حيث يحتفظ بتقارير هذه الإدارة وإلى مكتبة مدرسة الدراسات الشرقية فى درهام حيث المذكرات والأوراق الشخصية لرجال الإدارة المذكورة ، وتم العثور على أوراق جديدة ضُمنت المذكرة المصرية المضادة ، وكانت مفاجأة للجانب الإسرائيلى .

عبر المستر لوترباخت المدافع عن هذا الجانب عن طبيعة المفاجأة خلال مرافعته الشفوية الطويلة أمام المحكمة فى جنيف فى مارس ١٩٨٨ والتى تحدث فيها عن عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين فى الحصول على الوثائق بحكم أن ما تمكن المصريون من استخراجه من الخرطوم ليس متاحا بنفس الدرجة للإسرائيليين .

وحدث نفس الشىء للمرة الثانية بالقيام بزيارة أخيرة ، قبل تقديم المذكرة المصرية الثالثة « Rejoinder » ، إلى لندن لإعادة التنقيب فى أوراق وزارة المستعمرات البريطانية المسئولة عن الانتداب على فلسطين وأمكن العثور على مزيد من الوثائق .

وعلى ضوء كل هذه الحجج التى قدمها الفريق الذى نادى باتباع « استراتيجية المدافع الثقيلة » غلبت كفة هذا الفريق وتقرر الأخذ بهذه الاستراتيجية وبدىء فى إعداد المذكرة المصرية الأولى .

□ □ □

خمسة مجلدات كاملة شكلت المذكرة المصرية الأولى ، مجلدان منها تضمنا نص المذكرة بعدد من الصفحات بلغ ٤٣١ صفحة ، والمجلدات الثلاثة الأخرى تضمنت المرفقات ، وبلغت عدد صفحاتها ٧٥٣ صفحة ، بمعنى آخر اقترب حجم المذكرة المصرية إلى ما يقرب من ألف ومائتى صفحة .

ويبدو معنى استراتيجية « المدافع الثقيلة » بمقارنة هذه المذكرة بمقابلتها الإسرائيلية والتى تكونت من مجلدين فحسب ، تضمن أحدهما النص بعدد ١٦١ صفحة والآخر المرفقات بعدد ٣٨٠ صفحة ، أى أن المذكرة المقابلة لم تبلغ فى الحجم نصف المذكرة المصرية .

الأهم من الحجم المضمون وله قصة طويلة . .

ونبدأ القصة بالتعرف على « بنية المذكرة » ، فقد تضمنت ثمانية أجزاء ، الثلاثة الأولى منها تناولت بعد المقدمة التى أفرد لها جزء خاص ، الأصول المباشرة للنزاع القائم الذى أردفته المذكرة بجزء خاص عن المشارطة وتحديد أعمال المحكمة والغرفة .

وبعد التعرف على هذه العناصر التى تشكل خلفية النزاع تناولت المذكرة المصرية فى الجزء الرابع الخلفية التاريخية للنزاع والذى غطى الفترة حتى معاهدة لوزان ١٩٢٣ ، أعقبه أن تناولت المذكرة فى جزئها الخامس الاعتراف الدولى بالحدود .

وبعد تناول هذه العناصر فى الخلفية التاريخية تحولت المذكرة فى جزئها السادس لتبرز الحقائق الأساسية المتصلة بوضع العلامات الأربع عشرة محل التحكيم ، والاختلافات بين الطرفين والأدلة التى تدعم الوضع المصرى لكل من هذه العلامات .

الجزء السابع عالج الناحية النظرية بالقانون الواجب التطبيق ، وتنتهى المذكرة فى جزئها الثامن والأخير بتطبيق القانون على حقائق هذه القضية ثم بطلبات الجانب المصرى من المحكمة .

□ □ □

ولسنا هنا بالطبع بصدد تلخيص المذكرة المصرية الأولى ، المطلوب غير ذلك فى رأينا، وهو تبيين الاستراتيجية وراء كتابة المذكرة ، وهى استراتيجية تستخرج من بين السطور أكثر مما تستخرج من السطور نفسها .

ويؤكد استقراء هذه المذكرة أن استراتيجيتها قامت على أساس البديهة العسكرية المعروفة : « **الهجوم خير وسائل الدفاع** » وكان المصريون يملكون أدوات وافرة للهجوم ، ومن ثم لم تكن هناك مغالاة كبيرة فى تسميتها « باستراتيجية المدافع الثقيلة » .

وأول ما يلفت النظر فى المذكرة المصرية الأولى ذلك التصميم البادى من صفحاتها الأولى عن النية فى الوصول بالتحكيم إلى غايته ، الأمر الذى يتفق مع سياسات القاهرة طوال الوقت .

فما تضمنته مشارطة التحكيم فى مادتها التاسعة عن إنشاء « غرفة ثلاثية » للنظر فى احتمالات التسوية (أنظر الفصل الخامس) والذى تم نزولا على الرغبة الإسرائيلية فى عدم إغلاق باب احتمالات التوفيق . . هذه المادة أراد المصريون منذ البداية إضعاف أثرها .

بدا ذلك فيما طالبت به المذكرة من الفصل بين هذه الغرفة وبين المحكمة مستدلة على ذلك بالاختلاف بين تشكيل هذه الغرفة وبين المحكمة ، كذا بالاختلاف بينهما فى توقيت ممارسة وظائفهما وذلك لتجنب « أى تداخل بينهما » كما رأت المذكرة المصرية .

أخيرا ساق المصريون ما جاء فى الفقرة الرابعة من نفس المادة والتى نصت على :

> **« لن تؤخر الإجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الإطلاق عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة ، وتظل فى سرية تامة ، لا يأخذ أعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح أوتوصية . . . . » .**

ورأوا أن هذه الفقرة قد حسمت أى لبس فى العلاقة بين الجانبين ، فيما جاء فى مذكرتهم ، الأمر الذى دل على أن مصر لم تكن تنوى بعد أن جرت إسرائيل إلى ساحة المحكمة أن تخرجها منها بسهولة ، أو تخرجها منها على الإطلاق قبل أن يكون فى يدها الحكم الذى تسعى للحصول عليه !

تبع ذلك موجات الهجوم ، وكانت كلها بالمدفعية الثقيلة ، وبالإمكان أن نتعرف منها على أكثر من موجة .

لعل أخطر هذه الموجات وأكثرها إلحاحا فى المذكرة المصرية الحرص البالغ من الذين صاغوها على التأكيد على « سوء نية » الجانب الإسرائيلى فى القضية برمتها .

ويبدو حجم السخرية من هذا الإلحاح بملاحظة ما جاء فى ديباجة المشارطة من أن الدولتين الموقعتين عليها « تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما (بحسن نية) ، بما فى ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشارطة » !

كان أول ما أمسك به المصريون لإثبات « سوء نية » الطرف الآخر ، قضية العلامات الأربع الخاصة « برأس النقب » وهى العلامات رقم ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

وكانت اللجنة الفنية المشكلة من الطرفين قد اتفقت على مواضع هذه العلامات كما تقدم بها المصريون ، والأهم من ذلك ، جاء الاتفاق على ضوء ما وجد بها من بقايا الأعمدة القديمة التى كانت مقامة منذ تعليم خط الحدود (عام ١٩٠٦ - ١٩٠٧) .

ولكن ما أن تمسك المصريون بالموضع الذى تقدموا به للعلامة ٩١ حتى سحب الجانب الإسرائيلى موافقته على العلامات الأربع مبررا ذلك بأن الأعمدة التى أقيمت فى تلك المواضع قد أقامها مقاول فلسطينى بطريق الخطأ عام ١٩٢٢ ، ومن ثم فإن تلك المواضع ليست صحيحة .

ولما كان معلوما أن رأس النقب منطقة على جانب كبير من الأهمية الاستراتيجية (أنظر الفصل الرابع عشر) فقد بدا واضحا أن الجانب الإسرائيلى كأنما أراد معاقبة المصريين لتمسكهم بالمكان الصحيح للعلامة ٩١ .

وقد ساقت المذكرة المصرية القصة برمتها وأكدت أنها ليس هناك أى دليل يسند الرواية الإسرائيلية عن المقاول اياه وأنها رواية مختلقة أو « مفبركة » على حد التعبير المصرى ، وكانت الدليل رقم (١) على « سوء نية » الإسرائيليين .

وجاء الدليل رقم (٢) من قصة أكثر غرابة ، هى قصة العلامة رقم ٢٧ وكانت إحدى العلامات المتنازع على موضعها . .

تقول هذه القصة أن اللجنة المشتركة عثرت أثناء عملها عام ١٩٨١ على علامة محددة عند هذا العمود كما حددت مصر موضعه ، وأنه قد تم تأكيد ذلك بالصور الفوتوغرافية التى التقطت من الجو ومن الأرض ، وكان الذى التقطها الإسرائيليون أنفسهم الذين أمدوا بها اللجنة ، غير أنه فجأة اختفت بقايا هذه العلامة ، وقدمت مصر

الصور التى فى حوزتها لتثبت صحة القصة ، وتأكد الدليل الجديد !

الدليل رقم (٣) كان أنكى ، فإن الإسرائيليين لم يكتفوا هذه المرة بإزالة بقايا علامة وإنما ذهبوا إلى حد إدخال تغييرات فى المعالم الجغرافية .

فقد نبه المصريون المحكمة إلى أن الجانب الإسرائيلى قد أدخل خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٨٢ تغييرات على عديد من المعالم الجغرافية فى مناطق الحدود ، وأبدوا شكوكهم من أن تلك التغييرات تمس العلامات المتنازع عليها بشكل أو بآخر ، وكانوا محقين فى هذا . (انظر الفصل الثامن) .

أخيرا ذهبت المذكرة المصرية فى التحليق بالاتهام « بسوء النية » على رؤوس الإسرائيليين إلى الحد الذى ذكّرت فيه بقصة قديمة ضمّنها ضابط دانمركى هو الكابتن فردريكسن Fredriksen ، وكان أحد المراقبين الدوليين على خط الحدود بين مصر وإسرائيل ، تقريرا له .

قال الكابتن الدانمركى فى تقريره المؤرخ فى ١٧ مايو عام ١٩٦٠ والذى استخرجه المصريون من أرشيف هيئة الأمم المتحدة بأن ضباط القوة اليوجوسلافية وجدوا عمودا جديدا للحدود أُقيم فى منطقة الكنتلا ، ثم ما لبثوا بعد قليل أن عثروا على ثلاثة أعمدة أخرى على نفس خط العمود الأول . ولما ذهب فردريكسن إلى الموقع عاين هذه الأعمدة التى تأكد أنها ليست أعمدة الحدود الدولية ، خاصة وأنه قد كتب على أحد وجهيها بالانجليزية وعلى الوجه الآخر بالعبرية ، فأمر بازالتها بعد القيام بتصويرها .

وتعلق المذكرة المصرية على القصة بأنه من المؤكد أن تلك كانت محاولة من جانب إسرائيل لتحريك خط الحدود غربا فى « منطقة نائية » وكان التعليق يحوى الكثير من معانى الاتهام !

□ □ □

الموجة الثانية للهجوم المصرى تمثلت فيما يمكن توصيفه بلغة أهل القانون « الاعتراف سيد الأدلة » ، أو باللجوء إلى إحدى العبارات الدينية التى يولع الإسرائيليون باستخدامها ، والتى تقول « من فمكم ندينكم » !

فقد حشدت المذكرة المصرية مجموعة من مواقف إسرائيل التى كانت تتناقض تناقضا بيّنا مع موقفها من القضية .

وفى ثلاثة مواقع عى الأقل نجح المصريون فى تعرية الجانب الإسرائيلى أمام نفسه . .

□ **الموقع الأول كان إتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية الموقعة فى رودس فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .**

فقد جاء فى المادة الثانية من هذه الاتفاقية النص بأن خط الهدنة « **لن ينتهك بأى حال وفى أى مكان الحدود الدولية** » . مما ارتآه المصريون اعترافا إسرائيليا مبكرا بهذه الحدود التى يسعون فى النزاع القائم ، وبعد أكثر من ثلاثين عاما ، إلى إعادة تعليمها !

ما عولت عليه المذكرة المصرية أكثر ، ما جاء فى المادة الثامنة متصلا بإعادة تحديد المنطقة المحيطة بالعوجة والتى نصت على « **ألا تستخدم أية قوات عسكرية طريق طابا - القصيمة - العوجة بأى شكل لدخول فلسطين** » وكان هذا اعترافا لا لبس فيه بوقوع هذا الطريق بالمواضع التى أشار إليها الجانب المصرى من الحدود الدولية ، لأنه لا يفهم من هذا النص الذى يمنع استخدام الطريق من دخول الأراضى الفلسطينية سوى أنه خارج تلك الأراضى !

□ **الموقع الثانى كان اتفاقية الهدنة الأردنية - الإسرائيلية ، فإن الخريطة التى ألحقت بهذه الاتفاقية التى عقدت فى ٣ أبريل عام ١٩٤٩ ووقعها من الجانب الإسرائيلى موشى ديان . . هذه الخريطة أظهرت جانبا من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين . وفى هذا الجانب ظهرت طابا واقعة على الناحية المصرية من الحدود .**

□ **الموقع الأخير** كان فيما عثر عليه المصريون فى أرشيف هيئة الأمم المتحدة فى نيويورك على شكل مذكرة إسرائيلية مقدمة للسكرتير العام للهيئة الدولية مؤرخة فى مايو ١٩٥٦ تحت عنوان « ورقة خلفية عن خليج العقبة » . وكانت هذه الورقة تعالج بالأساس الوضع القانونى للخليج وحق المرور البرىء فى مضايق تيران ، غير أن ما جاء فى مطلع هذه الورقة تحت عنوان « المعالم الجغرافية » **كان**

اعترافا صريحا من جانب إسرائيل بوقوع طابا على الجانب المصرى من الحدود الدولية . وهو ما شكل إحدى الطلقات المباشرة فى هذه الموجة من نيران المدفعية الثقيلة .

فقد جاء فى الفقرة الخامسة من هذه الورقة ما نصه : « على رأس الخليج تسير الحدود بين مصر وإسرائيل من نقطة **جنوب أم الرشراش** (إيلات فيما بعد) باتجاه شمالى شرقى . وهى تتطابق مع الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين التى أكدت عليها اتفاقية الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية المعقودة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ » .

أكثر من ذلك فقد أضافت « الورقة » فى موقع آخر وهى تستعرض الوضع التاريخى بعد تسوية ١٩٠٦ بأنه « بمقتضى هذه التسوية **امتدت الحدود من أم الرشراش إلى رفح على البحر المتوسط ، وجلت السلطات العثمانية عن طابا ، وبقيت هذه الحدود دون تغيير منذ عام ١٩٠٦ ولو أنها بالطبع لم تعد حدودا إدارية بين وحدات من الامبراطورية العثمانية** » . (انظر المرفق رقم ٨) .

ولما كانت هذه الورقة صادرة عن « الخارجية الإسرائيلية » ، فإن الحصول على هذا الاعتراف ، ثم تقديمه ، كان سيد الأدلة بحق !

□ □ □

وإذا كان الاعتراف الإسرائيلى على هذا القدر من الأهمية فإن اعترافا آخر حصل عليه واضعو المذكرة المصرية ، وهو إن لم يعدل الاعتراف الأول فى أهميته ، فإنه لم يقل عنه كثيرا . فقد جاء هذا الاعتراف من سلطة الانتداب البريطانى على فلسطين خلال فترة هذا الانتداب والتى زادت عن ربع القرن .

وتنبع أهمية هذا الاعتراف من مصدرين :

أولهما : أن الفترة الحرجة « Critical Date » التى اتفق على الأخذ بخط الحدود الذى كان قائما إبانها ، هى تلك الفترة بالذات . . فترة الانتداب البريطانى على فلسطين ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ .

الثانى : أنه لما كانت إسرائيل قد قامت على أنقاض عهد الانتداب فإنها كانت ملتزمة بموقف سلطاته من الحدود الدولية للدول المجاورة .

تضمنت أوراق إدارة الانتداب فى فلسطين ، فيما قدمته المذكرة المصرية ، عددا من الأمور رآها واضعو المذكرة على قدر كبير من الأهمية .

من بين هذه الأمور ذلك الاعتراف الذى قدمته تلك الإدارة ، وفى أكثر من مناسبة ، وفى أوقات متفاوتة ، من أن الحدود المصرية - الفلسطينية فى ظل الانتداب بقيت هى هى حدود عام ١٩٠٦ .

من بين هذه المناسبات ما جاء فى مذكرة السكرتير العام لعصبة الأمم المؤرخة فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٢ وقد تضمنت نص وثيقة الانتداب .

كان مما تضمنته هذه الوثيقة توصيفا لحدود الأراضى المنتدبة فى فلسطين . . وتحت عنوان « الحدود فى الجنوب - الغربى » أن تلك الحدود تسير « من نقطة على ساحل البحر المتوسط شمال غرب رفح ، باتجاه جنوبى شرقى إلى جنوب غرب رفح إلى نقطة إلى الغرب من شمال غرب عين المغارة ، ومن ثم إلى التقاء طريقى غزة - العقبة ونخل - العقبة ، ومن هناك تستمر إلى نهاية خط الحدود عند نقطة على رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة .

بعد ذلك بأكثر من عشرين عاما ، وفى عام ١٩٤٣ ، قدمت إدارة مساحة الشرق الأوسط « قوائم مثلثات Trig Lists » فلسطينية تفصل إحداثيات النقط على الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . وكانت هى نفس نقط عام ١٩٠٦ .

الأمر الآخر الذى أبرزه واضعو مذكرة « المدافع الثقيلة » ما كان يرد فى التقرير السنوى « لقوة بوليس فلسطين » ، وكان أهمها على الإطلاق ما تضمنه تقرير عام ١٩٣٣ .

فقد سجل التقرير المذكور ما نصه أنه فى يوم ٢٣ فبراير من ذلك العام تم إقامة مركز أم الرشراش ، وأنه تم من خلال هذا العمل الانتهاء من بناء آخر مركز على الحدود الفلسطينية . (انظر المرفق رقم ٥) .

وقد أكدت هذه التقارير أنه لم يكن هناك فى أى وقت أى شكل من أشكال

الوجود للإدارة الفلسطينية فى طابا رغم ادعاءات الإسرائيليين . وكان تقرير عام ١٩٣٣ آخر الشهادات من على الجانب الآخر !

□ □ □

موجة الهجوم التالية كانت « بالوثائق » ، وكان الهدف منها انتقاء عدد من كم الوثائق الضخم الذى تجمع لدى هيئة الدفاع المصرية يقدم بشكل مباشر الحقيقة جلية ، على أن يكون هذا الشكل محصنا ضد أية محاولة للطعن ، بمعنى آخر أُستبعدت أية وثيقة يمكن أن تفتح باب الجدل ، أو تكون ذات طبيعة غامضة ، لأن المصريين كانوا يعلمون أن الجانب الآخر لا يملك سوى هذا الباب للوصول منه . . باب استغلال الغموض أو عدم الوضوح .

ولعل أكثر الوثائق التى قدمها المصريون وضوحا كانت ذلك التقرير الذى بعث به الكابتن أوين ، الضابط بمخابرات الجيش المصرى والمفاوض الأول مع الأتراك فى تعليم خط الحدود ، المؤرخ فى ٣ يونيو عام ١٩٠٦ ، وقد جاء فيه أنه تقدم للجانب التركى باقتراح مؤداه أن يبدأ خط الحدود على خليج العقبة عند رأس طابا وهى النقطة التى تلتقى فيها سلسلة الجبال شمال طابا بالبحر .

وقد أرفق الكابتن أوين تقريره « باسكتش » بخط الحدود المقترح (أنظر الشكل رقم ٣) ، ورغم البساطة التى رسم بها هذا « الاسكتش » فقد كان معبرا للغاية ، ولم يكن هناك مجال للطعن فى صحة موقع العلامة رقم ٩١ الذى تقدم به المصريون على ضوء هذه الوثيقة .

الأهم من ذلك أن ما تم الاتفاق عليه فى أوائل أغسطس بين الجانبين المصرى والتركى حول خط الحدود فى المنطقة الواقعة على رأس خليج العقبة ، والذى ضمنه أوين فى تقرير له إلى القاهرة كان مطابقا تماما للاقتراح الذى تقدم به فى أوائل يونيو والذى رسمه على « الاسكتش » .

من الوثائق الواضحة أيضا كانت تقارير « إدارة أقسام الحدود » والتى تناولت طابا فى أكثر من واحد منها ؛ بناء مركز لهذه الإدارة ، إقامة خط تليفونى ، مد طريق يصل إلى هذه البقعة ، إنشاء استراحة للموظفين . . الخ .

وهكذا بينما عجز الإسرائيليون عن أن يأتوا بذكر طابا ولو مرة واحدة فى تقارير « قوة بوليس فلسطين » التى كانت مسئولة عن إدارة خط الحدود الدولى على جانبه الآخر ، فإن المذكرة المصرية من خلال التقارير السنوية لإدارة أقسام الحدود قد حفلت بذكر طابا ، وفى مناسبات عديدة .

وقد تنوعت مصادر الأهمية التى عولت عليها هيئة الدفاع المصرية فيما استشهدت به من تلك التقارير .

فمن ناحية نشأت « إدارة أقسام الحدود » عام ١٩١٧ ، وظلت قائمة حتى تغير اسمها فيما بعد إلى « مصلحة الحدود » ، وقد كانت طوال « الفترة الحرجة » المتفق عليها هى الإدارة الحكومية المسئولة عن إدارة الجانب المصرى من الحدود الدولية مما أضفى على هذه التقارير أهمية خاصة .

ومن ناحية أخرى أكدت أوراق هذه الإدارة أن طابا رغم كونها مكانا غير مأهول ، ورغم مصاعب الحياة فيها التى اعترف بها الكابتن أوين نفسه ، **فقد استمر المصريون موجودين فيها بشكل أو بآخر طوال الفترة الحرجة ، ولم تكن أبدا مجرد بقعة صحراوية مهجورة من أرض الوطن .**

من ناحية أخيرة فقد أوضحت تقارير إدارة أقسام الحدود « استمرارية » الوجود المصرى على خط الحدود وفى نقاطه الرئيسية ، بما فيها طابا .

ولعل من أطرف وأوقع ما قدمته المذكرة المصرية صورة من الامتياز الذى كانت قد منحته الحكومة المصرية لشركة البترول الانجلو ـ مصرية التابعة لشركة « شل » خلال عام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ لتقوم بأعمال التنقيب عن البترول فى سيناء فى المنطقة المتاخمة لخليج العقبة حتى خط عام ١٩٠٦ .

وقد أرفق بالامتياز المذكور كروكى يبين مناطق الامتياز وكان عنوانه « طابا ـ التمد وادى وطير منطقة شرق سيناء التى تضم منطقة كشف شركة البترول الانجلو ـ مصرية » . (انظر الشكل رقم ٥) .

□ □ □

SKETCH. MAP OF

TABA—EL THEMED — WADI WATIR DISTRICT, E. SINAI

INCLUDING A E O EXPLORATION AREA (1921 - 1922).

شكل رقم ٥ :

□ كروكي عقد امتياز شركة شل (١٩٢١ ـ ١٩٢٢)

مع الوثائق الرسمية حرص واضعو المذكرة المصرية على الاستفادة من عدد من « **شهادات المعاصرين** » لتدعيم موجة الهجوم التاريخية . .

بعض هذه الشهادات جاءت من أولئك الذين أسهموا فى صناعة خط الحدود . وكان **المستر ويد E.H.B Wade المسّاح فى مصلحة المساحة المصرية ، والذى قام بمسح خط الحدود أثناء عملية تعليمه ، أهم الشهود .**

قدم الرجل شهادته فى كتاب أصدرته مصلحة المساحة المصرية عام ١٩٠٧ تحت عنوان « تقرير عن تعيين الحدود التركية - المصرية بين ولاية الحجاز وشبه جزيرة سيناء » . وكانت الخريطة الملحقة بشهادة الرجل من بين الأدلة التى نظر إليها المصريون نظرة جدية ، بحكم أنها كانت أكثر تفصيلا من الخريطة الملحقة باتفاقية ١٩٠٦ نفسها ، بالإضافة إلى أن شهادة الرجل تضمنت العديد من المبادىء التى اتبعت فى رسم الخط والتى استفاد منها الجانب المصرى ليس فى التدليل على صحة موضع العلامة ٩١ فقط ، بل أيضا على صحة المواضع التى عينوها للعلامات الثلاث عشرة الأخرى المتنازع عليها .

على مستوى الشهود الرسميين أيضا كان هناك المستر جارفيس Jarvis حاكم سيناء بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٦ والذى وضع كتابا تحت عنوان « أمس واليوم فى سيناء » صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣١ .

أفرد الرجل فى الكتاب بضعة سطور عن طابا بدت أهميتها فيما قدمته من وصف لوجود مصرى قوى فى هذه البقعة من الحدود .

ومن بين الشهود الذين عنيت المذكرة المصرية بتقديم شهاداتهم كان **الرحّالة** الذين زاروا خليج العقبة خلال الفترة الحرجة ومروا بطابا وتحدثوا عنها .

كان من هؤلاء **مس بلاودن Plowden** التى قامت برحلتها فى سيناء فى ربيع عام ١٩٣٧ ووضعت كتابا تحت عنوان « مرة فى سيناء » قالت فيه بالحرف الواحد إن خط الحدود بين مصر وتركيا « **قد ترك طابا داخل سيناء** » ، واستطردت فى حديثها عن زيارتها لطابا أنه « بعد مغادرة طابا بمسافة قصيرة مررنا حول قاعدة تل مرتفع على قمته علامة حدود . وليس هناك على الشاطىء ما يشير إلى لحظة عبورنا إلى فلسطين » .

كان منهم أيضا **المستر بيدنل Beadnell** الذى قام برحلتين إلى سيناء الأولى فى شتاء ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ ، والثانية فى شتاء ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، ووضع كتابا تحت عنوان « برية سيناء » صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣١ .

جاء فى هذا الكتاب توصيفا لرحلته يوم ١٧ فبراير ١٩٢٤ فقال : « مررنا بجزيرة فرعون بقلعتها المتهدمة . . **بعد أربعة أميال أخرى وصلنا إلى طابا حيث تمكنت من مسح العمود قبل الأخير وهو الموضع الذى كانت قد أقرته منذ سنوات لجنة دولية للحدود** » .

وقد أرفق الرجل بهذا الوصف صورة لذلك العمود « قبل الأخير » كانت له قصة فى المرافعات الشفوية (انظر الفصل الثامن الخاص بعمود باركر) .

وليس من شك أن أهمية الشهادتين الأخيرتين للمس بلاودن والمستر بيدنل أنهما كانتا فى فحواهما تناقضان الموضعين اللذين حددتهما إسرائيل لموقع العلامة ٩١ .

□ **فأولا** : تتفق الشهادتان على أن علامة الحدود كانت على قمة تل مرتفع ، فيما قالته صاحبة كتاب « مرة فى سيناء » بالكلمات ، وفيما قدمه صاحب كتاب « برية سيناء » بالصورة .

□ **وثانيا** : تنفى شهادة المس بلاودن وبشكل مؤكد أنه لم يكن على الساحل أية إشارة حدودية تشير إلى لحظة عبور تلك الحدود من الأراضى المصرية إلى الأراضى الفلسطينية ، الأمر الذى ينقض الموقع الإسرائيلى عند بير طابا الواقع على الشاطىء ، أو الموقع الآخر عند سفح الربوة الجرانيتية .

□ □ □

موجة أخرى للهجمة المصرية تمثلت فى حقائق الجغرافيا التى صيغت بشكل مبسط ومحدد ولكن إصاباته ، فيما بدا فى حكم المحكمة ، كانت مباشرة !

من بين هذه الحقائق أن سلسلة الجبال الشرقية التى قدم المصريون خط حدودهم ممتدا على رؤوسها كانت متصلة مما يشكل حائطا طبيعيا مرتفعا .

على ضوء هذه الحقيقة رتبوا **الحقيقة الثانية** وهى أنه لم يكن منطقيا أن يترك

بناة خط الحدود مثل هذا الحائط الطبيعى ويضعون علامتهم الأخيرة على ربوة منعزلة ، هى الربوة الجرانيتية ، أو فى قلب الدلتا التى ينتهى عندها الوادى قرب بير طابا . بمعنى آخر أن المطالب الإسرائيلية ، فيما أوضحت المذكرة المصرية كانت ضد كل حقائق الجغرافيا .

ارتبط بهذه **الحقيقة الثانية** حقيقة أخرى ، وهى أن الربوة الجرانيتية لم تكن الربوة الوحيدة بين سلسلة الجبال الشرقية وسلسلة الجبال الغربية التى يقع بينهما وادى طابا ، بل كان هناك ست ربوات أخرى ، وتساءل واضعو المذكرة المصرية ببراءة تحمل الكثير من معانى السخرية عن الأسباب التى دفعت أولئك الذين علموا خط الحدود عام ١٩٠٦ إلى اختيار هذه الربوة الجرانيتية بالذات ، ولم يجدوا سوى سبب واحد وهو أن الإسرائيليين أقاموا فندق سونستا بين تلك الربوة وبين سلسلة الجبال الشرقية بعد ذلك بثلاثة أرباع القرن ، وهو الأمر الذى لم يكن يعلمه باليقين المستر أوين أو مظفر بك ، أو كان يمكن أن يتنبأ به أيهما !

الحقيقة الثالثة ، أنه بينما تشكل المرتفعات الشرقية حائطا عاليا يصعب اجتيازه ، فإن المرتفعات الغربية كانت تخترقها سلسلة من الوديان شكلت طرق الاتصال الأساسية بين طابا وبين بقية شبه جزيرة سيناء مما جعل المنطقة جزءا لا يتجزأ من سيناء جغرافيا .

وقد أكد المستر براملى Bramly الذى كان قد أرسلته إدارة المخابرات فى الجيش المصرى إلى سيناء فى أواخر عام ١٩٠٥ . . أكد هذه الحقيقة عندما تحدث فى أحد تقاريره عن أن اتصال طابا بالخارج يتم من خلال سلسلة التلال الجنوبية التى يوجد بها ممر يربطها بكل من نويبع ونخل .

□ □ □

سعت الموجة الاخيرة للهجوم بالمدفعية الثقيلة من الجانب المصرى إلى ضرب المقومات التى تقوم عليها الطلبات الإسرائيلية بمواضع العلامات الأربع عشرة .

كان أهم ما فى هذه « المقومات » مما سعت المذكرة المصرية إلى ضربه مقومان :

□ **المقوم الأول** : ما ترتب على المطالب الإسرائيلية من انحناءات ملحوظة دخلت على خط الحدود أصابته بانبعاجات ظاهرة في أكثر من موقع فيه .

من ثم فقد رأى المصريون أن واجبهم يقتضى التركيز على الصورة الحقيقية التى رسم بها هذا الخط عام ١٩٠٦ ، وهى صورة الاستقامة ، وقدموا فى سبيل ذلك ما يثبت هذه الطبيعة ، وكان وافرا .

□ **المقوم الثانى** : ما ترتب على الخطة الإسرائيلية باختيار الموضعين للعلامة ٩١ ، ليتوافر لهما قبل أى شيء وبعد أى شيء « الرؤية المتبادلة » بين هذه العلامة الأخيرة والعلامة السابقة عليها .

ومنذ اللحظة الأولى أو بالأحرى المذكرة الأولى ، أدرك المصريون أهداف هذه الخطة ، ومن ثم فقد ضمنوا هذه المذكرة وجهة نظرهم فى عدم وجوبية توافر هذا الشرط . وعموما فإن قضية « الرؤية المتبادلة » قد شكلت معركة بدأت منذ اللحظة الأولى ، واستمرت حتى آخر الكلمات التى فاه بها المحامون أمام المحكمة والتى شكلت فصلا من أكثر فصول القضية إثارة ! (انظر الفصل التاسع) .

□ □ □

وإذا كانت موجات الهجوم بالمدفعية الثقيلة من الجانب المصرى قد أصابها حسن التخطيط والتوفيق على وجه العموم بيد أنه ينبغى القول بأن بعضها قد طاش ، بل وربما ارتد ليحمل بعض المخاطر .

من أبرز تلك الطلقات التى طاشت ما عمدت إليه المذكرة الإسرائيلية من استخدام الكتاب الذى وضعه ، « نعوم بك شقير » الذى كان مرافقا لوفد تعليم الحدود ١٩٠٦ ، والذى أصدره بعد ذلك بعشر سنوات تحت عنوان « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » .

فقد استعانت المذكرة المصرية بما جاء فى كتاب نعوم بك متعلقا بطريقة بناء علامات الحدود ، الأمر الذى تم إنجازه بين ديسمبر عام ١٩٠٦ وفبراير عام ١٩٠٧ ، وكان توصيف هذه العلامات على درجة من الأهمية للجانب المصرى بحكم

أنه يبطل فى النهاية أثر ذلك الحديث عن « أكوام الحجارة » التى تشكل علامات حدود فيما قدمه الإسرائيليون .

بيد أنه على الجانب الآخر جاء فى كتاب نعوم بك تحت عنوان « وادى طابا » معلومة حاول الإسرائيليون استغلالها على نطاق واسع . . قال صاحب كتاب « تاريخ سيناء القديم والحديث . . » ما نصه :

« وادى طابا : وهو ينشأ من جبل طرف الركن ونقب العقبة ويصب فى الخليج قرب مصب طويبة على بعد ثمانية أميال من قلعة العقبة برا وستة أميال بحرا ، وهو الوادى الذى وقع الخلاف عليه سنة ١٩٠٦ بين الدولة العلية والحكومة المصرية فبقى فى حد مصر وجعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة فى جنبه الأيسر عند مصبه بالخليج سميت رأس طابا » .

وقد استثمر الإسرائيليون هذه العبارة وحاولوا بكل السبل أن يثبتوا للمحكمة أن « الأكمة » المقصودة هى الربوة الجرانيتية التى يطالبون بأن تكون العلامة ٩١ واقعة على أحد سفوحها .

وليس من شك فى أن استشهاد المذكرة المصرية بكتاب نعوم بك أعطى للمطالب الإسرائيلية قدرا من المصداقية . ولم تنهزم هذه المصداقية إلا نتيجة لقوة سائر الحجج المصرية .

وعلى العموم فإن تطيش بعض طلقات فى الحروب أمر وارد ، ولكنها لحسن الحظ كانت محدودة !

الفصل السابع

لا مفاجـآت !

على صدر صحيفة « الأهرام » الصادرة يوم ٢٦ مايو عام ١٩٨٧ ، ومن بين العناوين الرئيسية جاء « **د . عصمت عبد المجيد : الموقف المصرى بشأن طابا قوى للغاية** » ، وتحت هذا العنوان قدمت الأهرام تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية التى أدلى بها بمناسبة اجتماع هيئة الدفاع المصرية برئاسته مساء اليوم السابق (٢٥ / ٥) .

وكان من أهم ما تضمنته هذه التصريحات قول نائب رئيس الوزراء المصرى « **إن مذكرة الدفاع الإسرائيلية لم تحمل لنا أية مفاجآت** » .

وليس من قبيل إذاعة الأسرار الإشارة إلى أن اجتماع هيئة الدفاع المصرية الذى انعقد مساء يوم الاثنين ٢٥ مايو ١٩٨٧ كان مخصصا لمناقشة المذكرة الإسرائيلية التى كانت قد وزعت على أعضاء الهيئة قبل ذلك بنحو عشرة أيام . وكان الجميع فى سباق مع الزمن خلال تلك الأيام القليلة ، فقد كان مطلوبا من كل من الأعضاء التسعة الذين حضروا هذا الاجتماع أن يقرأوا بتدقيق بالغ كل كلمة جاءت

فى المذكرة الإسرائيلية ، وكان عليهم خلال ذلك استقراء الاستراتيجية التى ينوى الجانب الإسرائيلى اتباعها فيما يتعلق بعرض القضية على هيئة التحكيم .

وليس من قبيل إذاعة الأسرار أيضا الإشارة إلى أن اجتماع هيئة الدفاع المصرية فى ذلك اليوم من أيام القاهرة الحارة كان من أطول الاجتماعات التى عقدت برئاسة الدكتور عبد المجيد .

فقد كان الرجل حريصا ، بالإضافة إلى قراءته للأوراق المكتوبة من أعضاء الهيئة التى تضمنت ملاحظات كل منهم على المذكرة الإسرائيلية . . كان حريصا على أن يتعرف من كل من هؤلاء الأعضاء على الأسباب التى دعته إلى تأسيس رأيه على النحو الذى قدمه به .

ومن خلال تجربة شخصية فى قراءة المذكرة الإسرائيلية ، قد لا يكون من قبيل الخطأ فى التعميم القول بأن أعضاء هيئة الدفاع المصرية قد انكبوا عليها يقرأونها وقد انتابتهم مشاعر عميقة من التوجس والترقب والقلق .

ولأن هؤلاء الأعضاء مصريون قبل أن يكونوا قانونيين أو خبراء ، ولأن غالبيتهم العظمى من ذلك الجيل الذى عايش فى صباه وشبابه ورجولته مختلف أطوار الصراع العربى - الإسرائيلى الذى تجرع خلاله ألوانا من المفاجآت ، لم تكن تخطر لأبنائه على بال وقتها ، فقد كان من الطبيعى أن تنتابهم مثل هذه المشاعر وهم يمضون قدما فى تقليب صفحات المذكرة الإسرائيلية .

وقد لا يكون من قبيل الخطأ فى التعميم أيضا القول بأن هؤلاء الأعضاء فى مجموعهم ، ومع التسليم بأن هناك فروقا فى ردود أفعالهم ، قد تنفسوا الصعداء بعد أن انتهوا من قراءة المذكرة ، فإن المفاجآت التى اعتادوا على توقعها فى مسلسل العلاقات الطويلة مع الجانب الإسرائيلى لم تكن موجودة هذه المرة !

صحيح أنهم قد اختلفوا فى تفسير هذا الاختفاء غير المتوقع ، ففريق من الحاضرين فى اجتماع مساء الاثنين عزا هذا الغياب إلى حقيقة أن المطالب الإسرائيلية ليس لها ما يبررها أو يسندها فى التاريخ أو فى الجغرافيا ، ومن ثم فليس هناك ما يمكن أن يكون فى الجعبة ، وهو الفريق الذى يمكن توصيفه « بجماعة

المتفائلين » ! وفريق آخر يمكن توصيفه « بجماعة المتشككين » رأى أن هذا الغياب جزء من خطة إسرائيلية عامة تستبقى المفاجآت إلى وقت كان فى رأى أعضاء هذا الفريق أنه لم يحن بعد . . كل هذا صحيح إلا أن ذلك الاختلاف فى الأسباب لم يمنع من اتفاق أعضاء الهيئة على أن المذكرة الإسرائيلية لا تحوى أية حجة جديدة كان المصريون لا يتوقعونها ، وأنها فى عمومها كانت أقل كثيرا فى مستواها مما كان يتوقعه أشد أعضاء الفريق المصرى تفاؤلا ! وهو ما عبر عنه الدكتور عصمت عبد المجيد فى تصريحه للأهرام .

غير أن ما لم يصرح به وزير الخارجية المصرى لأجهزة الإعلام عن اجتماع مساء يوم ٢٥ مايو ١٩٨٧ تلك المرارة الشديدة التى عبر عنها أعضاء هيئة الدفاع من هذا الكم من الاستفزازات التى حفلت به المذكرة الإسرائيلية ، وهذه القدرة على لى عنق الحقيقة بشكل سافر ، حتى أنه يمكن القول بأن هؤلاء الأعضاء كانوا يرددون العبارة المشهورة التى أطلقها موسى الكليم على بنى إسرائيل وردد فيها القول « **أغاظونى بأباطيلهم** » ! (تثنية ٣٢ / ٢١) .

وحتى لا ننساق وراء الجو العام الذى ساد قاعة الاجتماعات الكبرى بمبنى وزارة الخارجية بميدان التحرير فى ذلك المساء نعود إلى تقليب صفحات المذكرة الإسرائيلية الأولى . .

كانت المذكرة غاية فى الرشاقة ، فلم يتجاوز عدد صفحاتها ١٧١ صفحة ، مطبوعة على ورق جيد ، داخل غلاف فاخر ، ذات رائحة نفاذة حار أعضاء هيئة الدفاع المصرية فى تفسيرها ، وإن كانوا قد اتفقوا جميعا على أنها رائحة غريبة ، وليست رائحة الورق بالقطع !

امتازت المذكرة الإسرائيلية أيضا بتنظيم واضح حتى أنه كان من اليسير العثور على ما يريده القارىء فى أى من صفحاتها ، ويبدو أن الافتقار إلى « المضمون » قد دفع واضع المذكرة الإسرائيلية إلى المبالغة فى العناية « بالشكل » .

ولما كانت المذكرة المصرية نتاجا لعمل فريق متكامل فقد كانت صياغتها على قدر كبير من الصعوبة ، بحكم أنه كان على القائم بهذه الصياغة إعادة كتابة كل ما تم

الاتفاق عليه بين أعضاء هيئة الدفاع والمحرر أصلا بأساليب مختلفة ، الأمر الذى اختلفت فيه عن المذكرة الإسرائيلية .

فإن قارىء هذه المذكرة يستطيع أن يتبين بسهولة أنها قد انشئت أصلا بقلم واحد ، ولم تتم إعادة صياغتها بعد أن كتبت بأقلام متعددة كما كان الحال بالنسبة للمذكرة المصرية .

يستطيع أيضا هذا القارىء أن يلاحظ أن رشاقة المذكرة كان يواكبها بنفس الدرجة رشاقة فى الأسلوب .

باختصار فإنه إذا كانت المذكرة المصرية بمثابة وجبة دسمة ، فإن المذكرة الإسرائيلية كانت أقرب إلى وجبة خفيفة ، وعلى حد تعبير أحد أعضاء هيئة الدفاع فى اجتماع الاثنين أنها كانت أقرب إلى « **التقرير الصحفى** » الجيد الإعداد منه إلى مذكرة دفاع قوية فى قضية على هذا القدر من الأهمية .

ورغم النحافة البادية للمذكرة الإسرائيلية فقد ضمت عشرة فصول ، لم يتجاوز عدد صفحات الفصل الأول منها وكان عنوانه « مقدمة » أكثر من صفحتين ، أما الفصل الأخير الذى تضمن الاستنتجات فلم يزد على صفحة واحدة ! وتبقى الفصول الثمانية . .

وأول ما يلفت نظر قارىء المذكرة التى قدمها الجانب الإسرائيلى أن فصولا ثلاثة (٦ و ٧ و ٨) قد شغلت نصف حجم المذكرة (٨٦ صفحة من ١٧١ صفحة) كانت حول اتفاقية ١٩٠٦ .

كان الفصل السادس تحت عنوان « الحدود بمقتضى اتفاقية ١٩٠٦ باعتبارها الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب » .

الفصل السابع كان تحت عنوان « خلفية اتفاقية ١٩٠٦ » . ثم الفصل الثامن وكان تحت عنوان « اتفاقية ١٩٠٦ » .

يلفت النظر أيضا أن كاتب المذكرة الإسرائيلية لم يألُ جهدا فى الإشارة إلى اتفاقية ١٩٠٦ فى فصلين آخرين من الفصول الخمسة المتبقية . .

فى الفصل الثالث وكان تحت عنوان « موجز » عرض لما أسماه خلفية اتفاقية ١٩٠٦ ثم نص الاتفاقية وتفسيرها وتعليم الحدود الذى تم وفقا لها .

والفصل الرابع وكان عنوانه « خلفية التحكيم » استهله كاتبه بالإشارة إلى اتفاقية ١٩٠٦ ثم عرج إلى الحديث عن وضع تركيا ومصر فى ذلك العام .

بمعنى آخر كان ما جرى عام ١٩٠٦ هو الركيزة الأساسية التى قامت عليها المذكرة الإسرائيلية ، أما ما جاء فيها بعد ذلك فقد كان المقصود به أن يقوم بدور معاون لاتفاقية ١٩٠٦ .

فما جاء فى الفصل الثانى تحت عنوان « جغرافية المنطقة المحيطة » ، أو فى الفصل الرابع من متابعة لوضع خط الحدود بعد عام ١٩٠٦ ، لم يكن إلا لخدمة الاتفاقية .

ولا يبقى بعد استبعاد اتفاقية ١٩٠٦ وتوابعها من المذكرة الإسرائيلية إلا بعض المبادىء القانونية التى أراد الإسرائيليون من تضمينها فى الفصل الخامس خدمة بعض أهدافهم التى عجزوا عن تحقيقها خلال المفاوضات التى جرت لعقد مشارطة التحكيم ، وبعض إشارات فى الفصل الرابع عن تطور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية التى قادت فى النهاية إلى عقد مشارطة التحكيم ، وهى لا تخرج عما هو معلوم (انظر الفصل الرابع) وإن كان قد تم تقديمها هذه المرة من وجهة نظر إسرائيلية بالطبع !

وإذا كان الانطباع الأول قد أصاب أعضاء هيئة الدفاع المصرية « بالغيظ من الأباطيل » ، فإن « الغيظ » لم يلبث أن تبدد وبقيت « الأباطيل » التى كان على المصريين أن يتناولوها بتدقيق كامل .

□ □ □

من مجموع الأوراق الداخلية التى أعدها أعضاء هيئة الدفاع المصرية لدراسة المذكرة الإسرائيلية نختار الورقة التى أخضعت للتمحيص الاستراتيجية التى اتبعها الإسرائيليون فى إعداد مذكرتهم ، وهى الورقة التى أعدها الدكتور مفيد شهاب وقدمها إلى الهيئة فى جلسة ٨ يونيو عام ١٩٨٧ .

وأهمية الدكتور مفيد أنه كان أحد أعضاء الوفد المصرى الذى فاوض الإسرائيليين خلال المرحلة الصعبة الأخيرة من مراحل المفاوضات لعقد المشارطة ، الأمر الذى وفر للقانونى المصرى فرصة التعامل عن قرب مع الجانب الإسرائيلى وأتاح له بالتالى القدرة على فهم أهدافهم ، وهى القدرة التى اتضحت فى قراءته للمذكرة الإسرائيلية وإعداده لورقته عنها ..

فى رأى الدكتور شهاب أن المذكرة الإسرائيلية قد اتبعت استراتيجية متعددة الجوانب تسعى فى مجموعها إلى تحقيق أهداف بعينها ..

□ **أول تلك الأهداف** : أن المذكرة تسعى بالدرجة الأولى إلى تعجيز المحكمة عن إصدار حكم ، فهى تتحدث عن « تناقض الخرائط » ، وعدم دقة الترجمات ، وتعدد معانى الألفاظ المستخدمة .. الخ . كل هذا بهدف إقناع المحكمة بأنه لا يوجد شىء واضح أو محدد ، الأمر الذى لا يمكن الاستناد معه إلى الخرائط أو الاتفاقيات أو التقارير .

وما يسعى إليه الإسرائيليون من وراء ذلك خلق الإيحاء بأن الموضوع لا يحتمل دلائل قاطعة ، وأن المحكمة ذات الاختصاص المحدد والمحدود ستعجز عن البت فى الموضوع .

وقد خلص القانونى المصرى من ذلك إلى أن إسرائيل تسعى إلى التركيز على أهمية الغرفة الثلاثية من ناحية ، أو لدفع مصر نحو قبول تسوية ودية تنهى النزاع بدون صدور الحكم من ناحية أخرى ، وقد ظل هذا هدفا من الأهداف الإسرائيلية طوال الوقت .

□ **الهدف الثانى** : الذى خرج به الدكتور مفيد شهاب من قراءة المذكرة الإسرائيلية ، وهو الأمر الذى كان قد عاينه وكابده مع زملائه فى مفاوضات وضع المشارطة ، أن االإسرائيليين لم يدخل قلوبهم اليأس فى السعى إلى تحقيق الغاية التى فشلوا فى تحقيقها خلال المفاوضات وهى « فتح خط الحدود » للتحكيم **بإعادة « تعليم » هذا الخط** ، وأن القضية بالتالى ليست مجرد تحديد مواضع بعض علامات الحدود ، كما أقرت المشارطة .

وكان معنى ذلك ، فيما رأى صاحب الورقة ، أن المذكرة الإسرائيلية تريد أن تصل إلى تعديل أساسى فى اختصاص المحكمة الذى تقرر فى المشارطة ، وقد استشهد لتأكيد ذلك على ما جاء فى المذكرة فى أكثر من موقع ..

جاء فى أحد هذه المواقع : « **إن عمل المحكمة ليس البحث عن موضع علامات الحدود التى كانت قائمة على الأرض خلال فترة الانتداب** » !

وجاء فى موقع آخر : « **إذا كانت الحدود تسير فى مكان لا يوجد عليه علامة حدود ، إذن فالعلامة قد وضعت فى المكان الخطأ ويجب إعادة وضعها** » !

□ **الأمر الثالث** : الذى رصده القانونى المصرى أن خط الدفاع الأول للمذكرة الإسرائيلية يستند إلى اتفاقية ١٩٠٦ والتى يقدمها واضعو المذكرة باعتبارها « الجذور الحقيقية للتحكيم » .

أما كيف استغل الإسرائيليون الاتفاقية المذكورة ليخلقوا قضية من « لا قضية » فهذه قصة طويلة لها مكانها فى الصفحات التالية .

لا حظ أخيرا عضو هيئة الدفاع المصرية فى ورقته التى أعدها عن المذكرة الإسرائيلية أنها تصطنع أساليب عديدة للتأثير على المحكمة سعيا للحصول على إعجاب القضاة وتقديرهم لما قام به الإسرائيليون من حركة تعميرية فى المنطقة محل النزاع ..

فبالإضافة إلى عقد المقارنة بين الامتداد المحدود لشواطئهم وسواحلهم بالمقابل مع الامتداد الكبير للشواطىء والسواحل المصرية على الخليج ، تحدثت المذكرة عن « إيلات » التى خلقها الإسرائيليون سياحيا ، وكيف أنها تعتمد أساسا على « طابا » كمنفذ لها لصعوبة الملاحة فى المناطق الأخرى . تحدثت المذكرة أيضا عن سيناء وكيف كانت قبل عام ١٩٦٧ وكيف أصبحت بعدها ، وكيف أنهم انسحبوا عن مساحة تزيد على ٦١٢٠٠ كم مربع وأن المناطق المتنازع عليها لا تزيد مساحتها عن ١٢ كم مربع .

وقد علق د . مفيد شهاب فى آخر ورقته على المحاولة الإسرائيلية للتأثير على المحكمة بأنها **تستهدف أن تدفع الأخيرة إلى إهمال قواعد القانون ذات الطابع**

الواضح الأحكام والالتجاء إلى قواعد العدل والإنصاف ذات الطابع التقديرى .

عموما فإن هذه الورقة قد نجحت فى رسم الإطار العام لاستراتيجية المذكرة الإسرائيلية ، وداخل هذا الإطار كانت هناك تفاصيل كثيرة .

□ □ □

بالتناقض مع أية قراءة ، مهما كانت سريعة ، لوثائق أزمة عام ١٩٠٦ ، خرجت المذكرة الإسرائيلية فى فصلها الثامن ببضعة « أباطيل » رأت أنها حقائق استخرجتها من الوثائق البريطانية فى الفترة بين يومى ١١ أبريل و ٦ مايو من ذلك العام ، وهى فترة احتدام الأزمة ، ننقلها كما جاءت بكلمات واضع المذكرة .

« ١١ **أبريل عام** ١٩٠٦ : يعترف كرومر بإمكانية إحداث بعض تعديلات محدودة » .

« ١٢ **أبريل** ١٩٠٦ : جراى (وزير الخارجية البريطانية) يقبل احتمال تقديم تنازلات محدودة تتفق مع الأهمية التى يعلقها الأتراك على طابا » .

« ١٣ **أبريل** ١٩٠٦ : كرومر يقبل أن تبدأ الحدود فى مكان ما جنوب طابا » .

« ٢٣ **أبريل** ١٩٠٦ : جراى يخبر السفير التركى بأن وضع الأتراك فى ضواحى العقبة لن يمس إذا ما تم التوصل إلى تسوية مرضية » .

« ٢٩ **أبريل** ١٩٠٦ : كرومر يشير أنه فى ظروف معينة كان سيعير اهتماما أقل لمسألة الجلاء العاجل من طابا » .

« ٦ **مايو** ١٩٠٦ : احتمال حدوث تعديلات بسيطة على الخط المستقيم من رفح إلى العقبة قد لقيت تقديرا من الجانب البريطانى الأمر الذى دفع أوكونر (السفير البريطانى فى استنبول) لأن يثير مع جراى مسألة تسوية حدود السلوم (يلاحظ أن الأتراك كانوا يحكمون ليبيا فى ذلك الوقت) .

وكانت الرسالة التى أراد الإسرائيليون توجيهها للمحكمة واضحة ..

مضمون هذه الرسالة يقول فى جانب منه إن طابا ، التى كادت تثير خلال تلك

الأسابيع من أبريل ومايو عام ١٩٠٦ حربا انجليزية تركية ، ليست على هذا القدر من الأهمية !

الجانب الآخر من مضمون الرسالة يشير إلى استعداد مصر ، أو من يمثلونها خلال تلك الأيام ، لأن يبدأ خط الحدود ، من حيث لم يبدأ حقيقة !

جانب ثالث من الرسالة الإسرائيلية يهتم كثيرا بأن تعديلات بسيطة قد حدثت ، أو على الأقل قبل الانجليز بحدوثها . وموضوع **التعديلات البسيطة**«Minor Modifications» كان الإسرائيليون يعولون عليه أهمية كبيرة طول الوقت سواء خلال المحادثات التى سبقت إبرام المشارطة أو بعد ذلك خلال سير القضية .

والمهم فى « **التعديلات البسيطة** » التى تطالب بها إسرائيل دائما أنها تفتح الباب ، مهما كانت الفتحة ضيقة ، للخروج على مبدأ « **قدسية الحدود** » ، وهو أحد المبادىء التى أصبحت راسية الآن فى العلاقات الدولية .

آخر جوانب مضمون الرسالة الإسرائيلية إلى المحكمة أن خط الحدود الذى تقرر تعليمه عام ١٩٠٦ لم يكن مستقيما . وتبدو أهمية هذا الجانب بملاحظة أن المواضع التى حددتها مصر لعلاماتها كانت تتفق مع هذه الاستقامة ، وهو الأمر الذى اختلفت معه المواضع التى حددتها إسرائيل لعلاماتها التى أدخلت على الخط انحناءات غير مفهومة ، وفى أكثر من موقع !

ولا نريد هنا أن نسبق الأحداث ونقول إن الرسالة الإسرائيلية لم تصل أبدا إلى المحكمة ، الأمر الذى يشى به منطوق الحكم الذى صدر بعد تقديم المذكرة التى تضمنت هذه الرسالة بستة عشر شهرا كاملة .. لا نريد أن نسبق الأحداث هنا ولكن ما نريد أن نشير إليه هذه القدرة المدهشة على ما نسميه « **التلفيق الوثائقى** » .

وأذكر فى هذه المناسبة أنى قد تقدمت بورقة إلى هيئة الدفاع تمت مناقشتها فى جلسة ٨ يونيو ١٩٨٧ استعرضت فيها ألوان التلفيق الوثائقى ، وبمنطق أستاذ الجامعة الذى يؤمن بأن الخروج على مقتضيات الأمانة العلمية ، إحدى الكبائر التى تستوجب إنزال أقصى العقوبة بصاحبها ، انتهيت من عرض الورقة بالقول بأن كشف هذا التلفيق كفيل باستصدار حكم فورى فى صالح مصر ، ولم يشاركنى القانونيون أعضاء اللجنة الرأى ، ففى المحاكم يختلف الأمر عن الجامعات !

كان رأى المحامين المصريين أن لكل طرف أن يتقدم للمحكمة بما يحصل عليه وبالشكل الذى يراه مناسبا ، وأن مهمة الطرف الآخر أن يثبت الأخطاء التى وقع فيها الطرف الأول .. ليس أكثر . وأذكر أنى قد خرجت من مبنى وزارة الخارجية بالجيزة فى وقت متأخر من ليلة ٨ يونيو بعد جلسة طويلة مجهدة وتنتابنى مشاعر الإحباط مما يجرى فى المحاكم !

وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقديم « الأوراق الداخلية » لهيئة الدفاع المصرية التى تناولت المذكرة الإسرائيلية ، فإن تقديم هذه المذكرة يقتضى فى نفس الوقت تقديم تقييم موضوعى لها ، وهو ما فعلته فى تقديرنا ، تلك الأوراق .

فيما أسميناه « التلفيق الوثائقى » ، الذى عمدت إليه المذكرة الإسرائيلية فقد حدث بأشكال متنوعة ..

من هذه الأشكال ما هو معروف ، ومنها ما نرى أنه يعزى لواضع المذكرة الفضل فى ابتكاره ..

التصيد والاجتزاء من أشكال التلفيق المعروفة ، كأن يتصيد كاتب المذكرة عبارة بذاتها جاءت فى وثيقة وضعت فى مرحلة بعينها من مراحل المحادثات ، ويستمر فى الإلحاح على هذه العبارة فى أكثر من موقع ليدخل فى روع القضاة أن هذه العبارة كانت محورا أساسيا من محاور تلك المحادثات ، وبالتالى صناعة الحدود ، حدث فى أكثر من موقع من مواقع المذكرة .

ولعل العبارة التى جاءت فى إحدى مراسلات كرومر عن أن تبدأ الحدود جنوب طابا تقدم نموذجا مثاليا لحالة « **التصيد** » ، وكيف بلغ استخدام المذكرة لهذه العبارة إلى حد تصور معه واضعها أنه يمكن أن يدخل فى روع قارئها أن هذا الرأى كان هو الصواب فى عملية تعليم الحدود وأن كل ما دونه هو الخطأ !

أما « **الاجتزاء** » فقد حدث مرارا من خلال سلخ فقرة بعينها من وثيقة وتقديمها بشكل مستقل لتعطى معنى خاصا ، ولو حدث وقرئت هذه الفقرة فى سياقها العام داخل الوثيقة التى استخرجت منها لأعطت معنى مختلفا .

هذان جانبان معروفان من التلفيق يستخدمهما كثير من المحامين بل ومن

الصحفيين فى بعض معاركهم ، أما الجوانب الأخرى ، فعلى حد علمنا ، ربما يكون كاتب المذكرة الإسرائيلية صاحب فضل فى ابتكارها ، رغم ما فى هذا الابتكار من فجاجة !

فإذا كانت عملية « **المونتاج** » معروفة فى صناعة السينما فلا نظن أن هذه العملية كانت معروفة فى استخدام الوثائق حتى تفضل صاحب المذكرة الإسرائيلية فبادر بهذا الاستخدام .

صورة من صور هذا « المونتاج » ما كانت تعمد إليه المذكرة من اجتزاء عبارة بعينها من وثيقة بذاتها فى إحدى فقراتها لتلحقها بفقرة تالية من وثيقة أخرى بعيدة كل البعد لو قرئت الوثيقتان كاملتين ، ولكن من خلال المونتاج تقدم المذكرة الإسرائيلية صورة جديدة من صور « التلفيق الوثائقى » .

جانب آخر من جوانب التلفيق غير المعروفة محاولة استخدام عدم الإلمام الكافى من جانب القضاء بطبيعة حفظ الوثائق فى الخارجية البريطانية . فقد كانت بعض الملفات تحوى من بين ما تحويه مسودات مذكرة أو برقية ، وكثيرا ما كان يختلف ما يجىء فى هذه المسودات مع الوثيقة النهائية ، **والذى حدث من جانب واضع المذكرة الإسرائيلية أنه كان يضع المسودة التى تناسب وجهة النظر التى يسعى إلى إقناع المحكمة بها محاولا إيهام الجالسين على المنصة أن هذه هى الوثيقة النهائية .**

ولم يتوقف داء التلفيق الوثائقى على نص المذكرة الإسرائيلية بل انتقلت عدواه إلى المجلد الذى يضم المرفقات ، وبدا هذا على وجه الخصوص فيما استعانت به المذكرة من التقارير التى كان يبعث بها الكابتن أوين إلى القاهرة .

فالمعلوم أن هذه التقارير محفوظة ضمن الوثائق البريطانية على شكل خطابات تفسيرية «Covering Letters» كان يرسلها اللورد كرومر إلى وزارة الخارجية فى لندن ، وقد أرفق بكل خطاب تقريرا أو أكثر من تلك التقارير التى كان يرسلها إليه أوين .

والمفروض فى حالة إثبات وثيقة بعينها فى المرفقات «Annexes» أن

تثبت بنصها ، وهذا ما لم يفعله الإسرائيليون ، ففى أكثر من حالة اكتفوا بالخطاب التفسيرى دون المرفقات ، وفى حالات أخرى أتوا بالمرفقات وحذفوا الخطاب ، وفى حالات أخيرة اكتفوا بمرفق واحد وحذفوا المرفق أو المرفقات الأخرى ، الأمر الذى جعل مجلدهم الخاص بالمرفقات فى هذه الجزئية على وجه التحديد يسوده شكل من الفوضى كان لا يخفى على عين خبير أسبابها . وكانت المذكرة المصرية المضادة محقة فى هذا الصدد عندما أفردت بعض فقراتها لما أسمته « سوء الاستخدام الإسرائيلى للمادة الوثائقية «Israeli Misuse of Documentary Materials» ، وهى تسمية ديبلوماسية لما وصفناه هنا بأنه « تلفيق وثائقى » !

□ □ □

ولما كانت المذكرة الإسرائيلية قد انصبت بالأساس على اتفاقية ١٩٠٦ ، فيما سبقت الإشارة إليه ، فإنه ينبغى التعرف على الأسباب التى دفعت واضعى المذكرة إلى هذا النهج ، وهى الأسباب التى كشفت عنها المذكرة نفسها ، وفى مواضع عديدة منها ..

والجدير بالذكر هنا أن الموقفين الإسرائيلى والمصرى قد تضاربا بشأن الاعتماد على اتفاقية عام ١٩٠٦ .

الموقف الإسرائيلى تأسس على أن خط الحدود الذى يقع النزاع حول بعض علاماته هو وليد لتلك الاتفاقية ، ومن ثم فإن التوصل إلى فهم حقيقة أى اختلاف بشأنه ينبغى أن يبدأ بها .

أما الموقف المصرى فقد تمسك بأن معاهدة السلام ومشارطة التحكيم تتحدثان عن « **الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب** » ، ومن ثم فإن أى بحث عن مواضع لعلامات الحدود ينبغى أن ينبنى على الحقائق المادية التى كانت قائمة خلال تلك الفترة (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) ، وأن الرجوع إلى اتفاقية ١٩٠٦ وارد ، ولكن لأسباب تاريخية أكثر منها لأسباب تتعلق بحقائق مادية .

وكان لكل من الطرفين أسبابه فى اتخاذ موقفه ..

إسرائيل كانت تعلم أنه لا أمل لها ، مهما كان ضئيلا ، فى الفوز لو تم الاحتكام إلى الحقائق المتوافرة عن فترة الانتداب ، فقد توافرت خلال تلك الفترة الوثائق والخرائط التفصيلية ذات المقاييس الكبيرة ، والاحداثيات الشبكية التى تحدد خطوط طول وخطوط عرض وارتفاع كل علامة .. توافرت بشكل يتفق تماما مع المطالب المصرية ، خاصة بالنسبة لعلامة طابا أو العلامات الأربع لرأس النقب ، وكانت هذه العلامات الخمس هى اللب الحقيقى للنزاع .

إذن كان الأمل الوحيد أمام إسرائيل هو الرجوع إلى اتفاقية ١٩٠٦ ، بدءا من الأزمة ، ومرورا بمحادثات التعليم ، ووصولا إلى نصوص الاتفاقية ، وانتهاء بما يسميه القانونيون « السلوك اللاحق Subsequent Conduct » لأطراف الاتفاقية ، وكانت كل مرحلة من تلك المراحل بما فاضت به من وثائق واختلافات فى وجهات النظر يمكن أن تحقق بعض ما كان يسعى إليه الجانب الإسرائيلى .. بتحويل القضية من نزاع على مواضع علامات إلى نزاع حول صحة خط الحدود ، وبالتالى بصنع قضية من لا قضية .

خلال « الأزمة » (يناير ـ مايو ١٩٠٦) ، ومن مئات الوثائق التى جاءت على شكل مذكرات ومراسلات وبرقيات متبادلة بين القاهرة واستنبول ولندن ، ومن خلال عملية « التلفيق الوثائقى » ، **حاول الإسرائيليون التشكيك فى أمرين : أهمية طابا بالنسبة لمصر ، وأنها بالتالى لم تكن بهذا القدر من تلك الأهمية التى تخول الاحتفاظ بها داخل الحدود المصرية ، أو على الأقل الاحتفاظ بها كلها !**

الأمر الثانى استقامة خط الحدود ، وأن هذه الاستقامة لم يتمسك بها الطرف المصرى طوال الوقت ، مما يخول للإسرائيليين إضفاء الأساس التاريخى لرغبتهم فى إدخال الانحناءات على هذا الخط التى تلبى مطالبهم ، خاصة بالنسة لموضع العلامات الأربع فى رأس النقب .

أما عملية « التعليم » ، فقد أوّلت فيها المذكرة الإسرائيلية ، ما شاء لها التأويل ..

استخرجت التأويلات الأولى من مذكرة المستر ويد المسّاح الانجليزى الذى قام بعملية مسح خط الحدود ، واهتمت اهتماما خاصا بما ضمّنه الرجل تقريره عن

عمله فى طابا أو فيما أسمته :

« النهاية الجنوبية للحدود » «The Southern Terminus of the Boundary»

وقد ركزت فى هذا الصدد على أمرين .. أن ويد لم يضمن تقريره أية إحداثيات للعلامة الأخيرة (٩١) يمكن من خلالها تحديد موضعها على وجه الدقة ، وأنه قد أقام محطتين فلكيتين فى المنطقة ، وأن إحدى هاتين المحطتين وهى المرقمة ب لى الربوة الجرانيتية - أحد الموضعين اللذين اختارتهما إسرائيل للعلامة ٩١ - هى النقطة المناسبة لتكون نهاية لخط الحدود .

وقد استندت المذكرة الإسرائيلية فيما افترضته من اختيار ويد للربوة الجرانيتية ينما يقع الموضع المصرى للعلامة المتنازع عليها على ارتفاع ٩١ مترا من مستوى البحر فإن الموضع الإسرائيلى يقع على ارتفاع ٣٠ مترا فقط ، وبينما يبعد الموضع المصرى ١٧٠ مترا عن البحر ، فإن الموضع الإسرائيلى أقرب كثيرا (٨٠ مترا) .

وقد خرج كاتب المذكرة الإسرائيلية من هذه المقارنات بأن ويد عندما حدد نقطة رأس طابا التى اتفق على أن تقع عليها العلامة ٩١ فهو لابد وأن يكون قد حدد الربوة الجرانيتية .

ولا شك أن عملية التضليل وسوء النية فى هذه الجزئية قد وصلت إلى منتهاها ، فقد كان الجانب الإسرائيلى يعلم فعلا أن العلامة الأخيرة التى وضعت عام ١٩٠٦ كانت تقع على ارتفاع أقل وعلى مسافة أقرب من الخليج ، وهى العلامة المعروفة بعمود باركر (انظر الفصل الثامن) ، كما كان هذا الجانب يعرف أيضا أنه قد أزال هذه العلامة بالموقع الذى كانت قائمة عليه بعد احتلال سيناء بفترة قصيرة (١٩٧٠) لبناء الطريق الذى أصبح يربط إيلات بطابا ، وعلى ضوء كل ذلك كان الإسرائيليون يعلمون يقينا أن العلامة الأخيرة كانت أقل فعلا فى الارتفاع وأقرب حقا إلى البحر ولكنها لم تكن تقع أبدا على الربوة الجرانيتية !

ومن عملية التعليم انتقلت المذكرة الإسرائيلية إلى تناول نصوص الاتفاقية

المصرية ـ التركية الموقعة فى رفح فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ ، حيث انكب واضعو المذكرة للبحث عن أية ثقوب يمكن أن ينفذوا منها ، وقد وجدوا ما يبحثون عنه ، أو تصوروا أنهم وجدوه !

فمن بين ثمانى مواد ضمتها الاتفاقية ركز الإسرائيليون محاولاتهم على المواد الثلاث الأولى : الخاصة بتوصيف خط الحدود (مادة ١) والمتصلة بالخريطة المرفقة بالاتفاقية (مادة ٢) والمتعلقة بالرؤية المتبادلة بين كل عمود والعمود الذى يليه (مادة ٣) .

فيما يتصل بالمادة الأولى فقد تصيدت المذكرة الإسرائيلية ما جاء فى هذه المادة من أن الخط « يبدأ من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة .. » .

وبعد أن أفاضت فى تقديم أكثر من نسخة من الترجمة الانجليزية للمعاهدة وعقد مقارنات بينها ، وبعد أن قدمت ترجمة للنص التركى للاتفاقية باعتباره الأصل المعتمد خرجت المذكرة الإسرائيلية باستنتاج حاولت أن تقنع به المحكمة .

يقوم هذا الاستنتاج على أن « رأس طابا » هى نقطة واقعة على البحر وليست بأية حال واقعة فى الداخل ، وخرجت من ذلك إلى أنه بينما يتوافر ذلك بالنسبة للنقطتين الإسرائيليتين (عند الربوة الجرانيتية وبير طابا) فإنه لا يتوافر بشأن النقطة المصرية الواقعة فى أعلى الجبل . وقد استمر الإسرائيليون من خلال إصرارهم على هذا المنطق يسببون صداعا دائما لهيئة التحكيم ، وقبلها أعضاء هيئة الدفاع المصرية !

ومرة أخرى ينبغى التذكير هنا بأن مكان « رأس طابا » الحقيقى كان الإسرائيليون قد سبق وأزالوه ، وكانوا يعلمون بالطبع أنهم قد فعلوا ذلك ليستريحوا ولا يريحوا !

المادة الثانية قدمت المذكرة الإسرائيلية بشأنها صورة من الخريطة المرفقة بالاتفاقية والتى لم يأت عليها تحديد « لرأس طابا » **بحكم صغر مقياس الرسم الذى وضعت عليه ، وأشارت إلى أن الخريطة المرفقة بتقرير ويد هى وحدها التى**

أشارت إلى رأس طابا ولكن بشكل يستحيل معه تحديد موقع هذا الرأس على الخريطة المذكورة ، نتيجة أيضا لمقياس الرسم الصغير الذى استخدم فى وضعها (١ : ٥٠٠٠٠٠) .

وتبقى المادة الثالثة الخاصة بتوافر شرط « الرؤية المتبادلة » بين أعمدة الحدود ، وكيف أن هذا الشرط يتوافر بين العلامة السابقة على العلامة ٩١ وبين هذه العلامة الأخيرة فى الموضعين اللذين حددتهما إسرائيل ، بينما لا يتوافر بالنسبة للموضع الذى حددته مصر .

ويمكن القول بأن الإسرائيليين طبلوا وزمروا على ما اعتبروه نقطة ضعف ظاهرة فى الموقف المصرى بشكل استخدموا فيه كل الوسائل بدءا من الأشكال الجذابة وانتهاء باستخدام شريط الفيديو مما يشكل فصلا فريدا فى القضية (انظر الفصل التاسع) .

وكان آخر ما استخدمه الإسرائيليون متصلا باتفاقية ١٩٠٦ ما يسميه القانونيون « **السلوك اللاحق Subsequent Conduct** » والذى يتأكد من خلاله كيف أن ممارسات أى طرف من أطراف اتفاقية ما يمكن نتيجة لسلوكه اللاحق على عقدها أن يثبت حقا أو يؤكد حقيقة .

وفى هذا الصدد أتت المذكرة الإسرائيلية بدليلين رأت أنهما فى صالح المواضع التى حددتها ، وكان هذان الدليلان على درجة كبيرة من الطرافة وإن لم يكونا على درجة معقولة من الجدية ..

□ **الدليل الأول** أتت به من كتاب الإحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩ والذى جاء فى مقدمته توصيفات عامة لمصر كان منها توصيف لخط الحدود .

وكان نظام هذا التوصيف غريبا ، فقد عمد الكتاب فى متابعته لخط الحدود أن يتوقف عند نقاط معينة ويحدد خطوط الطول والعرض لها ، وهذا ما حدث فى توصيفه لحدود مصر الشرقية فقد أشار إلى أنها تنتهى عند طابا ، ثم بين قوسين أشار إلى الربوة الجرانيتية باعتبارها أبرز معالم هذه البقعة وحدد خطوط الطول والعرض لهذه الربوة ، ورآها الإسرائيليون فرصة العمر بالنسبة لقضيتهم .

فهذا هو ، كما قدموه ، كتاب رسمى صادر عن الحكومة المصرية ، بل أكثر من ذلك صادر عن مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية ، وهى نفس الوزارة التى تتبعها أيضا مصلحة المساحة التى تملك كل الحقائق بشأن الحدود .. هذا الكتاب الرسمى يقر بوجهة النظر الإسرائيلية بالنسبة لموضع العلامة القائمة فى طابا . ودخل كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ التاريخ ، وكانت له قصة وأية قصة ! (انظر الفصل العاشر) .

□ **الدليل الثانى** أتت به المذكرة الإسرائيلية من كتاب آخر ، وإن كان أقل أهمية ، الكتاب تحت عنوان « دليل النيل والأردن » وضعه ميسترمان Meistermann وصدرت طبعته الأولى فى باريس عام ١٩٠٩ . وقد جاء فى صفحة ١٩٠ من هذا الكتاب ما نصه :

« يترك المرء على يساره وادى المزاريق (ساعة وعشر دقائق) ، ثم يصل إلى وادى طابا (١٥ دقيقة) الذى توجد به بئر ماء مائل للملوحة تحيط به بعض أشجار الدوم ، وصهريج مياه حسن البناء . واكتسب هذا المكان صيتا فى عام ١٩٠٦ ، عندما احتلته القوات التركية رغم احتجاجات الانجليز ، ومن المقطوع به أنه ظل داخل الأراضى المصرية . ولكن فيما يلى هذه الواحة تسير الحدود الجديدة للامبراطورية العثمانية التى يقوم عليها مركز للجنود الأتراك حيث يبدو الجنود وقد عسكروا فى حصن صغير » .

وقد عض التقرير الإسرائيلى بالنواجذ على العبارة الأخيرة من هذه الفقرة ، وأخذوا بكافة السبل يعملون على ترويج فكرة أنه كان هناك وجود للأتراك فى طابا مما يعنى صحة مكان العلامة الإسرائيلية التى تقع فى وسط ذلتا طابا ، الأمر الذى ينقسم معه الشاطىء فى هذه المنطقة بين البلدين ، وهو ما كان يسعى إليه الإسرائيليون بالضبط . وعلى أى الأحوال احتلت هذه الفكرة مساحة فى القضية ، ولم تكن مساحة صغيرة (انظر الفصل الحادى عشر) .

□ □ □

وإذا ما تم تخليص المذكرة الإسرائيلية من اتفاقية ١٩٠٦ فلن يبقى فيها

إلا مساحة محدودة للاعتبارات الجغرافية ، ومساحة أكثر محدودية للمبادىء القانونية .

وإذا كانت « الطبيعة لا تكذب » على حد تعبير أحد أعضاء الجانب الإسرائيلى فى اللجنة المشتركة لوضع علامات الحدود (١٩٨٢) فإن كاتب المذكرة الإسرائيلية خلط الأوراق فى القسم الجغرافى إلى حد شحبت معه الحقيقة تحت طبقات طلاء كثيف من الادعاءات ، وتعددت الأمثلة على ذلك .

عند الحديث عن خليج العقبة لا تنسى المذكرة الإسرائيلية أن تذكر للمحكمة أن لمصر سواحل على هذا الخليج تصل إلى ٢٦٠ كيلو مترا بينما لا تزيد مساحة السواحل الإسرائيلية على ١٢ كيلو مترا !

وتحت عنوان « طابا » يكون أول ما يعنى به الجانب الإسرائيلى الإشارة إلى أنها كانت طوال الوقت « بقعة غير مأهولة تقع على ساحل البحر عند مصب وادى طابا » !

وفى محاولة لتحديد « رأس طابا » تراها المذكرة الإسرائيلية أنها هى « رأس المصرى » وهذه الأخيرة نتوء فى الخليج يقع بعد منطقة الفندق !

وعند التعريف بـ « بير طابا » والذى لا يتجاوز سطرين لا تنسى المذكرة الإسرائيلية أن تخصص سطرا منهما عن وجود مركز شرطة به فى العهد التركى !

أما عند « الربوة الجرانيتية » فقد توقفت المذكرة الإسرائيلية طويلا ، حيث كانت الرهان الحقيقى لمخططى القضية .

فبالإضافة إلى تصويرها باعتبارها امتدادا لسلسلة الجبال الشرقية ، رغم أنف الطبيعة ، يعودون لعقد مقارنة بينها وبين الموضع المصرى للعلامة ٩١ ، ويكررون فى هذه المناسبة حججهم فى الرؤية المتبادلة والارتفاع والقرب من البحر .

□ □ □

يبقى أخيرا القانون والذى احتل مساحة متواضعة للغاية فى المذكرة الإسرائيلية رغم أن المفروض أنها قانونية .

ونأيا عن الدخول فى تعبيرات القانون الدولى المعقدة فإنه يمكن تبسيط الخطة الإسرائيلية فى هذا الشأن بأنها قد سعت إلى إقناع المحكمة بأن وظيفتها هى إعادة تعليم الحدود الدولية ، بمعنى آخر أن دورها منشيء .

وكانت هذه الخطة مناقضة للموقف المصرى ومشارطة التحكيم التى حددت وظيفة المحكمة بالكشف عن مواضع العلامات كما عينها أحد الطرفين ، مما يعنى أن دورها كاشف .

وإذا كانت المعركة القانونية حول « وظيفة المحكمة » ، والتى كانت قد بدأت مع مفاوضات إعداد المشارطة ، قد استمرت مع المذكرات الأولى المتبادلة بين الطرفين ، فإنها قد احتدمت بعد ذلك وبقيت على احتدامها حتى اللحظة الأخيرة .

والملاحظ فى هذه المعركة أن الإسرائيليين ظلوا طوال الوقت يناورون لاستفزاز المحكمة ضد الموقف المصرى فى هذا الشأن . وقد قامت مناورتهم على أساس أن المصريين يسعون إلى تقييد صلاحيات المحكمة فى الوقت الذى يعملون هم فيه على توسيع تلك الصلاحيات !

بيد أن الطريف فيها أن المحكمة لم تستجب لهذا الاستفزاز ، بالعكس فقد جاء حكمها الأخير متفقا مع وجهة النظر المصرية ، وكان نموذجا مشرفا لعدالة القضاء !


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثامن

القصة الكاملة لعمود باركر

 الصباح المبكر لأحد أيام شتاء لندن القارسة البرودة ، وعلى وجه التحديد يوم الاثنين ٢٦ يناير عام ١٩٨٧ ، كان خمسة رجال يتدثرون بالمعاطف الثقيلة ينزلون من السيارة « الفولفو » التابعة للسفارة المصرية على باب محطة « ليفربول ستريت » ليستقلوا القطار المتجه إلى كمبردج .

كان إثنان من الرجال الخمسة من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية المصرية ، الدكتور نبيل العربى مدير الإدارة القانونية ، والسفير مهاب مقبل مدير مكتب الوزير ، وواحد من المحامين المصريين فى القضية ، الأستاذ سميح صادق ، وخبير الجغرافيا الدكتور يوسف أبو الحجاج ، وكنت خامس الرجال بصفتى خبير التاريخ .

وفى محطة كمبردج الصغيرة استقل أعضاء المجموعة ، تحت وابل من المطر ، سيارتى أجرة ، متجهين إلى مبنى الجامعة العتيقة ، فقد كانوا على ميعاد مهم فى قسم القانون الدولى .

وبعد المرور على الكبارى الخشبية فوق القنوات الضيّقة التى تتخلل مبانى الجامعة ، وبعد اختراق عدد من الدهاليز الحجرية المتجهمة وصل الرجال إلى مدخل يتصدره باب سميك عليه رسوم من تلك الرسوم التى تنتمى إلى العصور الوسطى ، وقد وضعت على أحد جوانبه لافتة صغيرة مكتوب عليها بحروف واضحة « ديريك باوت ـ قسم القانون الدولى » .

دق قائد المجموعة ، الدكتور نبيل العربى ، الباب وفتحت شابة شقراء بابتسامة مرحبة ، وكان واضحا أن من بالداخل فى انتظار المصريين القادمين .

فى وسط الحجرة كان يقف رجل قصير القامة ذو شعر أبيض غير مرتب ، له عينان ثاقبتان وراء نظارة ذات أسلاك نحاسية ، وكان هو بعينه ، كما قدمه الدكتور نبيل للمجموعة البروفيسور ديريك باوت ، رئيس قسم القانون الدولى فى الجامعة العتيدة ، وشخصية من أشهر شخصيات القانون الدولى فى العالم ، والمحامى الدولى الذى اختارته مصر لينضم إلى فريق القانونيين المصريين .

إلى جوار البروفيسور باوت ، وقف رجل طويل القامة ، أحمر الوجه ، ومع أنه فيما بدا جاوز الستين إلا أنه كان ذا صحة جيدة ويعتنى عناية خاصة بهندامه ، وكان السير إيان سنكلير المستشار القانونى السابق للخارجية البريطانية ، وأحد أبناء الطبقة الأرستقراطية الذين احترفوا العمل فى ميدان القانون الدولى ، وهو وإن لم تبلغ سمعته شهرة الأستاذ باوت ، إلا أنه كان معلوما أنه ذو اتصالات واسعة داخل المجتمع الانجليزى وفى دوائر الخارجية البريطانية ، الأمر الذى كان متوقعا أن يستفيد به المصريون ، وقد حدث !

ثالث الرجال الواقفين فى وسط الحجرة استقبل المجموعة بالأحضان والقبلات وكان واضحا أنه مصرى ، ولم يكن سوى الدكتور جورج أبى صعب أستاذ القانون الدولى فى جامعة جنيف وأحد أساتذة القانون الدولى المرموقين فى العالم ، وعضو هيئة الدفاع المصرية .

قضى الرجال الثمانية فى مكتب البروفيسور باوت يوم عمل طويل تناولوا خلاله غداء خفيفا أعدته لهم سكرتيرة القسم ، وكان موضوع العمل إعداد الخطوط الرئيسية للمذكرة المصرية الأولى ، وذلك بعد أن توصلت المجموعة المصرية فى

القاهرة إلى تصوراتها حول هذه المذكرة ، وكان المطلوب التشاور مع الخبيرين القانونيين البريطانيين ، والأستاذ المصرى بجامعة جنيف ، حول هذه التصورات ، ووضع اللمسات الأخيرة للمذكرة التى كان مفروضا أن تقدم خلال أقل من أربعة شهور من هذا اللقاء .

وبينما كان الجميع منهمكين فى المهمة التى أتوا من القاهرة ، أو من جنيف ، من أجلها ، فجر السير إيان سنكلير مفاجأة .

ففى تؤدة بالغة انحنى الرجل على حقيبة الأوراق الثقيلة التى كانت أمامه ، وأخرج منها ملفا به مجموعة وريقات مصورة ، وخمس صور ، وطلب من الجالسين الاطلاع عليها .

كانت الوريقات مصورة عن مذكرات شخصية لرجل كان واضحا أنه شخصية رئيسية فى إدارة سيناء خلال عملية « تعليم الحدود » أواخر عام ١٩٠٦ ، أما الصور فلها قصة .. وأية قصة !

الرجل كان الكابتن باركر A. C. Parker ، تبعا لرتبته التى كان يخدم بها فى جيش الامبراطورية ، وكان هو نفسه « القائمقام باركر » الضابط الكبير فى الجيش المصرى تحت الاحتلال ، والذى عمل نائبا لحاكم سيناء عام ١٩٠٦ ثم حاكما لها ثم مديرا لإدارة أقسام الحدود حتى اعتزل الخدمة أوائل ١٩٢٥ - وكان قبل ذلك ضابطا بارزا من ضباط مخابرات الجيش المصرى .

وقد روى السير إيان سنكلير كيف عثر على المذكرات والصور فى حوزة ابنة صاحبها المسز آن ادجرلى التى تعيش فى سفولك ، وكيف أن السيدة كانت أمينة بدرجة كافية إلى الحد الذى أخبرت معه السير سنكلير أن المستر جون كيمحى عضو الفريق الإسرائيلى كان قد سبق واتصل بها ، وأنها أعطته نفس المذكرات والصور .

□ **كانت أولى** هذه الصور وأهمها تظهر عمود الحدود الأول الذى أقيم على جرف يطل على خليج العقبة عند نهاية سلسلة الجبال الشرقية فوق وادى طابا . ووراء الجرف إلى الغرب يبدو بوضوح تل كان هو بعينه « الربوة الجرانيتية » ، أحد الموضعين اللذين حددتهما إسرائيل لموضع العلامة ٩١ . وإلى الغرب أكثر وعلى

يمين الصورة وقرب الشاطىء يمكن بسهولة رؤية مجموعة أشجار الدوم حيث الموضع الثانى الذى حددته إسرائيل للعلامة نفسها . وعلى الصورة كتب باركر بخطه « عمود الحدود فوق خليج العقبة (١٩٠٦) لجنة الحدود العثمانية » .

□ **الصورة الثانية** تم التقاطها من زاوية أقرب ، ومن مكان ملاصق للعمود حديث البناء . وللمرة الثانية تظهر هذه الصورة « الربوة الجرانيتية » فى خلفيتها مباشرة (وفى الصورة مجموعة من رجلين على جانبها الأيسر ومجموعة من خمسة رجال على جانبها الأيمن) وعلى الصورة كتب باركر ، بخطه أيضا « العمود الأول - شيد فى ديسمبر ١٩٠٦ » .

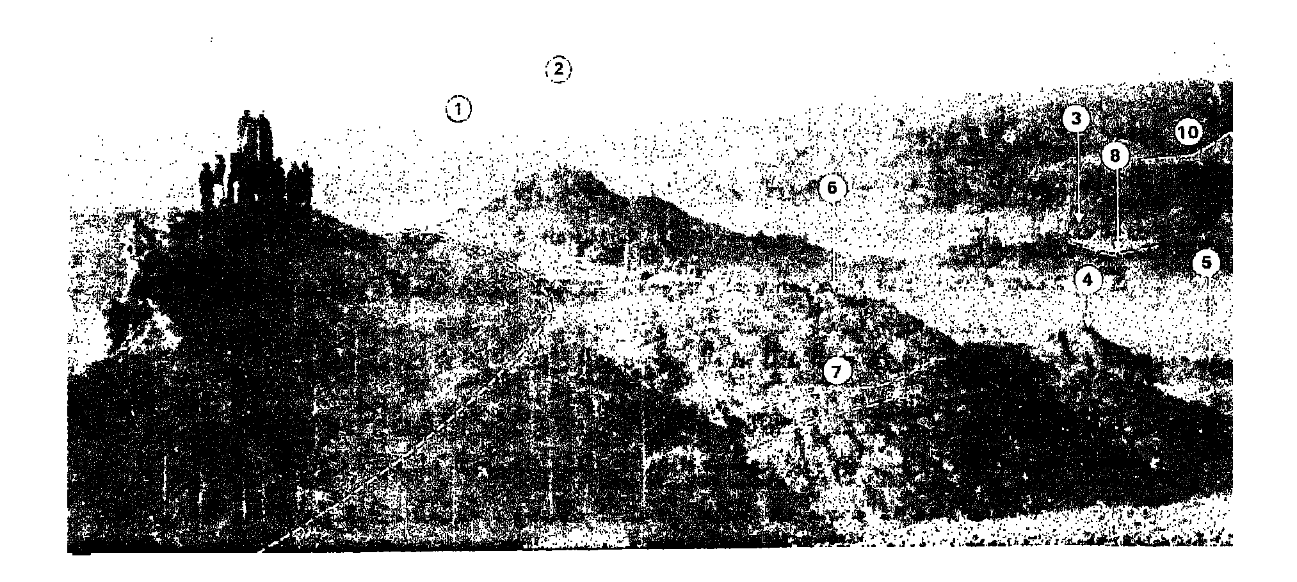
□ **الصورة الثالثة** التقطت كما هو واضح من موقع أقرب من ذلك الموقع الذى التقطت منه الصورة الأولى . ومرة أخرى تبدو « الربوة الجرانيتية » ظاهرة وراء الجرف الذى أقيم عليه العمود ، كذا مجموعة أشجار الدوم على يمين الصورة . ومرة أخرى ، وبخط باركر أيضا ، جاء على الصورة « العمود الأول لحدود سيناء - خليج العقبة ١٩٠٦ » .

□ **الصورة الرابعة** التقطت من نفس موقع سابقتها ، والإضافة الوحيدة إليها مجموعة من الرجال الذين وقفوا فى وسط الصورة ، وهى لم تضف كثيرا إلى الصورة السابقة ، ويبدو أنها التقطت فقط للذكرى من جانب هؤلاء الرجال الذين ظهروا فيها ، ولم يكن لها من دلالة أكثر من تأكيدها لمحتويات الصورة السابقة .

□ **الصورة الأخيرة** التقطت من مكان قريب جدا من عمود الحدود رقم ٩١ ، وهى تؤكد على ما أكدت عليه الصورة السابقة ، خاصة فيما يتصل بموقع الربوة الجرانيتية .

وكان السؤال الذى طرح على مجموعة الرجال الموجودين فى قاعة الاجتماعات الملحقة بحجرة رئيس قسم القانون الدولى بكمبردج ، هل موقع هذا العمود ، الذى أطلقوا عليه منذئذ « **عمود باركر** » هو نفسه موقع العلامة ٩١ كما حددتها مصر فى مشارطة التحكيم ؟ ولم يكن أى من هؤلاء الرجال يملك الإجابة فى ذلك اليوم !

□ □ □



شكل رقم ٦ :

□ عمود باركر فى الصورة رقم (١) مقارنا بالوضع القائم عام ١٩٨٦ فى الصورة رقم (٢)

كان الرجال الخمسة قد عادوا إلى القاهرة بعد اجتماع كمبردج بأسبوع ، لحقهم بعد ذلك بأسبوعين السير إيان سنكلير والدكتور أبى صعب ، وتقرر تنظيم رحلة إلى طابا لأعضاء هيئة الدفاع المصرية لإلقاء نظرة وعقد مقارنة على الطبيعة بين الموضع الذى قدمته مصر للعلامة ٩١ وبين ذلك الموضع الذى يحتله عمود باركر .

واصطحب الدكتور نبيل العربى مع الوفد أحد المصورين المحترفين ، واستقل الجميع من القاهرة طائرة صغيرة ذات محركين من طائرات القوة الفرنسية المشاركة فى القوات المتعددة الجنسيات M. F. O. أوصلتهم إلى مطار رأس النقب بعد ساعتين من الاهتزازات العنيفة ، وهناك كانت فى انتظارهم مجموعة من الطائرات العمودية التابعة للقوة الكندية والتى أقلتهم إلى موقع العلامة ٩١ كما حددتها مصر .

وبعد مقارنات على الطبيعة بين عمود باركر كما هو موضح فى صوره وبين موضع العمود ٩١ المصرى أدرك المصريون أن الموضعين غير متطابقين ، وإن كانا متقاربين ، وكان عليهم العودة إلى القاهرة لتدبر الأمر .

وفى مبنى وزارة الخارجية القائم بشارع النيل فى الجيزة ، وفى قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير فى الدور السادس انعقدت الاجتماعات المتلاحقة ، والتى كان مفروضا أنها مخصصة لوضع اللمسات الأخيرة فى المذكرة المصرية ، بيد أن قضية « عمود باركر » فرضت نفسها على المجتمعين .

وكما حدث فى مرات عديدة سابقة ولاحقة انقسم المجتمعون إلى فريقين :

□ **الفريق الأول** رأى تجاهل الموضوع برمته ، وكانت وجهة نظر أعضاء هذا الفريق أنه ليس من المعقول أن تقدم مصر دليلا قد يؤدى فى النهاية إلى إضعاف قضيتها ، بل إن هناك احتمالا أن يقود إلى تدمير هذه القضية .

ذلك أنه ، كما رأى هذا الفريق ، لما كان عمود باركر لا يتفق مع الموضع الذى قدمته مصر للعلامة ٩١ ، ولما كانت المشارطة قد قضت ألا تختار المحكمة إلا أحد المواضع الثلاثة التى تقدم بها الطرفان (الموضع المصرى والموضعين الإسرائيليين) ، فإن هذه الصور وإن كانت تبطل حجية الموقعين الإسرائيليين فإنها تضعف فى نفس الوقت حجية الموقع المصرى .

□ **الفريق الثانى** كان من أنصار تقديم مذكرات باركر وصوره ، وبأسرع ما يمكن ، وضمن المذكرة التى كانت فى مرحلة الإعداد الأخيرة . وكانت له مبرراته للتمسك بهذا الرأى .

كان أول هذه المبررات أن خطة المصريين كانت تقوم طوال الوقت على عدم إخفاء أى دليل يملكونه منطلقين فى هذا من أساسين : مراعاة مبدأ « حسن النية Good Faith» الذى اتفق على الالتزام به فى ديباجة مشارطة التحكيم ، وأن كافة الأدلة التى عثروا عليها كانت فى صف وجهة النظر المصرية ، وأنه ليس ثمة سبب جوهرى للخروج عن هذا النهج نتيجة لظهور صور باركر ، خاصة وأنه قد أصبح معروفا من المعلومات التى أدلت بها المسز آن ادجرلى ، ابنة باركر ، للسير سنكلير أن الجانب الآخر قد حصل على نفس الدليل ، وأنه لا بد أن يكون قد علم أيضا أن المصريين قد حصلوا عليه بدورهم .

وعلى ضوء ما تبينه المصريون خلال الرحلة التى قام بها أعضاء هيئة الدفاع إلى طابا من أن موضع عمود باركر كان واقعا على الجرف الذى تنتهى به سلسلة الجبال الشرقية ، وأن هذا الموضع قد أزيل من جانب الإسرائيليين لشق الطريق القادم من إيلات .. على ضوء كل ذلك تقدم أعضاء الفريق الثانى بالمبرر رقم (٢) .

فقد رأوا أن تضمين المذكرة المصرية لهذه الصور سيضع الجانب الآخر فى أحد موقفين ، فإما أن ينكر أن عمود باركر كان قائما لدى الاحتلال الإسرائيلى للمنطقة عام ١٩٦٧ ، وبالتالى لن يتأثر الموقف المصرى القائم على اختيار العلامة ٩١ فى الموضع الذى تم تحديده من جانبهم ، وإما أن يقر الإسرائيليون أنه كان موجودا على الجرف وأزالوه أثناء شق الطريق مما يوصمهم « بسوء النية Bad Faith» . وأن أيا من الموقفين فى صالح القضية المصرية .

ثالث المبررات التى قدمها أعضاء الفريق المحبذ لتقديم صور باركر ، أن هذه الصور سوف تنزل تدميرا شديدا بالموضعين اللذين اختارتهما إسرائيل للعلامة رقم ٩١ ، الربوة الجرانيتية وبير طابا الواقع إلى جوار أشجار الدوم . خصوصا وقد كان معلوما أن الإسرائيليين ، كما كانوا يتحدثون طوال الوقت ، سوف يستعينون باتفاقية عام ١٩٠٦ على نطاق واسع ، والصور المذكورة ملتقطة إبان عملية إقامة العلامات تنفيذا للاتفاقية .

وكانت آخر الحجج التى تقدم بها هذا الفريق هى أنه لما كانت الفترة الحرجة المتفق عليها هى فترة الانتداب ، بين ١٩٢٢ و ١٩٤٨ ، ولما كانت الصور تعود إلى عام ١٩٠٦ ، ولما كان المصريون يملكون وفرة من الأدلة على صحة موضعهم خلال الفترة الحرجة ، فإن تقديم هذه الصور ستكون فائدته على وجه اليقين أكبر كثيرا من أى ضرر يمكن أن ينزله بالموقف المصرى .

وأمام كل هذه الحجج القوية تقرر الأخذ برأى الفريق الثانى وتضمين صور باركر فى المذكرة المصرية الأولى .

□ □ □

وقد احتلت مذكرات وصور المستر باركر سبع صفحات كاملة من المذكرة المصرية الأولى ، وهى مساحة كبيرة بالنسبة لدليل واحد .

تم فى هذه الصفحات أولا استخراج بعض ما فى المذكرات ، تأكيدا لوجهة النظر المصرية ، ثم الأهم من ذلك الصور التى تم استعراضها ، ثم بعد ذلك تقديم دلالاتها :

□ **الدلالة الأولى** كما جاء فى نص المذكرة المصرية : « أن هذه الصور تبين بشكل قاطع أن أيا من الموضعين الإسرائيليين للعلامة ٩١ غير صحيح ، وأن الموضعين المدعى بهما من جانب إسرائيل (الربوة الجرانيتية ومجموعة أشجار الدوم) ظاهران فى الصور رقم ١ و ٣ و ٤ ، وأن جزءا من الربوة الجرانيتية ظاهر فى الصورة ٢ ، وأنها تقع جميعا إلى غرب علامة الحدود وداخل الجانب المصرى من الخط » .

□ **الدلالة الثانية** التى جاءت فى نفس النص : « من الواضح أن علامة الحدود الأولى (علامة ٩١) قد أقيمت فى ديسمبر عام ١٩٠٦ ، على جرف مطل على خليج العقبة عند نهاية سلسلة الجبال الشرقية فوق وادى طابا ، كما يؤكد هذا الدليل الوثائقى المقدم . ووفقا لذلك فإن الموضع الصحيح لعلامة الحدود ٩١ ينبغى أن يكون على أوفى الجوار المباشر «Immediate Vicinity» للموضع الذى حددته مصر .. وأن الجرف الظاهر فى الصورة لم يعد موجودا فى الموضع الذى حددته مصر » .

وسخر المصريون من مسألة اختفاء الجرف ، الأمر الذى بدا فى التعليق على هذا الاختفاء ، وجاء فيه : « هناك تفسير حسن النية وهو أنه قد حدث تساقط فى الأحجار ، إلا أن هناك تفسيرا يقل فى درجة حسن النية وهو أن هناك محاولة متعمدة لإزالة دليل على الموضع الذى كان موجودا به العمود الأصلى بإزالة الجرف الذى كان قائما عليه » .

وكان على المصريين أن ينتظروا خمسة شهور كاملة بعد تقديم مذكرتهم الأولى (١٣ مايو ١٩٨٧) ليتعرفوا على رد الفعل الإسرائيلى ، وإن كان أحد المسئولين الإسرائيليين قد التقى بالدكتور نبيل العربى ، وكيل مصر أمام المحكمة ، خلال هذه الفترة وألمح له أن ما جاء فى المذكرة المصرية بشأن « عمود باركر » سوف يسىء إلى الموقف المصرى فى القضية . وعندما أبلغ الدكتور نبيل هيئة الدفاع بفحوى هذا اللقاء ، كان الرأى السائد بين أعضائها أنها جزء من حرب الأعصاب ، وكان رأيا صحيحا !

□ □ □

فى يوم الاثنين ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٧ تم فى جنيف من خلال هيئة التحكيم تبادل نسخ « المذكرات المضادة » بين الجانبين ، المصرى والإسرائيلى .

بعد ذلك بيومين ، الأربعاء ١٤ أكتوبر ، كانت مجموعة من نسخ المذكرة الإسرائيلية محمولة على متن الطائرة المصرية فى طريقها إلى القاهرة لتسلم فى اليوم التالى لأعضاء هيئة الدفاع .

وأول ما لاحظه هؤلاء أن الإسرائيليين لم يضيعوا وقتا فى التعامل مع « عمود باركر » ، فبعد مقدمة قصيرة دخلت « المذكرة المضادة » الإسرائيلية رأسا إلى الموضوع .. موضوع العمود .

وكانت بداية هذا الدخول بالشكل الذى يمكن توصيفه بأنه « **قلب للموائد** » والحقيقة أنه فى أكثر من مناسبة خلال إجراءات التحكيم عمد الإسرائيليون إلى هذا النهج ، أملا فى إفساد قضية كانوا يعلمون بصعوبة كسبها ، وكان يزداد إلحاحهم فى « قلب الموائد » كلما مضى الوقت وبدا أن رهانهم القائم على سوء أداء المصريين ، غير قابل للفوز .

« قلب الموائد » فى هذه المناسبة بدا فيما طالب به الإسرائيليون فى مذكرتهم بإغلاق ملف القضية لأن تقديم المصريين لصور عمود باركر يعنى أن إسرائيل كسبت القضية ، وببساطة هكذا !

قامت الحجة الإسرائيلية التى بررروا بها مطلبهم على ما جاء فى الفقرتين الثانية والخامسة من مشارطة التحكيم ..

الفقرة الثانية جاء فيها : « حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة أعلاه . حددت إسرائيل موضعين متبادلين عند الربوة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الأخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة . بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود » .

أما الفقرة الخامسة فقد نصت على أنه : « **ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر وإسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق » .**

ورتب الإسرائيليون على هاتين الفقرتين مطلبهم الذى سجلوه فى مستهل مذكرتهم المضادة ، وهو أنه لما كان المصريون قد تقدموا بموضع آخر للعلامة ٩١ غير الموضع الذى تقدموا به فى المشارطة ، ولما كانت المحكمة غير مخولة بالنظر فى أى موضع آخر غير المواضع الثلاثة التى تقدم بها الطرفان ، فإنه ليس أمام المحكمة سوى أن تحكم لصالح أحد الموقعين الآخرين ، أى الموقعين الإسرائيليين ، ورأوا أن يكون « الربوة الجرانيتية » !

ولإقناع المحكمة بأن ما قامت به مصر يعتبر من قبيل التخلى «Abandonment» عن موضعها الأصلى الذى حددته فى المشارطة فقد ساقت مجموعة من الأدلة التى تؤكد طبيعة هذا التخلى .

☐ **أول هذه الأدلة** أن الجانب المصرى كان هو الذى أصر منذ بداية الأمر على أن يجعل (موضوع) التحكيم « **مواضع علامات الحدود** » فى الوقت الذى أراد الجانب الإسرائيلى فيه أن يكون هذا الموضوع « وضع الحدود وفقا لاتفاقية

١٩٠٦ » ، ومن ثم فإن على المصريين أن يتحملوا نتيجة اختيارهم الذى تم بكامل إرادتهم ، إن لم يكن عنادهم ، فيما أوحت به المذكرة الإسرائيلية .

□ **الدليل الثانى** : أن عمود باركر ليس على الإطلاق فى « الجوار المباشر » للموضع الذى حدده المصريون للعلامة ٩١ فهو يبعد عنها بمسافة ٢٨٤ مترا باتجاه الجنوب الغربى ، بالإضافة إلى ذلك فبينما تقع العلامة التى يطالب بها المصريون على ارتفاع ٩١ مترا فإن عمود باركر كان يقع على ارتفاع ٢٧ مترا . ولم ينس كاتب المذكرة الإسرائيلية المضادة فى هذه المناسبة أن يسخر من تعبير « الجوار المباشر The immediate vicinity » الذى استخدمته المذكرة المصرية ، فرأى أنه لو طبق هذا المبدأ لأصبحت « الربوة الجرانيتية » بدورها فى الجوار المباشر لموضع العلامة المصرية !

□ **الدليل الثالث** على « التخلى المصرى » الذى قالت به المذكرة الإسرائيلية المضادة أن المصريين كانوا يعلمون قبل توقيع مشارطة التحكيم التى حددوا فيها موضع علامتهم بموضوع عمود باركر الذى لم يكن جديدا على الطرفين .

وقد ساقت لتأكيد ذلك رسالة مقتضبة كانت قد بعثت بها الحكومة البريطانية إلى كل من وزارتى الخارجية المصرية والإسرائيلية فى ٣ يونيو عام ١٩٨٥ عن « الوثائق المتصلة بطابا فى المملكة المتحدة » ، وجاء فى الفقرة الثالثة من هذه الرسالة إشارة إلى نشر « يوميات باركر باشا » عام ١٩٨٣ مرفق بها صورة « عمود الحدود فى طابا قرب العقبة » وهى الصورة رقم (١) من مجموعة الصور الخمس ، وإن لم تكن بوضوح وتحديد الصورة الأصلية التى حصل عليها السير سنكلير من ابنة باركر باشا ، خاصة بعد تكبيرها .

وبعد أن أطلق كاتب المذكرة الإسرائيلية كل السهام التى حاول من خلالها إقناع المحكمة بموقف « التخلى » المصرى ، وهو الموقف الذى استجد فى القضية .. بعد ذلك تحول لإفساد أثر تقديم المصريين لعمود باركر على جانبين من الموقف الإسرائيلى للقضية .. سوء النية ، وصحة الموقعين الإسرائيليين عند الربوة الجرانيتية وبئر طابا .

« سوء النية » ألمحت له المذكرة المصرية فيما يتصل باختفاء « عمود

باركر » وكيف أن الإسرائيليين قد أزالوا هذا الموقع بهدف إخفاء دليل فى صالح مصر .

ولم ينكر الإسرائيليون فى مذكرتهم المضادة أنهم قد أزالوا الجرف الذى كانت تقع عليه علامة باركر ، وقد جاء هذا الاعتراف فى فقرتين من تلك المذكرة ..

الفقرة الأولى ذكرت بأن بناء طريق ساحلى بين إيلات وطابا قد اقتضى إزالة بعض العوائق الطبيعية على طول الشريط الساحلى مثل إزالة أجزاء من الجروف المعلقة .

ورجحت فى الفقرة الثانية احتمال أن الموقع قد أزيل فى يناير - فبراير عام ١٩٧٠ ، خلال عملية تحسين الطريق إلى طابا وإلى نقاط أخرى إلى الجنوب أكثر على طول ساحل سيناء « وأن العملية لم تجر فى السر أو بشكل يتسم بسوء النية . لقد تمت العملية بشكل علنى لتحسين المنفذ إلى منطقة وادى طابا والشاطىء الواقع جنوبيها » .

وقد أرفق الإسرائيليون فى هذه المناسبة مجموعة من الصور قالت مذكرتهم إنها قد التقطت من نفس الموضع الذى التقطت منه صورة باركر الأولى ، وقد حددوا فيها منطقة الجرف التى تمت إزالتها ، والتى افترضوا أنه كان عليها موضع عمود باركر . (انظر الصورة ٢ من الشكل رقم ٦) .

الجانب الآخر الذى حاول الإسرائيليون علاجه كأحد عواقب تقديم المصريين لصور عمود باركر هو المتصل بأثر تلك الصور على محاولتهم للتشكيك فى صحة موضع العلامة ٩١ المصرية .

فقد كان من أهم ما اعتمدت عليه المذكرة الإسرائيلية الأولى فى التشكيك فى الوضع المصرى حجتان :

☐ **الحجة الأولى** : هى عدم توافر « الرؤية المتبادلة Intervisibility » بين العلامة كما حدد المصريون موضعها والعلامة السابقة عليها (٩٠) ، وقد أفاضوا كثيرا فى إثبات هذه الحجة (انظر الفصل التاسع) .

□ **الحجة الثانية** : ما جاء فى كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ ، والذى فسره الإسرائيليون بأنه اعتراف مصرى بأن العلامة الأخيرة واقعة على الربوة الجرانيتية (انظر الفصل العاشر) .

ولسوء حظ هيئة الدفاع الإسرائيلية أن ظهور عمود باركر كان يعنى إضعاف الحجتين إن لم يكن تدميرهما . فالرؤية المتبادلة غير متوافرة بين هذا العمود وبين العلامة السابقة عليه ، وهى العلامة رقم ٩٠ ، ولم تكن من بين العلامات المتنازع عليها بين الطرفين ، ثم إن هذا الظهور كان ينفى بالطبع الحجية التى عول عليها الإسرائيليون بالنسبة لكتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ .

وإن كنا هنا لسنا فى مجال إصدار أحكام مبكرة على ما جاء فى المذكرة الإسرائيلية المضادة حول عمود باركر فإن أى عضو فى هيئة الدفاع المصرية لم يملك نفسه من الابتسام وهو يقرأ ما تفتقت عنه قريحة كاتب المذكرة الإسرائيلية للخروج من المأزق ، وفى ظننا أن هذا ما حدث أيضا عند قراءة القضاة للتبرير الإسرائيلى الذى كان أشبه ببرنامج فكاهى قديم كانت تقدمه إذاعة القاهرة تحت عنوان « مطبات فى الهواء » !

فالمعلوم أن غرس الأعمدة على طول خط الحدود أثناء عملية التعليم قد تم على مرحلتين ..

□ **المرحلة الأولى** التى بدأت فى أعقاب توقيع الاتفاقية فى أول أكتوبر عام ١٩٠٦ .. واسنمرت حتى يوم ١٧ أكتوبر ، وقد تم خلالها غرس ٩١ عمود خشبى من أعمدة التلغراف من الشمال إلى الجنوب وبحضور ممثلى الطرفين .

□ **المرحلة الثانية** استغرقت شهرين بين أواخر ديسمبر ١٩٠٦ وأواخر فبراير عام ١٩٠٧ ، وقد تم خلالها إحلال العلامات الدائمة محل الأعمدة المؤقتة التى كانت قد غرست فى أكتوبر .

وكانت الأعمدة الدائمة من بناء حجرى هرمى الشكل بارتفاع مترين وفى قمته عمود من الحديد المسطح بارتفاع متر (يصبح المجموع ثلاثة أمتار) مكتوب عليه رقم العلامة .

الرواية التى تفتق عنها ذهن واضع المذكرة الإسرائيلية ، أنه لما كانت عملية إقامة العلامات الدائمة لم تكن أكثر من وضع علامة محل علامة . ولما كانت العملية قد قام بها بالأساس المصريون من خلال « إدارة الأشغال العسكرية » وتحت إشراف القائمقام باركر ونعوم بك شقير ، فقد افترض أنه لم يكن هناك وجود للجانب الآخر ، التركى ، أثناء هذه العملية ، ومن ثم فقد جاءت الرواية بأن العمود ٩١ ، والعمود ٩١ على وجه التحديد ، قد تم بناؤه يوم ٣١ ديسمبر ١٩٠٦ فى موقع آخر غير الموقع الذى غرست فيه اللجنة المشتركة عمود التلغراف فى ١٧ أكتوبر .

ولم يملك صاحب الرواية أى دليل يعطى لروايته أى قدر من المصداقية أكثر من افتراضه أن ما تقدمه نظرية الرؤية المتبادلة وكتاب الاحصاء السنوى هو الصحيح ، وأن ما يناقض ذلك هو الخطأ ، حتى لو كان الصحيح مجرد افتراضات لم تثبت صحتها والخطأ واقعا كان قائما على صورة عمود على الجرف المطل على وادى طابا !

لم ينس الجانب الإسرائيلى بعد دفاعه الضعيف عن أسانيده التى هزها بعنف ظهور عمود باركر أن يستخدم ما فى هذا الظهور من تأثير على أسانيد المصريين ، الأمر الذى صاغه فى مجموعة من التساؤلات ..

□ **التساؤل الأول** : لو كان عمود باركر فى مكانه عام ١٩٠٧ فما هى الأسس التى قامت عليها أسرة خرائط نيوكومب Mewcombe التى تظهر نقطة نهاية خط الحدود بعيدا عن الساحل ، وعلى منسوب ارتفاع ٢٩٨ قدما - ٩١ مترا - (انظر الفصل الثالث عشر) .

□ **التساؤل الثانى** : لو كان عمود باركر فى موضعه بين عام ١٩٤١ و ١٩٦٠ ، فكيف استطاع دكتور بول ، وكان موظفا كبيرا فى مصلحة المساحة المصرية ، أن يُعرِّف علامة الحدود رقم ٩١ على أنها على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) عام ١٩٤١ . وكيف استطاع اللواء أمين حلمى الثانى فى خطابه الذى أرسله إلى الجنرال جيانى قائد قوات الطوارىء الدولية بتاريخ ١٠ أغسطس عام ١٩٦٠ ، أن يُعرِّف نفس العلامة على ذات الارتفاع .

وجاء التساؤل الأخير ، وكان شديد الفجاجة على نفس النحو الذى ساقت به

المذكرة المضادة الإسرائيلية رواية الخطأ فى بناء العمود ٩١ .. جاء هذا التساؤل حول ما إذا كان ما أسمته المذكرة « بالتداخل » فى موضع العمود الأخير بين موقع باركر وموقع العلامة ٩١ المصرية يعكس جهدا من جانب أولئك الذين كانوا مهيمنين على المنطقة فى ذلك الوقت « لإعادة وضع العلامة الأخيرة على شكل يحقق مزايا لمصر » .

ومصدر الفجاجة فى هذا التساؤل أنه بينما كانت إسرائيل تحاول أن تلقى الظلال على أن مصر قد قامت خلال الفترة بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٣ بتغيير موضع العلامة ٩١ لصالحها ، مما لم يقم عليه أى دليل ، فإنها تنكر بجرأة شديدة أنها قامت بأية تغييرات لإخفاء أية أدلة خلال عقد ونصف من هيمنتها على المنطقة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٢) .

ولم يكن أى من هذه التساؤلات بريئا بأى حال ، ولا شك أن كاتب المذكرة الإسرائيلية المضادة قد تصور أنه قد وضع المصريين فى مأزق ، وأنه كان عليهم أن يدفعوا ثمن استخدامهم لصور عمود باركر ، فهل دفعوه ؟!

□ □ □

بالرغم من أن أصواتا قليلة قد تعالت فى الاجتماع الأول لهيئة الدفاع المصرية الذى خصص للنظر فى المذكرة الإسرائيلية المضادة بأنه ما كان ينبغى تقديم صور عمود باركر ، فإن الجو العام داخل هذا الاجتماع ساده قدر أكبر من الاطمئنان ، وكان هناك شعور عام بأن هذه الحدة التى اتسمت بها المذكرة الإسرائيلية فى معالجتها لقضية العمود إنما تخفى من أسباب القلق أكثر مما تبدى من أسباب الشعور بالرضا ، وأن ما قدمه الإسرائيليون قابل للدحض فى المذكرة الثالثة «Rejoinder» التى اتفق الطرفان على تقديمها فى أول فبراير عام ١٩٨٨ .

وشرع المصريون فى عملية الدحض مستهدفين فى نهاية الأمر أن يقوم عمود باركر بمهمته على الوجه الأكمل بتوجيه ضربة قوية على رأس الحجج الإسرائيلية ، الأمر الذى تضمنته المذكرة المصرية الأخيرة التى خصصت فصلا بتمامه احتل نحو أربعين صفحة لهذه العملية ، هو الفصل الثانى وكان تحت عنوان : « **دلالة صور باركر** » .

بدأ هذا الفصل بدحض الادعاء الإسرائيلى القائل « بالتخلى » المصرى عن موضع العلامة ٩١ كما حددته فى مشارطة التحكيم ، وأعرب المصريون عن دهشتهم الشديدة من المصدر الذى استقى منه الإسرائيليون هذا التصور ، الذى لم تشر إليه المذكرات المصرية من قريب أو من بعيد .

وقد أعرب المصريون للمحكمة عن رأيهم بأن ذلك الاختراع الإسرائيلى عن « التخلى المصرى » إنما يستهدف قبل أى شىء التغطية على الدلالة الحقيقية للعمود ، وهى أن ظهوره على الجرف المطل على وادى طابا إنما ينفى بشكل قاطع موضعى العلامتين الإسرائيليتين على الربوة الجرانيتية وبير طابا ، وهما الموضعان اللذان لا يقعان على سلسلة المرتفعات الشرقية المطلة على الوادى .

ولم يكن معقولا ، كما قال المصريون فى مذكرتهم الأخيرة ، أن يقدموا كل ما حشدوه فى مذكرتهم الأولى لإثبات صحة الموضع الذى حددوه للعلامة ٩١ من أدلة تاريخية وجغرافية وطبوغرافية ، وهم يسعون فى نفس الوقت إلى « التخلى » عن هذه العلامة كما يزعم الإسرائيليون ، وهو الأمر الذى لم يخطر على بال مصر فى أية لحظة وهى التى سعت إلى تدعيم الأدلة على صحة موضعها نفسه فى مذكرتها المضادة فى نفس الوقت الذى كانت تتسلم فيه المذكرة الإسرائيلية التى افترضت أن « التخلى » قد حدث ، وهو افتراض لم يجر إلا فى عقل واضع تلك المذكرة .

وأن ما يعتقده المصريون أن عمود باركر كان موجودا بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٣ ، وأنه قد اختفى فى ذلك العام الأخير لسبب لم يستطيعوا التوصل إليه وإنما استنتجوه من أن كافة الخرائط التى عثروا عليها منذ ذلك العام (أسرة نيوكومب) والاحداثيات لخط الحدود .. جميعها تثبت أن موضع العلامة ٩١ هو الموضع الذى حددته مصر .

وطالما أن هذه هى القناعة المصرية فكيف يكون هدف المصريين من تقديم صور عمود باركر التخلى عن الموضع الذى حددوه لعلامتهم ، وهى العلامة التى توافرت الأدلة على قيامها خلال الفترة الحرجة بين عامى ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ والتى لم تتوافر بالنسبة لعمود باركر .

وبعد إبطال الاختراع الإسرائيلى ، كما أسمته المذكرة المصرية ، بفكرة

« التخلى » توجهت المذكرة المصرية وبإلحاح للتلويح « بسوء نية » إسرائيل التى تبدت من تغيير معالم المنطقة .

وتحت عنوان « الصمت الإسرائيلى عن مدى تنفيذ الأعمال الهندسية على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا » ، طلب المصريون من المحكمة أن تلاحظ ذلك الصمت المريب من جانب المذكرة الإسرائيلية المضادة حول تلك المسألة الحساسة عما إذا كانت إسرائيل قد عثرت على أى دليل متصل بالنزاع خلال عمليات الإزالة التى قام بها المهندسون الإسرائيليون عام ١٩٧٠ .

وعدم الإفصاح عما إذا كان قد تم العثور على أى دليل يشير إلى الادعاءات الإسرائيلية لما أسمته موضع عمود باركر قبل إزالة المهندسين الإسرائيليين له عام ١٩٧٠ يناقض مبدأ « حسن النية » كما هو مقرر فى التحكيمات الدولية . فإن حسن النية يتطلب الصراحة والتعاون من الجانبين .

انطلق المصريون من ذلك إلى القول بأنه لو كانت هناك علامة حدود ، أو بقايا لعلامة فى موضع باركر عام ١٩٧٠ فإن إسرائيل تكون قد دمرت دليلا أساسيا هو علامة الحدود الأولى التى تم بناؤها عام ١٩٠٦ .

وأكدت المذكرة المصرية أن « تدمير الأدلة » استمر جزءا من النهج الإسرائيلى فى القضية ، وقدمت فى هذا الصدد مقالة فى مجلة مونيتين Monitin وهى مجلة تصدر بالعبرية فى تل أبيب ، والمقالة كتبها ران اديلست Edelist تحت عنوان « خدعة طابا » مؤرخة فى يناير ١٩٨٦ ، أشار فيها كاتبها إلى محاولة قام بها الموظفون الاسرائيليون فى أعقاب كامب ديفيد عام ١٩٧٩ لتدمير العلامة ٩١ المصرية .

تحولت هيئة الدفاع المصرية بعد ذلك إلى الرد على الرواية الإسرائيلية حول الخطأ الذى وقع ببناء علامة الحدود رقم ٩١ فى مكان غير ذلك الذى غُرِس فيه عمود التلغراف ، وكان الرد هذه المرة بالصور .

فقد كان من بين ما حصل عليه السير سنكلير من ابنة باركر صورة بدت فى وقتها أنه لن يكون لها ثمة فائدة للجانب المصرى ، غير أن الرواية الإسرائيلية أضفت عليها فائدة غير متوقعة .

الصورة من تلك الصور التذكارية التى تلتقط فى المناسبات ، وقد التقطت بعيدا عن أى معلم مثل العمود أو الصخرة أو غيرها مما بدت معه بدون فائدة حتى زعم كاتب المذكرة الإسرائيلية أن بناء عمود باركر قد تم دون وجود الطرف الآخر ، أى الأتراك ، فكذبته الصورة .

فقد بدا فى الصورة إلى جانب رجال « إدارة الأشغال العسكرية » المصرية الذين قاموا ببناء العلامة ، وفى وسطها بالضبط ، ثلاثة من كبار الضباط الأتراك ، هم مظفر باشا وفهمى بك واسماعيل المفتى ، والمعلوم أن الأولين كانا المندوبين التركيين فى اللجنة التى علّمت الحدود (انظر الصورة فى الشكل رقم ٧) .

وأرفق المصريون بالصورة مقتطفات من مذكرات باركر تؤكد وجود المندوبين التركيين أثناء عملية البناء .

ولعل القيمة الأساسية لهذه الحادثة أنها كانت لابد وأن تزعزع من قدر المصداقية الإسرائيلية فى ضمير المحكمة ، وفى تقديرنا أن هذا هو ما حدث بالضبط والذى بدا بين سطور الحكم (انظر الفصل السادس عشر) .

بقيت بعد كل ذلك القضية التى أقام الإسرائيليون الدنيا وأقعدوها حولها منذ بداية إجراءات التحكيم وحتى نهايتها ، وهى قضية « **الرؤية المتبادلة** » ، فقد كانت حجة من أهم الحجج التى استندوا إليها فى إبطال صحة مكان العلامة التى حددها المصريون أن هذه العلامة تفتقد شرطا من الشروط التى وضعتها اتفاقية ١٩٠٦ ، وهو شرط الرؤية المتبادلة مع العمود السابق عليها (٩٠) .. فلم تكن هذه الرؤية متوافرة .

وكان مكان عمود باركر ، سواء على النحو الذى بدا به فى الصورة الأولى من الصور المقدمة ، أو بالشكل الذى حدده الجانب الإسرائيلى فى المذكرة المضادة .. كان هذا المكان لا يتوافر فيه شرط الرؤية المتبادلة مع العلامة السابقة على الحدود .. العلامة رقم ٩٠ التى لم يكن هناك أى اختلاف حولها بين الجانبين .

لعل هذا كان أكثر ما أزعج الجانب الإسرائيلى فى قضية « عمود باركر » ،



شكل رقم ٧ :

□ الضباط الثلاثة فى الوسط مظفر بك وفهمى بك واسماعيل المفتى

وهو الأمر الذى دفعه إلى اختراع رواية أن العمود قد أقيم فى مكان غير ذلك الذى غُرس فيه عمود التلغراف .

وإدراكا من المصريين بدلالة عمود باركر فى قضية « الرؤية المتبادلة » ، فقد أفردوا مكانا خاصا لهذه الدلالة ، خاصة وأن ما استند إليه الإسرائيليون فى هذه القضية كان مستمدا من اتفاقية عام ١٩٠٦ ، وأن بناء عمود باركر قد تم تنفيذا لهذه الاتفاقية ، وبعد أقل من ثلاثة شهور من توقيعها .

وكان طبيعيا أن يستريح المصريون للرد الذى أعدوه فى آخر مذكراتهم واعتقدوا أن الكرة أصبحت بذلك فى ملعب الإسرائيليين ، وأنه ليس أمام الأخيرين الكثير ليردوها .

الأمر الذى لم يكن متوقعا أن يمزق الإسرائيليون الكرة ولكنهم لم يتورعوا عن ذلك . وهو ما فعلوه فى اليوم الأول من أيام المرافعات الشفوية فى جنيف ، ولهذا قصة أخرى (انظر الفصل الخامس عشر) .



الفصل التاسع

الرؤية المتبادلة بالفيديو !

في الدور الخامس بالمبنى رقم ٤٩ شارع بلان فى جنيف ، كان رأى غالبية الجالسين فى قاعة الاجتماعات مساء يوم الأحد ١٣ مارس عام ١٩٨٨ ، أن الدليل الجديد الذى طالب الجانب الإسرائيلى بتقديمه دليل غير تقليدى لم يعرف من قبل فى قضايا التحكيم .

الجالسون كانوا أعضاء هيئة الدفاع المصرية ، ومكان انعقاد الجلسة هو مقر البعثة المصرية لدى « المقر الأوربى لهيئة الأمم المتحدة » ، والتاريخ هو اليوم السابق للجولة الأخيرة من الصراع حول طابا .. جولة المرافعات الشفوية ، أما الدليل فله قصة !

كان قد اتفق فى جلسة خاصة لهيئة التحكيم فى أول فبراير عام ١٩٨٨ أن يخصص لكل جانب أربعة أيام ، فى ثمانى جلسات صباحية ومسائية ، لتقديم المرافعات الشفوية ، وأجريت القرعة لترتيب أولوية الترافع ، وكان من نصيب مصر أن تبدأ أولا .

ورغم أن بعض أعضاء هيئة الدفاع المصرية قد أبدوا مخاوفهم من نتيجة القرعة ، على أساس أن إتاحة الفرصة للجانب الإسرائيلى ليتحدث أخيرا سوف تؤدى أن يكون صاحب « الانطباع النهائى » الذى قد يترك بصمته على قناعات المحكمين .. رغم ذلك فقد كان هناك الرأى الآخر الذى قال إنه طالما أن القرعة قد حكمت على الجانب المصرى أن يترافع أولا فإنه على هذا الجانب أن يترك الانطباع القوى الذى يزيد من صعوبة مهمة الإسرائيليين ، سواء فى هز أثر هذا الانطباع ، أو فى إحلال انطباع آخر محله ، والذى يمكن أن يضعهم فى حالة من « الدفاع » أمام الحجج المصرية مما يستنزف جهدهم فى المرافعات ولا يترك هامشا كبيرا للانتقال للحالة الأخرى التى تسعى إلى تغيير أو التأثير على قناعات المحكمة .

وبينما كان أعضاء هيئة الدفاع المصرية منهمكين فى مناقشة الخطة المصرية للمرافعة جاءت الأخبار بأن الإسرائيليين قد تقدموا بطلب للمحكمة وأن المحكمة قد وافقت عليه .

الطلب كان بالتصريح للجانب الإسرائيلى بعرض فيلم للمعالم الجغرافية للمنطقة المتنازع عليها ، على أن يتم هذا العرض فى مستهل جلسات المرافعات ، أى فى اليوم التالى مباشرة ، يوم الاثنين ١٤ مارس ١٩٨٨ .

وتغير مسار المناقشات بين الجالسين لتدور حول هذا المطلب الجديد ، وعلى ضوء موافقة المحكمة على المطلب المذكور فإن أهم ما طرح فى هذه المناقشات ألا يكون وقت هذا الفيلم على حساب الوقت المخصص للمرافعات المصرية ، وأن يصرح للمصريين بتقديم « أدلة جديدة » طالما قد صرح للجانب الآخر بذلك . وقد وافقت المحكمة على المطلبين المصريين .



فى صباح اليوم التالى ، وبعد انتهاء إجراءات الأمن دخل الفريقان قاعة اجتماعات مجلس حكومة مقاطعة جنيف حيث كان مقررا أن تنعقد المحكمة ، واحتل المصريون المقاعد الواقعة على يمين المنصة بينما احتل الإسرائيليون المقاعد الواقعة على الجانب المواجه .

مع دقات التاسعة صباحا دخلت هيئة المحكمة ، وبعد أن جلس القضاة الخمسة على مقاعدهم ، أعلن رئيس المحكمة القاضى السويدى المستر لاجرجرين بدء المرافعات الشفوية ، وأنه سيتم فى مستهلها عرض الفيلم الذى صورته إسرائيل للمنطقة المتنازع عليها .

وقف بعد ذلك المستر سيبل Sable وكيل حكومة إسرائيل فى القضية مستئذنا المحكمة ليقوم الفنيون المصاحبون للوفد الإسرائيلى بإعداد القاعة لعرض الفيلم ، وما أن أعطى الفنيون المصاحبون للوفد الإسرائيلى بإعداد القاعة لعرض الفيلم ، فى مواجهة المنصة ، وأظلمت القاعة ، وتوقفت الأنفاس ، خاصة أنفاس المصريين ، فى انتظار المفاجآت !

ولم يستغرق عرض الفيلم أكثر من عشر دقائق قُدمت للمحكمة وللوفد المصرى بعدها نسخ منه مطبوعة على شريط فيديو ، وكان أهم ما لاحظه المصريون خلال مشاهدتهم للفيلم ذلك الإعداد المتقن له ، سواء فى الموسيقى التصويرية التى صاحبته ، أو فى الصوت العميق المؤثر الذى تولى شرح وجهة النظر الإسرائيلية من خلال عرض المعالم الجغرافية لطابا ، أو فى اختيار زوايا التصوير ، حتى أن بعض لقطاته قد تم تصويرها من الجو .. والهدف كان واضحا بالطبع .. إخضاع المحكمة لأكبر قدر من التأثير وإدخال الارتباك ، إن لم يكن اليأس ، فى قلوب المصريين .

ومن العسير هنا الادعاء بأن المصريين الذين حضروا عرض هذا الفيلم كانوا سعداء بعد انتهاء عرضه ، ومن المؤكد أن أساريرهم التى بدت بعد إضاءة الأنوار كانت تنبىء بعدم السعادة ، الأمر الذى انعكس على وجوه أعضاء الوفد الإسرائيلى التى امتلأت بابتسامات عريضة !

المهم أن هذا الفيلم قد ركز بالأساس على ما اعتبره الإسرائيليون نقطة الضعف الجوهرية فى موضع العمود رقم ٩١ المصرى .

فعلى الرغم من بقايا العلامة الموجودة لعمود الحدود فى هذا الموضع ، وبالرغم من تعدد الخرائط التى حددت موضع هذه العلامة باعتبارها آخر العلامات ،

وبالرغم من وجود الاحداثيات (خطوط الطول والعرض والارتفاع) التى جاءت من أكثر من مصدر تثبت صحة الموضع .. بالرغم من كل ذلك افتقد الوضع المذكور أحد الشروط الأساسية لاتفاقية ١٩٠٦ .

فقد نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على أن : « **تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى تقع على ساحل البحر المتوسط إلى النقطة التى تقع على ساحل خليج العقبة بحيث أن كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين** » .

وكانت المشكلة أن العمود ٩١ كما قدمته مصر لا يمكن رؤيته من العمود السابق عليه (٩٠) ، والعكس صحيح ، وهو ماركز عليه الفيلم الإسرائيلى ، فى الوقت الذى أفاض فى عرض الموضعين الإسرائيليين ، عند الربوة الجرانيتية وبير طابا ، واللذين كان يمكن رؤيتهما من موضع العلامة ٩٠ .

ولم يكن ما جاء فى الفيلم الإسرائيلى أول طرح لتلك القضية التى عرفت فى الصراع حول طابا بقضية « الرؤية المتبادلة The Intervisibility » ، بل كان مجرد حلقة من حلقاتها ، ذلك أن القضية كانت مطروحة ، وبإلحاح ، منذ اللحظة الأولى التى توجه فيها الطرفان إلى التحكيم .

فبالإمكان القول بأنه منذ تلك اللحظة ، وبالنسبة لموضوع « الرؤية المتبادلة » كان المصريون متوجسين وكان الإسرائيليون متحفزين .

مصدر « التوجس » المصرى ، أن المعيار الأساسى ، إن لم يكن المعيار الوحيد الذى حرص الإسرائيليون على توفيره للنقطتين اللتين اختاروهما هو أن تكون بينهما وبين العلامة ٩٠ رؤية متبادلة . وقد لاحظ المصريون فى هذا الصدد أنه عندما حدد الإسرائيليون موقعهم على الربوة الجرانيتية لم يحددوه على قمة الربوة ، رغم منطقية هذا التحديد ، وإنما اختاروه على أحد منحدراتها ، ولم يكن من سبب لذلك الاختيار ، رغم غرابته ، سوى أن هذا الموقع الأخير يتوافر فيه شرط « الرؤية المتبادلة » مع العلامة ٩٠ !

وإدراكا للهدف الإسرائيلى ، ودون انتظار لما سيسوقه الإسرائيليون فى هذه

القضية فى مذكرتهم الأولى ، فقد ضمن المصريون أولى مذكراتهم قسما خاصا ، وإن لم يكن كبيرا ، عن الرؤية المتبادلة .

وكان أهم ما ركزت عليه مصر فى هذا القسم تفسيرا لما جاء فى تقرير المستر ويد ، الطوبوغرافى الذى قام بمسح خط الحدود عام ١٩٠٦ ، بأن الرجل قد راعى مسألة « الرؤية المتبادلة » بين المحطات الفلكية التى أقامها على طول هذا الخط وليس بين الأعمدة التى غرست بعد ذلك بامتداد الحدود التى تم الاتفاق على مسارها .

وكان ما جاء فى هذا القسم مجرد رسالة وجهها المصريون إلى الطرف الآخر وإلى المحكمة بأنهم مدركون لأبعاد الخطة الإسرائيلية بشأن مسألة « الرؤية المتبادلة » ، والحقيقة أنه كان لهذه الرسالة ما يبررها ، الأمر الذى تأكد بوصول المذكرة الإسرائيلية الأولى فى منتصف مايو ١٩٨٧ .

فقد أفردت هذه المذكرة صفحات غير قليلة لقضية « الرؤية المتبادلة » كما توقع المصريون .

وعلى غير العادة فى تناول المذكرة الإسرائيلية للأدلة التى أتت بها ، فقد استهلت هذا الدليل بخلفية عامة عن موضوع « الرؤية المتبادلة » ، وأنه فى تعليم الحدود عموما يراعى الطرفان توافر هذا الشرط ، وذلك حتى لا يبدو وكأن حدود مصر عام ١٩٠٦ كانت شذوذا عن القاعدة ، وحتى يكتسب الدليل الإسرائيلى فى هذا الصدد مصداقية من أنه جاء جريا على عادة وبالتالى من قبيل الحقائق المقننة وليس التصورات التى لم تحدث إلا فى عقول أصحابها ، وكان كاتب المذكرة يعلم أنه قد قدم الكثير منها .

وفى هذا الصدد جاءت الإشارة إلى عدد من الكتابات التى تناولت موضوع « الرؤية المتبادلة » ، باعتباره معيارا أساسيا فى تعليم الحدود ، كذا جاء رصد عملية التعليم فى أكثر من حدود ، وكيف تم الالتزام بهذا المعيار .. بين ألاسكا وكندا ، وبين الصومال وأثيوبيا ، وبين كندا والولايات المتحدة .. الخ .

انثنت المذكرة الإسرائيلية بعد ذلك لتنتقل من العام إلى الخاص .. مما جرى على حدود ألاسكا وكندا (!) إلى ما جرى على حدود مصر وفلسطين ، وبالذات عام ١٩٠٦ .

وفى هذا الصدد قدم الإسرائيليون ما اعتقدوا أنه أدلة قوية لالتزام القائمين على تعليم خط الحدود فى ذلك العام ، ١٩٠٦ ، بمعيار الرؤية المتبادلة .

استخرجوا أولا عبارة من تقرير كان قد أرسله المستر فندلى ، القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة ، إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية .. التقرير مؤرخ فى ٢١ يوليو ١٩٠٦ أى فى مستهل المحادثات التى كانت تجرى لتعليم خط الحدود ، العبارة تقول عن العلامات « بالإضافة إلى حقيقة كونها ظاهرة والرؤية فيها متبادلة .. » .

وأتوا ثانيا بفقرة من التقرير العام للكابتن أوين ، وهى الفقرة المعنونة بـ « علامات الحدود » **وكانت تقول : « تمت إقامة تسعين عمودا متبادلة الرؤية على خط الحدود من رفح على البحر المتوسط إلى وادى طابا على خليج العقبة على مسافات تتراوح بين ½ كيلو متر و ٣ كيلو مترات »** (انظر المرفق رقم ٦) .

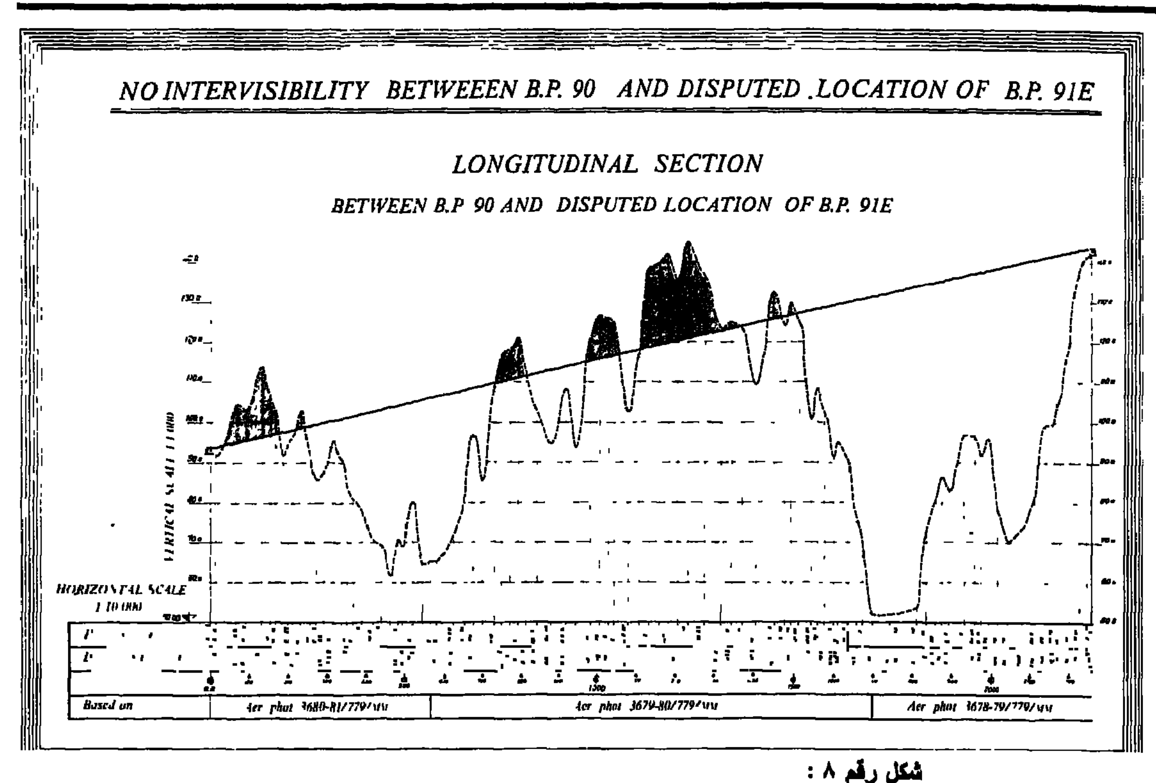
وقدموا أخيرا المادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٦ التى تنص على إقامة العلامات بشكل يمكن معه « **رؤية كل عمود من العمود الذى يليه** » (انظر المرفق رقم ١٠) .

وانتقلوا اخيرا من الخاص إلى « الشديد الخصوصية » من توافر شرط « **الرؤية المتبادلة** » لمجموع الأعمدة المقامة على خط الحدود إلى توافر هذا الشرط بالنسبة للعمود الرئيسى موضع النزاع .. العمود ٩١ .

وقد تحرك الإسرائيليون فى هذا الجانب الأخير فى اتجاهين :

□ **الاتجاه الأول** بالتأكيد على أهمية « العلامة الأخيرة » وأنه ليس من المعقول مع كل هذه الأهمية ألا يتوافر لتلك العلامة .. ولتلك العلامة بالذات ، الشرط الذى توافر لبقية العلامات .

□ **الاتجاه الثانى** تقديم الأدلة على عدم توافر شرط الرؤية المتبادلة بالنسبة للموضع المصرى للعلامة ٩١ ، وقد قدموا لإثبات ذلك قطاعا عرضيا للمنطقة الممتدة



شكل رقم ٨ :

□ العوائق السبعة التى تمنع الرؤية المتبادلة بين العلامتين [٩٠ ، ٩١]

بين العلامة ٩٠ المتفق عليها والعلامة ٩١ المصرية بينوا فيه أنه يمنع الرؤية بينهما أكثر من عائق ، وقد عددوا هذه العوائق فكانت سبعة بالتمام والكمال ! (انظر الصورة المرفقة بالشكل رقم ٨) .

وبعد أن أمطر الإسرائيليون الجانب المصرى بكل تلك الحجج انتقالا من العام إلى الخاص إلى الشديد الخصوصية ، انتظر الجميع وعلى رأسهم هيئة المحكمة بالطبع .. انتظروا الرد المصرى !

□ □ □

فى دوائر هيئة الدفاع المصرية ، وبعد أن وصل الرد الإسرائيلى فى منتصف مايو ١٩٨٧ تحول « التوجس » إلى يقين ، وعلم المصريون أن أهم الأسلحة التى قرر الإسرائيليون دخول ميدان المعركة التحكيمية بها ، كان سلاح « الرؤية المتبادلة » ، وكان مطلوبا شل قدرة هذا السلاح ، وبأكبر قدر ممكن من الفعالية .

وفى خلال فترة إعداد المذكرة المضادة ، وحتى تقديمها بعد خمسة شهور (١٢ أكتوبر ١٩٨٧) ، عبأ أعضاء هيئة الدفاع جانبا هاما من جهودهم لتحقيق هذا الهدف .

وهم فى سبيل ذلك عادوا إلى السوابق التاريخية لصناعة الحدود ، وأعادوا بالتدقيق قراءة كل كلمة فى تقرير « ويد » مسّاح الخط المشهور وتقرير « أوين » الصانع الأول للخط من على الجانب المصرى ، ونقبوا عن كل وثيقة تضفى مزيدا من « الفعالية » على الرد ، وأخيرا لجأوا إلى أسلوب طالما لجأوا إليه فى القضية وهو الإمساك بتلابيب الجانب الآخر من خلال إثبات أن سلوكه فى مناسبات سابقة يتناقض مع مطلبه المطروح على اعتبار أن « الاعتراف سيد الأدلة » كما يرى القانونيون !

فيما يتصل « بالسوابق التاريخية » وردا على ما جاء فى المذكرة الإسرائيلية فقد أشار المصريون إلى أمرين حرصت هذه المذكرة على إغفالهما ..

□ **الأمر الأول** : أن ما جاء فى أمهات الكتب التى عالجت موضوع صناعة الحدود ، ظلت قضية « الرؤية المتبادلة » لعلاماتها ، موضع خلاف ، وكان الرأى الذى خلص إليه المصريون من الدراسات التى انعقدت حول هذه القضية أن تلك الرؤية من « الأمور المستحبة » وليست من الفروض الواجبة التنفيذ بالنسبة للقائمين على تعليم خط الحدود .

□ **الأمر الثانى** : وهو الأهم فى تقديرنا ، أن معالم الطبيعة فى منطقة ما من مناطق خط الحدود قد تحصر قيمة العلامات فى كونها مجرد إشارات استرشادية ، بحكم أن تلك المعالم الطبيعية تقوم بدور الخط الفاصل بين الجانبين ، وهو الدور الذى يفترض أن تقوم به علامات الحدود فى المناطق التى لا تؤدى فيها التضاريس الجغرافية هذه المهمة .

ومصدر أهمية هذه المقولة المستخرجة من أمهات الدراسات التى انعقدت حول الحدود ، أنها كانت تنطبق بشكل بيِّن على العلامة ٩١ العتيدة فى موضعها المصرى ، مما كان يجعل التسليم بها من جانب المحكمة أمرا مرجحا ، بل متوقعا .

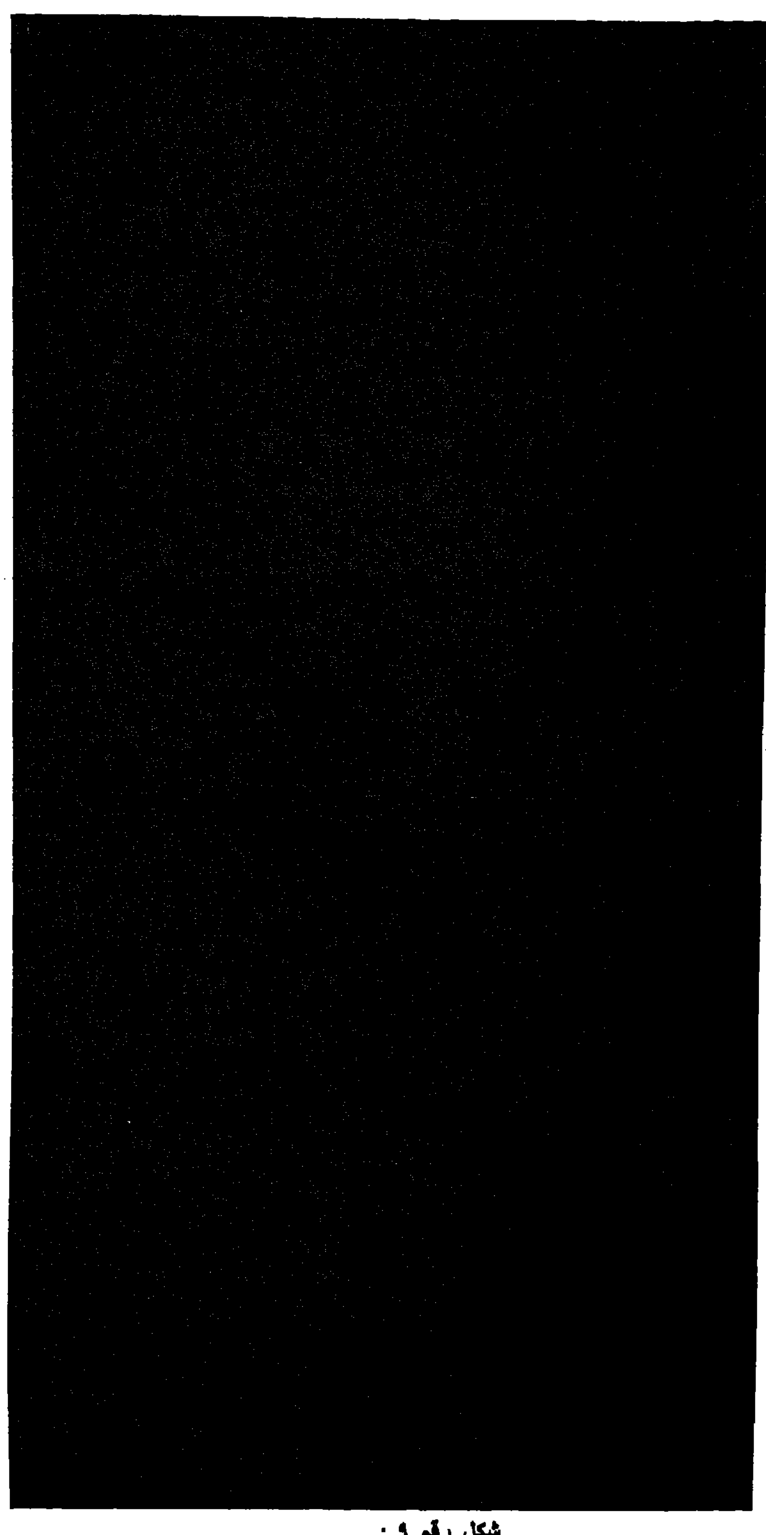
انتقل المصريون بعد ذلك إلى التمحيص الدقيق لكل كلمة جاءت فى تقرير صانع خط الحدود المصرية عام ١٩٠٦ ، المستر ويد ، وخرجوا منه بما يثبت مقولتهم ، وقدموه بشكلٍ منطقى ومقنع ، وقد دار حول أربعة محاور أساسية :

(١) **المحور الأول** أن كاتبى التقرير ، المستر كيلنج والمستر ويد ، عندما تناولا بالحديث المحطات الفلكية «Astronomical Stations» التى أقاماها للاسترشاد بها فى مد خط الحدود ، والتى بلغت ١٥ محطة ، كانا حريصين على أن يثبتا توافر معيار « الرؤية المتبادلة » بين هذه المحطات .. وهو أمر سجله تقرير ويد فى تعيين موقع كل محطة ، ففى كل مرة كان التقرير يتضمن الحقيقة بتبادل الرؤية بين كل محطة وسابقتها .. بمعنى آخر أنه طالما توافر هذا الشرط جاء ذكره .

(٢) **المحور الثانى** أنه فى المنطقة السهلية على وجه العموم ، والتى شملت أغلب خط الحدود بين العلامة رقم (١) ، على ساحل البحر المتوسط عند رفح ، وبين رأس الردادى عند المحطة الفلكية رقم A 3 ، كان التقرير حريصا كلما أشار إلى موقع علامة جديدة أن يثبت توافر عنصر « الرؤية المتبادلة » بينها وبين العلامتين الأخريين السابقة واللاحقة ، ولكن عند « رأس الردادى » ، ومع تغير معالم الجغرافيا ببروز سلسلة المرتفعات التى استمرت حتى التقت بالخليج شرقى طابا ، توقف إثبات توافر عنصر « الرؤية المتبادلة » من جانب بناة خط الحدود ، ولم تتم الإشارة إلى وجوده إلا مرة واحدة بين العلامة ٨٧ الواقعة على جبل فورت والعلامة الواقعة شرقى سلسلة المرتفعات (٨٩) . أما غير ذلك من العلامات بما فيها العلامة ٩١ فقد صمت التقرير تماما عن القول بوجود أى شكل من الرؤية المتبادلة بينها ، ولم يكن لهذا الصمت من سبب ، فيما ارتآه المصريون ، سوى أن هذه الرؤية لم تتوافر بين تلك العلامات .

(٣) إذا كان تقرير ويد قد صمت عن تفسير أسباب عدم توافر عنصر « الرؤية المتبادلة » بين علامات الحدود الأخيرة الممتدة من رأس الردادى حتى خليج العقبة (انظر الخريطة المرفقة بالشكل رقم ٩) فإن المصريين لم يصمتوا .

لقد رأى واضعو المذكرة المصرية المضادة أن حديث الطبيعة فى هذه المناسبة أفضل من أى حديث آخر ، فإن أية نظرة على خريطة خط الحدود يصدم



شكل رقم ٩ :

□ الخريطة المرفقة بتقرير ويد

العين على الفور فيها أن المنطقة بين رأس الردادى وخليج العقبة هى منطقة مرتفعات بخلاف المنطقة السابقة عليها ، وهو الأمر الذى ينطبق عليه ما توصل إليه واضعوا نظريات الحدود ، من أنه عندما تقوم المعالم الطبيعية بدور الخط الفاصل فإن مهمة العلامات حينئذ لا تكون أكثر من مهمة استرشادية ، وليس من الضرورى توافر غيرها من المعايير ، خاصة معيار « الرؤية المتبادلة » طالما أن الطبيعة هى التى تقوم بالعمل .

(٤) وجد المصريون فى منطوق المادة الأولى من اتفاقية عام ١٩٠٦ التى تحدد مسار خط الحدود ما يؤكد مقولتهم ، وهى مادة طويلة نسوق هنا الجزء الأول منها . يقول هذا الجزء :

« يبدأ الخط الفاصل الإدارى كما هو معين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابا الشرقية المطلة على وادى طابا ، ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى منطقة لا تتجاوز مائتى متر إلى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق .. الخ » (انظر المرفق رقم ١٠) .

ويوضح نص هذه المادة ، خاصة فى بقيتها ، أن واضعيها بينما استعانوا فى تحديد مسار الحدود بالخطوط والمحطات الفلكية والشجر والمدرجات المغناطيسية فإنهم قد عينوا هذا المسار فى القسم الأول بالمعالم الجغرافية البارزة : رأس طابا جبال طابا الشرقية ، جبل فورت ، جبل فتحى باشا .. الخ . وهو الأمر الذى برر من وجهة نظر المصريين عدم الحاجة إلى توفير عنصر الرؤية المتبادلة .

لم تكتف هيئة الدفاع المصرية بهذا القدر من الأدلة بل أعاد أعضاؤها تمحيص وثائقهم التى كانوا قد استخدموها من قبل ، وعثروا بعد هذا التمحيص على « كلمة » كان لها شأن هام فى هذا الجانب من القضية .

وإذا كان الاختلاف على كلمتى « صحيح » و « مضبوط » كاد أن يؤدى إلى فشل مفاوضات المشارطة (انظر الفصل الخامس « .. وبدأت القضية ») فإن ظهور

كلمة فى بعض الوثائق واختفاءها فى وثائق أخرى قد أدى إلى التشكيك بقوة فى وجوبية الرؤية المتبادلة للعلامة ٩١ التى طالب بها الإسرائيليون .

الكلمة هى « **كل** » ، أما الوثائق فلها قصة ..

فقد اكتشف الجانبان ، المصرى والإسرائيلى ، منذ البداية أن هناك أكثر من نسخة للترجمة الانجليزية لاتفاقية عام ١٩٠٦ محفوظة ضمن الوثائق البريطانية .

نسخة أولى كانت ضمن تقرير أرسل به المستر فندلى إلى الخارجية البريطانية يوم ٣٠ سبتمبر ، أى قبل توقيع الاتفاقية بيوم واحد ، وكانت مادتها الثالثة تنص على : « **سوف تقام أعمدة الحدود ، بحضور اللجنة المشتركة ، على (كل) النقاط متبادلة الرؤية بامتداد الخط الفاصل من ..** » .

بعد ذلك قدم المصريون ثلاث نسخ من الترجمة الانجليزية للاتفاقية ، أولاها النسخة المرفقة ضمن تقرير آخر أرسل به المستر فندلى إلى لندن أيضا ، ولكن هذه المرة بتاريخ ٦ أكتوبر ، أى بفارق أسبوع عن تقريره السابق ، وثانيها النسخة التى وضعها الكابتن أوين ضمن تقريره العام الشهير والمؤرخ يوم ٢٨ من نفس الشهر ، وثالثها نسخة خطية هذه المرة تم استخراجها من المذكرة الإسرائيلية نفسها .

وبالرغم من أنه كانت هناك اختلافات فى النسخ المتعددة للترجمة الانجليزية فى مواضيع أخرى إلا أنه فيما يتصل بموضوع « الرؤية المتبادلة » بينما وردت كلمة « **كل** » النقاط فى النسخة الأولى ، ذات التاريخ المبكر ، فإنها اختفت فى جميع النسخ الأخرى التالية الثلاث ، التى قدمها المصريون والتى كان يمكن أن يزيدوا عليها لولا أنهم آثروا الاكتفاء بها منعا لتضخم المذكرة أو إدخال الملل على نفوس المحكمين .

وكان معنى ذلك ببساطة ، فيما ارتآه المصريون ، أنه فى وقت مبكر وقبل الشروع فى وضع العلامات على الأرض كان واردا الرغبة فى توفير عنصر « الرؤية المتبادلة » بين « كل النقاط » التى سوف تقام عليها الأعمدة ، ولكن مع الشروع فى وضع تلك العلامات وتبين صعوبة توفير الرؤية المتبادلة بين تلك النقاط على إطلاقها ، فقد اكتفت الاتفاقية بشكل من أشكال التعميم بديلا عن التحديد القاطع

الذى كان واردا من قبل ، وأصبح النص الذى جاء فيها عن « **النقاط المتبادلة الرؤية وليس** « **كل النقاط** » ، وكان رأى له وجاهته !.

جاء بعد ذلك « الإمساك بتلابيب الإسرائيليين » من خلال إثبات سلوكيات سابقة تتصل بهذه الجزئية ، الرؤية المتبادلة ، تتناقض مع مطلبهم القائم ، وهى سلوكيات تضمنتها أوراق موقعة من الطرفين ، المصرى والإسرائيلى .

فالمعلوم أنه خلال عمل اللجنة المشتركة ، المصرية الإسرائيلية ، للتعرف على نقاط الحدود ، كان كلما اتفق الجانبان على موضع إحدى هذه النقاط يضعان لها بطاقة تعريف يوقعها الطرفان ، **ومن ست على الأقل من تلك البطاقات جاء الاعتراف الإسرائيلى بعدم ضرورة توافر عنصر « الرؤية المتبادلة »** .

فقد تأكد المصريون من أن هذا المعيار مفتقد بين كل من العلامات [٥ و ٦] ، [٣٥ و ٣٦] ، [٧٦ و ٧٧] .. وجميعها علامات متفق على مواضعها بين الجانبين . فكيف يوافق الإسرائيليون على عدم ضرورة « الرؤية المتبادلة » بين أكثر من علامة وتصبح هذه الرؤية وجوبية بالنسبة للعلامة ٩١ فى موضعها المصرى .. والعلامة ٩١ على وجه التحديد !

الأطرف من ذلك أن بعض العلامات المختلف على مواضعها ، مثل العلامة ١٥ ، بينما كان يفى الموضع المصرى بشرط « الرؤية المتبادلة » بالنسبة لها فإن الموضع الذى حدده الإسرائيليون لم يكن ليلبى هذا الشرط ، وهو الأمر الذى حرصت المذكرة المصرية على إبرازه .

ولم ينس المصريون بعد كل هذا الكم الهائل من الأدلة المادية والحجج القانوينة أن ينهوا هذا الجانب من مذكرتهم المضادة بتذكير المحكمة بأنهم قد فعلوا كل ذلك رغم أن ما يثيره الإسرائيليون بالنسبة لهذه القضية خارج عن « الفترة الحرجة » التى اتفق عليها فى المشارطة (١٩٢٢ ـ ١٩٤٨) ، وأنه كان يمكن التمسك بهذه الجزئية القانوينة لو لم تكن مصر واثقة من سلامة موقفها بالنسبة لهذه القضية التى أثارتها إسرائيل ، كما لم ينسوا أيضا تذكير المحكمة أن تمسك الجانب الإسرائيلى بقضية « الرؤية المتبادلة » أمر يتناقض مع كل الوثائق والخرائط والاحداثيات التى قدمتها مصر ، وهو بالتالى أمر يصعب على المنطق وضعه موضع الاعتبار .

ولم يكن أمام إسرائيل للرد على هذه « القذائف الثقيلة » من الجانب المصرى إلا فرصتان .. فرصة المذكرة الثالثة والأخيرة «Rejoinder» والتى كان مقررا أن تقدم فى فبراير ١٩٨٨ ، وفرصة المرافعات الشفوية التى اتفق على إجرائها فى الشهر التالى (مارس) . وكان على هيئة الدفاع المصرية أن تترقب !

☐ ☐ ☐

أول ما استنتجه « الجانب الإسرائيلى » من الهجوم المصرى المكثف فى قضية « الرؤية المتبادلة » أن حجته فى هذا الشأن قوية إلى الحد الذى دفع المصريين إلى تخصيص كل هذه الأدلة لتفنيد تلك الحجة ، وكان استنتاجا صحيحا !

والسبب أنه بينما اعتمد الإسرائيليون فى حججهم الأخرى على أسانيد ضعيفة فإنهم بالنسبة لقضية « الرؤية المتبادلة » قد استندوا إلى دليل قوى ، بل غاية فى القوة .

فهم فى إحدى حججهم اعتمدوا على كتاب إحصاء سنوى لمصر كانت تصدره إدارة غير متخصصة فى مسألة الحدود ، وهم فى حجة أخرى تذرعوا بتقرير عميل مخابرات فى فترة توتر على الحدود ، وهم فى حجة ثالثة استخرجوها من كتاب من كتب الإرشاد السياحى ، أما فى هذه المرة فقد استخرجوا حجتهم من الاتفاقية التى قام على أساسها خط الحدود .. اتفاقية ١٩٠٦ . ومن ثم فقد كان من المنطقى أن يعير الفريق المصرى كل هذا الاهتمام الذى خصصه لمثل تلك الحجة .

تأسيسا على هذا الاستنتاج فقد رأى الإسرائيليون أن يقووا من دعائم الحجة التى قدموها وأن يدافعوا عنها حتى النفس الأخير ، على اعتبار أنها ـ كما وصفها البروفيسور باوت المحامى البريطانى عن الجانب المصرى ـ « لب القضية الإسرائيلية » .

وجاءت ، تقوية هذه « الدعائم » ، كما اعترف كاتب المذكرة الإسرائيلية الأخيرة ، من خلال السعى إلى إزالة ما علق بهذه الحجة من عمليات « طمس » قام بها المصريون للإضعاف من مصداقيتها ، وقد لخصها ، فيما سجله فى أربع عمليات :

(١) عملية « الطمس » الأولى التى أجراها المصريون للحجة الإسرائيلية كانت فيما جرى من استعانتهم ، وعلى نطاق واسع ، « ببعض القواعد المألوفة فى القانون الدولى » ، على حد تعبير المذكرة الإسرائيلية . وقد عنى كاتبها فى هذا بما لجأت إليه مصر من تركيز على تلك القاعدة التى تقول بإمكانية « عدم التمسك بالرؤية المتبادلة » حين تدعو الظروف الجغرافية إلى ذلك .

وقد استنكر الإسرائيليون لجوء المذكرة المضادة المصرية إلى الاستعانة بتلك القاعدة بينما تنص « المادة الثالثة » من اتفاقية عام ١٩٠٦ على توافر معيار الرؤية المتبادلة ، وأن ما جاء فى الاتفاقية باعتبارها الأداة التى قامت عليها عملية تعليم الحدود ينسخ أية حجة أخرى ، مهما كانت قيمة المصادر القانونية التى استخرجت منها هذه الحجة .

وعلى الجانب المصرى فقد استنكرت « هيئة الدفاع » بدورها الاستنكار الإسرائيلى ، وقد أعرب أعضاء الهيئة فى الجلسة التى خصصت للنظر فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة عن دهشتهم لأن الإسرائيليين فى خلال أقل من عام ، بين المذكرة الأولى (مايو ١٩٨٧) والمذكرة الأخيرة (فبراير ١٩٨٨) قد نسوا ، أو تناسوا ، أنهم كانوا ، بالنسبة لحجة الرؤية المتبادلة بالذات ، أول من لجأوا إلى الاستعانة بما أسموه فى مذكرتهم الأخيرة ، « القواعد المألوفة فى القانون الدولى » .

فى نفس الجلسة كان رأى أعضاء الهيئة بأن فحوى الرد الإسرائيلى على ما أسماه « بعملية الطمس المصرية » مثل تجاهلا تاما لطبيعة الرد المصرى ، الذى لم يكن يقصد بحال تجاهل المادة الثالثة من معاهدة ١٩٠٦ ، وإنما ذهب إلى محاولة تفسير ما جرى فى عملية وضع الأعمدة الأخيرة ، بين جبل فورت وخليج العقبة ، على ضوء قواعد سبق للإسرائيليين أنفسهم الاستعانة بها فى مذكرتهم الأولى .

وقد ترتب على ذلك قناعة مصرية بأن ما جاء فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة بهذا الشأن تناس وليس نسيانا وتجاهل وليس جهلا ! وهى أمور كان مكان الحديث عنها فى جنيف !

(٢) دلف الإسرائيليون من ذلك إلى ما اعتبروه عملية خلط مقصودة من

مصر عندما استخرجت من تقرير « ويد » ما يفيد أن معيار « الرؤية المتبادلة » قد روعى بين المحطات الفلكية ولكنه لم يراع بنفس الدرجة بين العلامات .

وأعربت المذكرة الأخيرة عن الدهشة الإسرائيلية من ذلك التمايز الذى ضمنه المصريون لمذكرتهم المضادة بين المحطات الفلكية وبين علامات الحدود ، ذلك أن تلك المحطات المرقمة من B1 إلى A13 قد أصبحت فيما بعد مجرد علامات على الخط .

ومرة أخرى يبحث المصريون المسئولون عن القضية ما وصفه الإسرائيليون « بالخلط المصرى » فيجدون أن الخلط كان فى حقيقته إسرائيليا ومقصودا . ذلك أنه ليس صحيحا أن جميع « المحطات الفلكية » قد تحولت إلى « علامات » ، خاصة فى المنطقة الجنوبية محل النزاع . وأن الاسرائيليين قد استهدفوا من هذه المقولة أن يدخلوا فى روع المحكمة أن المحطة الفلكية B1 التى أقامها « ويد » على الربوة الجرانيتية تصبح فى هذه الحالة العلامة الأخيرة (أو الأولى من الجنوب) من علامات الحدود . وقد ذهبوا فى هذا الأمر إلى حد محاولة إثبات أن خط الحدود ، كما جاء فى خريطة ويد ، قد بدأ من نقطة مثلثات ، ونقطة المثلثات تعبر عن محطة فلكية ، والمحطة الفلكية هى تلك التى كانت قائمة على الربوة الجرانيتية ! (انظر الخريطة فى الشكل رقم ٩) .

(٣) رفض الإسرائيليون التفسير المصرى لصمت ويد فى تقريره بالنسبة للأعمدة الأخيرة بين جبل فورت والعلامة رقم (٩١) .

ومرة أخرى أعادوا فى هذه المناسبة تذكير المحكمة بأن كل الوثائق المعتمدة ، تقرير أوين ، تقرير ويد ، الاتفاقية .. جميعها أشارت إلى « الرؤية المتبادلة » ، باعتبارها القاعدة فى اختيار موضع العلامات ، وأنه ليس الصمت هو الذى ينقض القاعدة ، بالعكس فإن أى خروج عنها هو الذى يتوجب تسجيله من جانب هؤلاء الذين لم يراعوها .

وهم فى رفضهم هذا لم يقبلوا الرأى الذى اعتقدوا أن المصريين قدموه للمحكمة باختلاف مجريات « تعليم الخط » فى قسمه الجنوبى عن تلك المجريات فى قسمه

الشمالى . وأصروا على أن معايير التعليم كانت واحدة بطول الخط ، فى الشمال أو فى الجنوب .

وللمرة الثالثة أيضا ترى « هيئة الدفاع المصرية » أن الإسرائيليين فى رفضهم لهذا التفسير المصرى قد أغفلوا أهم ما اعتمد عليه هذا التفسير ، وهو لغة التضاريس ، وهى لغة يستحيل تجاهلها لأنها كانت موجودة طوال الوقت وستظل قائمة إلى ما شاء الله !

(٤) لما كان الإسرائيليون سباقين فى عملية « استقوال » النسخ المتعددة من الترجمة الانجليزية لاتفاقية ١٩٠٦ فيما فعلوه منذ مذكرتهم الأولى ، وذلك بعقد المقارنات واستغلال أية اختلافات بينها مهما بدت هامشية .. فقد أزعجهم كثيرا ما فعله المصريون فى مذكرتهم المضادة حين لجأوا إلى الوسيلة ذاتها فيما حدث حول كلمة « **كل** » وظهورها فى نسخة مبكرة من الاتفاقية ثم اختفائها النهائى بعد ذلك .

ولو أنه بالإمكان القول ـ كشاهد من داخل هيئة الدفاع المصرية ـ بأن غالبية أعضاء هذه الهيئة كانوا مقتنعين أن اختفاء كلمة « **كل** » لم تأت عفوا بحكم ما عرف عن المدرسة الدبلوماسية البريطانية من تدقيق شديد فى الصياغات الأمر الذى أكسب هذه المدرسة شهرتها الواسعة .

على أى الأحوال ، وبغض النظر عن قناعات أحد الطرفين ، فقد كان رأى الجانب الإسرائيلى أن القضية يمكن حصرها فى كونها مجرد « قضية صياغية » وأنها لا تحتمل أبدا ذلك التفسير الذى أولاه لها المصريون .

وهو فى سبيل ذلك عمد إلى أمرين :

□ **أولهما** : إثبات النص الكامل للمادة الثالثة ، وليس جانبا منها كما فعل المصريون ، مرة بكلمة « كل » ومرة أخرى بدونها ، وخرج بعد ذلك بالرأى أنه ليس ثمة أى اختلاف فى المعنى ، وأن اختفاء الكلمة كان لمجرد استقامة الصياغة .

□ **الثانى** : أنه قدم فى نفس الوقت ترجمة لنص المادة عن التركية رأسا ، وكانت ترجمة معتمدة من أحد خبرائهم ، هو البروفيسور أمنون كوهين ، أستاذ التاريخ بالجامعة العبرية ، ولم تأت فى هذ الترجمة بالطبع الكلمة محل الخلاف . وهو

أمر لم يقله المصريون فى أى وقت .. إن كلمة « كل » جاءت بأى شكل فى أى نسخة من ترجمات الاتفاقية بعد توقيعها ، التركية أو العربية أو الانجليزية .

(٥) تبقى الحجة الأخيرة فى « تفنيد التفنيد » ! فكما سبقت الإشارة ذهب المصريون فى تفنيد حجة « الرؤية المتبادلة » إلى تقديم ما يثبت أن الجانب الآخر قد قبل مواضع علامات لا يتوافر فيها هذا المعيار ، ويبدو أن هذا التفنيد المصرى كان ثقيلا جدا على الإسرائيليين الأمر الذى دفعهم إلى تخصيص قسم غير صغير فى مذكرتهم الأخيرة لمواجهته .

بدأوا هذا القسم بوضع احتمالات عامة ، وهى أن « الرؤية المتبادلة » بين هذه العلامات كانت قائمة مع بداية غرس أعمدة التلغراف ولكنها لم تعد قائمة بعد ذلك لسبب من سببين .. إما تحركات كثبان الرمال فى المناطق التى أقيمت عليها ، وإما أن تغيير أعمدة التلغراف التى كانت بارتفاع خمسة أمتار إلى العلامات الحجرية ذات القضيب الحديدى والتى لم يزد ارتفاعها على ثلاثة أمتار قد أدى فى النهاية إلى غياب الرؤية المتبادلة التى كانت موجودة من قبل !

ومن الاحتمالات العامة انتقل الإسرائيليون إلى الحالات التى وافقوا عليها لعلامات حدود لا تتوافر فيها الرؤية المتبادلة ، وأخذوا فى تفسير أسباب موافقتهم ، حالة .. حالة .

عن حالة العلامتين [٥ و ٦] أشارت المذكرة الإسرائيلية الأخيرة أنها لم تسلم بافتقاد الرؤية المتبادلة بدليل أن إسرائيل خلال عمل اللجنة المشتركة أصرت على إضافة علامة جديدة بين العلامتين هى العلامة ٦ أ والتى توافرت منها الرؤية مع العمودين الآخرين ، وكان هذا اعترافا بافتقاد عنصر « الرؤية المتبادلة » أكثر منه إثباتا لوجوده .

فيما يتصل بالعلامتين [٣٥ و ٣٦] عادت المذكرة الإسرائيلية لتقول : ولو ! و (لو) هذه بالنسبة لإسرائيل كانت أولا بالقول بأنه رغم ذلك فإن الرؤية المتبادلة متوافرة بين ٣٤ و ٣٦ (!) ، وكانت ثانيا بالإشارة إلى أن اللجنة المشتركة قد وضعت علامة جديدة هى العلامة ٣٦ أ ، وكانت هذه الإشارة اعترافا آخر !

أما العلامتان [٧٦ و ٧٧] فقد اعترف الإسرائيليون بانتفاء عنصر الرؤية المتبادلة ، ولو أن هذا العنصر يمكن أن يتوافر لو ارتفع الواقف إلى جانب العمود لمسافة متر واحد (!) أو لو تحرك مكان العمود نفسه لنحو أحد عشر مترا (!)

ولم يبق بعد ذلك إلا الاتهام المصرى لإسرائيل بأنها قد اقترحت مكان علامات لا يتوافر له عنصر الرؤية المتبادلة ، والشىء الطريف أن المذكرة الإسرائيلية سلمت بصحة هذا الاتهام ؛ وأن هناك خطأ ارتكب فى هذا الشأن !

وبعد مناقشة كل هذه الأدلة والأدلة المضادة والاتهامات والدفوع فيما تضمنته المذكرات الثلاث المتبادلة بقيت الجولة الأخيرة من جولات حجة « الرؤية المتبادلة » ، وكان ميدانها فى جنيف خلال المرافعات الشفوية التى جرت على جولتين فى شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ .

□ □ □

فى أكثر من جلسة مثيرة من جلسات المرافعة الشفوية أثيرت حجة « الرؤية المتبادلة » ، وقد جرت مبارزة حادة خلال تلك الجلسات بين الرجلين اللذين أوكل لهما هذا الجانب من القضية ، وكانا المحاميين البريطانيين .

البروفيسور باوت بحجمه الصغير وحيويته البالغة وطريقته التى تعتمد على الوصول المباشر إلى « لب » الحقيقة ، والمستر لوترباخت ذو القامة المديدة والحركات المسرحية وأسلوبه الذى يعتمد على « اللف والدوران » فيما استشعره الحضور فى تلك الجلسات .

ولا شك أن أعضاء الجانب المصرى الموجودين فى قاعة المحكمة مساء يوم الخميس ١٧ مارس عام ١٩٨٨ قد اجتاحهم شعور عميق بالراحة بعد أن أضاف أستاذ كمبردج المشهور مزيدا من الأدلة التى جعلت الحجة التى عول الإسرائيليون عليها كثيرا أشبه بتمثال ضخم يقف على قدمين من جبس تأخذانه ليقع الوقوع الأخير .

من هذه الأدلة إعادة قراءة المادة الثالثة من الترجمة الانجليزى لاتفاقية عام ١٩٠٦ والتى جاء فى مستهلها أنه (سوف) تقام أعمدة على طول الخط .. » .

وخرج من ذلك بأن المندوبين الذين وقعوا الاتفاقية كانوا ، فيما أسماه ، فى حالة « ما قبل » وضع العلامات وليس حالة « أثناء » وضع تلك العلامات ، وأنهم عندما انتقلوا من الحالة الأولى للحالة الثانية لم يتمكنوا من الالتزام الدقيق بما تضمنته المعاهدة فى هذه المادة .

ركز البروفيسور « باوت » أيضا على مسألة التزام خط الحدود بالسير بامتداد « القمم » الموجودة على طول الخط ، ولم يجد أبدا أى تفسير ليسقط هذا الخط عند العلامة ٩١ بالذات ، فيما يحدده الموضع الإسرائيلى عند الربوة الجرانيتية .. أن يسقط إلى منحدر !

نبه المحامى الانجليزى الشهير كذلك إلى تلك العبارة التى وردت فى تقرير « ويد » بعد إقامة العلامات الثلاث الأخيرة ، وجاء فيها أنهم وضعوها فى « **نقاط مناسبة** Suitable Points » ولم يقل فيها ما كان يقول عن العلامات السابقة من أنهم كانوا يضعونها فى « **نقاط متبادلة الرؤية** Intervisible Points » **وأن مواضع تلك العلامات اختارها المندوبون وليس المسّاحون ، وأنه لم تستخدم فيها أدوات المسح التى استخدمت فى اختيار مواضع سائر العلامات .**

وأنهى البروفيسور باوت مرافعته فى هذا الشأن برأى بدا على درجة كبيرة من المعقولية ، وهو أن « الرؤية المتبادلة » كانت هدفا فى حد ذاته ، ولكن أولئك الذين قاموا بعملية التعليم لم يبلغوه كل مرة .

على الجانب الآخر جاء المستر لوترباخت ، ورغم طريقته الجذابة والقائمة على التأثير على الموجودين ، وفى طليعتهم القضاة بالطبع ، من خلال حركة مسرحية مدروسة وخفة ظل لا شك فيها .. بالرغم من ذلك لا يبقى فى النهاية إلا ما قدمه ، وكان قليلا .

وتؤكد قراءة محاضر الجلستين المنعقدتين مساء يوم الثلاثاء ٢٢ مارس وصباح اليوم التالى أن الرجل لم يضف جديدا عما جاء فى المذكرات الإسرائيلية المكتوبة سوى فى جزئية صغيرة .

فقد جاء فى رده على الدليل الجديد الذى أتى به منافسه العتيد ، البروفيسور

باوت ، الذى نبه إلى صياغة المادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٦ ، أن كلمة « سوف » التى جاءت فى مستهل هذه المادة فى ترجمتها الانجليزية كانت Will وليست Shall . وأن ذلك يعنى « التأكيد » على الالتزام بمعيار الرؤية المتبادلة .

ربما تمثلت الإضافة الأساسية التى قدمت فى هذا الشأن من الجانب الإسرائيلى فى الشاهد الانجليزى الذى تقدم به المستر لوترباخت .

والمستر **بيتر بريان بيزلى أو « الكوماندور بيزلى »** - كما كان يصر المستر لوترباخت على مناداته طوال شهادته - خبير مساحى بريطانى كان قد عرض خدماته على المصريين الذين اعتذروا عن قبول هذه الخدمات فذهب إلى الجانب الآخر .

وقد استعان به المستر لوترباخت فى شهادة طويلة ، كانت أطول الشهادات التى قدمت خلال المحاكمة والتى استغرقت الجانب الأكبر من جلستى مساء الأربعاء ٢٣ مارس وصباح اليوم التالى .

والشهادة الطويلة كان واضحا بامتدادها أن الخبير البريطانى يقول ما وضعه المستر لوترباخت فى فمه ، حتى أنه كان من المثير أن أسئلة المحامى البريطانى الشهير كانت فى أكثر من مرة أطول من إجابات الشاهد الجالس على مقعد وثير فى مواجهة المنصة !

ربما يكون أهم ما جاء فى هذه الشهادة متصلا بموضوع موافقة الجانب الإسرائيلى على بعض مواضع العلامات التى لا يتوافر لها معيار « الرؤية المتبادلة » ، وجرت محاورات طريفة وكثيرة حول هذا الموضوع .

ولعل أطرف تلك المحاورات أن البروفيسور باوت وبعد أن حاصر الشاهد البريطانى بالأسئلة ، وأحرجه أيما إحراج فى أكثر من موقع حين وصل معه إلى العلامتين [٨٧ و ٨٨] اعتذر المستر بيزلى أنه قد أصبح مشوشا خاصة فيما يتصل بعدم إمكان توافر « الرؤية المتبادلة » إلا على ارتفاع معين ، عندما سأله باوت كيف استطاع القائمون على عملية المسح عام ١٩٠٦ رصد ذلك ؟ . وننقل بقية الأسئلة والإجابات عن محضر جلسة صباح الأربعاء ٢٤ مارس .

☐ **بروفيسور باوت :** قلت فى إجاباتك على المستر لوترباخت إنه يمكن

توافر تبادل الرؤية إذا كنت جالسا على شيء مرتفع . . ظهر جمل مثلا ..

■ **مستر بيزلى** : حسنا أظن أنه إذا ما جلس شخص ما على ظهر جمل يا سيدى (ضحك) .

□ **بروفيسور باوت** : هل حدث أن استخدمت أبدا « ثيودوليت »* وأنت راكب على ظهر جمل ؟

■ **مستر بيزلى** : لا . لم أستخدم أبدا يا سيدى شيئا وأنا على ظهر جمل (ضحك) .

وبتلك الضحكات التى انطلقت فى القاعة ، بأصوات عالية من الجانب المصرى ، وخافتة من الجانب الاسرائيلى ، والتى سجلتها محاضر الجلسات ، كان واضحا أن الشاهد الذى عول الإسرائيليون عليه كثيرا قد فقد أغلب مصداقيته .. وأن حجة « الرؤية المتبادلة » قد أصابها وهن شديد !

---

* المزواة : أداة لقياس الزوايا يستخدمها المساحون .

الفصل العاشر

كتاب الإحصاء السنوى متهما !

كتاب كان يباع عام ١٩٠٩ من مكتب المطبوعات الحكومية فى بولاق بمائتى مليم للنسخة العادية ومائتين وخمسين مليما للنسخة ذات الغلاف المقوى .. هذا الكتاب دخل التاريخ !

العنوان « كتاب الإحصاء السنوى لمصر Statistical Year book of Egypt» ، والجهة التى أصدرته مصلحة الإحصاء بوزارة المالية ، صدر لأول مرة عام ١٩٠٩ باللغة الانجليزية ، وهو أمر لم يكن معتادا من الجهات الحكومية فى مصر والتى كانت عندما تصدر مطبوعاتها بلغة أجنبية ، فقد كانت تصدرها باللغة الفرنسية ، حتى أن الطبعة الأجنبية من الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » كانت تصدر بالفرنسية تحت اسم «Journal Officiel» .

وقد كانت المرة الأولى والأخيرة التى يصدر فيها مطبوع عن إحدى إدارات الحكومة المصرية باللغة الانجليزية ، فابتداء من العام التالى مباشرة أخذ الكتاب فى الصدور ، شأنه فى ذلك شأن سائر مطبوعات الحكومة المصرية ، باللغة الفرنسية

تحت عنوان «Annuaire Statistique de l'Egypte» ، غير أن هذا الكتاب الأول والأخير دارت حوله جولات وجولات بين الطرفين المتصارعين حول طابا !

جاءت أول إشارة لكتاب « الإحصاء السنوى لمصر » لعام ١٩٠٩ فى المذكرة الاسرائيلية الأولى المقدمة للمحكمة فى ١٣ مايو عام ١٩٨٧ ، واستمدت الإشارة من القسم الأول من الكتاب ، وهو قسم تعريفى .

القسم تحت عنوان « **الأرض والمناخ** » .

فيما يتصل بالأرض ، وفيما لا يتجاوز الصفحات الأربع استعرض هذا القسم الحدود ، السواحل ، الأقسام الإدارية ، النهر ، الدلتا ، الهضاب الصحراوية ، السلاسل الجبلية ، الواحات ، النيل المصرى ، البحيرات ، القنوات وأخيرا الموانىء .

بالنسبة للقسم الخاص « بالحدود » فقد تم تناوله فى هذا الجزء التعريفى فيما لا يتجاوز ١٢ سطرا استعرضت حدود مصر فى الشمال والغرب والشرق والجنوب ، وفى هذه السطور الاثنى عشر ، وعلى وجه التحديد السطور الأربعة الأولى منها التى قدمت بالتعريف « الحدود الشرقية » وجد الإسرائيليون عبارة أقاموا الدنيا وأقعدوها حولها !

جاء فى هذه السطور الأربعة ما نصه :

« الشرق ـ تتبع الحدود الخط الذى تم وضعه عام ١٩٠٧ (هكذا) ، من رفح قرب العريش حتى رأس خليج العقبة عند طابا (خط عرض ١٢ً ٢٩َ ٢٩° شمالا وخط طول ٠٥ً ٥٥َ ٣٤° شرقا ، ربوة جرانيتية على الشاطىء) ومن ثم يتجه جنوبا مع البحر الأحمر حتى يصل إلى خط عرض ٢٢° شمالاً الذى يشكل الحدود الشمالية للسودان » .

وآخر هذه السطور الأربعة إحالة إلى هامش فى نفس الصفحة جاء فيه : « انظر تقرير تعيين الحدود المصرية ـ التركية (إدارة المساحة بالقاهرة ١٩٠٨ (هكذا)) ، والاتفاقية التركية المصرية المؤرخة فى أول أكتوبر ١٩٠٥ (هكذا) ، والكتاب الأزرق لمصر رقم ٢ لعام ١٩٠٦ » (انظر المرفق رقم ١٤) .

وقبل أن نتابع ما فلعه الإسرائيليون بهذه الفقرة فقد لوحظ لمن قرأوها ، بعد أن حاول الجانب الإسرائيلى استخدامها ، أكثر من ملاحظة ..

١ ـ أنه يكتنفها خطآن تاريخيان جوهريان ، أولهما : فى المتن الذى تحدث عن وضع خط الحدود عام ١٩٠٧ ، وكان الجميع يعرفون أنه قد وضع قبل ذلك بعام . وثانيهما : فى الهامش الذى يشير إلى أن الاتفاقية المصرية ـ التركية مؤرخة فى أول اكتوبر عام ١٩٠٥ ، وصحيح أنها عقدت فى أول اكتوبر ، ولكن بعد ذلك بعام .

٢ ـ ما جاء فيها من إشارة لتقرير إدارة المساحة بالقاهرة ، وكان مقصودا به التقرير الذى اصطلح الطرفان على تسميته بتقرير « ويد » ، وقد أخطأ واضع التعريف مرة أخرى عندما ذكر أنه صادر عام ١٩٠٨ ، والصحيح أنه كما جاء على غلافه كان قد صدر قبل ذلك بعام (١٩٠٧) .

٣ ـ أخيرا الملاحظة المتصلة بالإشارة إلى الكتاب الأزرق رقم (٢) لعام ١٩٠٦ ، والكتب الزرقاء هى سلسلة مطبوعات تصدرها الحكومة البريطانية تقدم فيها خلاصة الوثائق ، التى ترى إمكانية نشرها ، للبرلمان البريطانى ليستنير بها أعضاء المجلسين فى مناقشة الحكومة فى بعض الأمور ذات الأهمية الدولية .

وكان غريبا أن يحيل واضع التعريف القراء إلى هذا العدد بالذات من الكتاب الأزرق ، والذى تضمن تسع وثائق متصلة بالأزمة التى دارت حول احتلال الأتراك لطابا فى يناير عام ١٩٠٦ وانتهت بجلائهم عنها فى ١٤ مايو من نفس العام ، ولم تتعرض من قريب أو بعيد لعملية تعليم الحدود التى تمت خلال النصف الثانى من نفس السنة .. كان غريبا أن تتم الإحالة إليه للاستزادة من الموضوع الذى دار حول تعريف خط الحدود الشرقية !

ومما جاء فى الكتاب إلى ما جاء فى المذكرة الإسرائيلية نقلا عنه !

□ □ □

قدمت المذكرة الإسرائيلية لهذه « العبارة » التى عثر عليها الإسرائيليون فى كتاب الإحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩ بصفحة طويلة حاولت من خلالها إقناع المحكمة بأهمية « الربوة الجرانيتية » .

فى مستهل ما قدمت به أشارت إلى أنه من بين البديلين الإسرائيليين لموقع العلامة ٩١ فإن الاحتمال الأقوى أن تكون الربوة الجرانيتية هى الموقع الصحيح .

انثنت من ذلك إلى تبرير هذا « الاحتمال الأقوى » ، فقالت بالحرف الواحد : « فإن الربوة الجرانيتية معلم بارز عمودى ، ومع أنها ليست مرتفعة مثل الموضع الذى تطالب به مصر للعلامة ٩١ فإنها أكثر التصاقا بأى معلم طبيعى ارتبط باسم طابا : الوادى ، البير ، أشجار الدوم ، الرأس الأفقى الممتد فى البحر . الأمر الذى يبرر تسمية الربوة الجرانيتية « رأس طابا » . وهى المعلم الطبيعى الذى يشير إليه المرء عندما يريد أن يصف لأحد المسافرين بحرا أو لأحد القادمين برا المعلم المميز لتعريف طابا » !

تبع الطرح الإسرائيلى لأهمية الربوة الجرانيتية ، من وجهة النظر الإسرائيلية طبعا ، أن بدأت عملية استخدام عبارة كتاب الإحصاء السنوى .

وإذا كان الإسرائيليون قد نجحوا فى فيلم الفيديو الذى قدموه للمحكمة غداة انعقادها أن يكون على مستوى ملحوظ من البراعة الفنية ، فإن ما يمكن توصيفه « بالموسيقى التصويرية » التى قدموا بها كتاب الإحصاء السنوى كان أمرا لافتا للنظر .

ولنستمع إلى بعض من هذه « الموسيقى التصويرية » التى تضمنتها المذكرة الإسرائيلية ، والتى جاء فيها :

« الحدث التالى على قدر هائل من الأهمية . ذلكم هو ما قامت به الحكومة المصرية عام ١٩٠٩ من نشر وصف لوضع علامة الحدود الأخيرة الذى يتطابق تماما مع الوضع الذى حددته إسرائيل . فلأول مرة تصدر إدارة الإحصاء التابعة لوزارة المالية بالحكومة المصرية « كتاب الإحصاء السنوى لمصر » عام ١٩٠٩ . وفى صفحة ٣ وضمن فصل تحت عنوان « الأرض والمناخ » وتحت عنوان جانبى هو « الحدود » يأتى وصف للحدود .. » . (المرفق رقم ١٣) .

وبعد هذه الموسيقى التصويرية تقدم المذكرة الإسرائيلية السطور الأربعة التى جاءت فى مقدمة كتاب الإحصاء السنوى عن الخط الشرقى من الحدود المصرية

بما تضمنته من إشارة إلى « الربوة الجرانيتية » ومن تحديد لإحداثيات (خطوط الطول والعرض) هذه الربوة .

ودلفت من ذلك إلى القول « بأن الإحداثيات المقدمة هنا هى بذاتها الإحداثيات التى قدمها ويد فى تقريره للمحطة الفلكية B1 ، ولكن ما يهم أكثر الإشارة إلى « الربوة الجرانيتية على الشاطىء » ، والتى تتفق تماما مع ما جاء فى توصيف « ويد » لـ B1 .. « ربوة جرانيتية بارزة على شاطىء طابا » .

ويبدو أن الإسرائيليين لم يكونوا مطمئنين تماما إلى قيمة هذا الدليل مما دفعهم إلى استخدام كل المؤثرات الممكنة لإضفاء بعض هذه القيمة .

فبالإضافة إلى « الموسيقى التصويرية » التى قدموا بها عبارة كتاب « الإحصاء السنوى لمصر » فإنهم قد أخذوا فى الإلحاح بعد ذلك فى تبيان أهمية هذا الكتاب ، بل ودقته البالغة ، فيما زعموا ، وهى دقة لم تكن صحيحة بالقطع .

قالوا فى هذا الصدد إنه تدليلا على دقة هذا الوصف فإن على المحكمة أن تتنبه إلى الحقيقة بأن « مصلحة الإحصاء » التى أصدرت الكتاب هى إحدى إدارات وزارة المالية ، وهى نفس الوزارة التى تتبعها « مصلحة المساحة » . وأن الدقة (كذا) التى تميزت بها الإشارة إلى النهاية الجنوبية للحدود تدفع إلى استبعاد الاحتمال بأن المصلحتين لم تتشاورا بشأن الوصف المذكور ، أو على الأقل أن هذا الوصف لا يمثل الاعتقاد الرسمى للإدارة المسئولة فى الحكومة المصرية وقتذاك .

استدرك الإسرائيليون بعد ذلك ، ولإضفاء القدر المطلوب من المصداقية على مطلبهم ، فأشاروا إلى أن هذا « التحديد » لم يستمر فى الطبعات التالية من كتاب الاحصاء السنوى . ففى الطبعة الخامسة من هذا الكتاب الصادرة عام ١٩١٣ والتى نشرتها وزارة المالية المصرية باللغة الفرنسية جاءت فيها العبارة المقتبسة من الطبعة الانجليزية الصادرة عام ١٩٠٩ تصف حدود مصر الشرقية على النحو التالى :

> **« محددة بخط التقسيم الذى قررته لجنة تركية ـ مصرية فى أول اكتوبر ١٩٠٦ ، وهو يسير فى خط مستقيم من نقطة تقع قرب رفح الواقعة على البحر المتوسط إلى نقطة تقع قرب طابا على خليج العقبة . . »** (المرفق رقم ١٤) .

وتبدو قيمة الاستدراك الإسرائيلى من التعقيب على التوصيف الجديد الذى أتى فى الطبعة الفرنسية من كتاب الإحصاء السنوى .

يقول هذا التعقيب : « **ليس هناك ما يفيد لماذا حدث هذا التعديل ـ ومع أن المحفوظات المصرية لتلك الفترة قد تقدم إجابة فإن هناك أمرين مؤكدين :**

□ **أولهما** : أنه ليس هناك شيء يمكن أن يبطل الحقيقة بأن طبعة عام ١٩٠٩ من كتاب الإحصاء السنوى قد ضمت العبارة الشديدة الصراحة المذكورة آنفا .

□ **وثانيهما** : أن هذه العبارة الصريحة رغم اختفائها ، فإنه لم يحل محلها إشارة محددة للموضع الذى تطالب به مصر للعلامة ٩١ ، ولكن جاء بدلا منها عبارة عامة يمكن أن تنطبق على الموقع الأصلى أو على أى موقع آخر فى نفس المكان » !

وانتهى العرض البليغ من الجانب الإسرائيلى لعبارة الأسطر الأربعة التى جاءت فى كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ بالخلوص إلى القول بأن « ما يعنينا الآن أنه فى أعقاب تعلم خط الحدود كانت مصر تعلم بالضبط أين وضعت العلامة النهائية للحدود . لقد كانت عند B1 على الربوة الجرانيتية » !

□ □ □

لدى وصول المذكرة الإسرائيلية التى تضمنت العرض السابق إلى القاهرة خلال النصف الثانى من مايو ١٩٨٧ كان على المصريين أن يتثبتوا من القصة بأكملها ، ويمكن القول بأن كتاب الإحصاء السنوى لمصر لعام ١٩٠٩ كان فيما وصفه بعض أعضاء هيئة الدفاع « المفاجأة اليتيمة » من جانب الإسرائيليين ، وهى مفاجأة لم تزعج المصريين كثيرا .

ففيما كان يعلمه أعضاء هيئة الدفاع سواء من وجهة نظر أكاديمية أو من وجهة نظر قانونية فإن مثل هذه « **الكتب العامة** » لا تعدل بحال الوثائق الأصيلة ـ التى كانت فى حوزة المصريين والتى تقدموا بها فى مذكرتهم .

خفف أيضا من وقع المفاجأة أن هؤلاء كانوا يعلمون أن الكتاب الذى قدم إشارات خفيفة هنا وهناك ، وسريعة فى نفس الوقت ، عن موضوعات مختلفة ليست

فى صلب موضوعه ، وهو الإحصاءات ، يجعل من هذه الإشارات أمراً لا يعتد به كثيرا ، ولا تتمتع بالقدر المطلوب من الثقة .

وليس من قبيل الدفاع عن الفريق المصرى القول الآن بأن تركيز هذا الفريق كان منصبا بالأساس ، بحثا ومعالجة ، على المادة الأصيلة من وثائق وخرائط وإحداثيات ، ولم ينصرف إلى ماهو دون هذه المادة إلا فى حدود ، مخافة من تبدد الجهد والوقت فى الفروع وهجر الأصول .

على أى الأحوال فما أن جاءت المذكرة الإسرائيلية متضمنة « حدوتة كتاب الإحصاء السنوى لمصر » حتى بدأ البحث ، وكان لهذا البحث قصة !

كان مطلوبا البحث **عن** .. وكان مطلوبا البحث **فى** .. !

البحث عن المجموعة الكاملة من كتاب الإحصاء السنوى لمصر أسفر عن العثور عليها فى قسم الدوريات الأجنبية فى دار الكتب ، وذلك بعد أن سمح لنا بالنزول إلى أعماق مخازن هذه الدوريات حيث كانت هذه المجموعة ترقد تحت أكوام من التراب ، كنا فى غاية السعادة ، أنا والمسئول عن هذه المخازن عندما كشفت عن وجهها بعد إزاحة تلك الأكوام .

وكانت هناك هواجس فى دوائر هيئة الدفاع المصرية من مساع إسرائيلية للتوصل إلى وثائق القضية المحفوظة فى دور الحفظ المصرية ، وكان لهذه الهواجس ما يبررها ، ذلك أنه فى صيف عام ١٩٨٥ ، **وتحت ستار البحث العلمى جاء أحد الباحثين الألمان ، تبين بعد ذلك أنه إسرائيلى ، وطلب الاطلاع على أوراق الحدود المحفوظة فى دار الوثائق القومية فى القلعة .**

وبعد أن اكتشفت المحاولة ومنع الرجل من بلوغ هدفه اتخذت احتياطات كافية لمنع تكرار مثل هذه المحاولة ، وجمعت الوثائق الخاصة بالحدود حيث وضعت فى خزانة خاصة فى الدار ولا يتم الاطلاع عليها إلا بإذن خاص ، وإلا بعد التأكد من هوية الراغب فى الاطلاع .

لعل هذه الهواجس هى التى دفعت إلى المقارنة بين المرفق رقم ٥٥ من مجموع المرفقات الملحقة بالمذكرة الإسرائيلية الأولى والتى تضمنت صورة من كتاب

الإحصاء السنوى لمصر ، وبين الصورة التى تم استخراجها من قسم الدوريات الأجنبية بدار الكتب المصرية ، **وتأكد أن الصورة الإسرائيلية من خلال الخاتم المطبوع عليها باللغة العبرية من محفوظات إحدى دور الحفظ الإسرائيلية ، وهى غير النسخة التى تم العثور عليها فى مصر والتى كان يزين غلافها خاتم « الكتبخانة الخديوية » !**

وبعد استكمال الحصول على المجموعة الكاملة لكتب الإحصاء السنوى بين أعوام ١٩٠٩ و ١٩١٣ بدأ البحث فيها بأكبر قدر من التدقيق ، وقد كشف البحث عن أمور وأمور ..

بعض هذه الأمور تقرر تقديمه على الفور فى « المذكرة المضادة » والبعض الآخر تقرر إبقاؤه إلى اللحظة المناسبة فى جيب البروفيسور باوت !

وكان المطلوب استخدام ما تم اكتشافه لتجريد هذا الدليل الذى تقدم به الإسرائيليون من كل تلك الهالة التى أحاطوه بها ، وهو ما يمكن أن نسميه « الخطة العاجلة » لتبرئة ساحة كتاب الإحصاء السنوى لمصر ، وكان هناك أيضا « خطة آجلة » ولكنها انتظرت لبعض الوقت ..

□ **الخطة العاجلة** جاءت فى الرد الذى قدمه المصريون فى « المذكرة المضادة » المقدمة فى أكتوبر عام ١٩٨٧ .

جاء فى مستهل هذا الرد الإعراب عن الدهشة من التوصيف الإسرائيلى للكتاب بأنه على « قدر هائل من الأهمية » .

وكان من رأى المصريين أن ما جاء فى هذا الكتاب خطأ لا شك فيه ارتكبته مصلحة الإحصاء التابعة لوزارة المالية والتى قامت بنشر الكتاب ، وقد استدلوا على حدوث هذا الخطأ بأكثر من حقيقة :

(١) أنه لم يكن الخطأ الوحيد ، ففى السطور الأربعة والهامش المحلق بها ، ارتكب واصع المقدمة ثلاثة أخطاء لا يفع فيها أى مدقق ، وهى أخطاء سبقت الإشارة إليها فى التواريخ ١٩٠٥ بدلا من ١٩٠٦ كتاريخ للاتفاقية ، ١٩٠٨ بدلا من ١٩٠٧

كتاريخ لنشر تقرير ويد ، بالإضافة إلى خطئه فى الإحالة إلى الكتاب الأزرق الذى لم يشر من قريب أو بعيد إلى الخط المعلم !

(٢) أن الخطأ تم التنبه إليه فى العام التالى مباشرة ، ولم يتكرر قط بعد ذلك فى أى عام من الأعوام التى استمر كتاب الإحصاء السنوى يصدر خلالها .

وقد اكتشف المصريون فى هذه المناسبة ، وبعد أن توافرت لهم كافة النسخ التى استعان بها الإسرائيليون من الكتاب .. اكتشفوا مغالطة إسرائيلية كان لها دلالتها . فالجانب الإسرائيلى كان يعلم أن العبارة التى استخدمها لم ترد سوى عام ١٩٠٩ ، وكان يعلم أنه منذ العام التالى مباشرة ١٩١٠ ، تم تعديل هذه العبارة ، ورغم هذا لم يشر إلى ذلك وترك تقارير الأعوام الثلاثة التالية ، وأشار فقط إلى التصحيح بالنسبة لطبعة الكتاب الصادرة عام ١٩١٣ . (المرفق رقم ١٤) .

أما الإشارة إلى ذلك التصريح فلم تكن من قبيل الأمانة العلمية طبعا ، وإنما كانت من قبيل التحوط لما كانوا يدركون أن المصريين سوف يتوصلون إليه عند رجوعهم لكتاب عام ١٩٠٩ وما بعده ، ومن ثم فقد أراد الإسرائيليون أن يضعفوا من الأثر الذى سيترتب على التوصل المصرى لتلك الحقائق ، والتى كان الأخيرون سوف يقدمونها بالطبع إلى المحكمة .

وأما إغفال السنوات الثلاث الواقعة بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٣ فقد كان الهدف منه إعطاء الإيحاء بأن التغيير لم يحدث إلا بعد تلك السنوات مما يضفى قدرا من الثبات للخطأ الذى وقع فيه واضع المقدمة .

وبعد القول بحدوث الخطأ لم يألُ المصريون جهدا فى محاولة تفسير أسبابه ، وكان فى تقديرهم أن موظف مصلحة الإحصاء الذى كُلف بوضع هذه المقدمة ساورته الرغبة فى تحديد نهاية الخط بقدر ما يستطيع من التدقيق . وقد عثر على هذا التدقيق فى تقرير ويد فى وصفه لوضع المحطة الفلكية B1 وتصور أن تلك هى نقطة النهاية فسجلها . وما فشل الرجل فى التعرف عليه هو أن علامة الحدود ٩١ لم تكن فى نفس الموقع ، الأكثر من ذلك أن اتفاقية عام ١٩٠٦ لم تقدم أية إحداثيات (خطوط طول وعرض وارتفاع) لهذه العلامة ، فمن أين إذن جاء بهذه الإحداثيات !؟ .

ونفى الجانب المصرى بشدة أن تكون تبعية مصلحة المساحة ومصلحة

الإحصاء لوزارة واحدة هى وزارة المالية يتطلب بالضرورة أن يستعين موظفو المصلحة الأخيرة فى وضع كتابهم بخبرة رجال المساحة .

فهؤلاء الأخيرون ، كما وصفتهم المذكرة المصرية المضادة ، يعلمون أن النقطة الفلكية لا يجب أن تكون بالضرورة متفقة مع الحدود ، وهم قد رأو أن B1 ليست مدرجة فى المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ . ويعلم رجال المساحة أيضا أن إحداثيات الـ B1 لا تضعها على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا .

من ثم فإن هؤلاء الرجال عندما أصبحوا مسئولين عن الطبعة الجديدة من كتاب الإحصاء السنوى ، والتى صدرت فى العام التالى قاموا بتصحيح الوصف الذى أصبح « نقطة قرب طابا المطلة على خليج العقبة » ، وهو الوصف الذى احتفظت به طبعات الكتاب الصادرة خلال الأعوام التالية ، والتى لم ترتكب أبدا خطأ الطبعة الصادرة عام ١٩٠٩ .

□ □ □

كان متصورا على ضوء ضعف قيمة الدلالة المستندة على كتاب الإحصاء السنوى ، ونتيجة لما أحاط بطبعة عام ١٩٠٩ من شكوك فى صحتها ألا يستمر الإسرائيليون فى الاعتماد على هذا الدليل ، وهو ما لم يفعلوه ، وكان السبب واضحا .

فقد كان ما يملكه الإسرائيليون بصدد إثبات مطلبهم بوقوع العلامة ٩١ على الربوة الجرانيتية محدودا للغاية ، ولم يكن الأمر ناتجا عن تقصير بقدر ما كان مصدره أن المطلب فى أساسه مفتعل ولا يقوم على حقائق التاريخ أو مدركات الجغرافيا ، أو غيرها من الأدلة التى توافرت فى أيدى المصريين .

من ثم فقد كان عثورهم على مثل هذه الحجة ، رغم وهنها ، يدفعهم إلى التمسك بها على أمل . ولم يكن هذا الأمل فقط منصرفا إلى إقناع المحكمة وإنما كان الأهم من ذلك ، فى تقديرنا ، الضغط على أعصاب المصريين على رجاء تحقيق أحد هدفين ، إما الحصول على أفضل العروض فى حالة الحل عن طريق « الغرفة الثلاثية » ، أى الحل التوفيقى ، وإما أن يسود الارتباك داخل صفوف هيئة الدفاع المصرية فينصرف جهد رجالها إلى متابعة هذه البالونات الزاهية الألوان ولكنها

جوفاء ، الأمر الذى يمكن أن يضعف من هذا الجهد فى تناول جوهر القضية ، وهو ما تنبه إليه المصريون .

يتأكد ذلك من أنه رغم الإلحاح الإسرائيلى على موضوع كتاب الإحصاء السنوى فى المذكرات الثلاث المكتوبة ، فإن المصريين لم يتعرضوا لهذا الموضوع إلا فى المذكرة المضادة ، وجاء هذا التعرض فى مجال الرد على أولى المذكرات الإسرائيلية ، ثم آثروا الصمت بعد ذلك ، وكان صمتا مدروسا !

أحد أسباب هذا الصمت نتج عن الرغبة المصرية فى تفويت الفرصة على الإسرائيليين بإعطاء الموضوع حجما أكبر مما يستحقه ، وذلك من خلال الأخذ والعطاء فيه بين الجانبين .

السبب الثانى أنه كان لدى المصريين ما يقولونه للتأكيد على وجهة نظرهم بضعف دلالة الكتاب ، أو ما تم اقتباسه من مقدمته ، غير أنهم آثروا أن يحتفظوا به إلى اللحظة الأخيرة ، ربما لأن هذه اللحظة ستترك الانطباع النهائى فى نفوس القضاة ، وربما للرغبة فى التأكيد على حجم المبالغات التى درج الإسرائيليون على تقديمها ، وهى مبالغات لم تقتصر على كتاب الإحصاء السنوى فحسب ، بل تمتد إلى الحجج الأخرى التى تقدموا بها .

□ □ □

على ضوء هذه الاعتبارات لاحظ المتابعون للقضية فى المذكرات المتبادلة صخبا ملحوظا حول موضوع كتاب الإحصاء السنوى على الجانب الإسرائيلى ، وصمتا واضحا على الجانب المصرى .

وإذا كان بالإمكان تفسير أسباب الصمت فمن المستحيل متابعته ، أما الصخب فالمتابعة ممكنة وهو ما نتابعه مما جاء فى المذكرتين الإسرائيليتين الثانية والثالثة :

بالنسبة للمذكرة الثانية ، أو ما يسمى بالمذكرة المضادة ، لم يكن الإسرائيليون قد جاءهم بعد أثناء كتابتها أى رد مصرى حول ما أثاروه فى مذكرتهم الأولى ، ومن ثم فقد انصرفوا إلى تدعيم ما جاء فى هذه المذكرة بشأن حجة الكتاب إياه ، وقد قدموا فى هذا الاتجاه إضافتين ، ربما يكونوا قد تصوروا أنهما على قدر كبير من الأهمية ..

الإضافة الأولى كانت على شكل اتهام للجانب المصرى ، ولم يكن فى هذا الاتهام أى ظل من الحقيقة ، ولكنه على أى الأحوال كان يحقق قدرا مطلوبا من التشويش على هذا الجانب ، كما كان يعمل على إضفاء الأهمية على عمل يفتقد أدنى مقومات الأهمية .

قام هذا الاتهام على افتراض مؤداه أن المصريين كانوا يعرفون بأمر كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ ولكنهم لم يشيروا إليه من قريب أو من بعيد فى مذكرتهم الأولى ، وكان المعنى واضحا وهو أن المصريين يعرفون أن هذا الدليل فى غير مصلحتهم .. ولم يكن كل ذلك صحيحا فلم يكن المصريون يعرفون أصلاً بهذا الدليل !

الإضافة الثانية كانت على شكل معادلة رياضية ! ..

قالت المذكرة الإسرائيلية المضادة إن هناك معادلة بسيطة تقول إنه إذا كانت أ = ب ، ب = جـ فإن أ = جـ .

وبعد هذه المعادلة البسيطة ، على حد التعبير الإسرائيلى ، دلفت المذكرة إلى تطبيقها على موضوع كتاب الإحصاء السنوى على النحو التالى ..

إذا كانت إحداثيات ويد = B1

إذا كانت إحداثيات ويد = موضع نهاية الخط الواردة فى كتاب الإحصاء السنوى فإن : موضع نهاية الخط الواردة فى كتاب الإحصاء السنوى = B1 !

ويبدو أن كاتب المذكرة الإسرائيلية قد راقه كثيرا المنطق الرياضى الذى استخدمه فى السطور السابقة فلجأ إلى المزيد !

قال إنه يمكن تدعيم هذا الاستنتاج بتقديم معادلة إضافية مستمدة من وصف كتاب الإحصاء السنوى ، وهى على قدر كبير من البساطة ، وتقول :

العلامة = الإحداثيات المذكورة = الربوة الجرانيتية على الشاطىء !

ولم ينس الإسرائيليون فى نهاية المحاولة الثانية للتأكيد على أهمية كتاب الإحصاء السنوى الإشارة إلى أن ما جاء فى هذا الكتاب يتسق تماما مع ما جاء فى

اتفاقية ١٩٠٦ من توافر « الرؤية المتبادلة » بين الموقع الذى حدده وبين العلامة السابقة ، أى العلامة رقم ٩٠ .

□ □ □

للمرة الثالثة وفى المذكرة الأخيرة يستمر الإسرائيليون على لجاجتهم بشأن حجة كتاب الإحصاء السنوى .

وكانت اللجاجة هذه المرة موجهة إلى ما جاء فى المذكرة المضادة المصرية من تخطئة الحجة ، فقد كان الإسرائيليون مصممين ، وبالرغم من أى شىء على أن ما جاء فى كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ كان صحيحا !

وهم قد رفضوا تخطئة الجانب المصرى للكتاب المصرى بذريعتين :

□ **الذريعة الأولى** : أن المصريين لم يأتوا بدليل ما ، مهما كان هذا الدليل صغيرا ، لإثبات مقولتهم بأن ثمة خطأ قد حدث فى كتابة المقدمة الموضوعة لكتاب الإحصاء السنوى تبطل السطور الأربعة التى اعتمدوا عليها .

□ **أما الذريعة الثانية** : فمتصلة بما جاء فى الرد المصرى من أن هذا الخطأ قد تم تصويبه مباشرة فى الطبعة التالية من الكتاب ، وكان الرأى الإسرائيلى أن ذلك لم يحدث !

فاختفاء العبارة إياها وحلول الكلمات الفرنسية التى تقول إن خط الحدود ينتهى « قرب طابا على خليج العقبة » لا يعنى بالضرورة ، فى رأى الإسرائيليين ، أن العبارة التى اختفت خاطئة !

وكان هذا الرأى يقول إن كل ما حدث أن انتقل كتاب الإحصاء السنوى الصادر عام ١٩١٠ إلى صيغة تعميمية بدلا من تلك الصيغة التخصيصية التى كانت سائدة فى كتاب ١٩٠٩ .

الخطأ الذى يصحح لو كان قد حدث ، فيما ارتآه الإسرائيليون ، أن يذكر بالتدقيق الموضع الصحيح بديلا عن الموضع الخطأ . بمعنى أنه إذا كان الموضع الصحيح عام ١٩١٠ هو موضع العلامة ٩١ المصرية ، أو هو موضع علامة باركر ،

فقد كان على كتاب الإحصاء السنوى الصادر فى ذلك العام أن يسجل أحد هذين الموضعين ، الأمر الذى لم يحدث !

وكان واضحا بعد كل هذا الكلام أن الإسرائيليين مصممون على السير قدما فى طريق التمسك بعبارة « الأسطر الأربعة » ، وقد أدرك المصريون أن تلك السطور رغم محدوديتها ستكون أحد ميادين المواجهة فى المرافعات الشفوية فى جنيف ، وكان عليهم أن يتأهبوا لهذه المواجهة !

□ □ □

تمت المواجهة فى جنيف حول كتاب الإحصاء السنوى على جولتين ، دارت أولاهما فى مارس بين البروفيسور باوت والمستر لوترباخت ، وقد دارت فى المساء بالأساس . واحتدمت الثانية فى أبريل بين البروفيسور باوت والمستر سييل ، وكانت جولة صباحية ، وإذا كان من العسير القول بالنسبة لهذا النوع من الصراع القانونى بأن جولة ما قد انتهت بالضربة القاضية ، إلا أن ما حدث فى أبريل كان ضربا من ضروب الضربات القاضية ، للحجة الإسرائيلية بالطبع ، ولنتابع الجولتين !

□ **الجولة الأولى** : يمكن توصيفها بجولة « المناوشات الثقيلة » ، ففى جلسة مساء الأربعاء ١٦ مارس عام ١٩٨٨ قدم البروفيسور باوت مزيدا من التفسيرات التى تثبت خطأ ما جاء فى الكتاب ، وكانت على درجة كبيرة من المعقولية .

أول هذه التفسيرات كان على صيغة سؤال موجه إلى ضمير المحكمة عن مغالطات الإسرائيليين .. سأل المحامى البريطانى العتيد عن الأسباب التى منعت واضع كتاب عام ١٩٠٩ الذى حدد نقطة النهاية فى خط حدود مصر الشرقية (طابا) بالإحداثيات ، من تحديد نقطة بداية الخط فى الشمال (رفح) ، بالإحداثيات أيضا ؟

إذن فالقضية لم تكن قضية منهج وإنما كانت قضية صدفة سيئة الحظ ، وهو ما جاء فى التفسير الثانى الذى قدمه البروفيسور باوت .

يقول هذا التفسير إن الذى وضع هذه المقدمة « إحصائى » وليس مسّاح ، وإن الاحصائيين بطبيعتهم ميالون إلى لغة الأرقام طالما وجدوها ، والذى حدث فى رأى المحامى الانجليزى الشهير ، أن هذا الإحصائى قد عثر على إحداثيات النقطة الفلكية

B1 ، وهو بحكم عدم تخصصه لم يكن ليدرك كثيرا الفرق بين هذه النقطة وبين موقع العلامة ٩١ التى لم يكن قد ورد تحديد لإحداثياتها فى أى من الأعمال المسحية التى كانت قد تمت حتى هذا الوقت ، ومنذ تعليم خط الحدود عام ١٩٠٦ ، ونتيجة لعدم الإدراك ، آثر الرجل أن يأخذ باللغة التى يحبها .. لغة الأرقام ، ولم يكن يدرى بالطبع أنه بعد ثمانين عاما سوف يظهر قوم يستغلون هذا العشق .. عشق الأرقام !

التفسير الثالث استمده البروفيسور باوت من كتاب الإحصاء السنوى الصادر بالفرنسية عام ١٩١٠ والذى أسقط الإحداثيات إياها ، وقد رفض المحامى المعروف فكرة التخصيص والتعميم وأصر على الرأى بأن هناك خطأ قد تم تصحيحه .

قدم تفسيرا لذلك فى العبارة التى جاءت فى مقدمة تعريفات الحدود فى النسخة الفرنسية ، والتى تقول إن هذه التعريفات قد حررت بواسطة مصلحة المساحة «Notes rédigées par le Service d'Arpentage» .

وإذا كان الإحصائيون يقعون فى الخطأ بالنسبة لأمور مساحية فإن المسّاحين لا يقعون فيه ، فقد كان هؤلاء يعلمون ، على حد كلمات البروفيسور باوت التى جاءت فى مرافعته مساء ذلك اليوم : « إن B1 لم تدرج كنقطة لعلامة حدود فى المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ . وكانوا يعلمون أيضا أن B1 واقعة على الربوة الجرانيتية وليس فى المكان الصحيح على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا ، ومن ثم فقد كان طبيعيا أن يقوموا بتصحيح الوصف على هذا النحو البسيط ، ولم يضعوا أى إحداثيات بديلة لسبب بسيط وهو أنه حتى هذا الوقت لم تكن قد وضعت إحداثيات للعلامة ٩١ ومن ثم جاءت عبارة أن الخط ينتهى فى نقطة قرب طابا على خليج العقبة ، هذا هو كل ما فى الأمر أيها السادة » !

مساء يوم الثلاثاء ٢٢ مارس جاء دور المستر لوترباخت فى الرد ، وقد لاحظ أولئك الذين حضروا تلك الجلسة ، أو الذين قرأوا محضرها ، أن روح السخرية التى تملكت المحامى البريطانى اليهودى كانت أغلب كثيرا على روح الإنصاف ومخاطبة عقول القضاة .. ربما تكون هذه الروح قد أرضت بعض ما يعتمل فى نفوس الإسرائيليين الذين كانوا حاضرين فى الجلسة ، وربما تكون أيضا قد أغضبت المصريين الموجودين الذين ظهرت على وجوههم علامات السخط ، لكن يبقى فى

نهاية الأمر تأثيرها على وجدان القضاة ، ونظن أنه كان سلبيا .

سخر المستر لوترباخت من قصة « الموظف الصغير بمصلحة الإحصاء » الذى وقع فى خطأ ١٩٠٩ ، وقال إن هذه القصة التى يزعمها المصريون ، على حد تعبيره ، كانت تتطلب دليلا يسندها من وزارة المالية التى أصدرت الكتاب ، وانثنى من ذلك وبشكل تهكمى ليذكر أن وزارة المالية هذه موجودة فى مصر وأن أوراقها ما زالت محفوظة .. إذن لماذا لم يستخرج الجانب المصرى من هذه الأوراق ما يسند القصة التى أتى بها !؟

وبعد السخرية عاد محامى الجانب الإسرائيلى ليردد المقولة بأن ما جاء فى طبعة عام ١٩١٠ كان تعميما وليس تصحيحا ، وبنفس الحركات ذات الطابع المسرحى والأسلوب ذى الطابع التهكمى !

جاءت بعد ذلك الجولة الثانية فى أبريل ، ففى صباح يوم الثلاثاء ١٢ من هذا الشهر وقف البروفيسور باوت فى قاعة المحكمة وأخرج من جيبه مجموعة الأدلة التى كان قد احتفظ بها المصريون للحظة الأخيرة .

قدم الجانب المصرى فى هذه الجلسة مفاجأة ، فقد أحضر « المقدمة » التى وضعها مدير مصلحة الإحصاء الانجليزى المستر ج . راندون Randone لكتاب عام ١٩٠٩ ، والتى يعتذر فيها للقارىء عن بعض الأخطاء وعدم الدقة التى قد يصادفها فى الكتاب نتيجة لأنها التجربة الأولى ، ونتيجة لعامل السرعة فى إصداره ، وكان الرجل أمينا مع قارىء عام ١٩٠٩ عندما وعده بأن إدارته سوف تسعى إلى تصحيح أى خطأ تكتشفه فى الأعداد التالية التى سوف تصدر تباعا كل عام !

وقد أكد هذا الاعتذار أن التغيير الذى أدخل على طبعة ١٩١٠ الفرنسية كان فعلا من قبيل تصحيح الخطأ ، وهو ما كان يقول به المصريون طوال الوقت ، وليس من قبيل « التعميم » كما كان يصر الإسرائيليون .

المفاجأة الثانية ، أو بالأحرى اللكمة الثانية التى وجهها المصريون فى هذه الجولة ، كانت فيما قدموه للمحكمة من ملاحظة ذكية .

تقول هذه الملاحظة إنه بقراءة كتاب عام ١٩٠٩ كانت إدارة الإحصاء حريصة على أن تشير كلما استعانت بإدارة من إدارات وزارة المالية فى قسم من أقسام هذا الكتاب أن تنوه بتلك الاستعانة .

وبالنسبة لمصلحة المساحة حدث هذا مرة على الأقل فى القسم من الكتاب الذى جاء تحت عنوان « ملاحظات إرصادية Meteorological Observations » والذى أشار صراحة إلى أن مادة هذا القسم مقدمة من مصلحة المساحة ، الأمر الذى لم يحدث بالنسبة للقسم الخاص « بالمناخ والأرض » .

إذن وكما استنتج المصريون ، فإن هذا القسم قد تمت كتابته عام ١٩٠٩ دون عون من مصلحة المساحة التى لم تتدخل فيه إلا فى طبعة العام التالى ، ومن ثم فإن الخطأ الوارد طبيعى لغياب المتخصص ، وهو الأمر الذى قال به الجانب المصرى طوال الوقت !

وكانت **المفاجأة الثالثة** أطرف المفاجآت وأقساها فى نفس الوقت على الجانب الإسرائيلى .

فقد تقدم البروفيسور باوت بما جاء فى كتاب ١٩٠٩ فى القسم الخاص بالموانىء المصرية ، ونترك الكلمات للمحامى البريطانى المعروف ..

أخذ باوت فى قراءة ما جاء فى هذا القسم .. قال :

« الاسكندرية تقع على البحر المتوسط (خط عرض ١٣ً ١١َ ٣١° شمالا وخط طول ٤٤ً ٥١َ ٢٩° شرق فنارة رأس التين » ..

وبعد أن قرأ العبارة قال : « الآن ، توجد فنارة رأس التين فى الاسكندرية ولكنها ليست كل الاسكندرية ، فالاسكندرية أكبر من ذلك كثيرا ، ولكن الموظف الذى وضع هذا الكتاب وفى حماسة البالغ للتحديد أعطى إحداثيات الفنارة ليعرّف بها الاسكندرية ، **وهو ما فعله بالضبط بالنسبة لإحداثيات الربوة الجرانيتية التى ساقها ليعرّف بها طابا »** .

انتقل بعد ذلك مستطردا فى قراءة ما جاء فى الكتاب عن السويس حيث حدث

نفس الشيء عندما قدم واضع الكتاب إحداثيات « الشاليه الخديوى » الذى كان واقعا فى المدينة باعتباره من معالمها البارزة . وهو الأمر الذى حدث أيضا بالنسبة لبورسعيد حيث قدم الكتاب إحداثيات فنارتها !

خلص البروفيسور باوت من كل ذلك إلى القول :

« إن اعتماد إسرائيل على هذا النوع من الوثائق يعكس فى رأيى ضعف القضية الإسرائيلية . فأن تقيم إسرائيل كل هذا الوزن لمثل هذا المطبوع ، ولخطأ ارتكبه موظف صغير وتم تصحيحه فى العام التالى إنما هو انعكاس واضح لضعف القضية الإسرائيلية » .

وكان ما قدمه المحامى البريطانى المعروف صباح هذا اليوم بمثابة الضربة الأخيرة لقصة كتاب الإحصاء السنوى برمتها ، الأمر الذى يمكن استنتاجه بسهولة مما جرى بعد ذلك على متسويين :

□ **الأول** هو المستوى الإسرائيلى فقد كان مفروضا أن يقوم المستر لوترباخت صباح يوم الجمعة ١٥ أبريل بالرد على ما جاء فى الكلمة الأخيرة للبروفيسور باوت وهو مالم يحدث ، فقد آثر الرجل بعد كل ما جادت به قريحته من أشكال السخرية والتهكم التى قام بها فى جولة مارس .. آثر أن يترك هذا الجانب من القضية لوكيل دولة إسرائيل المستر روبى سيبل ، وكان كل ما فعله هذا الأخير أن عاد إلى ترديد الحجج الإسرائيلية القديمة ، وكان باديا على وجوه الجميع أنهم يدركون أن ما يفعله الرجل ليس أكثر من تحصيل حاصل ، أو بالأحرى حفظا لماء الوجه لدليل وصفه الإسرائيليون فى مذكرتهم الأولى بأنه « بالغ الأهمية » !

□ **الثانى** مؤسس على رأى المحكمة والذى جاء فيه بالنص :

« تجادل إسرائيل بأن الكتاب الإحصائى السنوى عن مصر الصادر فى عام ١٩٠٩ عرّف الحدود بأنها تنتهى عند الربوة الجرانيتية ، وعلى أية حال فإن حجية مثل هذه المطبوعات الفنية ضعيفة ، إذ المقصود منها أن توفر معلومات لا أن تكون مراجع معتمدة عن الحدود ، فهى تندرج تحت ما يمكن وصفه بأنه كتب موسوعية مرجعية وليست أحكاما

إدارية . وعلى أية حال فإن هذه الإشارة إلى نقطة الحدود النهائية قد اختفت فى السنوات التالية . ومن المتيقن أنه على امتداد الفترة الحاسمة للانتداب لا يوجد دليل يشير إلى أن مصر أو بريطانيا العظمى اعتدّت بهذه الإشارة الوحيدة للربوة الجرانيتية كدليل على نقطة الحدود النهائية . كما أن حجة إسرائيل فى هذا الشأن ضعيفة ومؤداها أن كتاب الإحصاء السنوى لعام ١٩٠٩ يشير إلى إحداثيات المحطة الفلكية B1 التى كانت على (قمة الربوة الجرانيتية) . ومع ذلك فإن الوضع الإسرائيلى للعلامة ٩١ يقع على مسافة كبيرة منها عند النهاية الغربية للربوة الجرانيتية ، وتكاد تكون فى بطن الوادى تقريبا » .

وقد حسم هذا النص الذى جاء فى الفقرة ٢٢٠ من حكم المحكمة قصة كتاب الإحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩ وبرأت ساحته وحولته إلى سلاح مفلول فى الأيدى الإسرائيلية !



الفصل الحادى عشر

المدافع التركية فى طابا !

عصر

يوم الثلاثاء ٢٢ مارس ١٩٨٨ . وفى قاعة المحكمة فى جنيف ، وقف المستر لوترباخت ، المحامى البريطانى عن الجانب الإسرائيلى ، بقامته المديدة ، وقد رفع يديه بحركة مسرحية من تلك الحركات التى يجيدها ، ورفع صوته بعض الشىء وقال : « **لقد أعلنت إسرائيل بصراحة تامة وها آنذا أكرر هنا : طابا مصرية .. طابا مصرية** » !

انزل بعد ذلك يديه المرفوعتين ، وخفض فى نفس الوقت من درجة صوته ثم تساءل : **ولكن ما هى طابا !؟**

وبادر بالإجابة بعد أن ارتفع صوته مرة أخرى : « **إن طابا هى المنطقة اللصيقة بأشجار الدوم والبئر ومركز البوليس المصرى .. هذه هى طابا سيدى الرئيس** » !

وكانت هذه هى « النظرية » التى تفتق عنها فكر واضعى استراتيجية الدفاع الإسرائيلية ، وهى نظرية لها قصة ، وقد حشد لها الإسرائيليون مجموعة من الأدلة

التى احتلت مساحة واسعة ، سواء فى المذكرات المكتوبة ، أو فى المرافعات الشفوية ، وكان أغربها الادعاء بوجود المدافع التركية فى طابا عام ١٩١٣ . وعموما فإن النظرية وما حشد لها يستحق المتابعة !

□ □ □

تشير معايشة « قضية العصر » أن النظرية بأن مسمى طابا ينطبق على المنطقة الواقعة غربى الربوة الجرانيتية قد توصل إليها الإسرائيليون خلال صيف عام ١٩٨٧ ، أو على وجه التحديد خلال فترة إعدادهم للمذكرة المضادة بين مايو وأكتوبر من ذلك العام .

وكان لابتداع هذه النظرية الإسرائيلية أسبابها ..

فهى على الجانب **الأول** تبقى المنطقة الواقعة شرقى الربوة والتى أقام الإسرائيليون عليها منشآتهم السياحية ، الفندق والقرية السياحية ، تبقيها خارج نطاق طابا التى يعترف الإسرائيليون بها ، **وطالما أن المصريين يطالبون بطابا فهى لهم ، ولكن بدون المنطقة الواقعة شرق الربوة .**

ويلاحظ أن الإسرائيليين مع ابتداعهم هذه النظرية قد تخلوا عن أحد الموضعين اللذين طالبوا بهما باعتبار أن أيهما هو موضع العلامة ٩١ ، فقد تخلوا عن البئر التى تقع إلى الغرب أكثر وتمسكوا بالموضع الثانى ، الربوة الجرانيتية ، والذى كان موضعا أقل طموحا ، أو بالأحرى أقل طمعا ، من موقع البئر !

□ **السبب الثانى** الذى دفع الجانب الإسرائيلى إلى ابتداع نظريته الجديدة نتج عن ذلك الكم الهائل من الوثائق الذى جاءت به المذكرة المصرية الأولى فى مايو ١٩٨٨ ، والتى أثبتت بشكل يصعب تحديه مصرية طابا . (انظر الفصل السادس) .

وكما سبقت الإشارة ، فقد قدم الإسرائيليون نظريتهم أول ما قدموها فى مذكرتهم الثانية ، أو المذكرة المضادة كما تسمى ، والتى قدمت إلى المحكمة فى ١٢ اكتوبر عام ١٩٨٧ .

تحت عنوان فرعى « السيادة المصرية على طابا ليست محل نزاع » جاء :

« إذا كان لم يسبق أن وضح لمصر أن إسرائيل لا تطالب بالسيادة على طابا ، فإن إسرائيل تود أن تغتنم الفرصة الحالية لتعبر عن اعترافها غير المشروط بالسيادة المصرية على طابا التى هى أشجار الدوم والآبار والمنطقة الواقعة غرب الخط الذى تتوافر فيه الرؤية المتبادلة ، والممتد بين علامة الحدود رقم ٩٠ وعلامة الحدود رقم ٩١ كما حددت إسرائيل موضعها (بير طابا) » .

وقد قرنت المذكرة الإسرائيلية المضادة هذا « الاعتراف غير المشروط » ، على حد تعبيرها بصورة لمركز البوليس المصرى فى طابا التقطها خلال مارس - أبريل عام ١٩٤٩ أحد الجنود الإسرائيليين ، وهو المركز الذى كان قائما إلى جوار أشجار الدوم ، ويعلق الإسرائيليون على الصورة بأن هنا ، وهنا فقط تقع طابا ، أما ما دون ذلك إلى الشرق فليس طابا ، وإن لم يقل الإسرائيليون ماذا تكون إذن !؟ (انظر الشكل رقم ١٠) .

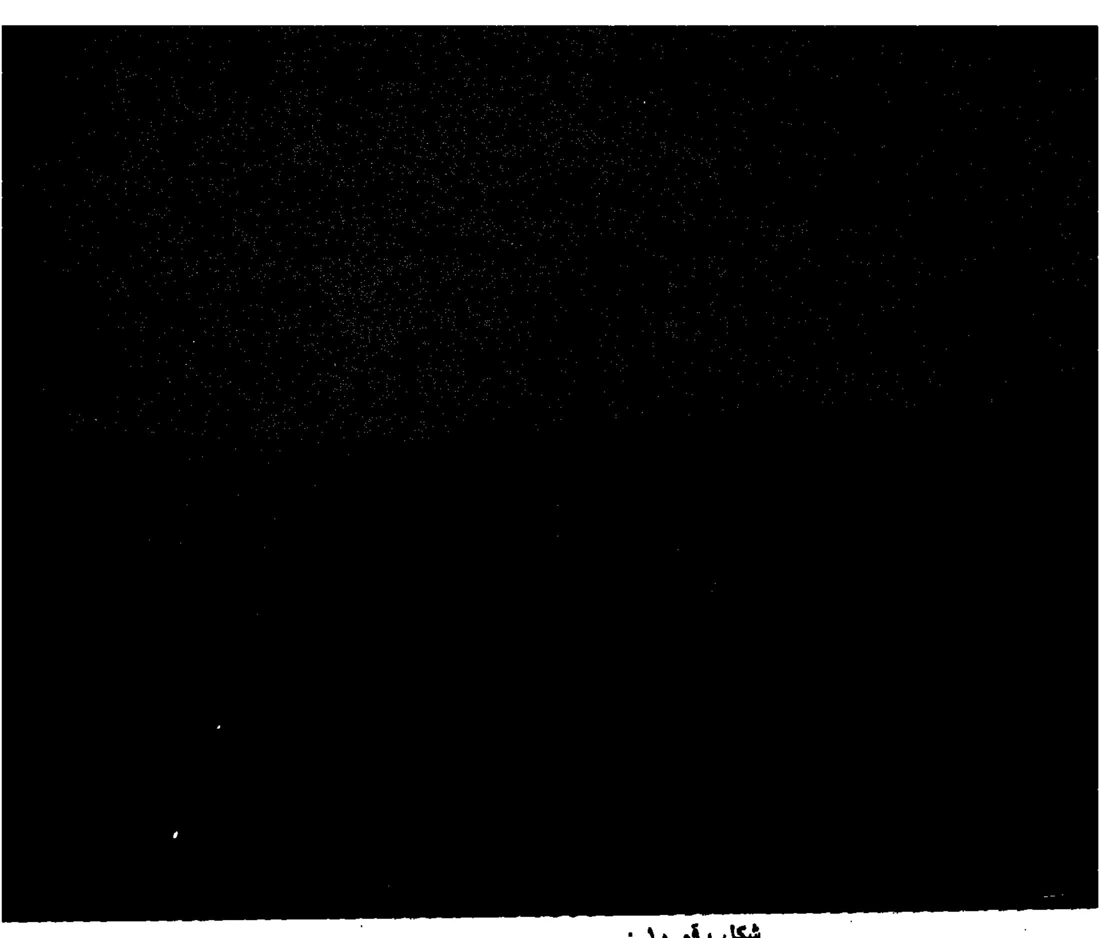
وكان مطلوبا بعد ابتداع النظرية وطرحها على هذا النحو تقديم الأدلة التى تثبتها ، وهو ما ساق من أجله الإسرائيليون ثلاث روايات ، كانت من أطرف الروايات التى قدمت على مسرح القضية !

□ □ □

الرواية الأولى كان لها بطلان ، ميسترمان Meistermann ، وبيدكر Baedeker ، والاثنان قدما كتابين من كتب الإرشاد السياحى وجد فيهما الإسرائيليون ما يبرر نظريتهم .

جاء فى **كتاب الأول** الصادر فى باريس عام ١٩٠٩ تحت عنوان « المرشد من النيل إلى الأردن » وفى صفحة ١٩٠ ما نصه :

« يترك المرء على يساره وادى المزاريق (ساعة وعشر دقائق) . ثم يصل إلى وادى طابا (١٥ دقيقة) الذى توجد به بئر ماء مائل للملوحة تحيط به بعض أشجار الدوم ، وصهريج مياه حسن البناء . واكتسب هذا المكان صيتا فى عام ١٩٠٦ ، عندما احتلته القوات التركية رغم احتجاجات الانجليز ، ومن المقطوع به أنه ظل داخل الأراضى المصرية . ولكن فيما يلى هذه الواحة تسير الحدود الجديدة



شكل رقم ١٠ :

□ مركز البوليس المصرى فى طابا عام ١٩٤٩

للامبراطورية العثمانية التى يقوم عليها **مركز للجنود الأتراك حيث يبدو الجنود وقد عسكروا فى حصن صغير .**

« وينحرف الطريق ناحية الشرق ويدور حول رأس صغير هو رأس المصرى التى يخترقها خانق نقب السطح (ساعة واحدة) . وفى اتجاه الشمال تمتد سلسلة من البازلت والجرانيت والبروفير ذات ألوان جذابة ... » .

أما **كتاب الثانى** بيدكر ، الصادر فى باريس أيضا تحت عنوان « فلسطين وسوريا » ، فقد استعان الإسرائيليون بطبعته الرابعة المؤرخة عام ١٩١٢ ، والتى جاء فى صفحة ٢١٣ منها وصف مشابه كان نصه :

« فى حوالى ساعة وعشر دقائق نصل إلى وادى المزاريق . ثم نصل بعد ربع

ساعة إلى وادى طابا . وفى الوادى نبع تميل مياهه للملوحة وأشجار الدوم ، وعلى مقربة منها صهريج مياه من الطوب الأحمر وخلفه مباشرة توجد الحدود المصرية التركية **ومركز تركى عسكرى** . وفى خلال ساعة ندور حول رأس المصرى وهو نتوء من صخر أسود ... » .

قرن الإسرائيليون هذين النصين بالمنظر رقم (٤٢) المستخرج من كتاب ميسترمان ، وهى صورة لمبنى من دور واحد يقوم على مساحة غير صغيرة ويقع فى حضن الجبل وتحيط به مجموعات كثيفة من أشجار النخيل ، وجاء تعريف ميسترمان لهذا المبنى بأنه « **قلعة طابا** » !

وقد تقدم الإسرائيليون بهذه الرواية فى أول الأمر ضمن أدلة أخرى حاولوا من خلالها إثبات أن الأتراك لم يخرجوا من طابا بمقتضى اتفاقية ١٩٠٦ ، وهم يريدون من وراء ذلك إبطال مقولة « الأهمية الاستراتيجية » لطابا التى ترددت فى المفاوضات التى جرت لإبرام هذه الاتفاقية . ولكن ما أن جاءتهم المذكرة المصرية الأولى حتى رأوا استخدامها فيما يفيد بأن القسم الممتد بين الربوة الجرانيتية وسلسلة الجبال الشرقية لم يدخل ضمن طابا التى جلا عنها الأتراك ، وأن هؤلاء قد استمروا باقين فى ذلك القسم ، فيما شهد به ، أو شهده ، كل من ميسترمان وبيدكر !

ومع فجاجة الرواية المستمدة من كتابين للإرشاد السياحى فقد كان على المصريين أن يقرأوها ويفحصوها ، فقد قدمت على أى الأحوال كدليل ، وقد اكتسب أهمية فيما صوره الإسرائيليون من أن الصورة والمعلومات مقدمة من نفس الفترة التى أعقبت توقيع اتفاقية ١٩٠٦ .

كان هناك أولا ما يسمى « **بضعف السند** » ، فالاعتماد على كتب الإرشاد السياحى أو كتابات الرحالة فى تعيين علامات الحدود أمر يقع فى مرتبة متأخرة من مراتب إثبات الحقوق .

وقد أشارت المذكرة المصرية المضادة فى هذا الصدد إلى حقيقة أن هناك رحالة آخرين قد تقدموا بمعلومات عن طابا ، مثل مس بلاودن Blowden والمستر بيدنل Beadnell ، وهى معلومات مناقضة لما جاء به ميسترمان وبيدكر .

وكان هناك ثانيا أشجار النخيل المحيطة بالمبنى الأبيض الذى وصفه ميسترمان بأنه « قلعة طابا » ، وكان أمرها غريبا .

ذلك أنه بامتداد السنوات ، ورغم توالى التوصيفات عن وادى طابا ودلتاه من مصادر مختلفة منذ عام ١٩٠٦ وقبل وبعد ذلك ، فإن مصدرا واحدا من المصادر لم يشر إلى وجود أية أشجار غير مجموعة أشجار نخيل الدوم التى تتفرد بها طابا ، وقدم المصريون فى هذا الصدد صورة لمركز حدود مصرى ملتقطة عام ١٩٥٠ ، وقد أقيم فى ظل مجموعة أشجار نخيل الدوم المعروفة والقائمة حتى وقتنا هذا !

رتب المصريون على هذه الملاحظة استنتاجا مؤداه أن ميسترمان قد وقع فى خطأ أثناء إعداده لكتابه فاختلطت بعض الصور التى أعدها لمواقع الحدود ، وأدى هذا الاختلاط إلى وضعه للصورة فى غير مكانها .

وقد قوى من هذا الاستنتاج أنه بينما تقع مجموعة أشجار نخيل الدوم ، وهى المجموعة الوحيدة من الأشجار ، قرب البئر فى بطن الوادى ، فإن مجموعة أشجار النخيل التى يقع إلى جوارها مبنى ميسترمان تقف ملاصقة لسلسلة جبلية من تلك السلاسل المنتشرة فى منطقة الحدود . (انظر الشكل رقم ١١) .

نبه المصريون أخيرا فيما يتصل بشهادة الرحالة الفرنسى أن الزى العسكرى المصرى كان حتى هذا الوقت قريبا من الزى العسكرى التركى ، ومن ثم فإن من شاهدهم ميسترمان فى طابا ، واعتقد أنهم جنود أتراك ، هم فى الغالب من الجنود المصريين .

أما « بيدكر » فقد لاحظ الجانب المصرى تقاربا غريبا بين ما قدمه فى روايته وبين ما جاء فى رواية ميسترمان .

تتحدث الروايتان عن « بئر المياه المائلة للملوحة » و « أشجار الدوم » و « صهريج المياه الحسن البناء » ، وبنفس الكلمات تقريبا .

وتتطابق الروايتان فى التوقيتات ، فالوصول إلى « المزاريق » يستغرق ساعة وعشر دقائق عند الرجلين ، ثم إن الوصول إلى طابا يتطلب ١٥ دقيقة عند ميسترمان وربع ساعة عند بيدكر .. وهكذا !



شكل رقم ١١ :
□ القلعة التى جاءت فى كتاب ميسترمان

ولا ينسى ميسترمان وبيدكر الإشارة إلى النتوء الموجود على الساحل والمعروف باسم رأس المصرى ، يذكره الأول صفحة ١٩٠ ويذكره الثانى صفحة ٢١٣ !

ولم يكن غريبا مع كل هذا ألا ينسى بيدكر الإشارة إلى « المركز التركى العسكرى » الذى سبق وأشار إليه ميسترمان بشكل أكثر تفصيلا ، وبالصورة !

وعلى ضوء هذه الملاحظة ، التقارب المثير بين الروايتين ، رأى المصريون أن صاحب كتاب « فلسطين وسوريا » الصادر عام ١٩١٢ قد نقل عن كتاب « المرشد من النيل إلى الأردن » الصادر قبل ذلك بثلاث سنوات .

وكان لهذا الرأى ما يبرره ، ليس فقط نتيجة للتشابه القوى بين ما جاء فى الكتابين حول هذه القضية ، وإنما أيضا أنه كان من الأمور العادية أن تنقل تلك الكتابات الموضوعة لإرشاد السياح عن بعضها فى هذا الزمان ! ومن ثم فإن ما قدمه بيدكر لم يعتبر فى رأى المصريين « دليلا جديدا » بل كان فيما ارتأوه « تكرارا فى الخطأ » !

على أى الأحوال فإن هذا الذى جاء فى مذكرة مايو الإسرائيلية كان الأساس الذى تبلورت حوله النظرية الجديدة التى أتت بها مذكرة اكتوبر ، نظرية أن طابا تتوقف عند الربوة الجرانيتية ، وجاءت المذكرة الثالثة فى فبراير من العام التالى (١٩٨٨) لتقدم دليلين جديدين .

□ □ □

تحت عنوان جذاب من تلك العناوين التى برع واضع المذكرات الإسرائيلية فى استخدامها جاءت الرواية الجديدة لتدعيم النظرية ..

العنوان كان « **المدافع التركية فى طابا** » ! ، **والرواية جاءت فى أقل من أربعة سطور فى تقرير « المخابرات السودانية » عن شهر أبريل عام ١٩١٣ .**

تقول هذه السطور : « جاءت التقارير بزيادة فى المراكز التركية فى رفح وخان يونس وأم عميد ، وأن باشا مع مدفعين قد وصل إلى العقبة . و (يقال) إن المدفعين قد وُضعا فى طابا وعلى جبل بيريو » . ويلاحظ أن ما جاء فى هذه السطور عن طابا لم يزد عن نصف سطر !

وقبل مناقشة هذه السطور التى أقام عليها المستر لوترباخت رواية طويلة عريضة فى مرافعاته فى جنيف فى جولتى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ ، ينبغى التنبيه إلى حقيقتين :

(١) أن مخابرات الجيش المصرى هى التى كان يطلق عليها وقتذاك « المخابرات السودانية Sudan Intelligence » ، بحكم أن القسم الأكبر من الجيش المصرى كان موجودا آنذاك فى السودان ، وبحكم أن قائد هذا الجيش

(السردار) الذى تتبعه إدارة المخابرات كان يقيم بالأساس فى الخرطوم لأنه كان يشغل فى نفس الوقت منصب « حاكم عام السودان » .

وكان من بين اختصاصات هذه الإدارة ، المخابرات السودانية ، الإشراف على مناطق الحدود المصرية ، شبه جزيرة سيناء ، الصحراء الغربية ، وأخيرا الصحراء الشرقية . (انظر الفصل الثالث) .

(٢) أن الإسرائيليين حتى اكتوبر عام ١٩٨٨ لم يكونوا يعرفون شيئا عن هذه التقارير الشهرية ، التى كانت تضعها إدارة مخابرات السودان ، وتتضمن معلومات عن الصحراوات المصرية . وأنه بعد أن استعانت المذكرة المصرية المضادة بأوراق هذه الإدارة ، وهى المذكرة التى قدمت فى ذلك الشهر ، فقد هرولوا يبحثون عن تلك التقارير التى وجدوا بعضها فى دار الوثائق العامة فى لندن والتى عثروا فى أحدها على هذه السطور الأربعة التى أقاموا عليها روايتهم ، وكان المصريون يعرفون من قبل بهذا التقرير ، وإن لم يروا له أهمية تذكر .

ولم يأت « عدم الاكتراث » المصرى بتقرير المخابرات السودانية عن شهر أبريل عام ١٩١٣ من فراغ ...

فالعبارة التى استند إليها الإسرائيليون فى تدبيج روايتهم ، والتى جاء فيها : « **يقال إن المدفعين قد وُضعا فى طابا وعلى جبل بيريو** » توضح بشكل لا لبس فيه أن إدارة المخابرات فى الجيش المصرى قد تلقت معلومات من أحد عملائها المنبثين فى العقبة ، والتى كانت تشير إلى أسمائهم أحيانا ، وكانوا فى أغلبهم من أبناء القبائل المصرية فى المنطقة .. تلقت معلومات تضمنت هذه الأنباء .

ولما كان المسئول فى المخابرات يعلم أن هؤلاء كثيرا ما يبالغون فى نوعية المعلومات التى يقدمونها ليكتسبوا أهمية فى الإدارة التى يعملون لصالحها ويتقاضون رواتب منها ، ولما كان يعلم أيضا بصعوبة أى وجود عسكرى تركى فى طابا ، فقد حرص على أن يسبق هذه المعلومات بكلمة « يقال » مما كان يضعف كثيرا من مصداقيتها ويضعها فى درجة الإشاعة وليس فى مرتبة الحقيقة المقررة .

اختلف الأمر فيما استمده المصريون من نفس التقارير في مذكرة اكتوبر ١٩٨٨ ، خاصة فيما يتصل بإقامة مصر لمركز لها في طابا عام ١٩١٤ ، فبالطبع لم يكن أكثر من مخابرات الجيش المصرية دراية بإقامة مركز لهذا الجيش في تلك البقعة الحدودية !

من ناحية أخرى فإن مثل هذه الإشاعات خلال الظروف التاريخية التي كانت تمر بها العلاقات المصرية - التركية خلال عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ كانت تتفشى بقوة ، وبشكل متسق مع هذه الظروف .

فقد شهدت هذه الفترة حدثين انعكست آثارهما بشكل أو بآخر على تلك العلاقات وعلى سيناء على وجه الخصوص .

□ **الحدث الأول** : تمثل في الحرب التي عرفت « **بالحرب الطرابلسية** » والتي نشبت نتيجة للغزو الايطالي لطرابلس الغرب (ليبيا) التي كانت واقعة تحت الحكم العثماني ، وقد نجح الايطاليون في قطع الطريق البحري بين تركيا والسواحل الليبية ، الأمر الذي دعا الأتراك إلى محاولة إرسال قواتهم عبر الشام ومصر ، على اعتبار أن الأخيرة كانت لا تزال قسما من الامبراطورية التركية .

غير أن تحايل سلطات الاحتلال البريطانية لمنع عبور القوات التركية ، تذرعا بفكرة الحياد المصري ، قد دفعت إلى محاولات لتهريبها أو تسريبها عبر تلك الأراضي ، سواء من فلسطين أو شبه الجزيرة العربية ، مما دفع مخابرات الجيش المصري إلى بث العيون في المنطقة التي اندفع أصحابها يرسلون بالتقارير وكان منها التقرير إياه !

□ **الحدث الثاني** : تمثل في الثورة اليمنية ضد الأتراك والتي دفعت هؤلاء إلى إرسال قواتهم عبر قناة السويس ، ولما ضيقت سلطات الاحتلال هذا المنفذ بدأوا في إرسالها عبر خليج العقبة ، وكانت عيون مخابرات الجيش المصري وتقارير أصحابها موجودة أيضا في هذه الظروف .

ولما كان القول « بالمدافع التركية في طابا » لم يرد إلا في المذكرة الإسرائيلية الأخيرة المقدمة في أول فبراير ١٩٨٨ ، فقد كان على المصريين أن ينتظروا لنحو شهر ونصف ليردوا ، وكان مكان الرد هذه المرة في حنيف !

☐ **الرواية الثالثة** : استمدها الإسرائيليون من أحد كتب سلسلة كانت تصدرها مخابرات البحرية البريطانية تحت عنوان « المختصرات الجغرافية Geographical Handbooks» ، وهو الكتاب الذى صدر عام ١٩٤٦ تحت عنوان « **غرب الجزيرة العربية والبحر الأحمر** » .

وقيمة هذه الرواية أنها تكمل الروايتين السابقتين عليها وتصل بالتصور المطروح إلى حبكته الأخيرة .

الرواية من فصلين ، أحدهما يتكون من أربعة سطور والثانى عبارة عن صورة فوتوغرافية .

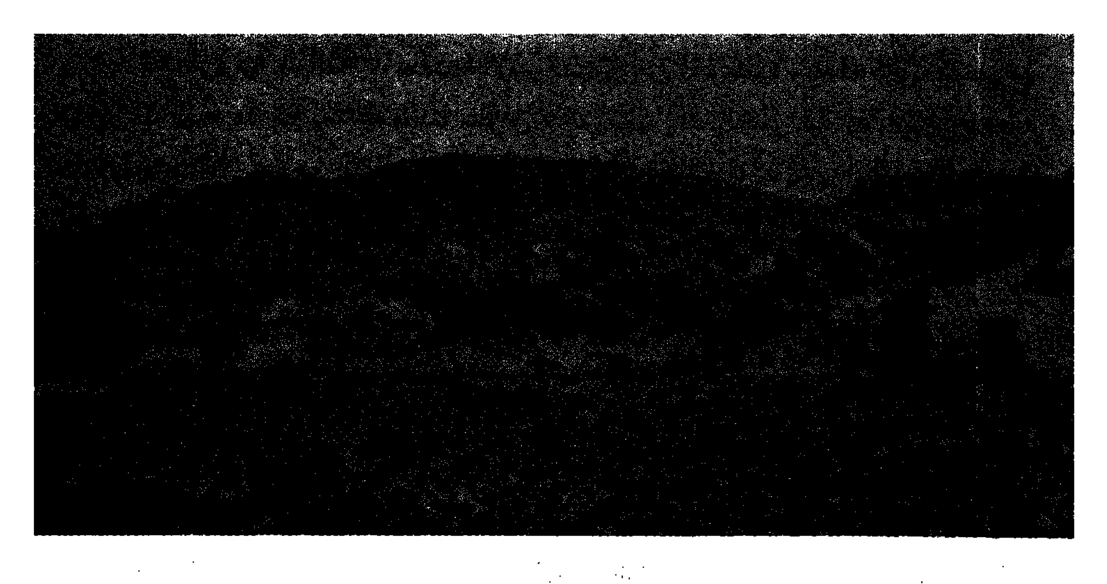
الفصل المكتوب يقول « يقع على النتوء الطويل لطابا المتجة جنوبا ، وعلى بعد خمسة أميال جنوب مركز بوليس فلسطين .. يقع مركز مصرى على الحدود بين مصر وفلسطين ، والمعلمة برجم من الأحجار » .

الفصل المصور يقدم المركز المصرى ، وهو عبارة عن بناء صغير تبدو منه نافذة ، وتقف إلى جواره سيارة سوداء ، وأمامه أحد جنود الهجانة . ويتضح من موقع هذا البناء أنه قد أقيم عند نهاية الربوة الجرانيتية حيث تبدو أشجار نخيل الدوم واقعة وراءه ، وأمام هذا البناء ، وفى منتصف المسافة بينه وبين البحر تبدو كرجم صغير من الأحجار (انظر الصورة فى الشكل رقم ١٢) .

وقد استخلص الإسرائيليون من السطور الأربعة والصورة ما أسموه « أربع حقائق موضوعية » كانت كما رتبوها :

(١) الصورة غير قابلة للشك ، وهى تظهر رجم الحجارة قريبا من الشاطىء وإلى الجنوب الغربى مباشرة من الربوة الجرانيتية فى منطقة المضلع التى حددتها إسرائيل فى أغسطس ١٩٨٦ كموضع لإحدى العلامتين الإسرائيليتين للعلامة رقم ٩١ .

(٢) لقد قبل أولئك الذين وضعوا هذا العدد من المختصرات الصورة باعتبار أنها تبين نهاية الحدود بين مصر وفلسطين عند بير طابا .



شكل رقم ١٢ :

□ صورة كتاب المخابرات البحرية البريطانية ١٩٤٦ وبها رجم الاحجار الذى ادعى الإسرائيليون أنه علامة حدود

(٣) أن الصورة قد التقطت عام ١٩٣٦ .

(٤) يوفر موضع رجم الأحجار الرؤية المتبادلة مع العلامة رقم ٩٠ ، وهو على امتداد مباشر لخط الرؤية المتبادلة المرسوم من العلامة ٩٠ إلى النهاية الغربية من الربوة الجرانيتية .

وكما حرص الجانب الإسرائيلى على إيجاد « صلة قرابة حميمة » بين « رجم الأحجار » الموجود فى الصورة وبين الموضع الذى حددوه للعلامة ٩١ عند الربوة الجرانيتية ، فقد حرص فى نفس الوقت على أن يؤكد على العلاقة بين هذه الرواية الأخيرة والروايتين السابقتين .

فإذا كان هناك مركز تركى من خلال رواية ميسترمان وبيدكر ، وإذا كان هناك مدافع تركية من خلال تقرير المخابرات السودانية ، فإن ما جاء فى المختصر الجغرافى لمخابرات البحرية البريطانية يوضح أين كان القسم التركى (شرق رجم الحجارة) ، وأين كان القسم المصرى (غربى هذا الرجم) !

وكالعادة لجأ الإسرائيليون فى هذه الرواية إلى كل وسائل التأثير على المصريين وعلى المحكمة ..

التأثير على المصريين حدث قبل تقديم المذكرة الأخيرة فى فبراير ١٩٨٨ ، فقد أرسلوا إلى السفير أحمد ماهر السيد الذى كان يلى وقتذاك منصب مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية صورة مما جاء فى كتاب المخابرات البحرية البريطانية حول طابا ، وأنهم قد عثروا عليها وينوون استخدامها فى مذكرتهم الأخيرة !

وكان غريبا أن يفعل الجانب الإسرائيلى ذلك ويحرم نفسه من مفاجأة كان مفروضا أن يدخرها للمذكرة الأخيرة ، وكان تفسير الجانب المصرى لهذا العمل متصلا بالجهود التى كانت تبذل وقتذاك لحل القضية عن طريق « التوفيق » وعدم السير فى « التحكيم » حتى نهايته ، فقد تصور الإسرائيليون أن إبراز مثل هذه الصورة سيثنى المصريين عن عزمهم فى التقدم فى الطريق الأخير ، ثم أنه سيجعلهم أقل تشددا فى قبول التوصل إلى حل وسط .

التأثير على المحكمة بدا فى تلك الأهمية البالغة التى اسبغتها المذكرة الإسرائيلية الأخيرة على هذا العدد من سلسلة المختصرات الجغرافية لمخابرات البحرية البريطانية .

وقد ركزت فى هذا الصدد على ما جاء فى مقدمة « المختصر » من أن الذى قام بإعداده هو مركز أكسفورد التابع لقسم المخابرات البحرية ، وأن ذلك قد تم تحت إشراف أستاذ الجغرافيا فى جامعة أكسفورد ، بكل المكانة العلمية التى تتمتع بها الجامعة العريقة وأساتذتها !

التأثير أيضا بدا فى التعامل مع الصورة ، فأصل الصورة فى الكتاب موجود فى صفحة تضم صورتين أخريين مما جعل معالمها غير واضحة بدرجة كافية ، خاصة رجم الحجارة الذى رأى الإسرائيليون أنه يمثل علامة الحدود الأخيرة ، فما كان منهم إلا أن قاموا بتكبيرها إلى أكثر من الضعف وأفردوا لها صفحة كاملة فى مذكرة فبراير ١٩٨٨ مما أمكن معه رصد رجم الحجارة بيسر .

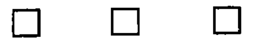
أخيرا فقد عمد الجانب الإسرائيلى كعادته إلى الاجتزاء من الكتاب بشكل يخدم

فى النهاية الصورة التى يرغب فى ترويجها لدى المحكمة أو لدى الجانب الآخر ، فإن السطور الأربعة التى ساقها كانت ضمن فقرة لا تزيد على سبعة سطور لو كانوا قدموها كاملة لأضعفت كثيرا من تصويرهم لهذا الجانب من القضية . كانت الفقرة كاملة على النحو التالى ..

تحت عنوان « **الجانب الغربى من خليج العقبة** » جاء : « يُعرفَ الركن الشمالى الغربى الأقصى من الخليج فى فلسطين باسم أم الرشراش ، وباستثناء بعض الأكواخ ومركز البوليس لا يوجد أثر للحياة . **ويقع على النتوء الطويل لطابا المتجه جنوبا ، وعلى بعد خمسة أميال جنوب مركز بوليس فلسطين .. يقع مركز مصرى على الحدود بين مصر وفلسطين** ، **والمعلمة برجم من الأحجار . ويقدم بير طابا الواقع فى الاتجاه الجنوبى للنتوء منطقة إقامة مميزة وبها بئر تميل مياهها للملوحة** » .

ومن يقرأ الفقرة بأكملها يستطيع أن يستنتج بسهولة الدوافع التى حدت بالإسرائيليين إلى تجاهل الجملة الأولى التى تشير إلى المركز الفلسطينى فى أم الرشراش ، دون إشارة بأى شكل إلى وجود غير مصرى فى طابا ، كذا إلى تجاهل الجملة الأخيرة التى تتحدث عن وقوع بير طابا داخل مصر .

وبعد أن حبك الإسرائيليون أطراف الروايات الثلاث فى منظومة واحدة تصوروا أنهم قد أوقعوا المصريين فى مأزق ، كما اعتقدوا فى نفس الوقت أن القصة قوية إلى الحد الذى يمكن معه أن تؤثر على قناعات المحكمة التى تكونت من هذا الكم الهائل من الأدلة الوثائقية التى كان المصريون قد نجحوا فى تقديمها فى المذكرات الثلاث المكتوبة ، وجاء الدور على المصريين للرد !



استشعر المصريون ، وقبل استكمال حلقات الصورة الإسرائيلية فى المذكرة الأخيرة ، ومن خلال ما جاء فى « المذكرة المضادة » الإسرائيلية من اعتراف بالسيادة المصرية على طابا مع تحفظ عن ماهية طابا .. استشعروا بالاتجاه الإسرائيلى الأمر الذى دعاهم فى مذكرتهم الأخيرة أن يخصصوا بضع صفحات عن موضع طابا .

من الوجهة الجغرافية ، كان الرأى المصرى ، أن طابا ، أو بالأحرى دلتا طابا الواقعة فى نهاية الوادى والتى تمتد بين سلسلتين مرتفعتين من الجبال ، والتى يبلغ امتدادها على الشاطىء ١٢٠٠ مترا .. هذه الدلتا غير قابلة للتقسيم ، ومن ثم فإنها من هذه الوجهة تمثل وحدة جغرافية من المستحيل تمييز القسم الواقع غربى الربوة الجرانيتية منها عن القسم الواقع شرقيها . وأن القبول بوجهة النظر الإسرائيلية يعنى ببساطة تزييف حقائق الجغرافيا !

رفض المصريون فكرة ربط المركز المصرى بخط الحدود ، وكان رأيهم أن بناء المركز لا يتحتم أن يقوم على الخط وإنما يكون فى موقع قريب منه ، خاصة وأن هذا الخط يمر على قمم الجبال مما يستحيل معه أن يكون موقع المركز عليه .

وكان رأيهم أن هناك اعتبارات أخرى تتحكم فى اختيار موقع المركز المصرى ، خاصة فى مثل هذه المنطقة الحدودية غير المأهولة ، مثل طبيعة الأرض وتوافر المياه ، وهى الأمور التى روعيت فى اختيار هذا الموقع الذى كان يبعد عن خط الحدود بنحو كيلومتر .

ثم أبرز الجانب المصرى من خلال كتاب جارفيس ومن خلال الخريطة البريطانية لعام ١٩٤٣ حقيقة أن مصر أقامت العديد من منشآتها فى المنطقة الواقعة بين سلسلة الجبال الشرقية وبين الربوة الجرانيتية ، والتى تدعى النظرية الإسرائيلية أنها ليست طابا ، مثل الاستراحة الحكومية ومبنى الجمارك ونهاية الخط التليفونى الذى كان يربط طابا بالعريش والذى تم مده بعد إنشاء إدارة أقسام الحدود عام ١٩١٧ .

وقد استعان المصريون فى هذه المناسبة بما كان قد جاء فى المذكرة الإسرائيلية المضادة من اعتراف بأن الاستراحة الحكومية قد تم إقامتها على الجانب المصرى من الحدود !

وبعد أن ساقت المذكرة المصرية الأخيرة كل تلك الأدلة لإثبات فساد الفكرة الإسرائيلية بأن طابا قسم واحد وليست قسمين ، لم ينس واضعوها أن يذكّروا المحكمة أن أقرب مركز لقوة البوليس الفلسطينية كان يقع فى أم الرشراش ، وليس فى طابا !

بقى بعد ذلك أمام المصريين الروايات الإسرائيلية الثلاث ، ولما كانت روايتان

من تلك الروايات قد جاءت فى مذكرة إسرائيل الأخيرة فلم يكن من مجال للرد عليها إلا فى المرافعات الشفوية فى جنيف .

□ □ □

فى جلسة المحكمة التى انعقدت مساء يوم الأربعاء ١٦ مارس عام ١٩٨٨ ، واستكمالا للمرافعة التى كان قد بدأها المحامى البريطانى عن المصريين ، البروفيسور ديريك باوت ، عرض الرجل للروايات الإسرائيلية الثلاث ..

وقد لاحظ المتابعون لوقائع الجلسة أنه لم يرتبها تبعا لورودها فى المذكرات الإسرائيلية وإنما قدمها تبعا لما يعتقده من أهميتها .

بدأ البروفيسور باوت برواية « رجم الحجارة الذى يشكل علامة حدود » والتى استمدها الإسرائيليون من كتاب « غرب الجزيرة العربية والبحر الأحمر » الصادر عن المخابرات البحرية البريطانية .

ومع أن هذه الرواية كانت آخر الروايات التى قدمها الإسرائيليون فإنها كانت فى نظر المحامى البريطانى الفاهم أولى هذه الروايات بالمعالجة ، ولعله قد فعل ذلك إدراكا منه بقيمة المطبوع الذى تضمنها ، فإن مثل هذه المطبوعات التى تصدرها إدارات حكومية على هذا الوزن تكتسب أهمية قصوى قد لا تقل بحال عن قيمة الوثائق .

فى تقديرنا أيضا أن البروفيسور باوت قد آثر البدء برواية « رجم الحجارة » لما يترتب على تفنيد هذه الرواية من إضعاف لقيمة الروايتين الأخريين .

كان أول ما سعى الرجل إلى لفت انتباه المحكمة إليه هذه الصورة غير المحددة لعلامة الحدود التى يدعيها الإسرائيليون .. رجم من الحجارة عليه شكل حددته المذكرة الإسرائيلية بأنه الحرف Y ، وقد تساءل المحامى القدير أليس من المحتمل أن يكون هذه الحرف مجرد ملابس شخص نزل ليأخذ حماما فى البحر !

ومن السخرية إلى تمحيص الرواية وكان من رأى المحامى عن المصريين أنها غير قابلة للتصديق ولأكثر من سبب ..

فبعد عقد مقارنة بين ارتفاع السيارة الظاهرة فى الصورة وبين رجم الحجارة خرج باستنتاج مؤداه أن ارتفاع الأخير يتراوح بين قدمين وثلاثة أقدام الأمر الذى يتناقض مع ما أدلى به نعوم شقير من أن هذا الارتفاع يتراوح بين ستة وثمانية أقدام ، وأنهى حديثه فى هذه النقطة بالسخرية مرة أخرى فقد قال : « لو أن هذه حقيقة علامة حدود فهى قد فقدت الكثير من طول قامتها » !

السبب الثانى متصل بالرؤية المتبادلة ، فالجانب الإسرائيلى عندما قدم هذه العلامة دلل على صحتها بتوافر هذا المعيار بينها وبين العلامة ٩٠ غير المتنازع عليها ، ولكن توافر تبادل الرؤية بين المواضع لا يكفى .

فقد كان فى رأى البروفيسور باوت أنه بحكم ضآلة حجم العلامة الجديدة المدعاة ، وحتى لو أمكن رؤية موضعها من العلامة ٩٠ ، فإن هناك استحالة لرؤيتها هى ، اللهم إلا إذا كان ذلك الواقف عند العلامة ٩٠ يمسك بين يديه « نظارة مكبرة مثل تلك النظارة التى وضعها الإسرائيليون فى سونستا » !

أحال الرجل بعد ذلك هيئة المحكمة إلى صورة كان قد قدمها الإسرائيليون كأحد مرفقات مذكرتهم الأخيرة ، والصورة للاستراحة الحكومية فى طابا التقطت من الجو عام ١٩٣٤ بواسطة المستر ماتسون ومحفوظة بمكتبة الكونجرس فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد لفت أنظار المحكمة إلى ما أسماه « بالأشياء » المبعثرة على الشاطىء ، إطارات سيارات قديمة ، قارب مقلوب .. الخ .. وهى أشياء يبدو كل منها بمثابة « رجم » ، وتساءل هل يصلح كل من هذه « الأشياء » ليكون علامة حدود !؟

استعار البروفيسور باوت بعد ذلك عبارة الرحّالة الانجليزية المس بلاودن التى مرت بطابا عام ١٩٣٧ والتى قالت فيها « لم يكن هناك شىء على الشاطىء يدل بالضبط على اللحظة التى انتقلنا فيها إلى فلسطين » ، وكرر عبارة « لم يكن هناك شىء على الشاطىء » أكثر من مرة ، وهى فى تقديره لم تر هذا الرجم من الأحجار ، وإن كانت قد رأته لم يكن ليخطر على بالها ، ولا على بال أى شخص فى هذا الوقت أنه يشكل علامة حدود ، وهى لم ترصد إلا علامة الحدود الواقعة فوق الجبل لأنها كانت علامة الحدود الحقيقية .

رفض الإسرائيليون فكرة أن ما قدموه علامة للحدود مجرد إطارات سيارة قديمة أو قارب مقلوب ، أو أن العلامة القائمة فوق رجم الحجارة ليست إلا ملابس رجل نزل ليأخذ حماما فى مياه الخليج ، وطلب محاميهم المستر لوترباخت تقديم شاهد خبير ، وكان المستر رشورت ، الذى استنطقه المحامى البريطانى عن الإسرائيليين فى جلسة مساء يوم الخميس ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ بهدف التأكيد على قيمة رجم الحجارة بعد أن أنزل البروفيسور باوت بهذه القيمة كل أسباب التحجيم .

ونتابع هنا جانبا من عملية الاستنطاق بين المستر لوترباخت المحامى البريطانى عن إسرائيل ، والمستر رشورت الشاهد البريطانى أيضا ، والذى جاء ليشهد لصالح الجانب الإسرائيلى ..

بعد أن طلب المحامى من الشاهد التأمل فى صورة المخابرات البحرية البريطانية سأله عما يعتقده عن ارتفاع علامة الحدود فأجابه بأنه يعتقد أنه يتراوح بين متر ومترين ، وأنه قد بنى هذا التقدير على أساس مقارنة ارتفاع العلامة بارتفاع السيارة الظاهرة وراءها . (انظر الشكل رقم ١٢) .

ساد بقية عملية الاستنطاق بين الرجلين ، المحامى والشاهد ، نوع من الفوضى استثمره البروفيسور باوت فى نهاية الأمر ليضعف تماما من حجية رواية « رجم الحجارة » ، وفيما يلى تسجيل لها ..

□ **لوترباخت** : هل تشعر بأنك قادر على أن تقول ماذا يكون هذا الشىء ؟

■ **رشورت** : حسنا أنه يشبه رجم من الكتل أو .. لا أرغب فى .. يمكن أن تكون صخورا ، ربما رجم من الصخور كما يبدو لى .

□ **لوترباخت** : رجم من الصخور . ألا يمكن أن يكون جملا ؟

■ **رشورت** : لا أظن . أعنى أنه من الصعب القول ولكن لا ، لا أعتقد أنه جمل ، لا .

□ **لوترباخت** : يمكن أن تكون علامة حدود .

■ **رشورت** : حسنا ، يمكن أن تكون ، صحيح إن شكلها ليس الشكل المثالى لعلامة ولكن يمكن أن تكون ذلك .

□ **لوترباخت** : حسنا ، من أجل التسجيل فقط ، كيف تصف شكلها ؟

■ **رشورت** : إنها أقرب إلى هرم .
□ **لوترباخت** : قريبة إلى هرم . ولكن ماذا تظن فى ماهية العلامة البيضاء عليها ؟
■ **رشورت** : ليس عندى أدنى فكرة .

وبعد أن ساق المحامى البريطانى عن المصريين هذا القسم من شهادة الرجل الذى جاء به الإسرائيليون فى جلسة صباح يوم الثلاثاء ١٢ أبريل عام ١٩٨٨ أنهى مرافعته فى موضوع رواية « كوم الحجارة » بأنه لم يبق لهذه الرواية من سند سوى القول بتبادل الرؤية بينها وبين العلامة ٩٠ ، وهو سند لا يمنعها من التهاوى !

□ □ □

الرواية الثانية المستمدة من كتابى الإرشاد السياحى الفرنسيين ، كتاب المسيو ميسترمان وكتاب المسيو بيدكر .. رواية « المركز التركى » فى طابا عام ١٩٠٩ ، ١٩١٢ .

وكانت الصورة التى قدمها ميسترمان فى كتابه « المرشد من النيل إلى الأردن » محور الحديث الذى وجهه البروفيسور باوت إلى المحكمة مساء يوم الأربعاء ١٦ مارس عام ١٩٨٨ (انظر الصورة فى الشكل رقم ١١) .

وكان فحوى الحديث الذى قدمه المحامى البريطانى المعروف حول الصورة يشكك كثيرا فى مصداقيتها . فقد لاحظ الرجل حجم المبنى الكبير الظاهر فى الصورة ، الأمر الذى يتأكد من أنه يظهر تسع نوافذ كاملة ، بمعنى وجود تسع حجرات على الأقل فى هذا الجانب من المبنى ، وهو أمر يصعب تصديقه أن يكون مثل هذا المبنى مركزا للحدود فى بقعة صغيرة غير مأهولة مثل طابا .

لاحظ البروفيسور باوت أيضا أشجار النخيل المحيطة بالمبنى وعلق على ذلك بأنه لم يكن هناك فى أى وقت ثمة أشجار فى المنطقة الواقعة بين الجبال وبين الربوة الجرانيتية ، وهى المنطقة التى يدعى الإسرائيليون أن المبنى كان قائما فيها ، وأن أشجار النخيل الموجودة فى دلتا طابا لا تتوافر إلا فى المنطقة الواقعة وراء الربوة ، ومن ثم فإذا كان هذا المبنى موجودا أصلا فى طابا فقد كان موجودا فى المنطقة التى اعترف الجانب الإسرائيلى بمصريتها .

تبقى قضية الجنود الذين رآهم ميسترمان فى المبنى ووصفهم بأنهم من الأتراك ، وكان رأى باوت أن الاحتمال كبير بأن التباسا وقع فيه صاحب كتاب « المرشد من النيل إلى الأردن » ، وأن الالتباس مصدره تقارب الزى العسكرى المصرى مع الزى العسكرى التركى ، وأنه ليس ثمة اختلاف إلا فى درجة اللون ، كذا فإن مسامع العربية التى يتحدثها هؤلاء قريبة لمسامع التركية إلى الحد الذى يصعب معه على رجل لا يعرف اللغتين التمييز بينهما .

وخرج البروفيسور البريطانى باستنتاج مؤداه أن خلطا قد حدث فى الصور التى التقطها ميسترمان خلال رحلته ، وأنه لما عاد ليضع كتابه جاءت هذه الصورة فى الموقع الخطأ فأحدثت كل هذا اللبس الذى حاول الإسرائيليون استثماره .

أما كتاب بيدكر فلم يأخذ من وقت البروفيسور باوت كثيرا ، فقد كان الأمر لا يستحق ، ذلك أن ما جاء فيه يوضح بشكل جلى تأثره شبه الكامل بما تضمنه كتاب ميسترمان ، وقد ذكَّر محامى المصريين فى هذه المناسبة بالأخطاء التى تناقلتها الخرائط (انظر الفصل الثالث عشر) وأن الأمر وارد بقوة فى مثل هذا النوع من الكتب .. كتب الإرشاد السياحى !

غير أن رأى المستر لوترباخت ، المحامى عن الجانب الإسرائيلى ، أنه حتى لو كان قد حدث اختلاط فى الصور فإن هناك ما جاء فى نص الكتاب نفسه بوجود « مركز للجنود الأتراك حيث يبدو الجنود وقد عسكروا فى حصن صغير » ، وهو أمر لا يمكن تخطئته أو التشكيك فيه بالنسبة للرواية الإسرائيلية .

أيضا فقد ذكَّر الرجل المحكمة بما قدمه المصريون أنفسهم من أن أول مركز مصرى تم إنشاؤه فى طابا قد أقيم عام ١٩١٤ ، فيما ذكرته تقارير المخابرات السودانية ، الأمر الذى ينتفى معه احتمال أن يكون الجنود الذين تحدث عنهم ميسترمان مصريين ، فيما قال به باوت ..

بيد أن هذا الأخير رد بقوله إن عدم وجود مركز مصرى فى طابا عام ١٩٠٩ لا يعنى بالضرورة عدم وجود قوات مصرية ، فقد كان هؤلاء يأتون إلى المنطقة فى دوريات منتظمة .

أما بالنسبة لاحتمال وجود الجنود الأتراك فقد كان فى رأيه أنهم حتى لو وجدوا وقت عبور ميسترمان فإنه لا يمكن أن يستخلص من ذلك أنهم كانوا يعسكرون فى طابا ، كل ما فى الأمر ، تبعا لتقدير باوت ، أنهم كانوا يدخلون طابا طبقا للمادة الخامسة من اتفاقية ١٩٠٦ ، والتى جاء فيها التصريح « للعساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمة بالانتفاع بالمياه التى بقيت غرب الخط الفاصل » ، على ألا يؤذن لهؤلاء بالعبور وهم مسلحون (المادة السابعة) . (انظر المرفق رقم ١٢) .

□ □ □

بقيت آخر الروايات وأضعفها بالرغم من كل ما أخذته من عناوين براقة من المذكرة الإسرائيلية الأخيرة ، أو فى مرافعات المستر لوترباخت .. رواية المدافع التركية فى طابا ..

تعامل مع هذه الرواية السير إيان سنكلير فى جلسة المحكمة المنعقدة مساء يوم ١٥ مارس عام ١٩٨٨ . وكان رأى مصر الذى قدمه أنها رواية لا تستند إلى أى قدر من المعقولية على ضوء الواقع الذى كان قائما وقتذاك فى المنطقة ..

أول مظهر من مظاهر ضعف الرواية استخرجه السير سنكلير من ذات التقرير الذى استعان به الإسرائيليون الذى جاء فيه « **يقال إن** المدافع قد وضعت فى مواقع فى طابا وجبل بيريو » ، وعاد ليكرر كلمة « **يقال إن** » ، بل إنه ترجمها إلى الفرنسية «on dit» وتساءل عما توحى به الكلمة من أن ما جاء فى التقرير ليس أكثر من إشاعة كان يتداولها الأهالى فى المنطقة ونقلها التقرير .

يؤكد أن العبارة مجرد إشاعة حقيقتان أوردهما الرجل فى مرافعته ، وكانا بمثابة المظهرين الثانى والثالث من ضعف الرواية ..

□ الحقيقة الأولى : أنه لو كان ما حدث من وضع المدافع فى طابا صحيحا لما توقف ذكره على مجرد تقرير واحد من تقارير المخابرات السودانية ، وهو تقرير أبريل عام ١٩١٣ ، ولجاءت إشارات إليه فى التقارير الشهرية التالية ، وهو ما لم يحدث فقد كانت الإشارة التى جاءت فى هذا التقرير هى الإشارة الأولى ، وهى الإشارة الأخيرة فى نفس الوقت .

□ **الحقيقة الثانية : أنه بعد شهور قليلة وفى أوائل ١٩١٤ أقام المصريون أول مركز لهم فى طابا ، وكان من الغريب أن يقيموا هذا المركز فى مواجهة « فوهات المدافع التركية » على حد تعبير السير سنكلير ، ومن ثم فإن هناك استحالة أن تكون المدافع ، إذا وجدت ، قد نصبت فى الوادى .**

الأمر المحتمل ، إذا كانت الإشاعة لها أى نصيب من الصحة ، أن تكون المدافع قد نصبت على الجانب التركى من الجبال التى تفصل طابا عن الأراضى العثمانية الواقعة شرقيها .

المظهر الرابع من مظاهر ضعف الرواية ، وقد أورده هذه المرة البروفيسور باوت فى مرافعته صباح ١٢ أبريل ١٩٨٨ ، أن تلك الفترة (١٩١٢ - ١٩١٣) قد شهدت عمل الفريق الذى قام بعملية مسح كاملة لوادى طابا ، وهو المعروف باسم فريق نيوكومب Newcombe (انظر الفصل الثالث عشر) **وأنه كان من الغريب أن يقوم أبناء هذا الفريق بعملهم الذى استغرق وقتا طويلا دون أن يلاحظوا وجود أى مدفع تركى فى الوادى الذى كانوا يعملون به .**

وختم الخبير القانونى البريطانى مرافعته حول رواية « المدافع التركية فى طابا » بتساؤل قال فيه : **« ألم يكن غريبا أن البريطانيين الذين كانوا على استعداد أن يذهبوا إلى حد الحرب مع الأتراك عام ١٩٠٦ لإخراجهم من طابا .. ألم يكن غريبا أن يقبلوا عودة هؤلاء إليها عام ١٩١٣ ؟ بل أكثر من ذلك أن يقبلوا وجود مدفع تركى كبير فيها !؟**

وكانت إجابة السؤال مفهومة طبعا ، وكانت فى نفس الوقت آخر مسمار فى نعش الرواية الإسرائيلية التى تصيدت إشاعة فى تقرير المخابرات السودانية ، وهى الرواية التى قدموها بقرع الطبول على حد تعبير السير سنكلير أثناء تفنيده لها .

□ □ □

يمكن القول بأن المصريين قد نجحوا فى هدم الروايات الإسرائيلية الثلاث ، الأمر الذى تشهد به الفقرة ٢٢١ من الحكم الدولى ، والتى جاء فيها بالحرف الواحد :

« وقد ثبت عدم كفاية الأدلة الأخرى التى قدمتها إسرائيل ، فالصورة

الفوتوغرافية التى تظهر رجما من الأحجار Cairn بجوار الطرف الغربى للربوة الجرانيتية ، والتى التقطت عام ١٩٣٦ لا تثبت أن هذه الأحجار كانت تشكل علامة حدود . وما يظهر فى الصورة هو شىء يصعب حقيقة التعرف عليه » .

وانهارت بهذا القسم من الفقرة الرواية الأهم من الروايات الثلاث ، الرواية التى اعتمدت على مختصر مخابرات البحرية البريطانية . أما الروايتان الأخريان فقد تكفلت بهما بقية الفقرة والتى جاء فيها :

« فضلا عن ذلك ، تزعم إسرائيل أيضا بوجود مركز عسكرى تركى فى وادى طابا فى الفترة التالية لإبرام اتفاقية ١٩٠٦ . وهى تشير فى هذا الصدد إلى بيانات وردت فى دليلى ميسترمان ، وبيدكر ، وإلى حقيقة أنه قد جاء فى تقرير المخابرات السودانية عام ١٩١٣ أن أحد المدافع التركية قد نصب فى طابا . ويمكن حقا أن يؤخذ بمجموع هذه الإشارات الثلاث لوجود تركى محتمل فى طابا كمؤشرات لصالح المواضع الإسرائيلية ، إلا أنها ليست حاسمة فى الدلالة على المسار الفعلى الذى جرى فيه خط الحدود . ويمكن أيضا أن يفسر الوجود التركى فى وادى طابا على أسس أخرى ، مثل حق الجنود الأتراك ، طبقا للمادة السادسة من اتفاقية ١٩٠٦ فى عبور الحدود إلى الجانب المصرى للحصول على المياه من بير طابا » .

وقد أسدلت هذه الفقرة من الحكم الستار على الروايات الإسرائيلية الثلاث ، وهى فيما يبدو لم ترق المحكمة بالقدر الذى لم ترق به المصريين !



الفصل الثانى عشر

.. وشهد شاهد من الأمم المتحدة !

قاعة « الألاباما Alabama » إحدى قاعات مقر حكومة مقاطعة جنيف ، وقد أطلق عليها هذا الاسم نتيجة لأنه قد جرى فيها تحكيم مشهور بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول حادث لسفينة بنفس المسمى ، وهى أصغر كثيرا من قاعة مجلس مقاطعة جنيف حيث اعتادت المحكمة أن تعقد جلساتها .

فى هذه القاعة ، وفى عصر يوم الجمعة ١٨ مارس عام ١٩٨٨ انحشر أعضاء الوفدين المصرى والإسرائيلى فى مقاعدهم الضيقة ليستمعوا إلى أغرب شهود قدمهم أحد الطرفين المتنازعين ، وكان مصر هذه المرة .

□ **المستر راساد موزيتشى** : والذى بدأ حياته فى جماعة الأنصار اليوجوسلاف ضد الاحتلال النازى خلال الحرب العالمية الثانية ، وتلقى تعليما عسكريا عاليا فى بريطانيا ، ثم تدرج فى مناصب الجيش اليوجوسلافى ، حتى عمل فى قوة الطوارىء الدولية على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية ، رئيسا لأركانها خلال

الفترة بين عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ، وتحول أخيرا للعمل فى السلك الدبلوماسى حتى وصل إلى منصب السفير ومثل دولته فى عديد من العواصم .

☐ **الكولونيل سافيتش** : ضابط فى الجيش الوطنى اليوجوسلافى ، كما قدم نفسه للمحكمة ، كان بدوره أحد أعضاء القوة الدولية فى سيناء خلال عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

☐ **الكولونيل فلاديمير تراجكوفتش** : والذى كان بدوره ضابطا فى القوة الدولية فى سيناء خلال الشهود الستة الأخيرة من عام ١٩٦٥ ، وهو أيضا من ضباط « الجيش الوطنى اليوجوسلافى » .

وواضح أنه يجمع الشهود الثلاثة أنهم كانوا من الكتيبة اليوجوسلافية فى قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة (U)nited (N)ations (E)mergency (F)orces والتى كانت تعكسر بامتداد أكثر من عشر سنوات (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧) على الجانب المصرى من خط الحدود بعمق خمسة كيلومترات .

وكانت شهادات الرجال الثلاثة آخر المطاف فى معركة طويلة حول دور الأمم المتحدة فى القضية .

فالمعلوم أن الهيئة الدولية منذ أن أصدرت قرار التقسيم المشهور ، قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، قد أصبحت ليس فقط طرفا فى القضية الفلسطينية ، وإنما طرف فى عملية الصراع العربى الإسرائيلى .

فتحت إشراف الأمم المتحدة تم عقد اتفاقيات الهدنة العامة ، المعروفة باتفاقيات رودس عام ١٩٤٩ والتى لعب فيها مبعوث الهيئة الدولية ، الدكتور رالف بانش Bunche دورا مميزا ، وكانت الأوراق الشخصية للرجل الشاهد رقم (١) الذى استعانت به مصر فى القضية .

المعلوم أيضا أن الهيئة الدولية لعبت دورا هاما فى النزاع حول حرية الملاحة فى خليج العقبة خلال الفترة بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٦ ، وكانت الأوراق التى قدمها الطرفان المصرى والإسرائيلى فى هذا الشأن الشاهد رقم (٢) الذى استخرجته مصر من ملفات الهيئة فى نيويورك .

المعلوم ثالثا أن الأمم المتحدة هى التى أشرفت بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ على انسحاب القوات التى احتلت الأراضى المصرية ، البريطانية والفرنسية من منطقة القناة ، والإسرائيلية من سيناء ، وكان ما تم خلال عملية الانسحاب تلك بمثابة الشاهد رقم (٣) من شهود الأمم المتحدة الذين استجلبتهم مصر .

المعلوم أخيرا أن قوات الأمم المتحدة هى التى وجدت على الجانب المصرى من خط الحدود بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٦٧ ، وكانت تقارير هذه القوات وبعض شخوصها الذين تطوعوا بالقدوم إلى جنيف فى مارس ١٩٨٨ .. كان هؤلاء هم آخر الشهود الذين حرصت مصر على تقديمهم للمحكمة .

□ □ □

□ □ **الشهادة الأولى** مستخرجة من القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين ، والذى يضم القرار نفسه وخريطة ملحقة به ، وقد استشهد المصريون بكليهما !

نص القرار جاء فيه بالنسبة للحدود أن الخريطة المستخدمة لتوضيحها وتوصيفها هى خريطة فلسطين بمقياس رسم ١ : ٢٥٠٠٠٠ والتى نشرتها إدارة مساحة فلسطين .

أما الخريطة الملحقة والتى بينت خط الحدود فقد كان واضحا عليها موقع طابا ، فقد كتبت بحروف واضحة على الجانب الآخر من الحدود .. الجانب المصرى .

وقد علقت المذكرة المصرية الأولى على القرار وعلى الخريطة بأكثر من تعليق ، وكان جوهر هذه التعليقات داخل الإطار القانونى المعروف بالسلوك اللاحق «Subsequent Conduct» ، بمعنى أن سلوك دولة ما تجاه قضية بعينها يؤخذ باعتباره إحدى البينات التى توضح موقف هذه الدولة .

□ **التعليق الأول** : أن الدولة اليهودية التى تقرر إقامتها بناء على هذا القرار لو كانت قد رأت فيه ، نصا أو خريطة ، أى خطأ فقد كان مفروضا أن تسعى إلى تصحيحه .

وليس من شك ، كما رأى المصريون ، أن رسم خط الحدود قرب طابا كان يعنى يقينا هذه الدولة بحكم أن قرار التقسيم قد وضع أراضيها شمال وشرق هذا الخط فى تلك البقعة .

والعكس هو الذى حدث فقد قبلت دولة إسرائيل الجديدة الحدود على أساس القرار ، وهو ما تضمنه الإعلان بقيام الدولة المؤرخ فى ١٤ مايو ١٩٤٨ .

□ **التعليق الثانى** : أن إسرائيل منذئذ أصبحت ملتزمة بالخط انطلاقا من مبدأ استقرار ونهائية الحدود ، ثم مبدأ عدم تأثر الحدود الدولية نتيجة لتعاقب الدول ، وأخيرا ارتباطها بخريطة الأمم المتحدة .

وبالطبع لم يقبل الإسرائيليون شهادة الأمم المتحدة رقم (١) ، وكان من رأيهم أن وجود خريطة تظهر طابا على الجانب المصرى ليس له صلة بتعيين موقع النقطة النهائية لخط الحدود !

أيضا جاء رفض الإسرائيليين لشهادة قرار التقسيم الذى صنعوه تأسيسا على أن الخريطة المرفقة موضوعة بمقياس رسم صغير للغاية إلى الحد الذى تعجز معه خريطة بمقياس رسم مثل هذا أن تميز بين موضع العلامة ٩١ فى الموقع الذى حددته مصر ، وبين موضعها فى الموقع الذى حددته إسرائيل .

ومما يلفت النظر فى الرفض الإسرائيلى لشهادة قرار التقسيم وخريطته بشأن طابا أن حرص المذكرة الإسرائيلية الأخيرة كان بالغا فى عدم التسليم بأن إسرائيل قد أعلنت استقلالها عام ١٩٤٨ على أساس هذا القرار وتلك الخريطة ، وهو ما سجلته فى هامش مستقل « بهدف التسجيل For the recoed » حتى لو كان الأمر لا يتعلق بالنزاع القائم .

وكان مفهوما أن الإسرائيليين يتحوطون فى هذا الصدد من أن يعود عليهم آخرون ، خاصة من الفلسطينين والسوريين ، فى مفاوضات مقبلة .. أن يعودوا عليهم بمثل هذا الاعتراف لو أقروه فى إحدى مذكراتهم المتعلقة بالنزاع حول طابا .

□ □ □

□ **الشهادةالثانية** : التى استخرجها المصريون من أوراق الأمم المتحدة ، وعلى وجه التحديد من الملف السمين المحفوظ تحت عنوان « **الأوراق الخاصة للدكتور رالف بانش** » والذى حصل عليه المصريون واستنطقوه أفضل استنطاق .

الشهادة كانت خاصة بانسحاب القوات الإسرائيلية من أية أراض مصرية احتلتها خلال الحرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ وقد تتالت التصريحات والبيانات التى أكدت على ذلك .

فهذه رسالة من بانش من تل ابيب إلى الأمم المتحدة فى ٩ يناير ١٩٤٩ جاء فيها :

« حصل ممثل الأمم المتحدة فى تل أبيب على تأكيدات شفوية بأن الحكومة الإسرائيلية لا تنوى احتلال أى جزء من الأراضى المصرية ، وأنه إذا كانت هناك أية قوات فسوف تسحب على الفور » .

حصل المصريون أيضا من نفس الملف على شهادة أخرى ، وبنفس التاريخ ٩ يناير عام ١٩٤٩ ، وكانت مرسلة هذه المرة من مقر الأمم المتحدة إلى بانش ، وكانت على شكل برقية جاء فيها .

« أبلغتنى الخارجية الإسرائيلية بأن كل القوات الإسرائيلية قد تم سحبها من الأراضى المصرية فور أن وضع قرار وقف اطلاق النار موضع التنفيذ باستثناء بعض جيوب صغيرة هى الآن فى طريق الانسحاب » .

سجلت أوراق الدكتور بانش أيضا المطلب الإسرائيلى بانسحاب القوات المصرية إلى ما وراء الحدود المصرية ـ الفلسطينية .

خلصت المذكرة المصرية الأولى بعد استعراض كل هذه الأوراق إلى القول بأن سلوك الأطراف يقدم دليلا على موضع الحدود الدولية . وأنه باستثناء قطاع غزة الذى يحدده خط الهدنة ، والمنطقة المنزوعة السلاح فى العوجة فقد اتفق الطرفان على سحب قواتهما وراء الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، ومن ثم فإن موقع هذه القوات فى ذلك الوقت يقوم دليلا مباشرا على مواضع هذه الحدود .

وكان ما خلصت إليه المذكرة إنما يعنى أن عدم وجود أية قوة إسرائيلية

فى طابا وقتذاك إنما يقدم اعترافا من جانب حكومة إسرائيل على موقعها الحقيقى .. على الجانب المصرى من خط الحدود .

ولم يجد الجانب الإسرائيلى ما يرد به على الشهادة رقم (٢) للأمم المتحدة سوى نفس الردود التى تقدم بها على الشهادة رقم (١) .

☐ **فأولا** : كما جاء فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة المقدمة فى فبراير عام ١٩٨٨ ، فإن إسرائيل لم تطالب أبدا بطابا . وبالتالى فإن استخراج ما يفيد أن تحركات قواتها خلال عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ لم تكن ذات صلة بطابا أمر لا علاقة له بتحديد النقطة الأخيرة للحدود .

☐ **وثانيا** : فإن مصر لم تقدم أى دليل على مواضع قواتها فى تلك الفترة خاصة فيما يتصل بموضع العمود ٩١ المتنازع عليه .

وقبل أن ننتقل للشهادة الثالثة من شهادات الأمم المتحدة تنبغى الإشارة فى هذه المناسبة إلى حقيقتين ..

☐ **أولاهما** : أن الجانب الإسرائيلى قد تأخر كثيرا فى الرد على هذه الشهادات ، فمصر قد أثارتها لأول مرة فى المذكرة الأولى المقدمة فى مايو عام ١٩٨٧ ، وجاءت المذكرة الإسرائيلية المضادة المقدمة فى أكتوبر خلوا من أى رد ، ولم يصل الرد إلا فى المذكرة الأخيرة المقدمة فى فبراير من العام التالى .

☐ **ثانيتهما** : أن الردود على هذه الشهادات جاءت مقتضبة إلى حد بعيد ، ولا يفسر ذلك إلا بأحد أمرين ، فإما أن الإسرائيليين لم يعولوا كثيرا على أهميتها إلى الحد الذى آثروا معه ألا يضيعوا وقتا فى الرد عليها ، وإما أنهم وجدوا صعوبة فى الرد على شهادات مستخرجة من وثائق المنظمة الدولية ، فاكتفوا بتلك الردود ذات الطابع التلغرافى !

☐ ☐ ☐

■■ **الشهادة الثالثة** مستخرجة من اتفاقيات الهدنة العربية ـ الاسرائيلية ، وعلى وجه التحديد اتفاقية الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية ، والخريطة الملحقة باتفاقية الهدنة الاردنية ـ الإسرائيلية ، وهى اتفاقيات مستخرجة أيضا من أوراق المنظمة الدولية .

نبدأ بما جاء فى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من اتفاقية الهدنة المصرية ـ الإسرائيلية والتى تقول :

« **لن تستخدم أية قوة عسكرية مهما كانت طريق طابا ـ القصيمة ـ العوجة بهدف الدخول إلى فلسطين** » ، ولهذه الفقرة قصة .

قبل رواية هذه القصة ينبغى التنبيه إلى أن العوجة ، فيما تقرر فى الاتفاقية ، سوف تبقى منطقة منزوعة السلاح ، أى أنه لن توجد بها قوات إسرائيلية .

ففى يوم ٩ فبراير ١٩٤٩ ، وبعد أن أوشكت مفاوضات اتفاقية الهدنة على التوقف ، تلقى بانش من المستر شاريت رئيس الوزراء الإسرائيلى موافقة بلاده على بقاء منطقة العوجة منطقة منزوعة السلاح بشروط كان منها عدم اتخاذ المصريين لمواقع عسكرية متاخمة لها حتى لو كانت دفاعية ، وأن أقرب هذه المواقع التى يمكن أن تقبلها إسرائيل هى مواقع القصيمة وأبو عجيلة ، ثم الشرط الخاص بعدم استخدام أية قوات عسكرية لطريق طابا عبر القصيمة من جانب أية قوات مهما كانت لدخول فلسطين .

كل هذه الشروط تضمنتها « الأعمال التمهيدية » للاتفاقية العامة للهدنة ، وكان الشرط الخاص بالطريق صادرا أصلا من مخاوف إسرائيلية أن تستخدم بريطانيا هذا الطريق فى القدوم من العقبة إلى داخل فلسطين .

وكان رأى المصريين الذين ضمنوه فى المذكرة الأولى المقدمة فى مايو ١٩٨٧ أن إصرار إسرائيل على هذه الفقرة فى الاتفاقية **إنما يعنى بوضوح أن الطريق يقع داخل مصر ، فإنه لو كانت إسرائيل هى التى تسيطر على هذا الطريق لما احتاجت لمثل هذه الضمانات ، ومن ثم فإن هذا يعنى بوضوح أشد أن طابا واقعة على الجانب المصرى من الحدود ، كما كان حادثا دائما .**

وأمام هذه الشهادة ، والتى يمكن أن نسميها « **الشهادة المتعلقة بالطريق** » استفاض الإسرائيليون نوعا فى الرد ، وكان ردا على شهادة الأمم المتحدة ، كما كان ردا فى نفس الوقت على ما خلص إليه المصريون منها .

قالت المذكرة الإسرائيلية المضادة المقدمة فى اكتوبر ١٩٨٧ ، وبالحرف

الواحد ، إن هذه الحجة المصرية المستخرجة من أضابير الأمم المتحدة ربما تكون أسوأ الحجج المقدمة فى هذا الشأن . فمصر تدعى ، على حد تعبير المذكرة ، أن إصرار إسرائيل على مادة فى اتفاقية الهدنة « للتأكيد على أن الطريق لن يستخدم لغزو فلسطين من العقبة عن طريق مصر » .. أن هذا يعنى بوضوح أن الطريق يقع فى مصر . وإن هذا غير صحيح .

فإن ما جاء فى هذه الفقرة كان عن « دخول فلسطين » ، وليس « دخول إسرائيل » ، ويظهر هذا أن مصر لم تكن وقت عقد اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ بشأن الأراضى موضع الحديث مستعدة أن تتحدث عن إسرائيل ، وأن من رأى مصر أنه لم يكن هناك أى تمييز بين إسرائيل وفلسطين لسبب بسيط وهو أنه فى عيون المصريين لم يكن يوجد حتى ذلك الوقت ما يسمى إسرائيل !

أما بالنسبة للطريق فلم تقبل إسرائيل أبدا بفكرة وقوعه فى الأراضى المصرية ، وأحالت المحكمة إلى الخرائط التى تشير إلى أن القسم من الطريق الواقع فى وادى المصرى هو بلا شك واقع فى أراضى فلسطين (إسرائيل) ، **وأن القسم من الطريق الواقع فى مصر هو تلك « الشريحة الصغيرة » الممتدة بين طابا وتلك النقطة الواقعة على الخليج والمسماة برأس طابا حيث ينتهى خط الحدود !**

والمرة الوحيدة التى حاول فيها الجانب الإسرائيلى أن يستعين بأوراق الأمم المتحدة كانت فى هذه المناسبة ، وهو يحاول تفنيد الرأى المصرى بأن الطريق .. طريق طابا ـ القصيمة ـ العوجة واقع على الجانب المصرى ، وقد جاء برواية طريفة فى هذه المناسبة كان بطلها اللواء فؤاد صادق باشا ، قائد الجيش المصرى وقتئذ ..

الرواية على شكل رسالتين متبادلتين بين رئيس أركان لجنة الأمم المتحدة للهدنة والإشراف UNTSO وبين قائد الجيش المصرى ..

ففى ٢٧ مارس ١٩٤٩ أرسل ممثل الأمم المتحدة إلى اللواء صادق باشا يبلغه أنه فى رحلة له إلى منطقة العقبة لاحظ أنه ليس « ثمة طريق بين المفرق وطابا على الجانب المصرى من الحدود . نتيجة لذلك فإن أفراد القوات المصرية يستخدمون الطريق الواقع على الجانب الفلسطينى . من ثم وعلى ضوء هذا الوضع أرى أنه ليس

من ضرر لو سمح لليهود بالحصول على الماء من بئر طابا . وأعتقد أن صالحكم يقتضى الموافقة على استمرار مثل هذا الترتيب المحلى ... » .

ولم ينتظر اللواء صادق طويلا فقد رد فورا فى اليوم التالى ، وكان الحل فى رأيه « . . **إغلاق الطريق الذى يؤدى إلى نقطة المياه . وقبل اتخاذ هذا القرار فقد قدرت الحاجة المحتملة لاستخدام هذا الطريق الواقع على الجانب الآخر فى النقب . وقد قررت عدم استخدام هذا الطريق ولا أرغب البته فى استخدام طريق غير مصرى للوصول إلى أراض مصرية** » .

وهللت المذكرة الإسرائيلية للعبارة التى جاءت فى خطاب القائد ذى السمعة الوطنية العالية ، اللواء صادق باشا ، بأن الطريق غير مصرى ، غير أنها كانت قد تناست أن الهدف المصرى قد تحقق من هذا الرد ، فلم يكن المصريون فى مذكرتهم الأولى التى تعرضوا فيها لهذه القضية يسعون أبدا إلى إثبات مصرية الطريق وإنما كانوا يعملون على تأكيد اعتراف الجانب الإسرائيلى بمصرية طابا ، وهو ما تحقق من خلال مزيد من الشهادة الذى أتى به الإسرائيليون فى مذكرتهم المضادة .

ضمن أوراق اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩ ، التى تمثل الشهادة الثالثة من شهادات الأمم المتحدة ، عثر المصريون أيضا على جانب آخر من هذه الشهادة .

فقد ألحقت باتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية الموقعة فى رودس فى ٣ أبريل عام ١٩٤٩ خريطة للحدود توضح بشكل لا لبس فيه وقوع طابا داخل الاراضى المصرية بمسافة غير قصيرة .

وبالرغم من أن هذه الخريطة كانت هى نفسها الخريطة التى أعدتها المساحة الفلسطينية عام ١٩٤٦ إلا أن إلحاقها باتفاقية الهدنة بين « المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل » كان له معنى هام بالنسبة لطابا ..

جانب من هذا المعنى صادر عن أنه لم يكن فى إمكان إسرائيل فى هذه المناسبة أن تتملص ، فقد وضعت توقيعها هذه المرة على الخريطة التى اكتسبت أهمية خاصة فى القضية نتيجة لهذا التوقيع .

الجانب الآخر من المعنى نابع من أن هذا التوقيع قد حال بين إسرائيل وبين

محاولة الطعن فى الخريطة بالقول بأن هناك خطأ بها ، أو كما قالت المذكرة المصرية الأولى بالحرف الواحد : « **لا يمكن افتراض أن إسرائيل لم تفحص هذه الخريطة بعناية كبيرة . وإذا كانت إسرائيل قد فعلت ذلك ، وكانت تعتقد أن طابا تقع على الجانب الإسرائيلى فلماذا لم تحتج على الخريطة .. ؟** »

ويبدو أن هذا الجانب من الشهادة الثالثة من شهادات الأمم المتحدة كان بينا إلى الحد الذى جاء الرد الإسرائيلى عليه مفتقدا القدرة على الإقناع إلى حد بعيد . سواء كان هذا الرد بأن الخريطة كانت مجرد إحالة لتوضيح خط الهدنة بين الجانبين الأردنى والإسرائيلى ، أو بأن اتفاقية الهدنة بين الطرفين قد تضمنت تحفظا بأن الخط المذكور لا يؤدى إلى « انتهاك حقوق » أى من الطرفين ، وفيما يبدو فقد اعتبرت إسرائيل طابا ، وبعد أكثر من ثلاثين عاما من توقيع اتفاقيات الهدنة ضمن حقوقها (!) ، أو بأن الطرفين عندما قررا خط الهدنة لم يعلماه على الطبيعة !

ولم تكن كل هذه الذرائع لتضعف من حجية الشهادة الثالثة .

□ □ □

تعتقد دوائر هيئة الدفاع المصرية أن « **الشهادة الرابعة** » من الشهادات المستمدة من أوراق هيئة الأمم المتحدة كانت اقوى شهادات المنظمة الدولية .

الشهادة كانت على شكل ورقة تتضمن خلفية عن خليج العقبة «Background Paper on the Gulf of Akaba» موجهة من وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة فى مايو ١٩٥٦ . (انظر المرفق رقم ٨)

وكان الهدف من الورقة آنذاك الدفاع عن حرية إسرائيل فى المرور عبر مضيق تيران الذى يتحكم فى مدخل خليج العقبة ، وهو المضيق الذى يقع بين الجانب المصرى من الخليج وبين الجزيرة المسماة بهذا الاسم ، وهى جزيرة مصرية أيضا .

وفى غمرة الدفاع عن حرية الملاحة أبرزت الورقة الصادرة عن الخارجية الإسرائيلية مجموعة من الحقائق التقطها المصريون من الصفحات السبع التى تشكل هذه الورقة :

□ **الحقيقة الأولى** استمدها المصريون من الفقرة الخامسة من الورقة التى

جا فيها : « تسير الحدود بين مصر وإسرائيل على رأس خليج العقبة من نقطة تقع جنوب أم الرشراش فى اتجاه شمالى شرقى . وهى تتفق فى هذا مع الحدود الدولية السابقة بين فلسطين ومصر ، وهى الحدود التى أكدتها اتفاقية الهدنة العامة الموقعة بين إسرائيل ومصر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ » .

وقد عقبت المذكرة المصرية الأولى على هذه العبارة منبهة إلى نقطة « جنوب أم الرشراش » ، وأن المذكرة لم تقل من « نقطة فى وادى طابا » أو « نقطة فى طابا » ، لأن إسرائيل كانت تعلم تماما أن النقطة لا تبدأ من طابا .

□ **الحقيقة الثانية** التقطها المصريون من الفقرة (١٠) من الورقة والتى تصف أحداث عام ١٩٠٦ الخاصة باحتلال الأتراك لطابا ، وما جرى فى المفاوضات التى تلت هذا الاحتلال ، والتى قالت إن الأتراك قد بذلوا جهدا هائلا لتحويل خليج العقبة إلى بحر مغلق بالسعى إلى تقسيم سيناء وهو ما فشلوا فيه حتى تم أخيرا عقد تسوية تقضى « **برسم خط الحدود من أم الرشراش إلى رفح على البحر المتوسط وتم جلاء العثمانيين عن طابا . وبقيت هذه الحدود دون تغيير منذ عام ١٩٠٦ ، ولو أنها بالطبع لم تعد مجرد حدود إدارية بين وحدتين من وحدات الامبراطورية العثمانية** » .

ومرة أخرى يلفت المصريون أنظار المحكمة إلى اعتراف الخارجية الإسرائيلية فى مايو عام ١٩٥٦ بأن طابا تقع على الجانب المصرى من الحدود الدولية .

وقد خلصت المذكرة المصرية الأولى من تلك الشهادة الجديدة ، التى وإن كان مصدرها الأمم المتحدة ، شأنها فى ذلك شأن الشهادات الثلاث السابقة عليها ، إلا أن من تطوع بها هذه المرة كان الإسرائيليون أنفسهم ، ولو أن هذا التطوع قد جاء قبل ثلاثين عاما من « قضية العصر » .. خلصت المذكرة المصرية بمجموعة من الأدلة التى ساقتها لتدعم بها القضية .. قضية المصريين .

أول هذه الأدلة أن الحكومة الإسرائيلية قد قبلت من خلال هذه الورقة خط عام ١٩٠٦ باعتباره « **الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين** » .

دليل آخر أن اتفاقية الهدنة الموقعة فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ قد أكدت هذا القبول على حد تعبير الورقة الإسرائيلية .

دليل ثالث أن الورقة تتضمن اعترافا كاملا من إسرائيل بأن طابا تقع على الجانب المصرى من الحدود .

وكان من رأى المصريين فى هذه المناسبة أن إسرائيل تتناقض مع نفسها تناقضا حادا بالمطالبة بمواضع جديدة لعلامات الحدود لا تتوافق مع مضمون ما جاء فى ورقتها التى تتضمن خلفية عن خليج العقبة .

أكثر من ذلك فقد كانت وجهة النظر المصرية أنه لا يضعف من قيمة هذه « الورقة » أنها غير موجهة من إسرائيل إلى مصر ، بالعكس فإن هذا الإبلاغ الموجه إلى السكرتير العام هو فى حقيقته موجه إلى جميع الدول الأعضاء فى الهيئة الدولية بما فيهم مصر ، وإن فحواه أن إسرائيل تحترم الحدود الدولية القائمة ، وأنها لا تنازع على تلك الحدود المرسومة على الخرائط ، وأنها على وجه الخصوص ليست لها أية مطالب فى طابا .

ولما كان المصريون قد أعاروا الورقة الإسرائيلية المستخرجة من أوراق الأمم المتحدة اهتماما خاصا فلم يكن أمام الإسرائيليين إلا أن يقدموا ردا حاولوا أن يكون ليس فحسب بحجم أهمية العناية المصرية ، وإنما الأهم بحجم خطورة الورقة على قضيتهم .

فقد اتهموا المذكرة المصرية بما أسموه « سوء الاقتباس » من ورقتهم فالورقة لم تقل ، فى رأيهم ، إن الحدود تنتهى عند أم الرشراش وإنما قالت إنها « تسير من نقطة تقع جنوب أم الرشراش » ، وهو قول لا يتناقض مع الخط الذى يبدأ من عند الموضع الإسرائيلى للعلامة ٩١ .

وإذا كان المستر لوترباخت قد تفاخر فى جانب من مرافعاته أنه كاتب المذكرات الإسرائيلية ، فإنه يمكن القول بأن الرجل كان أستاذا فى الصياغات ، وكان قادرا ، مهما بدا من وضوح العبارات ، على تأويلها بشكل يمكن أن يلتبس معه الأمر على القارىء أو المستمع ، وإن كانت محاولته هنا لم تلق نفس القدر من النجاح التى

ربما تكون قد لقيته فى مواضع أخرى ، فقد كانت العبارات من الوضوح إلى الحد الذى يصعب معه ، إن لم يستحل تأويلها بمعان مختلفة .

لعل ذلك هو الذى دفعه ربما لأول مرة فى صياغاته للمذكرات الإسرائيلية - أن يعترف بأن ثمة خطأ قد وقع فى الفقرة (١٠) من ورقة مايو عام ١٩٥٦ الإسرائيلية ، وأن مثل هذا « الخطأ الواضح » على حد تعبيره فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة لا يمكن أن يعين فى تحديد موضع العلامة ٩١ .

ولعل هذا «الاعتراف الفريد » من جانب المستر لوترباخت يؤكد أن الشهادة رقم (٤) من شهادات الأمم المتحدة قد أدت مهمتها على النحو المطلوب !

□ □ □

فى الفترة بين مارس ١٩٥٧ ويونيو عام ١٩٦٧ ، أى لما يزيد على عشر سنوات لم تعد الأمم المتحدة مجرد شاهد على ما يجرى على حدود مصر الشرقية ، بل إنها أضحت « الشاهد الوحيد » ، الأمر الذى أعطى لشهادتها قيمة شديدة الخصوصية .

السبب أن قوات الطوارىء الدولية UNEF قد أصبحت مسئولة عن الخط فى جانبه المصرى ، ولم يعد هناك وجود عسكرى مصرى على هذا الجانب لمسافة الكيلومترات الخمسة التى وجدت فيها هذه القوات .

ترتب على ذلك أن اعتمدت هيئة الدفاع المصرية اعتمادا شبه كامل على شهادات الأمم المتحدة ، والتى تنوعت على نحو ملحوظ .

أولى هذه الشهادات استخلصها المصريون من عملية الانسحاب الإسرائيلى من سيناء التى تم استكمالها فى ٨ مارس ١٩٥٧ بعد خروج آخر جندى إسرائيلى من شرم الشيخ وقطاع غزة ، ودخول قوات الطوارىء الدولية لشرم الشيخ .

وقد استتبع ذلك اختفاء أى وجود عسكرى فى الأراضى المصرية على الجانب الآخر من خط الحدود بما فيها (طابا) ، الأمر الذى اعتبره المصريون فى مذكراتهم اعترافا من الجانب الإسرائيلى بعدم وجود أى مطالب له فى هذه البقعة الحدودية .

ومرة أخرى ، وردا على هذا التصوير المصرى للموقف فى مارس عام ١٩٥٧ ، كان الرد الإسرائيلى بتساؤل عجيب .. هل هناك ما يفيد أن القوات المصرية قد تقدمت فى أعقاب الانسحاب الإسرائيلى إلى ما وراء المنطقة التى تدعى إسرائيل أن طابا تنتهى عندها ، أى إلى ما وراء الربوة الجرانيتية حيث الموقع الذى عينه الإسرائيليون للعلامة ٩١ ؟

وكان فى السؤال من أسباب الاستفزاز أكبر كثيرا مما فيه من أسباب المعقولية ، فقد كان الإسرائيليون أول من يعلمون أن القوات المصرية لم تتقدم إلى المناطق المتاخمة لخط الحدود سواء فى طابا أو فى غيرها لتخصيصها لقوات الطوارىء الدولية .

الشهادة الثانية ورقة مصرية مستخرجة من أرشيف الأمم المتحدة ، وهى التى عرفت بإحداثيات البريجادير حلمى والمؤرخة فى عام ١٩٦٠ ، ولهذه الورقة قصة شدت اهتمام طرفى القضية وأخذت من جهودهما قدرا غير يسير .

الإحداثيات «Co-ordinates» هى تحديد مواقع بعينها بخطوط الطول والعرض وبكل دقة ، كذا بالارتفاع .

والمعلوم أنه فى عملية تعليم الحدود عام ١٩٠٦ لم تحدد إحداثيات العلامات وإنما اكتفى المسّاحان البريطانيان كيلنج وويد بتحديد إحداثيات المحطات الفلكية التى عاونت على بناء الخط من مرحلة تالية . غير أنه بعد ذلك ، ومن خلال مصلحة المساحة المصرية تم إعداد شبكة كاملة لإحداثيات علامات خط الحدود ، تقدمت مصر بعدد منها يؤكد صحة الموقع المصرى للعلامة ٩١ والعلامات الأخرى المتنازع عليها .

فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٣١ تقدمت مصلحة المساحة الفلسطينية بطلب لمصلحة المساحة المصرية لتوافيها بشبكة الإحداثيات لعلامات الحدود ، وردت عليها المصلحة المصرية بعد أقل من عشرة أيام (٦ ديسمبر) وقد وافتها بالمطلوب .. وكانت أولى شبكات الإحداثيات التى قدمها المصريون لهيئة التحكيم .

فى عام ١٩٤١ أعد الدكتور بول مدير مصلحة المساحة المصرية شبكة أخرى

عُرفت باسمه ، وقد تطابقت مع شبكة إحداثيات عام ١٩٣١ ، عثر عليها المصريون وقدموها بدورها .

فى عام ١٩٤٣ أعدت هيئة مساحية عسكرية بريطانية كانت قد أُنشئت عام ١٩٤١ تحت اسم « مديرية المساحة التابعة للرئاسة العامة للشرق الأوسط » .. أعدت قائمة من صفحتين هى التى عرفت باسم قائمة المثلثات الشبكية رقم ١٤٤ ، وتظهر إحداثيات مستطيلة الشكل لنقاط مثلثات وفقا لشبكة مساحة فلسطين ، حصلت عليها مصر وقدمتها أيضا .

فى عام ١٩٥٦ صدرت طبعة ثانية من نفس القائمة تتكون من ١٩ صفحة وتغطى مساحة أكبر وتظهر ذات الأبعاد لعلامات الحدود كما عينتها مصر ، وكان من الطبيعى أن يتقدم بها المصريون أيضا .

بعد ذلك بأربع سنوات تم تقديم إحداثيات البريجادير حلمى .. وكما سبقت الاشارة لها قصة ..

ففى ١٠ مايو ١٩٦٠ وأثناء مرور إحدى دوريات الكتيبة اليوجوسلافية فى قوة الطوارىء الدولية على خط الحدود عثرت على علامة حدود حديثة البناء فى منطقة الكنتلا ، ثم ما لبثت أن وجدت ثلاث علامات أخرى جديدة على نفس الخط .

أحيل الأمر إلى مراقبى الهدنة فبدأ أحدهم وهو الكابتن فردريكسن الدانمركى فى التحقيق ، وكتب تقريرا جاء فيه « إن العلامة الجديدة تتكون من أنبوبة معدنية طولها خمس بوصات ، وقد كتب على أحد جانبيها بالانجليزية علامة حدود ، وكتب على الجانب الآخر من الحدود بالعبرية نفس الكلمات فيما يبدو » .

وقد استطرد مراقب الأمم المتحدة الدانمركى فى تقريره بأن ليس ثمة سبب لاقامة مثل هذه العلامة حيث أن العلامة القديمة التى تبعد نحو ١٦٠٠ متر كانت ما تزال قائمة وفى مكان مرتفع .

وختم الرجل تقريره بأن إسرائيل هى التى قامت ببناء العلامات الجديدة مما كان بمثابة محاولة من الجانب الإسرائيلى لتحريك خط الحدود غربا فى هذه

المنطقة النائية مما يحتمل معه أن يفلت هذا العمل من أية رقابة .

وبعد اتصالات غير مجدية بين رئيس المراقبين الدوليين الجنرال جيانى وبين المسئولين فى الجيش الإسرائيلى تم اتصال مع البريجادير (الاميرالاى) أمين حلمى الثانى الذى **أرسل خطابا للجنرال جيانى ضمّنه إحداثيات خط الحدود الدولى ، والتى عرفت باسمه . وكانت فيما يتصل بالعلامات رقم ٢٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، وهى من العلامات المتنازع على مواضعها ، متطابقة مع المواضع التى قررتها مصر .**

ومنذئذ ، ١٠ أغسطس ١٩٦٠ ، أصبح لدى القوات الدولية الإحداثيات الكاملة لخط الحدود الذى عُدلت على أساسه خطوط دورياتها .

ومع أن رجال هيئة الدفاع المصرية الذين عثروا على الخطاب الموجه للجنرال جيانى ، وعلى الإحداثيات المرفقة به فى أوراق الأمم المتحدة .. مع أنهم لم يعثروا على ما يفيد أن المسئولين عن هيئة المراقبة الدولية قد سلموا لضابط الاتصال الإسرائيلى نسخة من خطاب الاميرالاى حلمى والإحداثيات المرفقة ، إلا أنهم افترضوا أن الجنرال جيانى قد فعل ذلك على ضوء نظام العمل الذى كان معمولا به فى الاتصال بين الطرفين .

وتبدو قيمة هذه الشهادة الصادرة أيضا عن الأمم المتحدة من عديد من الاعتبارات :

(١) أن إحداثيات الاميرالاى حلمى لم تكن مجرد إحداثيات مصرية وإنما أصبحت بعد توجيهها إلى ممثلى الأمم المتحدة ، ثم إلى الجانب الآخر ، فيما كان مفروضا ، إحداثيات يعترف بها جميع الأطراف لأماكن العلامات على خط الحدود الدولى ، وليس من حق أى من هذه الأطراف التنصل من اعترافه .

(٢) دللت الحادثة التى ترتب عليها أن أرسل الاميرالاى حلمى إحداثياته للجنرال جيانى على أنه كانت هناك جهود إسرائيلية مبكرة لمحاولة زحزحة خط الحدود فى اتجاه الغرب ، لصالح إسرائيل بالطبع .

(٣) إذا كان هذا هو الحال مع وجود قوات الطوارىء وهيئة المراقبين الدولية فى الفترة بين عامى ١٩٥٧ - ١٩٦٧ فكيف يكون الحال مع هيمنة إسرائيل ، وإسرائيل وحدها ، على جانبى خط الحدود الدولى بعد حرب يونيو ولنحو خمسة عشر عاما حين أتمت الجلاء عن سيناء ، باستثناء طابا ، فى أبريل ١٩٨٢ . كانت هذه هى الرسالة التى أرادت المذكرة المصرية الأولى توصيلها إلى المحكمة ، ولاشك أنها قد وصلت !

ولم يجد الإسرائيليون كثيرا ليردوا به على هذه الشهادة الجديدة المستخرجة من أوراق الأمم المتحدة ، اللهم إلا القول بأنه لم يعلموا بأمر إحداثيات الاميرالاى حلمى إلا من المذكرة المصرية المقدمة فى مايو ١٩٨٧ ، أى بعد سبعة عشر عاما كاملة من وصولها إلى الجنرال جيانى ، ومن ثم لم يكونوا ليستطيعوا أن يحتجوا على شىء لم يعلموا به .

وقد أضافوا إلى ذلك ردا كان غريبا وقتها أنه لما كان تقديم حلمى لإحداثياته قد جرى خلال فترة الحرب وعدم الاعتراف فهو بالتالى غير ملزم لإسرائيل .

ويبدو من هذا الرد أن الجانب الإسرائيلى قد تخوف من أن يعثر المصريون أثناء تنقيبهم الذى لا يهدأ فى أوراق الأمم المتحدة على ما يفيد أن الجنرال جيانى قد أبلغ المسئولين بخطاب الأميرالاى حلمى ، ومن ثم فقد أرادوا بهذه الملاحظة الأخيرة ، التى بدت غريبة وقتها أن يقطعوا على المصريين الاستفادة من مثل هذا الاحتمال ، وهو احتمال لم يتحقق على أى الاحوال !

□ □ □

كان آخر شهود الأمم المتحدة الضباط اليوجوسلاف الثلاثة الذين استدعاهم المصريون للشهادة ، ولم تأت هذه الدعوة من فراغ ، كما أنها لم تتم بسهولة !

لم تأت من فراغ بحكم أنه كان لقوة الطوارىء الدولية فى المنطقة مهام متعددة وكان من بين هذه المهام مراقبة الحدود الدولية ، وقد أوكلت تلك المهمة إلى الكتيبة

اليوجوسلافية ومن ثم كان رجالها أقدر من يستطيع الادلاء بالشهادة فى خلاف يتعلق حول هذه الحدود .

أما عدم السهولة فقد نشأ عن أن مجموع رجال هذه الكتيبة الذين تداولوا على الخدمة خلال ما يزيد على السنوات العشر لوجود قوة الطوارىء الدولية ناف على عشرة آلاف شخص ، كما جاء فى شهادة المستر راساد موزيتشى ، وكانت شهادته مصدر ثقة بحكم عمله لأكثر من عامين كأركان حرب للقوة بعد أن شغر هذا المنصب بوفاة شاغله وكان ضابطا برازيليا .

وكان مطلوبا اختيار ضابطين أو ثلاثة ضباط من أفراد الكتيبة للشهادة ، وكان الأفضل أن يكون هؤلاء من بين اولئك الذين خدموا خلال الفترة المتأخرة من السنوات العشر ، فترة الستينات ، بحيث يسهل تنشيط ذاكرتهم أكثر ، كما كان الأهم أن يكون هؤلاء من الذين خدموا فى القسم الجنوبى من خط الحدود ، وعلى وجه التحديد ممن خدموا فى منطقة « رأس النقب » فقد كان معلوما أن مركز الكتيبة اليوجسلافية فى الجنوب كان فى تلك المنطقة .

ورغم ما يبدو من يسر المهمة ، اختيار ثلاثة أفراد من عشرة آلاف ، فقد اقتضت جهدا كبيرا واتصالات مكثفة أجراها الدكتور نبيل العربى مع الجانب اليوجوسلافى حتى جاء الثلاثة ، موزيتشى وسافيتش وتراجكوفيتش !

عدم السهولة ايضا نشأ من أن شاهدين من الشهور الثلاثة لم يكونا يعرفان سوى اللغة السلافية ، ولا شك أن الأمر تطلب جهودا مضاعفة من جانب الدكتور أحمد القشيرى عضو هيئة الدفاع المصرية الذى قدم هذين الشاهدين فى التعامل معهما ، ثم إن هذه الجهود قد انصرفت إلى المحكمة أثناء عملية الاستنطاق ، فقد تم استحضار سيدة للقيام بدور المترجم ، وكانت موفقة إلى حد بعيد !

وقد أكد الرجال الثلاثة فى شهادتهم عصر يوم الجمعة ١٨ مارس عام ١٩٨٨ على مجموعة من الحقائق استطاع الدكتور أحمد القشيرى أن يستخرجها منهم ..

من هذه الحقائق أن القوة الدولية كانت قد وضعت مجموعة من البراميل على طول طريق دورياتها ، وذلك لتجنب حقول الألغام التى لم يكن لدى هذه القوة الأوامر لإزالتها ، ومن ثم فلم تكن مستعدة لتكبد الضحايا داخل هذه الحقول .

ولما كان الإسرائيليون قد حاولوا فى وقت من الأوقات أن يربطوا بين تلك البراميل وبين علامات الحدود ، فقد أثبت الشهود فساد هذا الربط سواء لأن طريق الدوريات الذى كانت تتخذه القوة الدولية كان يبعد عن الخط الدولى وكان قريبا من مركز مراقبة القوة الذى كانت تفصله عن الخط نحو خمسمائة متر ، أو لأن البراميل لم تكن لتثبت فى مكانها نتيجة لتحركات الكثبان الرملية .

وقد أكد المستر موزيتشى فى شهادته وقوع البراميل على الجانب المصرى لسبب بسيط وهو أن مجال عمل القوة الدولية كان على الجانب المصرى ، ولم يتحركوا أبدا إلى الجانب الآخر الذى كان يربطهم به ضابط اتصال .. لا أكثر !

من هذه الحقائق أيضا أن نظام عمل القوة اليوجوسلافية فى القسم الجنوبى من خط الحدود كان مختلفا عنه فى القسم الشمالى ، وذلك بحكم وعورة هذا القسم ، الأمر الذى اقتضى إقامة مراكز مراقبة وتحديد مسار دوريات تقوم بمهامها فى أوقات محددة .

ربما تكون أهم الحقائق التى سعى المصريون إلى استخراجها من الشهود اليوجوسلاف ما اتصل بالنزاع على علامات الحدود من ٨٥ إلى ٨٨ ، أو ما يعرف بمنطقة رأس النقب .

فقد أقام الإسرائيليون ادعاءهم فى هذه المنطقة على أساس تحريك هذه الأعمدة فى اتجاه الغرب بحيث يتم اقتطاع مساحة تنوف على الكيلومترات العشرة من الأراضى المصرية ، أى ما يزيد على عشرة أمثال مساحة شريط طابا المتنازع عليه .

ولما كان المصريون يعلمون أن القوة اليوجوسلافية كانت تقوم بدورياتها فى تلك المنطقة التى تسعى إسرائيل إلى قضمها ، كما أنهم كانوا يعلمون فى نفس الوقت بأنه خلال نفس الفترة كان يوجد مركز مراقبة لهذه القوة فى نفس المنطقة ، من ثم فقد سعوا إلى إثبات هذه الحقيقة من خلال شهادة الضابطين اللذين عملا فيها ، سافيتش وتراجكوفيتش .

ومع أن استخراج الشهادة من الرجلين قد اقتضى جهدا من الدكتور القشيرى ،

خاصة مع وجود المترجمة كوسيط ، إلا أنهما أدياها على النحو الذى كان يسعى إليه المصريون ، والذى كان كافيا بالنسبة للمحكمة أو حتى للجانب الإسرائيلى .

فقد لاحظ الموجودون فى ألاباما عصر يوم الجمعة ١٨ مارس ١٩٨٨ أن المستر لوترباخت محامى الإسرائيليين العتيد تنازل عن استجواب الشهود الثلاثة اليوجوسلاف ، وهو أمر لم يعهدوه فيه من قبل مع أى شاهد كانت تقدمه مصر . وقد فسر المصريون الحاضرون ذلك بأحد أمرين .. فإما أن الشهادة التى تقدم بها ضباط الأمم المتحدة كانت مانعة إلى الحد الذى يصعب معه استجواب أصحابها، وإما أن الإسرائيليين كانوا يركزون أساسا على شريط طابا ولم يكونوا يعولون كثيرا على العلامات الأخرى ، وهو ما رجحوه .

وقد تحول هذا الترجيح إلى شكل من أشكال اليقين بعد متابعة مرافعات الجانب الإسرائيلى خلال يوم الأربعاء ٢٣ مارس ١٩٨٨ .

فالمستر لوترباخت فى مرافعته التى ألقاها صباح ذلك اليوم لم يقل أكثر من أن قضية قوات الطوارىء الدولية UNEF لا تدخل فى إطار مرافعته عن طابا ، ومن ثم فإنه سوف يترك هذه القضية للمستر رافاييل والدن Walden عضو هيئة الدفاع الإسرائيلية .

وجاء المستر والدن عصر نفس اليوم ليرد باقتضاب على شهود الأمم المتحدة ، وكانت الحجة التى قدمها لإبطال شهادتهم أن إسرائيل لا تنكر موقع معسكر قوات الطوارىء الدولية ، ولكن هذه القوات كانت منتشرة على خط الهدنة «(A)rmistice (L)ine» وليس على خط الحدود الدولية «I F» ومن ثم فإن الاستدلال بهذا الموقع لأمر يتعلق بالخط الأخير إنما هو استدلال غير صحيح .

ولاشك أن المستر والدن وسائر أعضاء الوفد الإسرائيلى ، كذا مجموع الجالسين فى قاعة ألاباما وقتها ، كانوا جميعا يعلمون أن خط الحدود الدولية فى هذه المنطقة كان هو بعينه خط الهدنة ، ولكن يبدو أن الرجل آثر أن يقول شيئا بالنسبة لشهادات رجال الأمم المتحدة بدلا من السكوت التام !

يُسجل أخيرا أن المحكمة قد اهتمت بهذه الشهادة الأمر الذى سجلته فى الفقرة ١٢٩ من حكمها والتى جاء فيها :

« قدمت مصر ثلاثة شهود من أفراد القوة اليوجوسلافية فى قوة الطوارىء المتمركزة آنذاك فى منطقة رأس النقب . وشهد شاهدان أن معسكرهما وطرق الدوريات ونقطة المراقبة فى المنطقة كانت جميعها تقع شرق الخط الذى تطالب به إسرائيل الآن ، وهو الأمر الذى لا يتمشى مع طلب إسرائيل فى ذلك الوقت ، وهو أن تنتشر قوة الطوارىء غرب خط الهدنة أى على الجانب المصرى من الخط » .

ومثل هذا الاهتمام كان يغبنا خير شهادة للشهادة !



الفصل الثالث عشر

حرب الخرائط !

حرب الخرائط فى قضية العصر هى الحرب التى بدأت قبل أن تعلن(!).
فقبل توقيع مشارطة التحكيم فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، وبنحو عام ،
كانت الحرب قد بدأت ..

على الجانب الإسرائيلى بدأت الحرب بشكل علنى ، وعلى الجانب المصرى دارت الحرب وراء الكواليس !

الحرب من الجانب الإسرائيلى بدأتها الجيروزاليم بوست ، وعلى صدر صفحتها الأولى فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ١٩٨٥ تحت عنوان « وثائق بريطانية مكتشفة حديثا تظهر : إدعاء مصر فى طابا يعتمد على خريطة مزيفة » !

كاتب المقال « جون كيمحى » الصحفى الإسرائيلى المقيم فى بريطانيا ، وعضو هيئة الدفاع الإسرائيلية عن طابا ، وفى المقال الطويل الذى بدأ الرجل به « حرب الخرائط » حاول ما وسعه الجهد أن يثبت أن اكتشافا قد حدث لدى إعادة تنظيم

قد جرت مؤخرا فى إحدى مؤسسات وزارة الدفاع بالعثور على الخرائط واللوحات الميدانية الأصلية التى قامت عليها خريطة عام ١٩١٥ .

وخريطة عام ١٩١٥ ، التى عرفت باسم خريطة نيوكومب نسبة إلى الكابتن S.F. Newcombe الذى قام باجراء عملية المسح التى رسمت على أساسها الخريطة ، كان معلوما منذ البداية أنها خريطة قاطعة فى إثبات موقع العلامة فى الوضع الذى تطالب به مصر على سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا .

المهم أن هذا الخطأ فى الخرائط واللوحات الميدانية التى قامت عليها الخريطة يؤكد ، فى رأى المستر جون كيمحى ، أن المطلب المصرى فى طابا لا أساس له . (انظر المرفق رقم ٢) .

حرب أخرى بدأت أيضا فى إسرائيل حول الخرائط ، وإن كانت هذه المرة من قبيل الحروب الداخلية .

فقد حدث ونشرت جريدة « هوتام» الإسرائيلية التى تصدر بالعبرية خريطتين من إعداد « المساحة الإسرائيلية ، أولاهما صادرة عام ١٩٦٤ والثانية صادرة عام ١٩٨٣ ، وبينما يقع بير طابا فى الخريطة الأولى على بعد ٧٠٠ متر غرب خط الحدود فإنه يقع فى الخريطة الثانية على بعد ٣٠٠ متر شرق هذا الخط .

ومع الخريطتين جاء مقال تحت عنوان « سرقنا أرضا مصرية » تتهم فيه الصحيفة الحكومة الإسرائيلية بأنها سرقت كيلومترا من الأرض من المصريين فى طابا ، وأنها سرقت ما يزيد على ذلك كثيرا فى منطقة رأس النقب ! (انظر المرفق رقم ٣) .

على الجانب المصرى بدأت الحرب ولكن بشكل مختلف ، يصح معه القول بأنها كانت أشبه بحالة من التعبئة العامة ..

جانب من التعبئة العامة اتجه إلى الحصول على كل الخرائط التى تؤكد صحة الموضع المصرى من مصادر مصرية ، وقد استخرج فى هذا الصدد كل ما هو متاح من أرشيف مصلحة المساحة المصرية أو إدارة المساحة العسكرية ، وكان وفيرا ، كما أن أخطره لم يكن يعلم به الإسرائيليون .

جانب آخر بالحصول على الخرائط الإسرائيلية ، وكانت متاحة أيضا ، خاصة من إدارة المساحة العسكرية .

جانب ثالث بالحصول على الخرائط التركية ، أو بالأحرى الخريطة الأصلية لخط الحدود ١٩٠٦ ، والخريطة التى كان قد أرفقها رشدى باشا قائد العقبة اثناء تعليم الخط فى كتاب معروف كان منشورا بالتركية تحت عنوان « مسألة العقبة » . وقد تم الحصول على الخريطتين .

جانب رابع بالحصول على الخرائط البريطانية ، وكان لهذه الخرائط مصدران .. ما هو محفوظ فى دار الوثائق العامة فى لندن فى أرشيف الخارجية البريطانية «Foreign Office» ، وهى الخريطة المرفقة باتفاقية ١٩٠٦ .

أما المصدر الثانى فقد جاء من وزارة الحرب البريطانية «War Office» والتى عنيت عناية خاصة بمسح سيناء وجنوب فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وأصدرت سلسلة من الخرائط كانت أولاها خريطة عام ١٩١٥ ، والتى دارت حولها معارك قاسية بامتداد أدوار قضية العصر .

الجانب الأخير جاء من مصدر لم يكن ليخطر على بال هو أرشيف الهيئة المعنية بامتيازات البترول حيث يتم الاحتفاظ بعقود الامتياز ، وقد عثر ضمن هذه العقود على خريطة لامتياز بالتنقيب عن البترول لشركة شل فى المنطقة محل النزاع ، وكانت مفيدة أيما إفادة ! (انظر الشكل رقم ٥) .

يبقى بعد كل ذلك من حالة التعبئة على الجانب المصرى ، أولئك الأفراد من المتطوعين الذين عثروا ضمن الأوراق التى ورثوها عن آبائهم الذين عملوا فى سيناء ، أو فى مصلحة الحدود على خرائط اعتقدوا أنها مفيدة لقضية وطنهم فبادروا إلى إرسالها للدكتور نبيل العربى .. من هؤلاء كان هناك أبناء اللواء فؤاد صادق واللواء كامل غبريال .

وليس من شك أن أعضاء اللجنة القومية لطابا كانوا يشعرون لدى توقيع مشارطة التحكيم فى سبتمبر ١٩٨٦ أن لديهم كفايتهم من الذخيرة ، وأن فريقهم على استعداد لخوض « حرب الخرائط » .

تبيانا لحجم « الذخيرة الخرائطية » لدى الجانب المصرى ، فبينما تضمنت أولى المذكرات المقدمة من هذا الجانب ، وهى المذكرة المقدمة فى مايو عام ١٩٨٧ ، تسعا وعشرين خريطة بالتمام والكمال ، فلم تتضمن المذكرة المقدمة فى نفس الوقت من الجانب الإسرائيلى أكثر من ست خرائط .

وتوضح مقارنة المقدم من الخرائط فى المذكرتين الأوليين المصرية والإسرائيلية ضخامة وتنوع الخرائط المقدمة من مصر وضآلة ونمطية الخرائط المقدمة من الجانب الآخر ، ونبدأ بالمذكرة المصرية .

صنف القائمون على هذه المذكرة الخرائط التى قدموها فى خمس مجموعات :

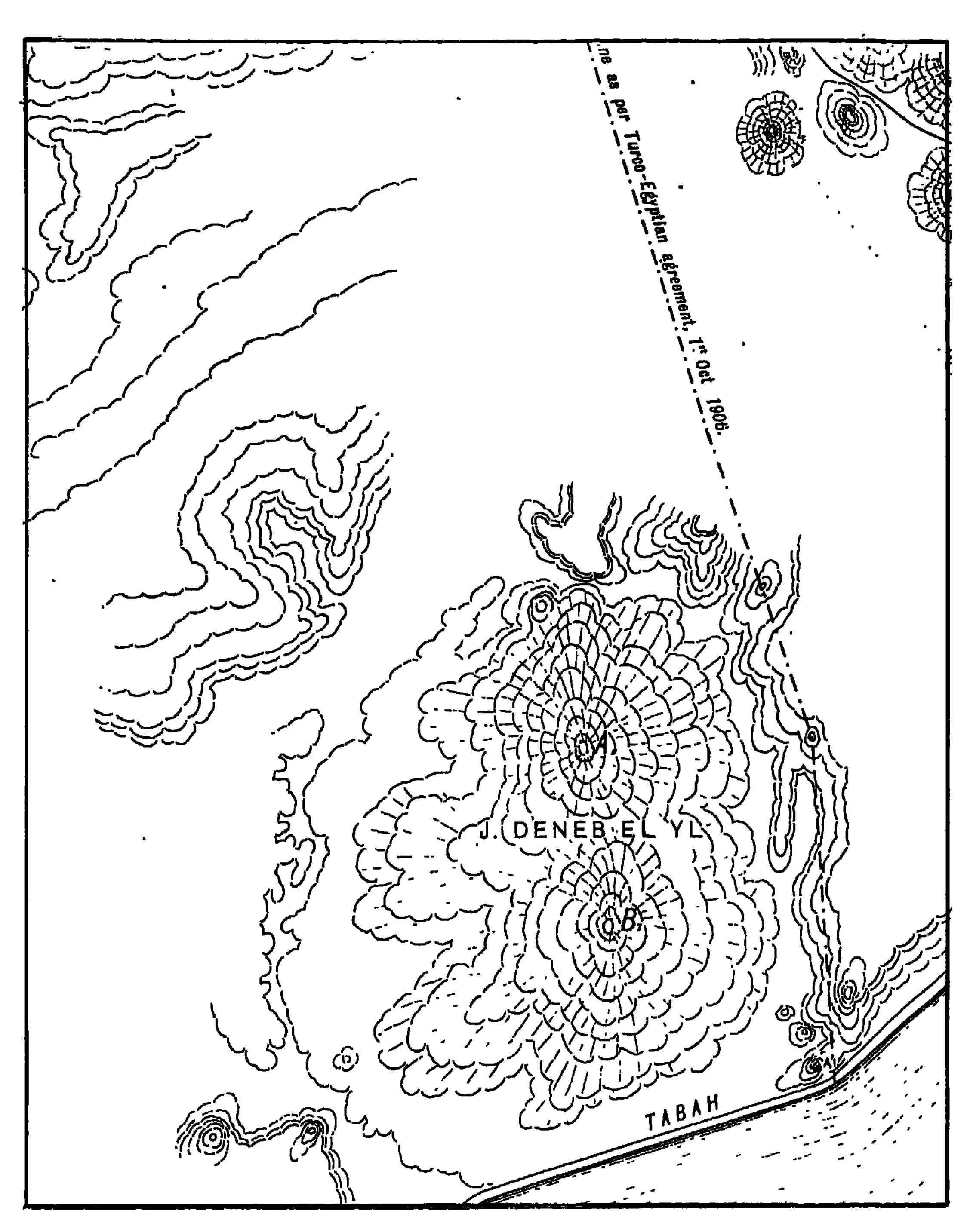
■ **المجموعة الأولى هى التى أسموها « بالخرائط المصرية »** ، وهى تضم ست خرائط من إصدارات « مصلحة المساحة العمومية » فى مصر ، وكان أمرا منطقيا أن تعنى هذه المصلحة من بين ما تعنى به بشبه جزيرة سيناء ، وبالتالى بخط حدود مصر الشرقية .

□ **أولى خرائط** « مصلحة المساحة العمومية » التى قدمها المصريون كانت خريطة صادرة عام ١٩٠٦ بمقياس رسم كبير للغاية هو ١ إلى ٤٠٠٠٠ ، وهى خريطة موضوعة فى أعقاب الاتفاقية وقبل بناء العلامات ، وتبدو قيمة هذا المقياس بملاحظة أن الخريطة المرفقة بالاتفاقية كانت بمقياس رسم ١ إلى ٥٠٠٠٠٠ ، أى أن خريطة مصلحة المساحة أكبر من خريطة الاتفاقية باثنتى عشرة مرة ونصف ! (انظر الشكل رقم ١٣) .

وقد أتاح ذلك لقارىء الخريطة فى هيئة الدفاع المصرية أن يخرج منها بخمسة حقائق ، ثلاث منها متعلقة بطابا ، واثنتان متصلتان بالنزاع حول منطقة رأس النقب .

الحقائق الخاصة بطابا تقول إن خط الحدود يسير مع المرتفعات الشرقية المطلة على وادى طابا التى تلتقى مع الشاطىء على خليج العقبة ، وإن كلمة طابا تظهر غرب الخط ، وإن النقطة الفلكية A1 تقع غرب الحدود ، أى فى الأراضى المصرية .

أما الحقيقتان المتصلتان برأس النقب فتقول أولاهما إن خط الحدود يسير خلال



شكل رقم ١٣ :

□ خريطة عام ١٩٠٦ ـ مصلحة المساحة المصرية [مقياس رسم ١ : ٤٠٠٠٠]

جبل فورت وإلى الشرق من جبل فتحى باشا ، وتظهر الثانية المفرق الواقعة فى مفرق الطرق ، درب الحج ودرب غزة ، واقعة غرب الخط ، فى الأراضى المصرية أيضا .

□ **الخريطة الثانية** المرفقة باتفاقية عام ١٩٠٦ ، وبالرغم من صغر مقياس رسمها فقد حاول المصريون استنطاقها فيما يؤيد ما جاء فى الخريطة السابقة ويزيد عليه !

جاءت هذه الزيادة من عقد مقارنات بين الادعاءات الإسرائيلية خاصة فى منطقة رأس النقب بين العلامات ٨٥ و ٨٨ التى أدت إلى انحراف حاد فى مسار الخط ، وبين ما تضمنته هذه الخريطة من استقامة فى ذلك القسم من الحدود الذى يمر بتلك العلامات .

□ **الخريطة الثالثة** بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠٠ وصادرة عام ١٩١١ ، والرابعة بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠٠ وصادرة عام ١٩٢٦ ، والخامسة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ كذلك وصادرة فى الفترة بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٨ ، والسادسة بنفس المقياس وصادرة فى نفس الفترة ، والفرق بين الخريطتين الأخيرتين أنه بينما تحدد معالم الخريطة الخامسة الإحداثيات الشبكية بالترقيم المصرى فإن الخريطة السادسة تحدد هذه الإحداثيات بالترقيم الفلسطينى ، فقد اختلف نظام الترقيم على كل من الجانبين .

وقد أكد المصريون فى هذه الخرائط الأربع الأخيرة ما جاء فى الخريطتين الأوليين ، وأضافوا على ما أكدوه ثلاثا من الحقائق الهامة :

(١) أن خط الحدود كان ثابتا بامتداد الفترة بين تاريخ أولى الخرائط المصرية (١٩٠٦) وتاريخ آخرها (١٩٣٨) .
(٢) أن خط الحدود كان على شكله القائم خلال فترة الانتداب التى بدأت منذ عام ١٩٢٢ ، أو ما أسمى بالفترة الحرجة .
(٣) أن العلامة ٩١ كانت فى الموضع الذى حددته مصر ، وعلى نفس الارتفاع ، ٢٩٨ قدما أو ٩١ مترا .

■■ **المجوعة الثانية هى مجموعة « الخرائط البريطانية »** ، فقد كانت وزارة

الحربية البريطانية هى ثانى الجهات المعنية بسيناء وحدودها بعد المساحة العمومية المصرية ، وكان لهذا الاهتمام أسبابه ..

بعض هذه الأسباب متصل بالوجود البريطانى فى مصر خلال عملية تعليم الحدود وما قبلها وما بعدها ، بعضها الآخر متعلق بالصراع البريطانى ـ التركى خلال الحرب العالمية الأولى والتى كانت سيناء وخليج العقبة تمثل جانبا من ميادينه ، ويأتى أخيرا الوجود البريطانى على الجانب الآخر من الحدود .. فى فلسطين خلال فترة الانتداب .

والقيمة التى استخلصها الجانب المصرى من الخرائط البريطانية الأربع التى ضمنها مذكرته الأولى أنها شهادة مستمدة من طرف ثالث وليس من أحد الطرفين القائمين على خط الحدود ، بالإضافة إلى أن ما جاء فيها يؤيد الموقف المصرى .

الخرائط الأربع صادرة عن القسم الطوبوغرافى أو القسم الجغرافى بهيئة الأركان فى وزارة الحربية البريطانية ..

□ **الخريطة الأولى** صادرة عام ١٩٠٧ عن شبه جزيرة سيناء فى لوحات تم الاستعانة منها باللوحة التى تحمل عنوان « وادى طابا » .

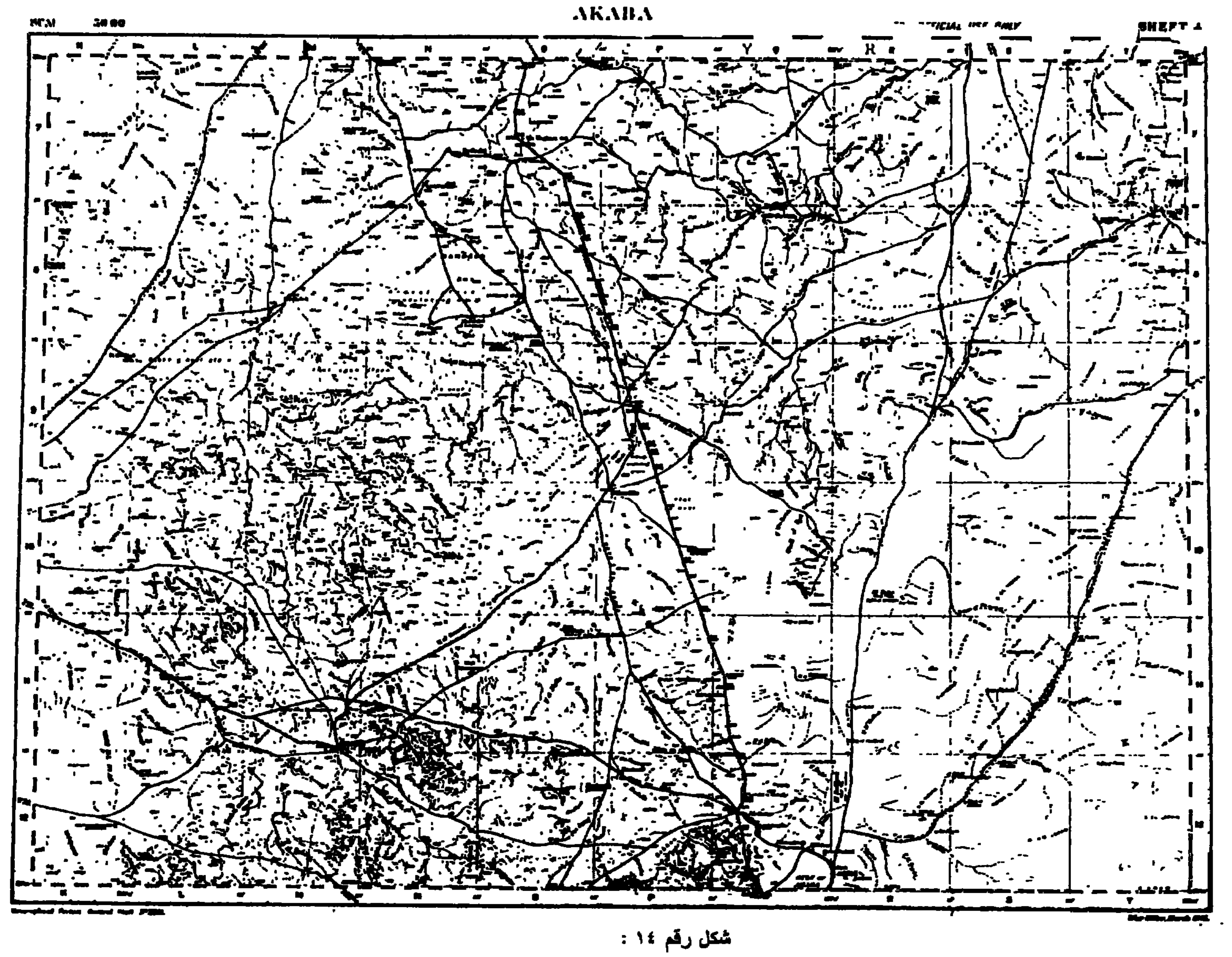
□ **الخريطة الثانية** صادرة عام ١٩١٥ تحت نفس العنوان « شبه جزيرة سيناء » ، وقد تم إعدادها بالتعاون بين وزارة الحربية البريطانية ومصلحة المساحة العمومية المصرية بمقياس رسم ١ : ١٢٥٠٠٠ وتتكون من خمس لوحات تبين خط الحدود بأكمله .

وحول هذه الخريطة التى أسماها الإسرائيليون « الخريطة الأم لعائلة نيوكومب » نسجت قصص ودارت معارك واستقدم شهود سيأتى مكان روايتها .

□ **الخريطة الثالثة** الصادرة فى نفس العام تحت عنوان « شبه جزيرة سيناء (العقبة) » أعدها القسم الجغرافى بهيئة الأركان بوزارة الحربية البريطانية .

(الشكل رقم ١٤ ـ خريطة عام ١٩١٥ البريطانية) .

□ **الخريطة الأخيرة** صادرة عام ١٩٤٣ تحت عنوان « العقبة » وكانت بمقياس رسم



شكل رقم ١٤ :

كبير ، ربما بأكبر مقياس رسم لخريطة وضعت عن المنطقة وهو ١ : ٢٥٠٠٠ الأمر الذى بدت معه كل معالم طابا شديدة الوضوح .

فخط الحدود يسير على المرتفعات الشرقية المطلة على الوادى ، وبير طابا يقع غرب الخط بشكل واضح ، والاستراحة الحكومية ظاهرة جنوب غرب الربوة الجرانيتية ، وعلامة الحدود الأخيرة على ارتفاع ٩١ مترا وتبعد عن البحر ١٥٠ مترا ، ويمكن رؤيتها من كل مكان .. باختصار فقد كانت العلامة على هذه الخريطة تقع فى موضع العلامة المصرية .

■■ **المجموعة الثالثة هى مجموعة « الخرائط الفلسطينية** ، وقد ضمت أربع خرائط ، صدر منها واحدة عام ١٩٤٤ واثنتان بعد ذلك بعامين والأخيرة عام ١٩٤٨ .

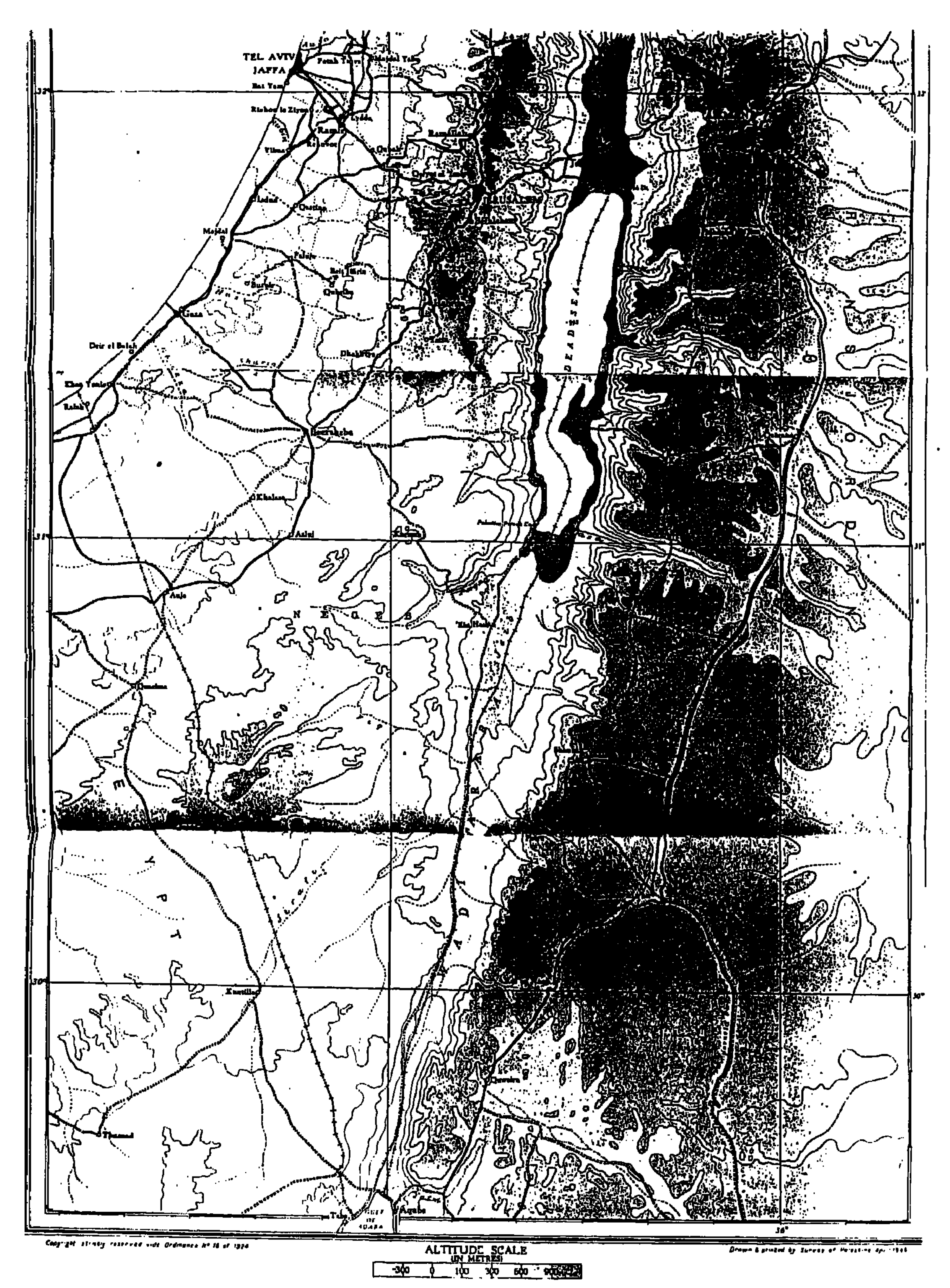
ونوضح جميع هذه الخرائط طابا غرب الخط ، كذا المفرق ، وقد استدل المصريون على قبول إسرائيل لما جاء فى هذه الخرائط استنادا إلى إلحاق الجانب الإسرائيلى لخريطة ١٩٤٦ باتفاقية الهدنة الأردنية ـ الإسرائيلية المعقودة فى عام ١٩٤٩ . (الشكل رقم ١٥ ـ خريطة عام ١٩٤٦) .

■■ **المجموعة الرابعة وضمت عشر خرائط كاملة** ، وهى المجموعة الإسرائيلية ، وكان للحرص المصرى على حشد هذه المجموعة الضخمة من الخرائط أسبابه ..

فقد قام الإسرائيليون بعد عام ١٩٨٢ بتغيير مسار خط الحدود من منطقة رأس النقب إلى الشاطىء عند طابا بشكل فاضح ، وكان المطلوب ضبطهم متلبسين ، ولم يكتف المصريون بكشفهم أمام المحكمة مرة واحدة بل كرروها خمس مرات !

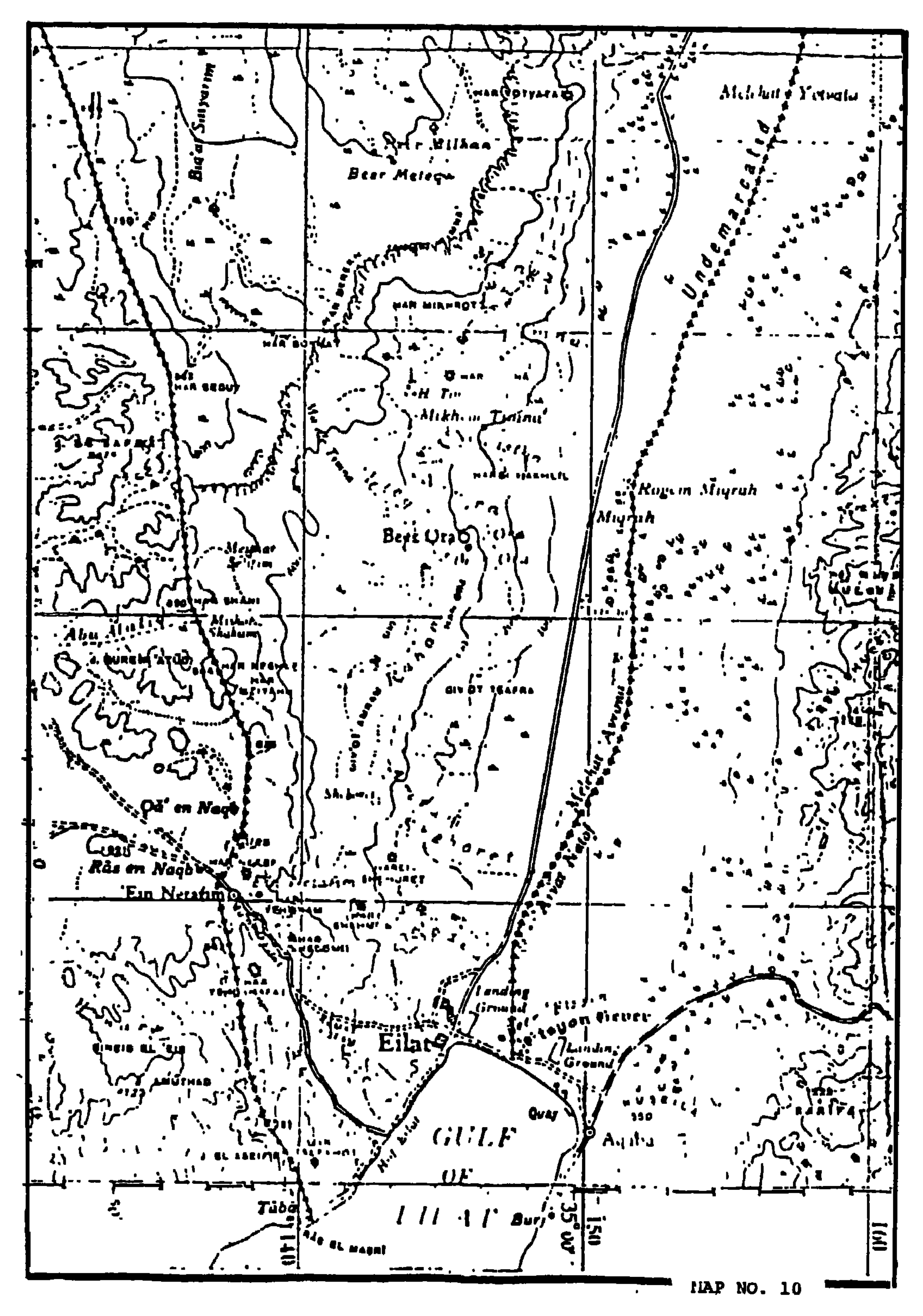
من هنا جاء حشد الخرائط العشر .. خمس قبل عام ١٩٨٢ وخمس بعده ، وكانت خرائط متنوعة من حيث مقاييس الرسم أو سنوات الإصدار أو الأغراض ، حتى أن الجانب المصرى قد استعان بخرائط الطرق .

وكان الفعل الفاضح الذى نجح المصريون فى إظهاره من المقارنة بين مجموعتى الخرائط هو ذلك المتصل بخط المثلثات الشبكية رقم ١٤٠ .



شكل رقم ١٥ :

□ الخريطة الفلسطينية لعام ١٩٤٦



شكل رقم ١٦ :

خط الحدود على الخرائط الإسرائيلية قبل عام ١٩٨٢

وخطوط المثلثات الشبكية هى خطوط يضعها المسّاحون لضبط المواقع ، وهى خطوط خاصة بإدارة المساحة الفلسطينية ورثتها المساحة الإسرائيلية .

وكان الخط ١٤٠ يتقاطع فى جزئه الأخير عند خليج العقبة مع خط الحدود حيث يصبح الخط الأخير فى هذا الجزء واقعا شرقى الخط ١٤٠ .. كان ذلك قبل عام ١٩٨٢ ، أما الخرائط التى جاء بها المصريون بعد هذا العام فقد انحرف خط الحدود بحيث لم يعد متقاطعا مع خط الحدود الذى سار مسافه إلى الغرب ! (انظر الخريطتين المرفقتين : الشكل رقم ١٦ والشكل رقم ١٧)

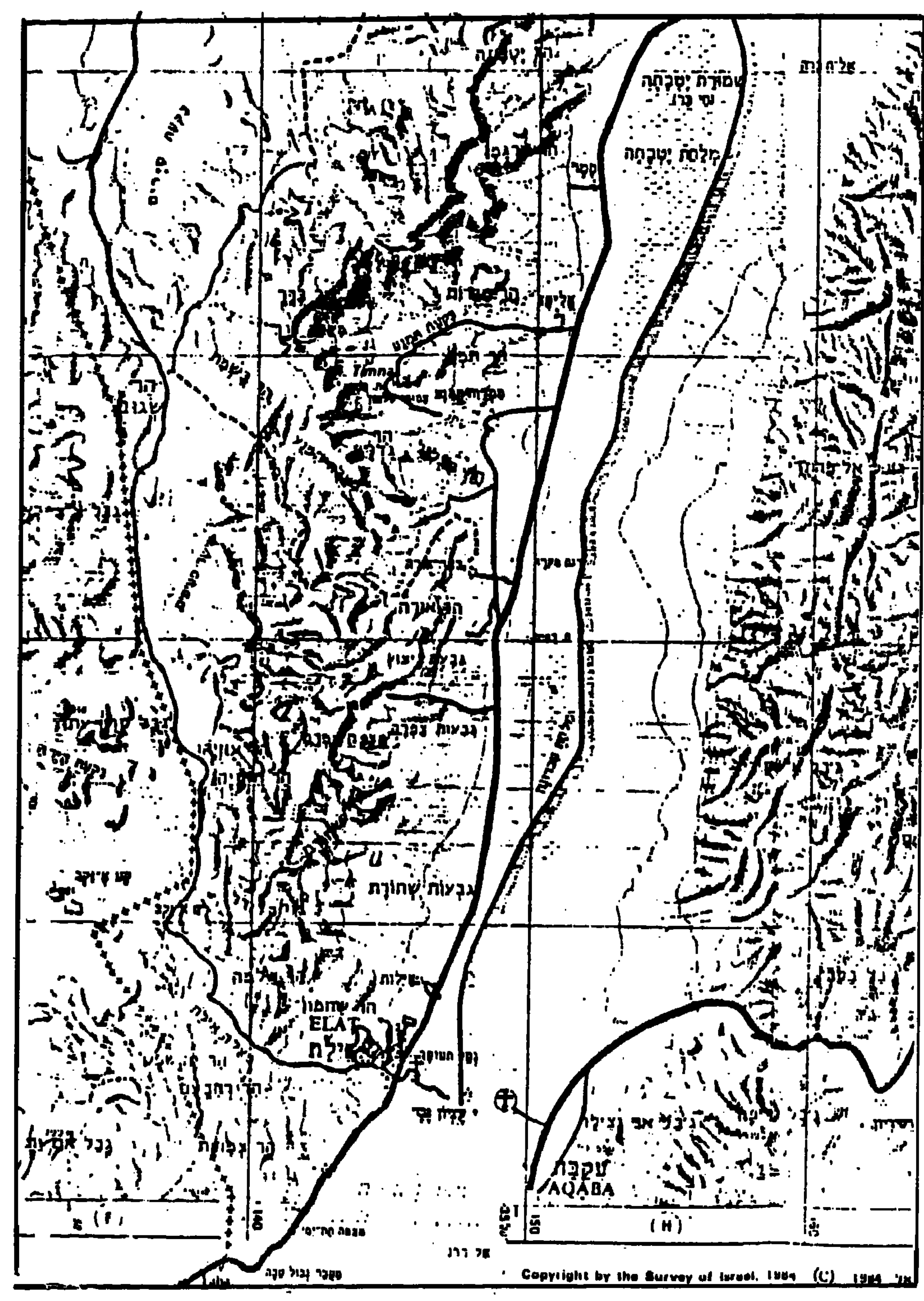
وإذا كان قائد المجموعة الإسرائيلية فى المباحثات الأولية حول طابا قد خاطب أحد رجاله بالمقولة الشهيرة « إنك لص كبير » فإن من يقارن الخريطتين لا يملك إلا أن يردد نفس المقولة !

■■ **المجموعة الخامسة اسماها المصريون « بالخرائط المتنوعة »** ، كان منها خريطة لعصبة الأمم تظهر طابا غرب الخط ، وكان منها خريطة ملحقة بعقد امتياز لشركة البترول الانجلو ـ المصرية (شل) ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ تغطى منطقة وادى طابا المتاخمة لخط الحدود وتظهر عليها علامة الحدود ٩١ على ارتفاع ٢٩٨ قدما ، وكان منها خريطة للخارجية الأمريكية عام ١٩٤٦ تضع طابا أيضا غرب الخط ، هذا بالاضافة إلى خرائط الأمم المتحدة التى تؤكد نفس الحقيقة .

□ □ □

بالمقابل لم تقدم المذكرة الإسرائيلية الأولى سوى ست خرائط .. خريطتان من عام ١٩٠٦ هما الخريطة الملحقة بالاتفاقية وخريطة ويد ، وخريطة وزارة الحربية البريطانية الصادرة فى العام التالى (١٩٠٧) ، ثم الخريطة المرفقة بكتاب « مسألة العقبة » التركى الذى وضعه رشدى باشا عام ١٩٠٩ ، والتى أسمت إسرائيل الخريطة باسمه ، ثم الخريطة العسكرية التركية الصادرة فى نفس العام ، وأخيرا خريطة هيئة الأركان التركية ـ الألمانية الصادرة عام ١٩١٦ .

ونشى قراءة القسم الخاص بالخرائط فى المذكرة الإسرائيلية الأولى ، والذى لم يتجاوز الصفحات الست بحجم المعاناة التى كابدها كاتب المذكرة لمجرد أن



MAP NO. 11

شكل رقم ١٧ :

□ خط الحدود على الخرائط الإسرائيلية بعد عام ١٩٨٢

يخصص قسما مهما بلغت ضآلة حجمة فى المذكرة ، وذلك لما يعلمه من أهمية الاستشهاد بالخرائط فى نزاع على الحدود .

تبدو طبيعة المكابدة ليس فقط من هذا العدد الضئيل من الخرائط وإنما أيضا مما كان يمكن أن يستخلصه منها ، الأمر الذى دعاه إلى أن يستهلك قسما من الحديث عن كل خريطة فى تناول الظروف التى صدرت فيها .

يقدم مثلا على هذا عرضه لخريطة ويد .. قال :

« ما يسمى بخرائط ويد للحدود ظهر في شكلين . الأول كقسم من تقريره الذى نشرته مصلحة المساحة المصرية عام ١٩٠٧ ، والثانى وهو نفس الخريطة بالضبط ضمها كتاب هرتزلت (خريطة أفريقيا من خلال المعاهدات) الطبعة الثالثة المنشورة عام ١٩٠٩ والتى راجعها واستكملها أواخر عام ١٩٠٨ ر . و . برانت رجل المكتبات والوثائق و هـ . ل . شروود من وزارة الخارجية .. »

ويستهلك فى وصف كتاب هرتزلت تسعة سطور ، أى أكثر من نصف الحديث عن الخريطة ، وهو أمر لا صلة له بالموضوع ، ولكنها الرغبة فى تضمين المذكرة لقسم عن الخرائط .

وبالإضافة إلى هذه الظاهرة ، وهى نقطة ضعف واضحة فى حملة الخرائط الإسرائيلية ، فقد كانت هناك نقطة ضعف أخرى ، وهى أن مجموعة الخرائط المذكورة قد صدرت خلال السنوات العشر التى أعقبت عملية تعليم الحدود ، ولم يكن منها خريطة واضحة فى فترة الانتداب بين عامى ١٩٢٢ و ١٩٤٨ ، وهى الفترة التى اتفق الطرفان عليها باعتبارها الفترة الحرجة .

وعموما فقد ركزت المجموعة القليلة من الخرائط التى قدمتها إسرائيل فى مذكرتها الأولى على أمرين :

□ **أولهما** : أن خط الحدود فيها ينتهى عند مثلث △ ، والمثلث فى الخرائط هو علامة فلكية ، وقد استخلصت من ذلك أن هذا الخط ينتهى عند محطة B1 الفلكّية ، وهى المحطة الواقعة على الربوة الجرانيتية حيث اختار الإسرائيليون أحد الموقعين للعلامة ٩١ . (انظر الشكل رقم ٩ ـ خريطة ويد) .

□ **الأمر الثانى** : أن خط الحدود يسير حتى يصل إلى مياه الخليج ، الأمر الذى لايتسق مع موضع العلامة المصرية التى تقع فى نقطة على ارتفاع ٩١ مترا من سطح البحر .

وتؤكد متابعة فكر واضع أو واضعى خطة الدفاع على الجانب الإسرائيلى أنهم كانوا يدركون تماما ضعف موقفهم الخرائطى ، ومن ثم فقد قرروا أن تقوم هذه الخطة على لفت اهتمام المحكمة ، وربما الجانب المصرى ، إلى ميدان آخر فى معركة الخرائط ، وهو ميدان تخطئه الخرائط المصرية من خلال الرسوم الجذابة والحكايات المثيرة ، وهى الخطة التى بدأ تنفيذها مع المذكرات المضادة المتبادلة فى اكتوبر عام ١٩٨٧ .

□ □ □

كانت المهمة المصرية فى إظهار ضعف « الدليل الخرائطى » الذى تقدمت به إسرائيل هينه للغاية ..

فمن ناحية أمكن ضرب فكرة النقطة الفلكية التى كانت تسعى إسرائيل إلى محاولة إثبات أن خط الحدود فى الخرائط التى قدمتها ينتهى عنده ، **وذلك بتسجيل ما هو معلوم من أن الخط لم ينته عند أى من النقطتين الفلكيتين اللتين أقامهما ويد فى طابا A1 ، B1 ، ناهيك عن أن النقطة B1 ، التى ادعى الإسرائيليون أن خط الحدود فى الخرائط المقدمة ينتهى عندها ، كانت تقع على قمة الربوة الجرانيتية بينما كان يقع الموضع الثانى من الموضعين اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١ على المنحدر الغربى لهذه الربوة ، وليس على قمتها .. كل هذا قالته المذكرة المصرية المضادة فى أول ردها على الدليل الخرائطى الإسرائيلى .**

من ناحية أخرى فقد لاحظ المصريون أنه فى نصف الخرائط التى قدمها الجانب الإسرائيلى لم ينته خط الحدود عند المثلث الذى يمثل النقطة الفلكية وإنما كان ينتهى بعد هذا المثلث .

رأى المصريون أيضا ، فيما سجلوه فى مذكرتهم المضادة ، أن الخرائط الإسرائيلية فى مجموعها ذات مقياس صغير للغاية ، فقد كان أغلبها بمقياس رسم

١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بالاضافة إلى أن بعضها كان مجرد اسكتشات خرائط وليست خرائط ، وقد قدموا دليلا على هذا الخرائط التركية العسكرية لعام ١٩٠٩ .

أكثر من ذلك فقد انقلبت الخرائط الإسرائيلية على رؤوس من قدموها ، وهو الأمر الذى فعله رجال هيئة الدفاع المصرية عندما استخدموا هذه الخرائط فى كسب بعض المواقع للقضية المصرية .

فقد أظهرت هذه الخرائط خط الحدود وهو يتبع قمم الجبال مما كان يتسق مع الخط المصرى فى منطقة رأس النقب ، كما أن خريطة رشدى باشا كانت متفقة مع مواقع العلامات المصرية سواء فى تلك المنطقة الأخيرة أو فى طابا ..

□ □ □

تبقى « المهمة الإسرائيلية » فى الهجوم المضاد على جحافل الخرائط المصرية ، وكان مفروضا أن يكون على مستوى الهجوم .

وكان مثيرا أن يبدأ الإسرائيليون هجومهم المضاد بابتداع عدد من القواعد تؤدى فى النهاية إلى استبعاد أغلب الخرائط المصرية .

بعض هذه القواعد متصل بالتعليقات التفسيرية الملحقة بكل خريطة ، فقد رأى كاتب المذكرة الإسرائيلية المضادة ، وبقرار منفرد ، أنه إذا جاء فى هذا التعليق أن منطقة من الخريطة لم يتم مسحها ، فعلى الفور تفقد الخريطة قيمتها ويتم استبعادها .

أيضا إذا جاء فى التعليق أن الخريطة ليست حجة فى تعليم الحدود الدولية يكون مصيرها مصير سابقتها ، فقدان القيمة والاستبعاد .

قاعدة أخرى وضعها الإسرائيليون فى مذكرتهم المضادة وهى أنه إذا ما استخدمت الخريطة كمرفق لمعاهدة بين دولتين فإنها لا تكون حجة فى الحدود بالنسبة لطرف ثالث غير طرفى المعاهدة .

وإذا كان وضع مثل هذه القواعد يستهدف استبعاد عدد غير قليل من الخرائط المصرية ، فإن المذكرة الإسرائيلية المضادة انثنت ، واتساقا للنظرية التى طرحتها وهى أن المسألة ليست مسألة طابا التى تسلم بالسيادة المصرية عليها وإنما مسألة موقع

علامة الحدود .. انثنت لتفند أغلب الخرائط التى استندت عليها مصر بحكم أن طابا فيها كانت واقعة غرب خط الحدود ، ورفض الإسرائيليون تلك الخرائط تأسيسا على أنها لم تحدد موضع العلامة ٩١ المتنازع عليها .

اتجه الإسرائيليون بعد ذلك إلى إخراج عدد من الحيل والقصص المثيرة التى احتفظوا بها في جعبتهم ، والتى أرادوا من ورائها صرف الأنظار عن الحشد المصرى الخرائطى الكبير ..

إحدى هذه الحيل أنهم قاموا بتكبير الطرف الجنوبى من خط الحدود على مستوى ثمان من الخرائط التى تقدم بها المصريون والتى تراوح مقياس الرسم بها بين ١ : ١٠٠٠٠٠ و ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، وكان التكبير إلى مقياس رسم ١ : ٢٥٠٠٠ ، أى أنهم كبروا بعض هذه الخرائط لنحو عشرين مرة .

وبمتابعة الخط من خلال الخرائط الثمانى اتضحت فروق كبيرة بلغت أقصى حالاتها بين خريطة مصلحة المساحة المصرية الصادرة عام ١٩١١ وخريطة المساحة الفلسطينية الصادرة عام ١٩٤٨ .. بلغت ١٨٨٥ مترا . وقد قامت الحيلة على استغلال الفروق فى مقياس الرسم ، فبينما يبلغ هذا المقياس بالنسبة لخريطة المساحة المصرية ١ : ١٠٠٠٠٠ كان مقياس الرسم بالنسبة لخريطة المساحة الفلسطينية ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، أى أن الخريطة الثانية أصغر من الخريطة الأولى بخمس مرات ، وأن كل مليمتر على هذه الخريطة يقابله ٥٠٠ متر فى الطبيعة ، أى أن الخطأ حدث فيما لا يتجاوز المليمترات الثلاثة كثيرا ، وهذا أمر وارد فى مثل تلك الخرائط ، ولعل ذلك يبين حجم الحيلة الإسرائيلية .

وإذا كانت قنابل الدخان معروفة فى الحروب فيمكن للمراقب أن يلاحظ بسهولة أن الإسرائيليين حاولوا استخدامها فى مواجهة الحشد الخرائطى المصرى .

قنبلة من تلك القنابل وجهوها لعدم تضمين المصريين لخريطة ويد فى مذكرتهم ، وبينما كان مفروضا أن يتناولوا بالأساس الخرائط التى أتت بها المذكرة المصرية إذا بهم يفعلون العكس فيبحثون عن الخرائط التى لم تأت بها !

وبالرغم مما هو معلوم من أن خريطة « ويد » لم تكن لتضيف جديدا لخريطتى

١٩٠٦ اللتين قدمتهما مصر ، وهو ما دعا إلى الانصراف عن إدراجها منعا للتكرار أو التضخم .. رغم ذلك فقد كان للجانب الإسرائيلى فى مذكرته المضادة رأى آخر ، وهو أن الذى دعا المصريين إلى ذلك أن الخريطة تظهر بوضوح خط الحدود وهو ينتهى عند المثلث الذى يرمز للنقطة الفلكية وأنها تحوى علامات أكثر قربا للساحل على الجانب الشرقى من وادى طابا .

قنبلة دخان أخرى أن الإسرائيليين قالوا إنهم قد لاحظوا فى خريطة ١٩٠٦ المقدمة من مصر قدرا من الانحراف فى الخط الذى لا ينتهى عند المثلث وإنما ينتهى بعده .

ولا شك أن صاحب هذه القنبلة ، كائنا من كان ، المستر لوترباخت أو المستر سيبل ، كان يتمتع بقدر كبير من روح الفكاهة .

فالرجل افترض وجوب أن ينتهى الخط عند النقطة الفلكية ، واعتبر أن عدم انتهائه على هذا النحو أنما يمثل انحرافا عن مساره الطبيعى ، ورتب على ذلك نتيجة مؤداها أن هناك خطأ فى الخريطة أو حسب توصيفه « عدم دقة » فى وضعها ، ومن ثم فإن ما حدث فى الخرائط الإسرائيلية الصادرة بعد عام ١٩٨٢ ، وهو ما أمسك المصريون بتلابيبه ، أمر طبيعى ، وقد حدث قبل ذلك فى نفس القسم من خط الحدود .. القسم الجنوبى عند طابا .

وبالرغم مما أثاره هذا التفسير الإسرائيلى من جو من المرح فى أوساط هيئة الدفاع المصرية ، فإن قنبلة الدخان الإسرائيلية لم تكن لتعمى أحدا ، فإن تجاوز خط الحدود لمثلث العلامة الفلكية لا يعنى أمرا سوى أنه لا ينتهى عند هذه العلامة ، وليس كل هذه التفسيرات التى تقدم بها كاتب المذكرة الإسرائيلية .

وبعد الحيل وقنابل الدخان التى استغرقت صفحات غير قليلة من المذكرة الإسرائيلية المضادة وصل الإسرائيليون إلى ميدان المعركة الحقيقية ، وكانت حول الخريطة البريطانية الصادرة عام ١٩١٥ تحت عنوان « **شبه جزيرة سيناء** » ، وهى المعركة التى بدأوها منذ تقديم هذه المذكرة فى اكتوبر ١٩٨٧ ولم تنته إلا بانتهاء الجولة الثانية من المرافعات الشفوية فى أبريل من العام التالى ، أى استغرقت أكثر من ستة شهور .

بدأت المعركة بتوجيه مجموعة من الاتهامات للجانب المصرى فى استخدامه للخريطة التى كانت أولى الخرائط التى حددت موقع العلامة ٩١ فى الموضع المصرى ، سواء من ناحية الارتفاع أو من ناحية أنها كانت آخر العلامات على خط الحدود .

□ **الاتهام الأول :** أن مصر قد أغفلت أن الخريطة قد تم إعدادها باشتراك بين وزارة الحرب البريطانية وبين مصلحة المساحة المصرية .

وكان المقصود من هذا الاتهام الإيحاء بأن الخريطة غير صادرة عن طرف ثالث ، أى بريطانيا ، وإنما هى صادرة عن أحد طرفى القضية مما يضعف من مصداقيتها .

□ **الاتهام الثانى :** أن المصريين لم يشيروا إلى أن الخريطة قد تم إعدادها أيضا فى ظروف بدت الحرب معها وشيكة (١٩١٤) وأنه كان فى الحسبان أن تكون تركيا فى صف الأعداء لواضعى الخريطة ، بريطانيا ومصر .

□ **الاتهام الثالث :** كان على شكل تساؤل عن الأسباب التى دفعت المصريين إلى التغافل عما جرى بالنسبة لعمود باركر ، فقد كان هو العمود القائم عام ١٩٠٦ ، وكان على ارتفاع ٢٧ مترا فحسب من سطح البحر ، وظهور هذا العمود الجديد الواقع على ارتفاع ٩١ مترا ، أليس كل ذلك مدعاة للتساؤل ! ؟

وكان لهذا التساؤل ما وراءه ، وهو ما لم يتنبه إليه المصريون فى أكتوبر ١٩٨٧ ولكن كشف عنه الإسرائيليون خلال جولة المرافعات الشفوية الأولى فى جنيف فى مارس من العام التالى .

وبعد أن أشبعت المذكرة المضادة الإسرائيلية المصريين اتهاما تحولت للاتهام نحو الخريطة نفسها .. خريطة ١٩١٥ البريطانية .

فقد قارن الإسرائيليون بين خرائط ١٩٠٦ .. الملحقة بالاتفاقية وبتقرير أوين وتقرير ويد ، وقد لفتوا أنظار المحكمة إلى أنه فى كل تلك الخرائط كان خط طول ٣٥° لايمر فقط غرب قلعة العقبة بل غرب النقطة الفلكية A2 التى كان ويد قد أقامها فى العقبة ، وبين الخريطة البريطانية التى أصبح هذا الخط فيها يمر بقلعة العقبة ،

وكانت بصمة المستر لوترباخت واضحة فى تعليقه الساخر الذى قال فيه : « إن إسرائيل عاجزة عن أن تعثر على ما يفسر كيفية إعادة حساب خطوط الطول » !

وبالطبع لم ينته الأمر عند حد السخرية بل حاول الرجل تقديم التفسير الملائم الذى يضعف من حجية الخريطة ، وهو أن التغيير فى موقع الخط كان القصد منه إعطاء ميزة لمصر لما ترتب على التغيير من حصول مصر على مزيد من الأرض ، يقصد طبعا الأرض بين الربوة الجرانيتية وبين سلسلة الجبال الشرقية ، وحصولها على موقع مرتفع للعلامة الأخيرة ، ٩١ مترا بدلا من ٢٧ مترا !

وبعد كل المحاولات الإسرائيلية فى مذكرة أكتوبر لتحجيم خريطة ١٩١٥ البريطانية ، عمد المستر لوترباخت كاتبها ، ومن خلال خفة ظل لاشك فيها ، إلى إطلاق تسمية نيوكومب على الخريطة ، تأسيسا على أن الذى قام على صناعة الخريطة كان كما قال الكولونيل (صحتها الكابتن) نيوكومب الضابط بالمخابرات البريطانية ، واعتبر هذه الخريطة بمثابة الخريطة الأم فى عائلة نيوكومب .

وكان استخدام توصيف العائلة لمجموعة غير قليلة من الخرائط التى صدرت بعد عام ١٩١٥ والتى أظهرت العلامة ٩١ فى الموضع الذى حددته مصر مقصودا .

فقد كان معنى تدمير مصداقية « **الخريطة الأم** » أن تهتز إلى حد كبير درجة مصداقية بقية أبناء العائلة ، على اعتبار أن الخطأ قد انتقل بالوراثة ، وهو الأمر الذى خاض الإسرائيليون لتحقيقه معركتين أخريين ، إحداهما فى المذكرة الأخيرة المقدمة فى فبراير ١٩٨٨ والثانية فى المرافعات الشفوية التى جرت فى مارس وأبريل من نفس العام .

□ □ □

انبرى المصريون للرد على هجوم اكتوبر الإسرائيلى على خريطة « نيوكومب الأم » نتيجة لما تمثله هذه الخريطة من دعم لموقفهم سواء بالنسبة للعلامة ٩١ أو بالنسبة لعلامات رأس النقب ، بين العلامة ٨٥ والعلامة ٨٨ .

دافع المصريون أولا عن دقة الخريطة ، وأن المقارنة بينها وبين خرائط عام ١٩٠٦ يجب أن تنتهى لصالحها :

□ **أولا** : لأن الخرائط الملحقة بالاتفاقية وتقريرى أوين وويد قد اعتمدت جميعها على عملية المسح التى قام بها الأخير والتى جرت بقدر من العجلة التى صاحبت المفاوضات وعقد الاتفاقية ، الأمر الذى بدا مختلفا مع عملية المسح الدقيقة التى قام بها نيوكومب وفريقه والتى استغرقت نحو عامين (١٩١٢ ـ ١٩١٣) والتى تمخض عنها أكثر الخرائط دقة للمنطقة .

□ **ثانيا** : إن التقنية التى استخدمها نيوكومب وفريقه فى عملية المسح كانت أفضل من تلك التى استخدمها ويد وكيلنج ، الأمر الذى كان لابد وأن ينتج عنه خريطة أفضل .

دافع المصريون ثانيا عن « نيوكومب الأم » للدقة البالغة فى تحديد علامات الحدود الأخرى بإحداثيات حددتها (خطوط الطول والعرض والارتفاع) ، وقد ثبت أن تلك العلامات كانت واقعة حيث حددتها الخريطة ، الأمر الذى يستغرب معه افتقاد الخريطة للدقة بالنسبة لتحديد موضع علامة ٩١ بالذات فيما أدعاه الإسرائيليون .

دافع المصريون أخيرا عن الخريطة على ضوء اتفاق الإحداثيات التى قدمها الجانب المصرى أو الجانب الفلسطينى لعلامات الحدود مع نفس المواقع المبينة على الخريطة ، فهى تتفق مع قائمة الإحداثيات الفلسطينية رقم ١٤٤ التى حددت موقع العلامة الأخيرة على ارتفاع ٢٩٨ قدما ، وتتفق فى نفس الوقت مع إحداثيات « الدكتور بول » مدير مصلحة المساحة المصرية التى حددت نفس الارتفاع بـ ٩١,٦٥ مترا ، أى ذات الارتفاع !

رغم ذلك الدفاع فقد استمر الزحف الإسرائيلى فى اتجاه تدمير « نيوكومب الأم » فلم يكن أمامهم بديل آخر ! .. وقدم الإسرائيليون فى هذا الصدد القصة الكاملة لعملية المسح التى قام على أساسها بناء الخريطة .. واستنتجوا منها ما شاءوا فى سعيهم لإتمام تدمير الهدف .

تقول القصة إن عملية المسح فى تلك المنطقة قد قامت بتشجيع وتمويل من هيئة خاصة هى « صندوق استكشاف فلسطين Palestine Exploration Fund» والذى وصف فى تقرير أصدره عمليات وضع الخرائط على طول خط الحدود المصرية « من رفح على البحر المتوسط إلى رأس خليج العقبة » .

وتستمر القصة فتقول إن العمل فى المنطقة قد بدأ فى ديسمبر عام ١٩١٣ تحت إشراف الكابتن نيوكومب وإنه قد انتهى فى مايو عام ١٩١٤ باستثناء منطقة صغيرة على رأس الخليج نتيجة للمصاعب التى وضعتها السلطات التركية فى طريق الفريق . ويرى واضع القصة الإسرائيلية أن تلك « المنطقة الصغيرة هى المنطقة الواقعة بين العقبة وطابا » ! بالرغم من أن الرواية التى جاءت على لسان نيوكومب نفسه فى تقريره للصندوق لم تحدد أبدا تلك المنطقة الصغيرة واكتفى بقوله إنها قريبه من العقبة .

ويستكمل واضع المذكرة الإسرائيلية بناء القصة ، هذه المرة من كتابات لورنس الذى كان يجيد صناعة الخرائط ، والذى اشتغل عام ١٩١٣ مع الصندوق بصفته أثريا فى الظاهر ورجل مخابرات فى واقع الأمر .

بعد ذلك يلجأ لكتاب صدر عام ١٩٣٧ تحت عنوان « لورنس واصدقاؤه » كتب فيه نيوكومب فصلا عن لورنس روى فيه مغامرة الأخير وانتقاله بقارب من العقبة إلى جزيرة فرعون ، وكيف أن قوة تركية قد أعادته بعد نفاد وقود القارب ، وخرج من هذه القصة الطريفة التى لم يكن لها أى دلالة سوى أن لورنس كان ضمن فريق نيوكومب .. خرج إلى خطاب ارسله لورنس إلى « صديق مجهول » وحاول أن يقيم منه قضية ..

المقتبس من الخطاب فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة طويل ولكن لورنس يقول فيه إنه وقت كتابة الخطاب المذكور (نوفمبر ١٩١٤) طلب منه خريطة كاملة لسيناء توضح الطرق والآبار والتلال .

ويستطرد فى الخطاب بأنه لما كانت الخريطة تقع فى ٦٨ لوحة ، ولما كانت مرقمة فلم يكن أى إنسان قادرا على تجميعها .. « ولكنى جئت كما جاء سان جورج فى دروعه اللامعة وتسلمتها وقبل أن ينتهى الليل كانت هناك خريطة لسيناء مساحتها ١٨ قدما وبثلاثة ألوان . وكان بعض ما جاء فى هذه الخريطة دقيقا والبعض من اختراعى .. » !

وعلى ضوء ما ساقته هذه القصة من أن الأتراك لم يسمحوا لفريق نيوكومب بالقيام بمسح المنطقة بين العقبة وطابا ، كما حددها الخيال الواسع لكاتب المذكرة

الإسرائيلية ، ومن أن جانبا من هذه الخريطة كان من اختراع لورنس ، ولابد طبعا أن يكون هذا الجانب فيما أشار إليه الإسرائيليون هو نفس المنطقة .. على ضوء كل ذلك خلص الجانب الإسرائيلى إلى النتيجة التى تصور من خلالها أنه قد تم له الإجهاز على « خريطة نيوكومب الأم » ، وليس من شك أن ذلك كان يسعد المستر لونرباخت ومجموعته أيما سعادة لما تشكله هذه الخريطة من دعم قوى للموقف المصرى ، ولكن تأتى الرياح بما لا يشتهى المستر لونرباخت فيما جرى خلال الفترة القصيرة بين تقديم المذكرة الأخيرة فى أول فبراير ١٩٨٨ وبدء المرافعات الشفوية فى جنيف فى ٢٢ مارس من نفس العام .

□ □ □

كانت قد جرت مياه كثيرة خلال تلك الأيام الخمسين ، ففى سعى الطرفين الحثيث ، لدعم الخريطة من الجانب المصرى ، ولتدميرها من الجانب الإسرائيلى ، عثر كل منهما ، وفى أوقات متقاربة فى المكتبة البريطانية على اللوحات الميدانية الأصلية والصور المشفوفة من تلك اللوحات والتى استخدمتها وزارة الحرب فى عام ١٩١٥ لاعداد خريطة سيناء .

وقد قلب هذا الاكتشاف خطط الفريقين رأسا على عقب ، فقد اتضح أن هناك سهمين ، عند موقع علامة الحدود ٩١ التى عينتها مصر : سهم ظاهر ، وعند موقع عمود باركر سهم غير ظاهر ، وذلك فى اللوحات الميدانية الأصلية .

اختلف الأمر بالنسبة للصور المشفوفة ، فالذى قام بعملية « الشف » ، اكتفى بالإشارة إلى العلامة التى حددتها مصر باعتبارها العلامة ٩١ . ويبدو أنه لصغر حجم السهم الذى كان عند علامة باركر لم ينتبه إليه ، واستمر الحال على ما هو عليه إلى أن تنبه له الخبراء من الجانبين بعد نحو ثلاثة أرباع القرن !

وقد صور الإسرائيليون اللوحة الأصلية التى يبدو عليها السهم الصغير وأتوا بها إلى قاعة المحكمة ليستنطقوها .

وكان الجانب الإسرائيلى فى تلك الفترة بدّل خططه بعد أن اتضح له ضعف موقفه فى القضية وتضاؤل احتمالات أن يصدر القضاء حكما لصالح الموضعين اللذين

حددهما ، الأمر الذى دعاه إلى أن يركز كل همه فى منع المحكمة من إصدار حكم لصالح الموضع المصرى (انظر الفصل الخامس عشر) .

ولم يكن أمام المستر لوترباخت ومجموعته إلا التخلى عن كل ادعاءاتهم وقصصهم السابقة بعدم دقة خريطة نيوكومب ، فإن اللوحات الأصلية التى ظهرت قد أدت إلى تهاوى تلك الادعاءات . وجرى التحول نحو استخدام الخريطة فى المنظومة الجديدة التى أخذ الإسرائيليون فى بنائها خلال المرافعات الشفوية ، والتى تسعى فى نهاية الأمر إلى منع المحكمة من إصدار حكم . وكانت هذه المنظومة تسعى إلى التأكيد على أن عمود باركر ظل قائما طوال الوقت ..

جريا وراء تحقيق هذا الهدف ، وبالطريقة الدرامية التى اشتهر بها المستر لوترباخت ، قام باستنطاق الشاهد الخبير البريطانى الذى استحضره الإسرائيليون المستر والتر رشورت فى جلسة صباح يوم الخميس ٢٤ مارس ١٩٨٨ ، وننقل هنا عما جاء فى هذه الجلسة ..

بعد أن وضع الإسرائيليون أمام الشاهد اللوحة الأصلية لمنطقة طابا بدأ الاستنطاق ..

□ **لوترباخت** : هل لك أن تبين للمحكمة العلامات التى تدل على وجود عمود أو أعمدة .

■ **رشورت** : حسنا . هناك مكانان عليهما علامة الأعمدة فهنا عمود وهناك عمود .

□ **لوترباخت** : الآن لقد أشرت إلى عمود واحد أولا .. ماذا تشير بكلمة عمود أولا ؟

■ **رشورت** : حسنا .. يوجد سهمان .. سهم هنا وسهم هناك ، وكل منهما يشير إلى نقطة هى موضع لعمود .

□ **لوترباخت** : الآن . هذه نقطة فى غاية الأهمية فهناك سهم ظاهر .. تمام ؟

■ **رشورت** : حسنا ، أرى الاثنين ظاهرين ، ولكن نعم فهو أوضح من الآخر .

□ **لوترباخت :** انظر هناك سهم يشير بوضوح إلى رقم ٢٩٨ .

■ **رشورت :** نعـــم .

□ **لوترباخت :** الآن تقول إن هناك سهما آخر ، وتقول إنه واضح بالنسبة لك . أين يشير هذا السهم ؟

■ **رشورت :** إنه هنا ، وإنه يشير إلى .. هنا على الشاطىء ، من اتجاه السهم إلى نقطة للداخل مباشرة .

□ **لوترباخت :** للداخل مباشرة .. هل يمكن أن تقول هذا باللغة التى نتداولها ؟

■ **رشورت :** حسنا إنها تقع فى موضع يبعد عن الشاطىء بما يتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ متر .. إنها تشير بوضوح إلى موضع باركر » !

وانتهت المسرحية عند هذا الحد ، وخرجت نيوكومب الأم من إطار الدليل الخرائطى لتدخل فى السياق العام للمحاولة الإسرائيلية لمنع المحكمة من إصدار الحكم ، والسعى المصرى لوأد هذه المحاولة .

بيد أن جانبا من المسرحية كان مفيدا على وجه اليقين للقضية المصرية ، فللمرة الثانية بعد المستر ايجال سيمون شاهد الرؤية الإسرائيلى يأتى المستر لوترباخت بالشاهد الخبير الذى يؤكد على وجود علامة حدود فى الموقع المصرى ، وهو الأمر الذى بذل الإسرائيليون كل جهدهم لنفيه بتصوير أن موقع العلامة ٩١ المصرية هو مجرد موقع لعلامة مثلثات شبكية .

□ □ □

لم يبق فى معركة الخرائط سوى هذا الانسحاب غير المنظم من الجانب الإسرائيلى فى ميدان الخرائط الإسرائيلية .

فبالنسبة للخرائط الصادرة عن المساحة فى إسرائيل قبل عام ١٩٨٢ ، فقد رفض الجانب الإسرائيلى الاعتداد بها فى النزاع القائم ، وقدم لهذا الرفض اسبابا مثيرة .

الأسباب أن مصر طوال هذا الوقت كانت لا تعترف بإسرائيل ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فقد كانت فى حالة حرب معها مما يعنى أن الحدود بينهما لم تستقر بعد .. وبهذه الذرائع الغريبة حاول الإسرائيليون التهرب مما تشى به الخرائط الصادره عن هيئة إصدار الخرائط الرسمية فى الحكومة الإسرائيلية .

وهم بهذه الذرائع التى اقنعتهم وحدهم ، ولم تقنع يقينا المحكمة أو الطرف الآخر ، كفوا أنفسهم مئونة الاعتراف بأن خرائطهم السابقة على عام ١٩٨٢ تدعم المطالب المصرية .

أما بالنسبة للخرائط الصادرة بعد عام ١٩٨٢ فقد قدم الإسرائيليون تفسيرات أغرب لتلك الانحرافات الفاضحة التى أدخلوها على الخط عند طابا ، ولم يذكروا رأس النقب على الاطلاق .

برروا هذا الانحراف بأنه كان من الطبيعى أن تعيد المساحة الاسرائيلية تعديل مسار الخط .بما يتفق مع معيار الرؤية المتبادلة ، على أساس أن الخط السابق الذى لا يتفق مع هذا المعيار كان خاطئا .. هكذا وببساطة !

من ناحية أخرى دافع الإسرائيليون عن أنفسهم فيما يتصل بالتغييرات التى أدخلوها على خط الحدود أنهم قد تحفظوا فى هذا الشأن ، وأنهم قد أضافوا إلى تلك الخرائط عبارة تقول « إن تعليم نقاط معينة على طول خط الحدود الدولية مع مصر يحدث فى إطار التقدم نحو تسوية بين البلدين » .

وكان دفاعا واهيا أن تحدث هذه التغييرات العمدية فى خرائط ما بعد عام ١٩٨٢ ثم تساق مثل هذه العبارة بعد إحداث التغييرات !

آخر التفسيرات التى قدمها الإسرائيليون للفعل الفاضح الذى قامت به المساحة الإسرائيلية فى تغيير خط الحدود بعد عام ١٩٨٢ أن الخرائط الصادرة فى تلك الفترة لا صلة لها بالتحكيم ، والسبب أنها قد صدرت بعد نهاية الفترة الحرجة ، أى بعد عام ١٩٤٨ .

وكان تفسيرا لايقبله عقل ، ولا عقل الإسرائيليين الذين شاركوا فى القضية ، لسبب بسيط للغاية وهو أن مجموع الخرائط التى كان قد تقدم بها

الإسرائيليون فى مذكرتهم الأولى كانت جميعها صادرة فى الفترة بين عامى ١٩٠٦ و ١٩١٦ ، أى قبل بداية الفترة الحرجة عام ١٩٢٢ .

ثم إن خريطة نيوكومب التى دارت معركة الخرائط اساسا حولها كانت صادرة عام ١٩١٥ ، أى قبل بداية نفس الفترة بسبع سنوات . وكان على إسرائيل فى هذه الحالة أن تتمسك بنفس الادعاء ، وهو ما لم تفعله !

على أى الأحوال فإن التناقض بين الخرائط الاسرائيلية الصادرة قبل عام ١٩٨٢ ، وتلك الصادرة بعد ذلك قد أوقعت الإسرائيليين فى مأزق ، وكانت صحيفة « هوتام » العبرية على حق عندما علقت على ذلك بقولها « **عار علينا أن نفعل ذلك** » !


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع عشر

تحريك الجبال !

« إذا لم تترك علامات الحدود القائمة الجبال ، عندئذ يجب أن تترك الجبال علامات الحدود ! ، وإذا كانت الجغرافيا لا تدعم الادعاءات الإسرائيلية فلتتغير الجغرافيا ! ، من ثم فقد اقتضى تحقيق المصالح الإسرائيلية انتقال جبل فورت إلى الغرب ، وتحرك جبل فتحى باشا لمسافة كيلومترين .. إلى الغرب أيضا ! »

بهذه العبارات التى أوجز فيها الدكتور أحمد القشيرى عضو هيئة الدفاع المصرية لب القضية الاسرائيلية فى رأس النقب ، القائم على تحريك الجبال ، أنهى الرجل مرافعته حول هذه القضية أمام هيئة التحكيم الدولية صباح يوم الجمعة ١٨ مارس ١٩٨٨ .

وقضية « رأس النقب » ، أو بالأحرى الخلاف حول موضع العلامات الأربع ، من العلامة ٨٥ إلى العلامة ٨٨ ، قضية لم تقل بأى حال فى درجة الإثارة وحدة الصراع عن قضية طابا ، أو بكلمات أخرى قضية الخلاف حول موضع العلامة ٩١ التى استهلكت الجانب الأكبر من جهد الجانبين .

أكثر من ذلك فقد بلغت المساحة المتنازع عليها فى رأس النقب عشرة أمثال المساحة المتنازع عليها على شاطىء طابا .. فالمساحة على ذلك الشاطىء لم تزد إلا قليلا عن كيلومتر مربع ، أما المساحة المتنازع عليها فى رأس النقب فقد زادت على عشرة كيلومترات .

والقول بأن قضية النزاع على الحدود المصرية هى قضية طابا ورأس النقب قول صحيح فى جملته بالرغم من أن علامات الحدود المتنازع عليها فى هاتين المنطقتين لم يتجاوز عددها خمس علامات من مجموع العلامات المتنازع عليها والبالغ أربع عشرة علامة .

السبب فى أن علامات الشمال التسع لم يحظ النزاع حولها بأهمية تذكروأن الجانب الإسرائيلى عندما فجر النزاع حول تلك العلامات بعد أن كان قد تم الاتفاق عليها فعلا ، إنما كان يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى .. فى طابا وفى رأس النقب .

وقبل الكشف عن هذه الأهداف فإن هامشية الخلاف حول العلامات التسع تتبدى من أنه لم يكن لأية علامة منها ، فى أى من الموضعين قيمة استراتيجية ، وفى أن المسافة بين مواضع أربع من هذه العلامات كما حددها الإسرائيليون ومواضعها التى حددها المصريون قد تراوحت بين متر واحد وسبعة وسبعين سنتيمترا عند العلامة ٢٧ ، ووصلت إلى خمسة أمتار وتسعة سنتيمترات عند العلامة ٥١ مما ينم عن درجة افتعال الاختلاف !

ويقودنا هذا إلى البحث عن الأهداف الإسرائيلية من افتعال النزاع حول تلك العلامات التسع ، أو ما عرف باسم العلامات الشمالية ، وكان فى رأى المصريين أن هناك هدفين على الأقل وراء هذا الافتعال .

☐ **الهدف الأول** : أن يكون الخلاف حول تلك العلامات ورقة للمساومة فى

أيدى المفاوض الإسرائيلى ، خاصة بالنسبة للعلامة رقم ٩١ فى طابا ، فهو على استعداد أن يقدم للمصريين تنازلا ، بل تنازلات ، بالإقرار بمطالبهم فى المواضع التسعة الشمالية فى مقابل تنازل بسيط من جانبهم ، وهو الإقرار بموضعه عند العلامة الأخيرة .. علامة واحدة فقط !

ولاشك أن الإسرائيليين كانوا يتصورون أن افتعال الخلاف حول العلامات التسع الشمالية سيقوى موقفهم الساعى إلى إقرار القضية من خلال التوفيق ، أو أثناء عملية التوفيق ذاتها .

□ **الهدف الثانى** : أن يقود الخلاف حول مواضع أربع عشرة علامة ، أى بنسبة تصل الى ١٧٪ تقريبا من مجموع علامات الحدود إلى تحويل القضية من مجرد النزاع حول مواضع علامات إلى نزاع حول مسار خط الحدود نفسه . وقد كان هذا الهدف ، هدف فتح خط الحدود بمجمله لإعادة التعليم ، من الأهداف الأساسية لاستراتيجية إسرائيل فى طابا منذ أن بدأت فى اللحظة الأولى ، وحتى اللحظة الأخيرة ، وكان المصريون واعين بذلك .

وتتأكد هامشية الاختلاف حول العلامات التسع الشمالية من أنها وإن كانت الأكبر عددا فى العلامات التى تداولها الطرفان فى مرافعاتهما التحريرية والشفوية فقد نالت رغم ذلك أقل نصيب فى تلك المرافعات .. صفحات قليلة على هذا الجانب أو ذاك وكلمات قليلة فى جنيف من هذا الطرف أو الطرف الآخر !

أضف إلى ذلك أن الحكم الذى صدر فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨ بشأنها والذى قرر صحة خمسة من المواضع التى حددتها مصر وأربعة من المواضع التى حددتها إسرائيل قد صدر بالإجماع ، أى بموافقة القاضيين المصرى والإسرائيلى ، خاصة وأن الفارق بين علامتين من العلامات الأربع التى قضت المحكمة بصحة الموضعين الإسرائيليين فيهما كان ضئيلا للغاية ، ٣,٤ متر عند العلامة ٤٦ و ٢,٩ متر عند العلامة ٥٦ !

إذن لا يبقى محلا للتساؤل سوى منطقة رأس النقب حيث سعى الإسرائيليون إلى تحريك الجبال !

□ □ □

هذه المنطقة ، كما كتب عنها الكابتن أوين فى تقريره العام بعد انتهاء مفاوضات تعليم الخط عام ١٩٠٦ ، منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة لمصر ، وهى تمتد من قمة جبل رأس الردادى (حيث تقع العلامة ٨٢) إلى العلامة ٨٨ .

ومن الناحية الجغرافية تشمل رأس النقب منطقتين مختلفتين ، تضم فى الشمال قسما من هضبة رأس النقب (بين العلامة ٨٥ والعلامة ٨٧) بينما يخترقها فى الجنوب الجزء الأعلى من حوض وادى طابا .

وهضبة رأس النقب منطقة مستوية يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ٧٠٠ و ٨٠٠ متر ، يخترقها طريق الحجاج القديم من السويس إلى العقبة ، أو ما كان يعرف بدرب الحج والطريق القادم من غزة أو ما كان يعرف بدرب غزة حيث يلتقى الطريقان فى « المفرق » التى أطلق عليها هذا الاسم بحكم أنها تقع فى مفرق طرق !

أما القسم الجنوبى ، حيث أعالى وادى طابا ، فهى منطقة وعرة تضم الأجزاء الجنوبية من هضبة رأس النقب ، ومنابع وادى طابا ، وفى هذه المنطقة يقع جبل فورت وجبل فتحى ، الجبلان والوادى التى أرادت إسرائيل نقلهم !

وليس القصد من هذا العرض إلقاء درس فى الجغرافيا ، وإنما القصد إظهار الأهمية الاستراتيجية للمنطقة التى يخترقها خط الحدود بين العلامات ٨٥ و ٨٨ ، وهى الأهمية التى دعت إسرائيل إلى محاولة قضمها ، وكانت القصمة هذه المرة كبيرة للغاية !

منذ عام ١٩٠٦ تنبه إلى هذه الأهمية الكابتن أوين فى تقريره الشهير الذى أعده فى أعقاب وضع العلامات .

فرأس النقب بداية القسم المنيع استراتيجيا وطبيعيا ، وهى نمتد إلى الشمال لنحو عشرين كيلومترا ، وتضم ممر رأس النقب الذى تم شقه فى جبال وعرة لبناء درب الحج ، وكان معنى تحريك هذا القسم إلى الغرب ، كما ارادت إسرائيل ، أن يتبدل تماما الوضع الاستراتيجى الذى حرصت مصر على ضمانه عام ١٩٠٦ . فقد كان سوف يؤدى ببساطة إلى انتقال ممر رأس النقب إلى الجانب الإسرائيلى ، ويصبح بالتالى قسما من الطريق من إيلات إلى السويس ، وتفقد بذلك مصر موضعا حصينا يمنع أى زحف فى اتجاه الميناء المصرى .

ثم إنه إلى الشمال ، وفى هضبة رأس النقب ، فإن تحريك خط الحدود إلى الغرب سوف يؤدى إلى إحكام القبضة الإسرائيلية على هذه الهضبة المستوية التى يقع عليها مطار وخط تليفونى وشبكة من الطرق الهامة .

أكثر من ذلك فإن هذا « التحريك » سوف يؤدى إلى فصم الروابط بين هذين القسمين من الحدود المصرية ، منطقة رأس النقب ومنطقة الحوض الأعلى لوادى طابا .

□ □ □

فى بداية الخلاف حول علامات رأس النقب لم يكن ليخطر ببال الجانب المصرى أن « المحامى المعجزة » للجانب الآخر سوف يعمد إلى هذه الفعلة .. تحريك الجبال !

من ثم فقد وضع المصريون دفاعهم على أساس ما هو معقول ، والمعقول كان يقول لهم فى هذا الوقت **إن هناك عناصر ثابتة يمكن أن يرتكنوا إليها فى وضع هذا الدفاع : التاريخ ، الجغرافيا ، الطوبوغرافيا .**

انطلاقا من هذا الفهم فقد أمسكت هيئة الدفاع المصرية أولا بما جاء فى المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ خاصا بالمنطقة بين جبل فورت ورأس النقب ووضعتها تحت أنظار المحكمة ، وكانت تقول :

« من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لا تتجاوز مائتى متر إلى الشرق من قمة جبل فتحى باشا ، ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحى باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق » . (انظر المرفق رقم ١٠)

ذكّر المصريون بعد ذلك القضاة بالاعتبارات التى حكمت المفاوضين المصريين خلال عام ١٩٠٦ ، والتى سجلها الكابتن أوين فى تقريره النهائى ، وكيف أن مصالح مصر الأمنية قد روعيت بدقة فى رسم هذا القسم من خط الحدود ، حتى أنه نتيجة لأن كلا من جبل فورت وجبل فتحى كانا فى مواقع حاكمة بالنسبة للعقبة

فقد قبل المصريون أن يعوضوا الأتراك فى جهات أخرى لعدم التمسك بهذه المواقع .

انتنى الجانب المصرى من ذلك إلى تقرير ويد الذى كان مرجعا دائما كلما أعوز أحد الطرفين ما يحاول أن يثبت به نظريته ، وقد أسعف التقرير مصر فى هذه المناسبة ، فقد أشار إلى خط مستقيم يربط بين العلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ ، وهو الأمر الذى لم يتوافر بالنسبة للمطلب الإسرائيلى الذى تؤدى الاستجابة له إلى « **انحرافة درامية** » فى الخط ، على حد تعبير المذكرة المصرية .

ثم جاءت مصر بأهم دليل كان فى رأى هيئة الدفاع أنه دليل قطعى . وكان ببساطة علامات الحدود القديمة . فمن عدد غير كبير من تلك العلامات ، كانت علامات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ باقية على ما هى عليه .

وقد جرى حول هذا « الدليل القطعى » مناقشات حامية ، فقد كان رأى المصريين أنه ليس أدل على موضع علامة الحدود من علامة الحدود نفسها ، ولكن من يرى ومن يسمع !؟

وقد أعرب الجانب المصرى عن دهشته من الرفض الإسرائيلى لهذا « الدليل القطعى » على ضوء أكثر من اعتبار ..

فمن ناحية كان الإسرائيليون قد قبلوا من قبل عددا من مواضع العلامات لأن بها مجرد « بقايا علامات » وليس علامات كاملة كتلك القائمة فى رأس النقب ، ولكنها لم تكن بالطبع على هذا القدر من الأهمية للمنطقة القائمة فيها العلامات الأخيرة .

وقد أراد المصريون من إبداء هذه الدهشة إظهار أن القضية ليست قضية مواضع علامات بقدر ما هى قضية تحقيق أطماع إقليمية ، ولابد أن المحكمة قد أدركت ما يعنيه المصريون من إظهار دهشتهم !

من ناحية أخرى كان الإسرائيليون قد وافقوا على المواضع الأربعة المختلف عليها فى مرحلة سابقة من مراحل عمل اللجنة المشتركة لإعادة وضع العلامات ، ولكنهم عادوا بعد أن اختلف الطرفان على موضع العلامة ٩١ ، وبعد أن صمم المصريون على موقفهم من هذه العلامة .. عادوا فسحبوا موافقتهم ، وكان أمرا غريبا !

وقد سجل المصريون هذه الواقعة فى مذكرتهم الأولى ، وهى واقعة كان لها انعكاساتها على قضية خط الحدود فى رأس النقب ..

أحد هذه الانعكاسات أن الجانب الإسرائيلى لم يستطع بعد ذلك أن يزيل تلك العلامات التى عثر عليها الجانبان ، بل الأكثر من ذلك إثارة للدهشة أن الإسرائيليين هم الذين كانوا قد قادوا المصريين إلى مواقعها .. وقد سجل الطرفان وجود تلك العلامات فى بطاقاتهم التى كانوا يوصفون بها موضع كل علامه ، وكان من العسير أن يفعل الإسرائيليون هنا ما فعلوه مع علامة باركر ، أو حتى أقل منه .

الانعكاس الآخر تمثل فى مسعى إسرائيلى قوى ، ومن خلال خيال مدهش ، فى اختراع قصة يبطلون بها مفعول هذا « الدليل القطعى » وقد وجدوها !

تقول القصة إنه عهد إلى مقاول فلسطينى عام ١٩٢٢ بإعادة بناء بعض علامات الحدود المصرية ـ الفلسطينية ، وأن العلامات من ٨٥ إلى ٨٧ كانت ضمن العلامات التى قام الرجل بإعادة بنائها ، وإنه قام بالمهمة فعلا ، ولكن ليس على مايرام ، فقد شيد هذه العلامات الجديدة فى غير موقعها الأصلى ، ومن ثم فإن تلك العلامات ليست فى المواقع التى وضعها فيها المصريون والأتراك عام ١٩٠٦ .

وحاول صاحب الخيال الواسع على الجانب الإسرائيلى ، وهو المستر لوترباخت فى الغالب ، أن يضفى على القصة قدرا من المصداقية ، فأشار إلى أن العلامات المذكورة قد أقيمت على شكل مختلف عن ذلك الشكل الذى أقيمت به عام ١٩٠٦ ، وأنها قريبة الشبه بالعلامة التى صورها بيدنل فى كتابه .

ولم يقبل المصريون بالطبع هذه القصة التى لم يقدم الجانب الإسرائيلى أى دليل على صحتها ، واعتبروها من الاختراعات الإسرائيلية !

تحول المصريون بعد ذلك لتقديم « الدليل الخرائطى » ، وهم قد استشهدوا فى هذا الصدد بخريطتين ، إحداهما مصرية والثانية تركية .. وكان الاختيار مقصودا . فقد كان ذلك يعنى ببساطة أن الطرفين كانا متفقين بما لا يدع مجالا للشك حول هذا القسم من خط الحدود ..

☐ **الخريطة المصرية** هى الخريطة المكبرة تحت عنوان خريطة العقبة والتى

وضعتها مصلحة المساحة المصرية عام ١٩٠٦ وكانت بمقياس رسم ١ : ٤٠٠٠٠ ، ويبدو فيها خط الحدود وهو يمر بجبل فورت وشرق جبل فتحى عند الموضع الذى قررته اتفاقية ١٩٠٦ ، كما أنها تظهر المفرق على الجانب المصرى . (انظر الشكل رقم ١٣) .

□ **الخريطة التركية** هى الخريطة التى وضعها الاميرالاى رشدى باشا قائد العقبة ، وأرفقها بكتابه الذى أصدره فى استنبول عام ١٩١٠ تحت اسم « مسألة العقبة » ، وتظهر الخريطة جبل فتحى والمفرق على الجانب المصرى كما تظهر جبل رشدى على الجانب الآخر من الحدود . (انظر الشكل رقم ١٨)

استشهد المصريون بعد ذلك بقائمة المثلثات الشبكية التى أعدها المستر بول مدير مصلحة المساحة المصرية والتى تحدد خطوط الطول والعرض كذا ارتفاع كل علامة من العلامات الأربع المتنازع عليها ، وكانت هذه القائمة فيما يختص بالموضع المصرى للعلامات الثلاث ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ منطابقة .

أما العلامة ٨٨ فلها قصة ، ذلك أنه لم يكن هناك علامة فى هذا الموضع ، وكان الطرفان قد اتفقا أثناء عملية التعرف على العلامات على إضافتها بعد العلامة ٨٧ ، وكان مفروضا أن هناك اتفاقا على أن تكون بطول الخط حسب المواضع المصرية حتى حدث الخلاف حول العلامة ٩١ وسحب الإسرائيليون جميع موافقاتهم السابقة فى رأس النقب ، وكان من ضمن ما سحبوه موافقتهم على العلامة الجديدة التى لم تكن قائمة من قبل ، واصبح موضع هذه العلامة التى لم تكن موجودة فى الأصل ، والتى أضافها الجانبان محل خلاف قبل أن توضع !

أضاف المصريون إلى كل حججهم السابقة شهادة الأمم المتحدة فقد كانت الكتيبة اليوجوسلافية من قوات الطوارىء الدولية UNEF تقيم معسكرها فى رأس النقب ، وكانت تقوم بدورياتها على خط الحدود كما تعينه العلامات المصرية ، وهى شهادة قدمت من خلال الأوراق ، كما قدمت من خلال الشهود الأحياء (انظر الفصل الثانى عشر)

أخيرا فقد كان هناك ذلك الانحناء الملحوظ الذى أدخله الإسرائيليون على خرائطهم الصادرة بعد عام ١٩٨٢ فى منطقة رأس النقب ، وهو انحناء باتجاه الغرب

شكل رقم ١٨ :

□ الخريطة الملحقة بكتاب رشدى باشا ـ مسألة العقبة [١٩٠٨ ـ ١٩٠٩]

أدخل كل المناطق محل النزاع فى الأراضى الفلسطينية ، ولم يكن موجودا فى الخرائط الإسرائيلية الصادرة قبل نشوب الخلاف فى ذلك العام . (انظر الفصل الثالث عشر)

وكان مجموع ما قدمه المصريون يؤكد على « سوء النية » الإسرائيلية ، وأن المسألة ليست فى محاولة الوصول إلى المواضع الحقيقية لعلامات الحدود بقدر ما هى مسألة تحقيق أطماع فى أراضى الغير بشكل سافر .

وقد تصور المصريون أنه أمام كل هذا الكم الهائل من الأدلة فلن يجد الإسرائيليون كثيرا ليردوا ، وأنه إذا كان موقفهم بالنسبة للعلامة ٩١ له ما يبرره على ضوء اختفاء ، أو بالأحرى إخفاء هذه العلامة ، فإن موقفهم بالنسبة لعلامات النقب ليس له مبرر واحد ، ولكن يبدو أن المصريين كانوا متفائلين !

□ □ □

حملت المذكرة الإسرائيلية الأولى التى تم تسلمها فى مايو عام ١٩٨٧ مفاجأة ، فقد ابتدع واضع هذه المذكرة نظرية جغرافية مثيرة ، وحاول أن يعثر لها على المبررات التى وإن اكتسبت خفة ظل ملحوظة إلا أنها افتقدت كل أسباب الإقناع العلمى .

تقول هذه النظرية باختصار إن وادى طابا ليس وادى طابا وإن جبل فورت ليس جبل فورت وإن جبل فتحى ليس جبل فتحى ! ، وكان المصريون يتوقعون أى شىء إلا هذا !

بالنسبة لوادى طابا فهناك تلك الظاهرة الجغرافية التى يعرفها دارسو الوديان الصحراوية الجافة ، وهى أن هذه الوديان فى مجاريها العليا يصب فيها عدد من الروافد ، وبالطبع لا يكون هناك خلاف على مجرى الوادى الرئيسى ، وإنما الخلاف على روافده العليا وأى هذه الروافد الذى امتد ليصبح المجرى الرئيسى .

استثمر الاسرائيليون هذه الظاهرة واختاروا رافدا إلى الغرب من الرافد الذى ، شكل فى امتداده المجرى الرئيسى واعتبروا هذا الرافد ، أو الوادى الجاف هو وادى طابا ، وكان هذا أول تغيير فى الطبيعة !

بالنسبة للجبلين فقد كان الرأى الإسرائيلى أن إطلاق اسميهما قد جاء خلال فترة تعليم الحدود عام ١٩٠٦ ، وكان هذا مفهوما بالنسبة لجبل فتحى الذى أطلق عليه اسم رئيس الوفد المصرى فى مباحثات التعليم اللواء ابراهيم فتحى باشا ، غير أنه لم يكن مفهوما بالنسبة لجبل فورت ، فلم يكن هناك عضو فى الوفد اسمه فورت باشا !

إمعانا فى الخيال فقد رأى واضع المذكرة الإسرائيلية أن التسمية أطلقت على جبل يشبه فى شكله القلعة «Fort» واختاروا جبلا إلى غرب جبل فورت الحقيقى ، وكانت حجتهم فى هذا الاختيار أن الجبل موجود فى منطقة سهلية وأنه يقف شامخا وحده داخل هذه المنطقة فيما يشبه القلعة ، وهو الأمر الذى لا يتوافر لجبل فورت الذى كانت علامة الحدود مازالت منتصبة على قمته !

ولم يكن هناك سبب واحد يدعو المصريين أو الأتراك ، طرفى المعاهدة الأصليين ، أن يطلقوا تسمية انجليزية على جبل يقع على الخط الفاصل بينهما ، فالمعلوم أن الأتراك قد رفضوا فى أمر أقل من هذا أن يجعلوا لاتفاقية الحدود لغة أخرى غير التركية ، لا الفرنسية ولا العربية ولا الانجليزية ، ومن ثم لم يكن منطقيا أن يسموا أحد المعالم الرئيسية على خط الحدود تسمية انجليزية ، ولكنه الخيال الإسرائيلى الواسع !

وتأسيسا على هذا الطرح الخيالى رفض الإسرائيليون جبل فورت الأصلى لأنه تل لا يشبه القلعة ، ثم إنه ليس الجبل الأخير فى سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا كما جاء فى المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ ، ثم أنه ينحرف نحو الشرق ، والشرق هنا فيما قدمه واضع المذكرة الإسرائيلية هو شرق الخط الذى افترضه الإسرائيليون !

أما جبل فتحى باشا فقد تم تحريكه على ضوء الخريطة الملحقة بتقرير ويد ، وهى خريطة ذات مقياس رسم صغير للغاية (١ : ٥٠٠٠٠٠) ، فقد كتب اسم جبل فتحى إلى اليسار من خط الحدود بمسافة رآها الإسرائيليون كافية لتحريك الجبل ٢٣٧٣ مترا بالتمام والكمال ، أى ما يقرب من الكيلومترين والنصف !

ويمكن القول بأن النظرية الإسرائيلية بشأن رأس النقب كانت التوءم للنظرية الإسرائيلية بشأن طابا ، أو بالأحرى الشق الآخر منها .

فإذا كان الإسرائيليون قد أدركوا منذ البداية الإستحالة التاريخية للقول بإن طابا كانت على الجانب الآخر فقد كان المخرج من ذلك بطرح سؤالهم عن ماهية طابا .. وهل ٩١ الدلتا المروحية كلها أم القسم الواقع غربى الربوة الجرانينية !؟

نفس الأمر أدركوه بالنسبة لرأس النقب فطالما أن هناك استحالة للقول بأن وادى طابا أو جبل فورت أو جبل فتحى تقع على الجانب الآخر من الحدود ، فلا بأس فى هذه الحالة من اللجوء إلى نفس النظرية .. أين تقع كل تلك المعالم الجغرافية ؟!

وليس من شك فى أن الإسرائيليين وهم يلجأون إلى هذا الأسلوب كانوا يعتمدون على أمرين :

☐ **أولهما** : أن تلك المناطق نتيجة لطبيعتها الوعرة فى بعض الجهات والصحراوية القاحلة فى جهات أخرى تكاد تكون غير مأهولة ، الأمر الذى يترتب عليه عدم إطلاق مسميات محلية على معالمها إلا فى النادر ، ومن ثم فإن ماجرى عام ١٩٠٦ من إطلاق المسميات على بعض تلك المعالم ، مثل جبل فتحى وجبل رشدى على الأقل . كان يعطى الفرصة للجانب الإسرائيلى أن يبتكر نظريته بأن هذا الموقع ليس هنا ولكن هناك .. وهكذا ، مع ملاحظة أن تلك المناطق ظلت غير مأهولة بعد عام ١٩٠٦ كما كان حالها من قبله !

☐ **ثانيهما** : أن الخرائط الأولى التى صدرت لتعيين خط الحدود كانت بمقياس رسم صغير للغاية إلى الحد الذى يمكن معه إرباك قارىء الخريطة ، فقد كانت فى اغلبها بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، أى أن كل سنتيمتر على الخريطة كان يقابله خمسة كيلومترات على الطبيعة . وقد جاء اعتماد إسرائيل الرئيسى على هذه الخرائط .

وتأسيسا على هذه الأمور سار الإسرائيليون قدما فى التأكيد على نظريتهم فى المذكرتين الثانية والثالثة ، ثم قدموا خلاصة النظرية فى المرافعة الشفوية حول رأس النقب .

تولى عرض هذه الخلاصة المستر رافاييل والدن Walden نائب الوكيل عن

حكومة إسرائيل فى مرافعته أمام المحكمة فى جنيف عصر يوم الأربعاء ٢٣ مارس عام ١٩٨٨ ، وكانت فى مجموعها مثيرة للدهشة .

الجانب الأول من هذه الخلاصة عالج فيه قضية « الدليل القطعى » الذى كان يمسك به المصريون بأيديهم ، وجود علامات الحدود القديمة فى المواضع التى يطالبون بها ، وحاول بكل الوسائل أن يدخل فى روع المحكمة عدم قطعية هذا الدليل !

كان مدخله فى هذا الحديث عن اتفاقية ١٩٠٦ وكيف أن مصر ملتزمة بما جاء بها ، وليس بما هو واقع على الأرض خاصا بخط الحدود ، مؤكدا على ذلك بأن السلطات المصرية كانت حريصة طوال الوقت على ابلاغ الأطراف المعنية بأن حدودها هى الخط الذى جاء فى الاتفاقية . وقد أشار فى هذا الصدد على وجه التحديد إلى الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية عام ١٩٢٦ ، وهى الخطابات التى تضمنت مطالبة الحكومة الأولى من الحكومة الثانية الاعتراف بخط الاتفاقية ، وأن حكومة لندن قد استجابت لمطلب حكومة القاهرة .

وقد خلص المستر والدن من هذا إلى أن أى خروج عن اتفاقية ١٩٠٦ لا يعتد به ، بمعنى آخر أنه حتى لو كانت العلامات قائمة فإن هذا لا يفيد المصريين كثيرا طالما أنها وضعت فى المكان الخطأ بالنظر إلى التفسير الإسرائيلى للمادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ .

ولم يفاجأ المصريون كثيرا بهذا المدخل فقد كانوا يعلمون منذ البداية أن المسعى الإسرائيلى متجه بكل قواه إلى العمل على « إعادة تعليم » خط الحدود ، وليس التوصل إلى المواضع الصحيحة لبعض العلامات المتنازع عليها .

غير أنهم على الجانب الآخر قد استهجنوا أن تسعى إسرائيل إلى أن تكون وريثا للدولة العثمانية لتعيد تصحيح أخطاء ادعتها ومفروض أن رجال حكومة استنبول كانوا قد قبلوها ، وكان فى رأيهم أن « نظرية الوراثة Succession » لا تنطبق البتة على مثل هذه الحالة .

ومضى المستر والدن فى طريقه لا يلوى على شىء نحو محاولة إقناع

المحكمة بعدم قطعية دليل وجود العلامات فى المواضع المصرية ، وقال إن المصريين أنفسهم فى اللجنة المشتركة لتحديد مواضع العلامات خلال عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢ لم يكونوا ليقبلوا بسهولة وجود العلامة باعتباره الفيصل فى تحديد موضعها ، وإنما كانوا يعودون إلى خرائطهم وإحداثياتهم ، وإنه فى حالة واحدة على الأقل لم يقبل اعضاء اللجنة المشتركة من المصريين بموضع العلامة ٥٢ رغم أنه كانت توجد بقايا علامة قديمة فى مكانها .

وقد تجاهل نائب وكيل حكومة إسرائيل فى قضية طابا بهذا القول حقيقة أن منطقة الحدود قد ظلت رازحة تحت الاحتلال الإسرائيلى لنحو عقد ونصف من الزمان كان الإسرائيليون قادرين أثناءها أن يفعلوا أى شىء لعلامات الحدود ، ومن ثم كان للمصريين أن يتثبتوا من مواقعها مخافة أن يكون الطرف الآخر قد قام بتبديلها ، ولم يكن الجانب المصرى فى هذا متجنيا فقد أثبتت التجربة الخاصة بالعلامة ٩١ أن كثيرا من الشك مفيد فى التعامل مع إسرائيل !

وفى حركة مدروسة ، ولا نقول مسرحية لأنه لم يستطع أحد من أعضاء الوفد الإسرائيلى أن يجارى المستر لوترباخت فى هذا الميدان ، شكر المستر والدن وحمد أن كبار المسئولين الإسرائيليين فى اللجنة المشتركة لم يوقعوا على بطاقات التوصيف الخاصة بالغلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ بعد أن وافق عليها صغار المسّاحين من الجانبين ، وذلك لأنها كانت فى الموقع الخطأ !

وكان الرجل يحاول أن يدحض بذلك ما تركه المصريون فى وجدان المحكمة من أثر بعد أن كتبوا ، وقالوا إن الجانب الآخر كان قد وافق على مواضع العلامات كما حددوها ثم عاد وسحب موافقته ، وقد مضى يروى السبب فى ذلك ..

كان السبب فى رأيه أن أعضاء اللجنة المشتركة من الإسرائيليين كانوا يأخذون كلام الأعضاء المصريين بثقة ودون تشكك ، ومن هنا جاءت موافقتهم على العلامات الثلاث ، حتى تم الوصول إلى العلامة ٩١ فوجدوا أن الجانب المصرى يسعى إلى تغيير الحقيقة (هكذا) ، مما دفعهم إلى إعادة النظر فى موافقتهم السابقة على علامات رأس النقب فوجدوها فى الموضع الخطأ ، وبدا أنه يشكر الله على أن الإسرائيليين قد نجوا فى اللحظة الأخيرة من التغرير المصرى !

وقبل أن ينتقل المستر رافاييل والدن لعرض النظرية الإسرائيلية بتحريك الجبال كان عليه أن يرد على دليلين أتى بهما المصريون .

□ **الدليل الأول** من أرشيف الأمم المتحدة وشهادة الضباط اليوجوسلاف فى المحكمة بوجود معسكر قوات الطوارىء الدولية فى المنطقة التى أخرجتها إسرائيل من الأراضى المصرية بعد تحريك الجبال ، ولم يجد كثيرا ليقوله فى هذا الشأن ..

لم يتجاوز ما قاله عن هذا الموضوع فى مرافعته أكثر من دقيقة قال فيها إن إسرائيل لا تعترض على موقع المعسكر اليوجوسلافى ، ولكنه كان قائما على خط الهدنة ويجب عدم الخلط بين الخطين .. هذا الخط الأخير وخط الحدود الدولية !

□ **الدليل الثانى** الذى أتى به المصريون من الخرائط الإسرائيلية فيما قبل عام ١٩٨٢ وفيما بعده ، وكيف أنه قد حدثت تغييرات فى خط الحدود .

وبينما لم يجد المستر والدن بأسا من أن يعترف بأن المساحة الإسرائيلية قد أدخلت فعلا تغييرات على الخط فى خرائطها لما بعد ١٩٨٢ إلا أنه وجد الجرأة على أن يدعى أن من حق أية جهة أن تعيد النظر فى خرائطها إذا ثبت أن هناك خطأ بها ، وقال إن ما فعلته المساحة الإسرائيلية أنها أعادت قراءة اتفاقية ١٩٠٦ ، وأعادت رسم الخط فى خرائطها طبقا لها . (انظر الشكلين رقم ١٦ ورقم ١٧)

وهكذا اعتقد عضو هيئة الدفاع الإسرائيلية ، وبكل هذا القدر من التفسيرات الساذجة ، أنه قد دحض الأدلة المصرية وأن عليه بعد ذلك أن يقدم الخلاصة الأخيرة للنظرية الإسرائيلية .

الجانب الأول من نظرية التحريك كان متعلقا بالروافد العليا من وادى طابا ، وتشير الخرائط إلى أنه توجد فى تلك الجهات ثلاثة روافد رئيسية ، وادى « جزيرية » إلى الشرق ووادى « هانيكية » إلى الغرب ووادى فى الوسط لا اسم له .

ومن الناحية الجغرافية فقد كان الوادى الواقع فى الشرق هو أكبر هذه الوديان وأكثرها اتصالا بالوادى الكبير الذى تصب فيه الروافد الثلاثة ، وكان خط الحدود

فى الخرائط وتبعا للإحداثيات متصلا بهذا الوادى ، وهو ما لم يقر به مبتدع النظرية الإسرائيلية .

فقد كان رأى صاحب النظرية أن الوادى المجهول الاسم ، الواقع فى الوسط ، بالتالى الواقع غربى وادى جزيرية وغربى خط الحدود ... أن هذا الوادى بعينه ليس غيره هو وادى طابا .

ومع أن هذا الوادى كان أصغر الوديان الثلاثة الجافة وأقلها أهمية ، الأمر الذى أدى فى الغالب إلى عدم تسميته ، ولا تعترف قواعد الجغرافيا الطبيعية أبدا به باعتباره الوادى الرئيسى أو امتداد له ، مع هذا فإن عدم الأهمية وانعدام التسمية قد أدخلت الوادى المجهول دائرة التاريخ !

وكان الرأى الإسرائيلى الذى حاول المستر والدن أن يقنع به المحكمة أن عدم التسمية هو الدليل على أن هذا الوادى هو امتداد لوادى طابا ، وبالتالى لم تكن هناك حاجة لتمييزة باسم مختلف كما حدث بالنسبة للواديين الآخرين .

وطالما تغير موقع الوادى إلى الغرب فقد كان مطلوبا تحريك الموقعين الآخرين فى نفس الاتجاه .. إلى الغرب .

جبل فتحى كان يشكل الجانب الثانى من خلاصة النظرية التى قدمها المستر والدن ، والجديد الذى أتى به فى مرافعته هو تحديد موقع جبل فتحى الإسرائيلى مقارنا بمواقع أخرى ، خاصة جبل رشدى على الجانب الآخر من الحدود ، ورأس الردادى باعتبارها معلما جغرافيا بارزا فى المنطقة .

استعان المحامى الإسرائيلى فى هذا الصدد بخريطة ويد ذات المقياس الصغير جدا (١ : ٥٠٠٠٠٠) وقال إن قياس هذه الخريطة يشير إلى أن المسافة بين كل من جبل رشدى وجبل فتحى نحو ثلاثة كيلومترات ونصف ، وأن هذا يناسب الموقع الإسرائيلى الذى تصل المسافة بينه وبين جبل رشدى ٣,٩ كيلومتر ، ولا يوافق الموضع المصرى الذى لاتزيد هذه المسافة فيه عن كيلومترين . (خريطة ويد - الشكل رقم ٩)

نفس المسألة طبقها على الموقعين والبعد عن رأس الردادى فكان على الخريطة

سبعة كيلومترات ، وبالنسبة للموضع الإسرائيلى ٦,٤ كيلومتر ، وبالنسبة للموضع المصرى ٥,٤ كيلومتر ، إذن ، فيما خلص إليه ، يكسب الموضع الإسرائيلى !

ولم يخجل المستر والدن فى هذه المناسبة من أن يتهم رشدى باشا بالجهل ، أو على الأقل عدم الدراية . فالخريطة التى ألحقها الرجل بكتابه « مسألة العقبة » التى توضح مواقع الجبال بالشكل الذى كانت واقعة به بالفعل رآها المحامى الإسرائيلى منقولة عن الخريطة المصرية ذات المقياس الكبير (١ : ٤٠٠٠٠) ، وأنه ليس صحيحا ما يقول به المصريون من أن رشدى باشا كان يعرف بالضرورة هذه المواقع ، وليس من شك أنه لو كان رشدى باشا على قيد الحياة لأحزنه كثيرا قول المستر والدن إنه لا يعرف موقع الجبل الذى تسمى باسمه أو مواقع الجبال المحيطة !

وإذا كان المستر لوترباخت قد تفرغ للطعن فى أسرة نيوكومب فإن المستر والدن كان عليه أن يطعن فى الأسرتين .. أسرة نيوكومب التى تؤكد مجموعة خرائطها صحة الخط المصرى فى رأس النقب كما أكدته فى طابا ، وأسرة خريطة عام ١٩٠٦ المصرية ، وهى أسرة جديدة اختلقها نائب وكيل حكومة إسرائيل ، حيث ادعى أن خريطة رشدى باشا التركية لعام ١٩٠٦ إنما هى مستمدة من الخريطة المصرية لنفس العام ذات المقياس الكبير . ولا بأس أن يكون لكل محام من المحامين الاسرائيليين أسرة خريطية يطعن فى دقتها !

شكل جبل فورت الجانب الثالث من خلاصة النظرية الإسرائيلية التى كان يقدمها المستر والدن فى مرافعته أمام المحكمة عصر يوم ٢٣ مارس ١٩٨٨ .

وبالإضافة إلى قصة « القعلة » التى عاد المحامى الإسرائيلى لترديدها فى هذه المناسبة ، فقد أضاف معلومة جديدة للمصريين وللمحكمة ، وهى أن الإسرائيليين قد عثروا على قمة الجبل الذى حددوا موقعه على رجم من الحجارة «Cairn» ، وأن هذا الرجم هو مكان العلامة الأصلية .

وقد استفاض فى هذا الشأن فى الحديث عن الوسائل التى اتبعها ويد فى تحديد مواضع علامات الحدود ، وكان منها وضع رجم من الحجارة هنا أو هناك .

وفى هذه المناسبة أيضا عاد الإسرائيليون يستنجدون بجبل رشدى ، وقد

افترض المحامى الإسرائيلى أن أولئك الذين وضعوا علامة الحدود قد وقفوا على الجبل الأخير ونظروا إلى جبل فورت الذى تقع عليه العلامة الأصلية والجبل الذى يدعى الإسرائيليون أنه هو وليس غيره جبل فورت ، وأنهم اختاروا الموقع الأخير .

أقام الرجل حجته فى هذا الاختيار على أساس الارتفاع ، فبينما يبلغ ارتفاع جبل رشدى ٧٣٤ مترا فإن الجبل فى موقعه المصرى ، أو بالأحرى موقعه الأصلى ، لايزيد ارتفاعه على ٦٤٩ مترا وفى موقعه الإسرائيلى يصل إلى ٧٧٥ مترا ، ومن ثم فقد كان رأيه أنه من الطبيعى أن يختار أولئك الواقفون على جبل رشدى الجبل الأكثر ارتفاعا حتى يتلاءم مع القول بأنه « قلعة » !

وجلس المستر والدن بعد أن حاول الدفاع عن النظرية المبتدعة .. النظرية التى تستهدف تحريك الجبال .

□ □ □

لم يتوان المصريون ، منذ اللحظة الأولى التى كشف فيها الجانب الإسرائيلى فى مذكرة مايو عام ١٩٨٧ عن نظريته ، عن العمل على توضيح فساد هذه النظرية ، الأمر الذى سعت إليه المذكرتان الثانية (اكتوبر ١٩٨٧) ، الثالثة (فبراير ١٩٨٨) بالإضافة إلى المرافعة الطويلة للدكتور أحمد القشيرى فى جنيف فى ١٨ مارس عام ١٩٨٨ والتى تخللها استنطاق الضباط اليوجوسلاف الثلاثة .

لجأت مصر فى مذكرتها الثانية إلى (الجغرافيا) التى تؤكد أن الوادى الرئيسى من الوديان الثلاثة كان وادى جزيرية ، وإذا كان هناك وادى جدير بتسمية طابا فهو هذا الوادى ، ولكن مصر لا تدعى ذلك ، لأن التسمية اطلقت فقط على المنطقة الرئيسية من الوادى بين التقاء الروافد الثلاثة وبين البحر ، وهو أمر شائع من الناحية الجغرافية . ولقد عادت مصر فى هذه المناسبة لتؤكد على عدم وجود دليل واحد ، خريطة أو اسكتش أو وثيقة ، يسمى هذا الوادى غير المسمى باسم وادى طابا ، لأنه لا يصح جغرافيا أن تطلق عليه هذه التسمية .

أما بالنسبة لجبل فورت فلم يكن أمام المصريين إلا التذكير بالحقائق التى تقول إن جبل فورت هو جبل فورت !

فقد ذكّروا بوجود العلامة ٨٧ على قمة الجبل ، كما ذكّروا بتوافر عنصر « تبادل الرؤية » بينه وبين العلامة التى تليه والتى أصبح رقمها ٨٩ بعد إضافة العلامة ٨٨ ، وذكّروا أنه يقع على الخط المستقيم الممتد بين العلامتين ٨٥ و ٨٩ غير المتنازع عليها ، إضافة إلى كل ذلك فلم ينسوا الإشارة إلى الخرائط الإسرائيلية الصادرة قبل عام ١٩٨٢ ، وكيف أنها كانت تحدد جبل فورت فى الموقع الذى عينه المصريون .. نقول إن المصريين قد أعادوا التذكير بكل هذه الحقائق ولكن هل نفعت الذكرى الإسرائيليين !؟

أما بالنسبة لجبل فتحى الذى قام الإسرائيليون بتحريكه إلى الشرق نحو ألفى متر نتيجة للانكسار الشديد الذى أدخلوه على الحدود فى اتجاه الغرب فهو الأمر الذى يتناقض مع الخط المستقيم ، والذى يتجاهل العلامة الأصلية القائمة شرقى هذا الجبل .

وقد أضافت مصر فى مذكرتها الأخيرة ما جاء عن جبل فتحى فى تقرير أوين . والذى يقول **أنه يتحكم فى مخرج نقب العقبة كذا فى سطح رأس النقب مما يضعه تماما فى موقعه الصحيح الذى يتمسك به المصريون .**

أما الدكتور أحمد القشيرى فبعد مرافعته الطويلة خلص إلى نتائج محددة حاول أن يبلور فيها الموقف المصرى من إظهار فساد النظرية الإسرائيلية .

□ **النتيجة الأولى** أنه لا يوجد أى دعم مهما بدا ضئيلا لهذا الجانب من النظرية القائم على إطلاق تسمية طابا على الوادى الأوسط ، الأمر الذى يتكشف من كافة الخرائط الصادرة بين عام ١٩٠٦ و ١٩٨٢ مهما كانت الجهة التى أصدرتها ، مصرية ، بريطانية ، فلسطينية ، إسرائيلية ...

□ **النتيجة الثانية** بتكذيب الادعاء الإسرائيلى على المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ ، فقد استقول الإسرائيليون هذه المادة ما لم تقله خاصا بوقوع جبل فورت فى نهاية سلسلة الجبال الشرقية المطلة على وادى طابا .

وبعد أن حاولوا إيهام المحكمة والمصريين بذلك ذهبوا بعيدا فى بناء نظريتهم التى قامت على أساس غير حقيقى .

□ **النتيجة الثالثة** أن اللجنة المصرية ـ التركية قد أقامت علامات

الحدود عام ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧ ، وأن العلامات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ التى بنيت وقتذاك مازالت قائمة فى مكانها ، ولم يتم تحديها فى أى وقت ، ومن أى طرف على الجانب الآخر من الحدود .

النتيجة الرابعة أن المواضع الإسرائيلية لكل من جبل فتحى وجبل فورت لا تحظى بأى سند ، فبالإضافة إلى تحديها لمعالم الجغرافيا الطبيعية مما يصعب مخالفته ، فإنه لا يوجد أى دليل خرائطى فى صفها .

وقد أنهى الدكتور القشيرى مرافعته فى هذا الشأن بأن ما فعله الإسرائيليون فى موضوع رأس النقب برمته كان أقرب إلى لون من التفكير القائم على التمنيات ، وهو تفكير يصعب قبوله من أى عاقل .

□ □ □

ولم يمض وقت طويل حتى تأكد أن المحكمة بدورها تظاهر الموقف المصرى فى رأس النقب .

كان من الطبيعى أن تكون **علامات الحدود** القائمة (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧) أول ما يجب أن يفصل فيه أى طرف ثالث باعتبار أنها أهم الأدلة فى هذا الصدد ، أو فيما أسميناه « دليلا قطعيا » .

وجاء الفصل من جانب المحكمة بأنها لا تشك « **أن علامات الحدود كانت موجودة فى مواضعها الحالية منذ عام ١٩١٥ على الأقل** » ، **وعددت المحكمة ٢٥ خريطة يظهر فيها خط الحدود « كما تشكله العلامات القائمة حاليا .. ولا تبين أية خريطة من تلك التى أعدت قبل عام ١٩٨٢ خطا مشابها للخط المتفق مع مواقع العلامات الإسرائيلية ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ . ولم تبين أى من تلك الخرائط هذا الانكسار فى خط الحدود عند العلامة ٨٥ الذى سينجم فيما لو اتبع مسار مواضع العلامات الإسرائيلية** » .

ناقشت المحكمة الجانب من النظرية الإسرائيلية الذى سعى لإثبات أن خط الحدود الذى وضعته اتفاقية ١٩٠٦ لا يتوافق مع خط الحدود الذى ترسمه العلامات أو يظهر على الخرائط ، ومن ثم ينبغى تصحيحه على النحو الذى تقول به الاتفاقية .

وكان رأى المستر لاجرجرين وزملائه فى هذا الشأن ، وبعد مناقشة ضافية لهذه القضية : « **إن الخرائط التى استشهدت بها إسرائيل ـ إذا ما أخذت على حدة ـ لاتكاد تقدم دليلا كافيا ضد صحة المواضع القائمة لعلامات الحدود . وهو الأمر الذى قد يزداد بيانا بملاحظة أنه حتى الخرائط التى تستشهد بها إسرائيل تظهر اختلافات فيما بينها ، وعلى المرء أن يضع فى الاعتبار أن كافة الخرائط المعنية هى خرائط ذات مقياس صغير لا تظهر فيها الدقة المنشودة .. ويمكن أيضا الإشارة إلى حقيقة أن خريطة ويد المرفقة بتقريره ـ وهى الدليل الرئيسى لإسرائيل ـ قد طُبع عليها كلمتا (رأس طابا) فى مكان لا يعتبره الطرفان صحيحا** » .

وكانت المحكمة بذلك تعبر عن دهشتها من الموقف الإسرائيلى فى التعامل مع خريطة واحدة ، تنكر جانبا منها لأنه لا يناسبها وتتمسك بجانب آخر لأنه يتوافق مع ادعاءاتها .

رفض القضاة أيضا تمسك الجانب الإسرائيلى بموضع كتابة كلمات « جبل فتحى » ، على اعتبار أن الجبل لابد وأن يقع فى موضع كتابته ، وكما جاء فى الفقرة ٢٠٥ من الحكم :

« **حقيقة أن كلمات جبل فتحى باشا فى بعض الخرائط ـ ولسبب أو آخر ـ لم تكتب بدقة فى المكان الذى يدعى الطرفان أنه كان يتعين أن تكتب فيه هو قول يصعب الاعتداد به كدليل مقنع لإثبات عدم صحة مسار خط الحدود ، كما هو مبين على معظم الخرائط وكما تم تعليمه على الواقع** » .

أخذت المحكمة أيضا بوجهة النظر المصرية بأن « **صياغة المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ لا تطلب بالضرورة أن يكون جبل فورت على سلسلة الجبال الشرقية لوادى طابا ، أو على نقطة غير بعيدة عنه ، كما أنها لا تستبعد أن يكون جبل فورت واقعا على مسافة كبيرة من نهاية سلسلة الجبال الشرقية** » .

ولم يجد المحكمون دليلا على وجهة النظر الإسرائيلية بشأن « وادى طابا » حيث أنه « **فى كافة الخرائط تقريبا التى تحدد وادى طابا يظهر هذا التحديد فى الجزء الأدنى من الوادى ، ولم يستخدم (وادى طابا) كتسمية لأحد روافده عند**

تفرعه شمال العلامة ٨٩ إلا على خريطتين . إحداهما هى خريطة أوين الأولية لعام ١٩٠٦ ، وهى فى الحقيقة نسخة من الرسم الكروكى بخط اليد من الواضح أنه رسمها من الذاكرة فحسب .. وبما أن هذا الرسم الكروكى يميز بين الروافد الثلاثة لوادى طابا شمال العلامة ٨٩ ، فإنه يبدو من الصعب أن يستنتج منه بالضرورة أن الرافد الأوسط هو وادى طابا . والخريطة الأخرى هى خريطة ميتشل (١٩٣٣) والتى تحدد الرافد الشرقى ، وليس الأوسط باعتباره (وادى طابا) .. والدفع بأن الرافد الأوسط يحمل اسم (وادى طابا) لا يجد له أساسا فى أية وثيقة أو خريطة قبل عام ١٩٨٢ مما قدم للمحكمة » .

وعلى ضوء كل ما ارتأته المحكمة قضت فى الفقرة ٢١١ بالحكم لصالح المواضع المصرية للعلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

وإذا كان هذا الحكم قد أبقى لمصر هذه المنطقة الاستراتيجية من حدودها ، فقد أنهى فى نفس الوقت محاولة من أغرب المحاولات التى شهدتها قضية العصر ، محاولة تحريك الجبال !

الفصل الخامس عشر

علىّ وعلى أعدائى !



مساء يوم الجمعة ١١ مارس وصل إلى فندق دريك DRAKE فى جنيف حيث كان يقيم أعضاء هيئة الدفاع المصرية تأهبا للاشتراك فى المرافعات الشفوية التى كانت ستجرى بعد ذلك بثلاثة أيام .. وصل أحد موظفى البعثة المصرية ومعه اثنا عشر مظروفا سريا للغاية مر بها على حجرات أعضاء الهيئة حيث سلم كلا منهم أحد تلك المظاريف ، وكان داخل كل منها مفاجأة ! .

المفاجأة كانت على شكل شهادتين مرفق بهما خمس صور فوتوغرافية ..

□ الشهادة الأولى تقول :

« أنا إبراهام آدان ، الجنرال المتقاعد فى قوة الدفاع الإسرائيلية ، وأعمل الان مراقبا ببوليس إسرائيل .

« فى عام ١٩٤٩ ، وخلال حرب الاستقلال (هكذا) كنت ضابطا برتبة كابتن ومساعد قائد للواء فى النقب . وفى ١٠ مارس عام ١٩٤٩ وصل هذا اللواء إلى أم الرشراش على خليج العقبة .

« وبعد يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ ، كان الجنود العاملون تحت قيادتى ينتقلون يوميا من أم الرشراش إلى بير طابا للحصول على الماء وفقا لتفاهم تم مع الضابط المصرى المسئول عن عذا الموقع . ولأسباب مختلفة كنت أصحب جنودى في كل رحلة من هذه الرحلات .

« وكنا كل يوم نعبر فى طريقنا قبل الاقتراب من وادى طابا ممرا ضيقا تكاد تصل فيه التلال إلى الساحل تاركة مسافة صغيرة للممر . وفى هذا الموضع وعند أقرب تل كان ينتصب عمود . وكان هذا العمود يفع على مسافة نحو ٤٠ مترا من الشاطىء .

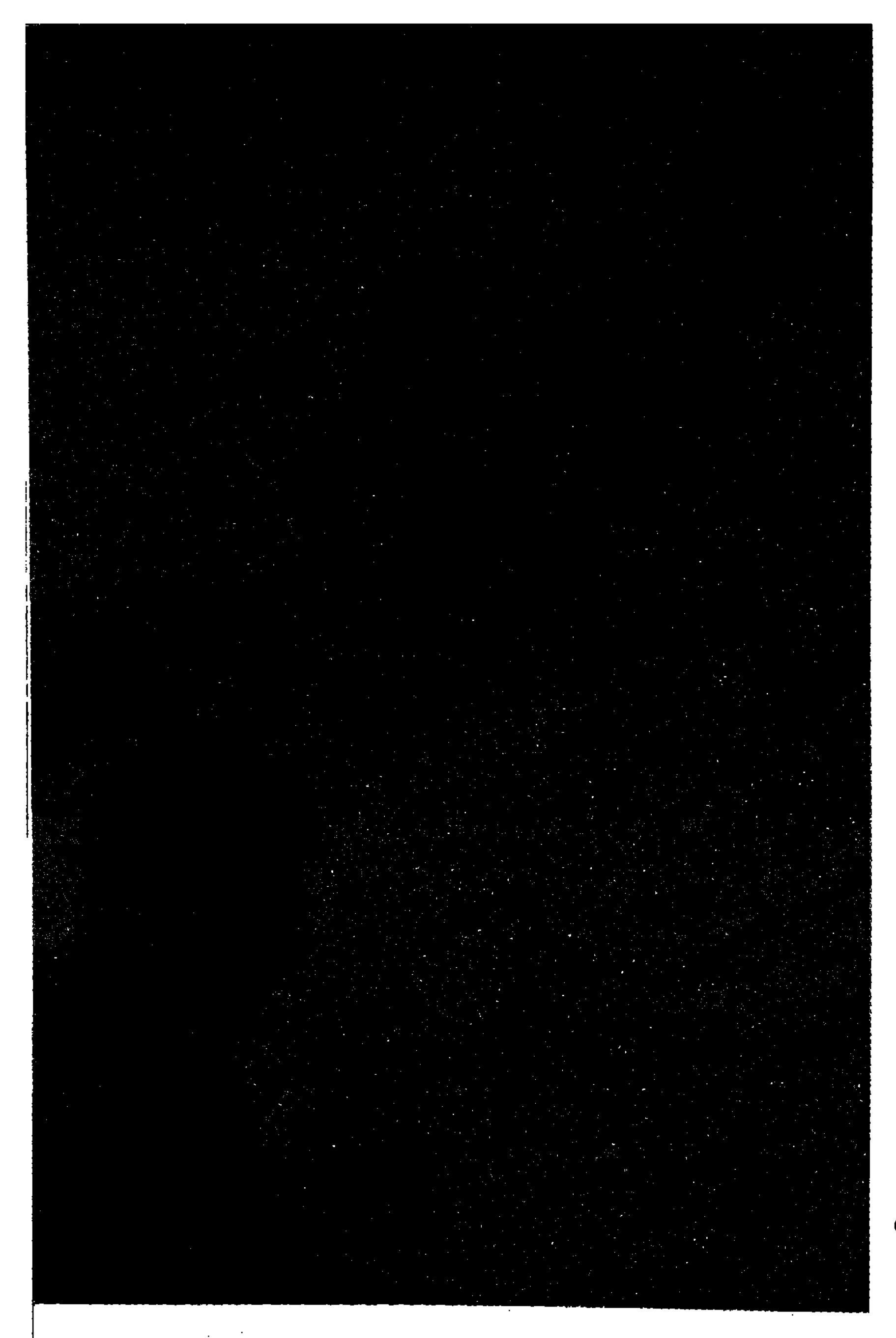
« وأتذكر هذا العمود بوضوح تام حيث كنت أمر به يوميا فى طريقى إلى بير طابا وخلال عودتى إلى أم الرشراش .

« وقد قام أحد الجنود العاملين تحت قيادتى بتصوير هذا العمود . ورفق هذا الصورة الفوتوغرافية التى قام بالتقاطها . والجندى الظاهر فى الصورة هو الجنرال المتقاعد مناحم ميرون من قوة الدفاع الإسرائيلية . و هو رجل أعمال فى تل أبيب فى الوقت الحالى .وأصل هذه الصورة محفوظ حتى الآن فى ألبوم الصور الشخصى الخاص بى » .

ورفق الشهادة كانت صورة للعلامة الأخيرة ، وكانت بالضبط فى موقع عمود باركر ! (انظر الصورة فى الشكل ١٩) .

□ **الشهادة الثانية** مقدمة من ياكوف سار والمقيم فى ٢٩ شارع آدم بالقدس والذى يعمل رئيسا لقسم التصوير بمكتب الصحافة التابع لحكومة إسرائيل .

ويقول الرجل فى شهادته التى أرفق بها صورتين ، إنهما مستخرجتان من مجموعة الصور المحفوظة بالقسم الذى يرأسه ، وأن الصورة الأولى تحت رقم ٢٨٦ / ٣٤ ومعنونة بـ « علامة الحدود المصرية على قمة صخرة جنوب أم الرشراش (مارس ١٩٤٩) » ، والثانية تحت رقم ٢٨٦ / ٢ تحت عنوان « علامة حدود مصرية على قمة صخرة مطلة على البحر الأحمر جنوب أم الرشراش (مارس ١٩٤٩) » (الشكل ٢٠ والشكل ٢١) .



شكل رقم ١٩ :
□ صورة إبراهام آدان

أما الصورتان : فقد كانت الأولى توضح علامة الحدود على الجرف الذى تنتهى به سلسلة الجبال الشرقية لوادى طابا حيث الموضع القديم لعمود باركر ، أما الثانية ، وكانت الأخطر فهى للمنطقة من نفس السلسلة الجبلية التى توضح موضع عمودين .. موضع العمود الأخير وهو نفس موضع عمود باركر ، وموضع العمود السابق عليه ، وهو الموضع الذى كان المصريون قد حددوه فى

المشارطة على اعتبار أنه موضع العلامة ٩١ التى يطالبون بان تحكم المحكمة بصحته .

وليس من شك فى أنه قد خالج أولئك القاطنين فى الحجرات الاثنتى عشرة فى فندق دريك فى جنيف فى مساء ذلك اليوم من أيام شهر مارس عام ١٩٨٨ فكرة أن الإسرائيليين يعيشون فى تاريخهم التوراتى حتى أنهم لا يتعلمون منه ! ذلك أنهم كانوا يكررون ، وبشكل نمطى ، القصة المشهورة لشمشون الذى لم يجد حلا لصراعه فى النهاية سوى أن يهدم الدار الموجود فيها مع خصومه « عليه وعلى أعدائه » ! (قضاة ١٦ / ٢٩ ـ ٣٠) .

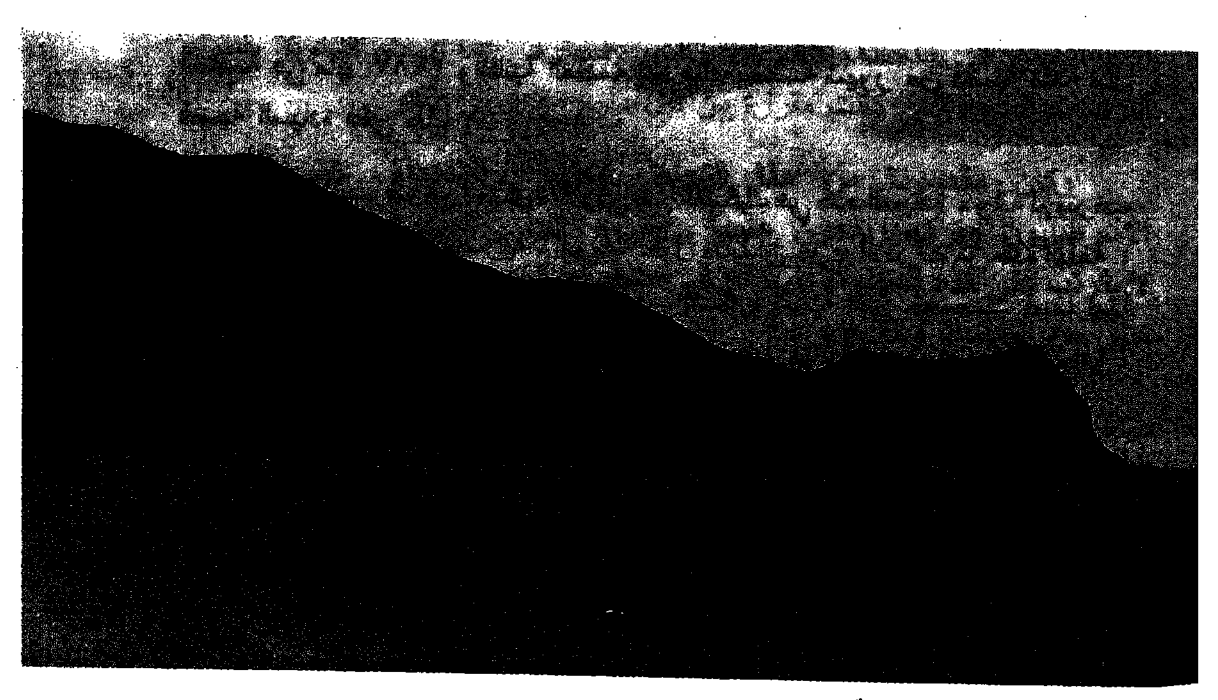
وتبدو النمطية فى أنه بينما أسقط شمشون « العمودين » اللذين كان مكبلا بهما ، فقد أظهر الإسرائيليون فى قضية طابا « العمودين » اللذين كانوا يخفيانهما طوال الوقت ، وبينما كان شمشون متيقنا أن إسقاط العمودين سوف يودى به مع أعدائه ، فإن من تصوروا أنهم أحفاده كانوا على ثقة أيضا أن إظهار هذه الصورة بعموديها وإن كانت ستودى بقضيتهم فإنها ستودى فى نفس الوقت بقضية المصريين ، وهم فى هذا لم يتعلموا أن التاريخ لا يعيد نفسه خاصة مع أساطير الغابرين ! .

على أى الأحوال كان إظهار هذه الصور ، وهو الأمر الذى حدث فى اللحظة الأخيرة ، يعنى الاعتراف من الجانب الإسرائيلى بأن الموضعين اللذين تقدم بهما فى مشارطة التحكيم للعلامة رقم ٩١ غير صحيحين ، غير أنه كان يعنى فى نفس الوقت أن المصريين قد أخطأوا أيضا حين حددوا موضع علامتهم مكان العلامة قبل الأخيرة فى الصورة ، وهى العلامة ٩٠ ، وتقدموا بها على أنها العلامة ٩١ .

ولما كانت المحكمة غير مخولة أن تنظر فى موقع آخر غير المواقع التى حددها الجانبان فليس أمامها سوى أن تعلن عن عجزها عن إصدار حكم Non-liquet وهو العجز الذى كان يعتبره الإسرائيليون ، بل والمصريون أيضا ، نصرا إسرائيليا ، لأنه كان معنى ذلك أن يبقى الحال على ما هو عليه ، وأن يعود الطرفان إلى المفاوضات لحل المشكلة ، بكل ما كانت تعنيه هذه العودة من استنزاف سنوات أخرى يستقر خلالها الوضع الذى خلقه الإسرائيليون فى المنطقة المتنازع عليها ، ثم إن هذا العجز كان سيطرح مرة أخرى الحل التوفيقى الذى استمرت مصر تقاومه طوال الوقت .

شكل رقم ٢٠ :

□ صورة رقم (١) من مكتب الصحافة التابع لحكومة إسرائيل



شكل رقم ٢١ :

□ صورة رقم (٢) من مكتب الصحافة التابع لحكومة إسرائيل

أما تقديم الإسرائيلين لهذه الصور فى اللحظة الأخيرة ، فبالإمكان أن يكون وراءه أسباب عديدة .

(١) فهذه الصورة التى كانت فى حوزة إدارة من إدارات الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ ، كما اعترف رئيس قسم التصوير بمكتب الصحافة التابع لهذه الحكومة ، كانت تحت أنظار الإسرائيلين طوال الوقت منذ بداية النزاع عام ١٩٨١ حتى تاريخ تقديمهم لها بعد ذلك بسبع سنوات ، وكان معنى إظهارها أن ما ظل يشير إليه المصريون بشكل أو بآخر ، وفى كافة مذكراتهم المكتوبة ، من سوء النية «Bad-faith» لدى الطرف الإسرائيلي ، سوف يتوافر عليه الدليل المادى الذى سوف يقدمونه بأيديهم ، ومن ثم كان لهم أن يترددوا قبل تقديمه ، وألا يقدموه إلا تحت ظروف قهرية أو بالأحرى فى ظل أوضاع يائسة مثل تلك التى واجهها شمشون !

(٢) السبب الآخر الذى خرج به المصريون من تقديم الجانب الإسرائيلى لهذه الصور أنه لابد وقد شعر بسوء موقفه بعد انتهاء المرحلة التحريرية من المرافعات بتقديم المذكرات الثلاث ، وهى المرافعات التى أكدت على قوة الموقف المصرى وتخبط الموقف الآخر .

وحتى لا يبدو هذا القول مجرد تعبير حماسى تعوزه الدقة الموضوعية ، فتكفى الإشارة فى هذا الصدد إلى مقارنة بسيطة بين موقف المذكرة الإسرائيلية الأولى المقدمة فى مايو ١٩٨٧ والثانية المقدمة بعد ذلك بخمسة شهور من قضية هامة مثل قضية السيادة على طابا .

فبينما انصرف هم المذكرة الأولى إلى التشكيك فى هذه السيادة ، وأنه لم يترتب على أزمة عام ١٩٠٦ المصرية - التركية حول طابا أن خرج الأتراك من هذه البقعة ، فإنه قد حدث تحول بزاوية ١٨٠ درجة فى المذكرة الثانية التى خصصت قسما فيها عن « السيادة المصرية على طابا » جاء فيه أن إسرائيل لم تنكر أى وقت هذه السيادة ، ولكن طابا ، فى رأيها هى المنطقة الواقعة غربى الربوة الجرانيتية !

(٣) وليس من شك أن الإسرائيليين فى تقديمهم لهذه الصور كانوا يمارسون هذا الاسلوب الذى طالما مارسوه فى إدارة صراعهم مع الجانب العربى . اسلوب صنع المفاجأت ، وفى اللحظات الحاسمة !

وكانت اللحظة الحاسمة فى تقديرهم ، وعلى حد اعتقادنا ، هى لحظة تهيؤ المصريين لإتمام مهمتهم من خلال مرافعات شفوية ناجحة ، ولا شك أنهم كانوا يرون أن تقديم الصور فى هذا الوقت بالذات سوف يؤدى إلى ارتباك الصفوف المصرية وتداعى الخطة الموضوعة لتلك المرافعات ، وأن ذلك سوف يمكّن المستر لوترباخت وفريقه من اختراق الصفوف المصرية وحرمان المصريين من نصر بدا وشيكا ، وكان مطلوبا دفرسوار أخرى فى جنيف !

□ □ □

بالوعى بكل هذه الأسباب اجتمع أعضاء هيئة الدفاع المصرية فى مكتب الدكتور نبيل العربى ، بعد أقل من ساعتين من وصول « المظاريف الإسرائيلية المتفجرة » .

وبعد مناقشة الأسباب التى دفعت الإسرائيليين إلى تقديم الصور تقرر مواجهة هذه المفاجأة بنزع فتيلها وجعلها « **لا مفاجأة** » ! وذلك من خلال خطة نستطيع أن نكشف عنها الآن بعد أن بلغت أهدافها ، وبعد أن تبين الإسرائيليون على وجه اليقين تلك الأهداف ..

الجانب الأول من الخطة كان تجاهل هذا الدليل الجديد الذى تقدم به الإسرائيليون فى اللحظة الأخيرة ، والسير قدما فى المرافعات الشفوية بنفس الترتيبات السابقة التى كانت مقررة من قبل .

وكان مقصودا من هذا التجاهل تحجيم « المفاجأة » التى أعدها الإسرائيليون وتركهم يلحون عليها ، إذا ما كانوا راغبين فى ذلك ، وحتى لا يترتب على هذه المفاجأة أى تداع فى المنظومة المصرية التى كانت تتسم بقدر كبير من التماسك والموضوعية .

وقام **الجانب الثانى** من الخطة على حقيقة بدت غاية فى البساطة ولكنها كانت غاية فى الأهمية فى نفس الوقت .

تقول هذه الحقيقة إن الإسرائيليين قدموا دليلا ، يعترفون به بالطبع ، ويهدم الأساس الذى تقوم عليه قضيتهم ، وأن مصر لن تنساق بأى حال للاعتراف بهذا

الدليل ، وبالتالى سيبقى جوهر القضية المصرية سليما ، ومن ثم فقد كانت الصور أقرب إلى فخ ، بدلا من أن يقع فيه المصريون ، فإن الخطة تعمل على أن يقع فيه من نصبوه !

وأعتمد **الجانب الثالث** على أن الصور قدمت فيما ارتآه أولئك الذين كانوا يتداولون فى الأمر فى مقر البعثة المصرية فى جنيف .. قدمت فرصة ذهبية لهيئة الدفاع المصرية أن تنتقل من التلميح باتهام الإسرائيليين بسوء النية ، وهو التلميح الذى جاء فى أكثر من موقع من المذكرات المكتوبة ، إلى شكل من أشكال التصريح بهذا الاتهام .

غير أنه كان مطلوبا أن يجىء هذا التصريح فى حدود ، ذلك أنه كان معلوما أن إتهام دولة بشكل علنى وصريح « بسوء النية » فى تحكيم على هذا القدر من الأهمية يمكن أن يؤدى إلى أزمة .

وكان هناك اعتقاد فى صفوف المصريين أن الجانب الإسرائيلى يأمل فى تفجير الموقف ، الأمر الذى يمكنه من الانسحاب والتملص من الاستمرار فى إجراءات التحكيم الذى كانت بوادر خسارتهم فيها قد زادت دلائلها . وكان الجهر بمثل هذه التهمة يمكن أن يصنع الأزمة ، الأمر الذى كاد يحدث فعلا !

وليس من شك أنه كانت للجانب الإسرائيلى بعد أن فجر ما اعتقد أنه قنبلته الأخيرة .. كانت له خطته ، وهى الخطة التى بدت فيما تتابع من أحداث بعد إظهار الصور .

وكانت هذه الخطة تقوم باختصار شديد ، بعد تقديم الحجج الإسرائيلية التى سبق تقديمها فى المذكرات المكتوبة ، أن على الإسرائيليين إذا ما شعروا بضعف هذه الحجج أن يسعوا إلى أن يكون البديل « قيام حالة يمتنع فيها على المحكمة إصدار حكم بسبب غياب القانون «Non-liquet» ، وليس الحكم لصالح الموضع المصرى ، وكانت هذه الصور ، فيما توهمته هذه الخطة ، أفضل ذريعة لدفع المحكمة إلى هذا البديل !

وسار الطرفان قدما ، كل فى تنفيذ خطته ، مما يشكل فصلا طريفا فى قضية العصر .

بدءا من المذكرة الأولى كانت إسرائيل تحوم حول منع المحكمة من إصدار حكم فيما جاء فى نهاية تلك المذكرة من طلبات وكانت أن تقرر المحكمة مكان العلامات :

(أ) فى المواضع التى قدمتها إسرائيل .
و ، أو (ب) ليست فى المواضع التى قدمتها مصر .

وقد توقف المصريون عند (أو) التى كانت تعنى من خلال صياغة ماكره ألا تصدر المحكمة قرارا ، وهو ما تصدوا له منذ البداية .

فى المذكرة المضادة المصرية **نبه كاتبها إلى أن إصدار المحكمة لقرارها بأن علامات الحدود ليست فى المواضع التى قدمتها مصر سوف يؤدى إلى تكريس « الأمر الواقع » فى المنطقة المتنازع عليها ، من حيث استمرار الاحتلال العسكرى الإسرائيلى لتلك المواضع ، بمعنى آخر أن مثل هذا الحكم سيكون لصالح إسرائيل حتى لو حكمت المحكمة بعدم صحة المواضع التى حددتها الأخيرة .**

نبه المصريون أيضا أن مثل هذا الحكم لا يتفق مع مهمة المحكمة المنصوص عليها فى المشارطة بتقرير مواضع العلامات المتنازع عليها ، بمعنى آخر أنها لن تقدم إجابة للسؤال الموضوع فى المشارطة ، وأنه يتناقض مع ما جاء فى ديباجة المشارطة ، « بأن نزاعا قد نشأ ويود الطرفان **حله بصورة كاملة ونهائية** » .

ودلفت المذكرة المضادة إلى مناقشة احتمال أن يستقر فى وجدان المحكمة بأن أيا من المواضع التى قدمها الطرفان ليس هو الموضع الصحيح ، فهل يؤدى ذلك إلى الامتناع عن إصدار حكم Non-liquet .

أجاب المصريون على هذا التساؤل بأن ذلك يتناقض مع المهمة التحكيمية للمحكمة وأنه تخل منها عن مسئولياتها ، فى نفس الوقت فأن ذلك يعنى نصرا كاملا لإسرائيل .

طالبت مصر بعد ذلك المحكمة بأنه فى مثل هذا الوضع فإنها ملزمة بأن تختار موضع الطرف الذى قدم حججا أكثر معقولية .

وجاءت المذكرة الأخيرة التى قدمها الإسرائيليون وكانت تكشف بشكل لا لبس فيه عن سعى حثيث لمنع المحكمة من أن تصدر حكما لصالح الموضع المصرى رقم ٩١ ، أو بالأحرى لصالح القضية المصرية التى كانت تمثل هذه العلامة لبها .

فقد عرف الإسرائيليون أولا تعبير الـ Non-liquet الذى استخدمه المصريون وقالوا إنه تعبير مستحدث فى القانون الدولى ، وهو يتصل فقط بحالة امتناع المحكمة عن التوصل إلى قرار سواء بسبب نقص الحقائق أو بسبب غياب القاعدة القانونية الواجبة التطبيق . وأنها لن تستطيع أن تفعل شيئا تجاه إصدار قرار نتيجة لقيود وضعها الطرفان المحتكمان على المحكمة . فالمشارطة هنا قد كبلت سلطة المحكمة فى اختيار موضع غير المواضع المحددة فيها .

ومن خلال الأسلوب المسرحى الذى درجت المرافعات الإسرائيلية ، التحريرية والشفوية على تبنيه ، أعربت المذكرة الإسرائيلية التكميلية «Rejoinder» عن دهشتها من أن مصر التى سعت إلى منع المحكمة من تعيين أى موضع آخر ، الأمر الذى تضمنته المشارطة ، وأن مصر التى حددت موضعها للعلامة ٩١ بالمتر ، هى التى تطالب الآن بغير ذلك !

وقد بذل الإسرائيليون ما وسعهم الجهد فى هذه المناسبة لاستعداء المحكمة على الجانب المصرى بحكم أنه هو الذى سعى إلى تقييد صلاحياتها ، وأن عليه أن يتحمل تبعة هذا المسعى ، لأن على المحكمة أن تتحرك داخل الإطار المحدد لها فى المشارطة ولاتتجاوزه ! .

كل هذا كان قبل تقديم الصور ، ولكن ماذا بعده ؟

□ □ □

كانت النظرية التى تقدم بها المصريون فى معالجتهم لقضية عمود باركر أن هذا العمود كان قد اختفى خلال عامى ١٩١٢ ـ ١٩١٣ أثناء عملية المسح التى تمخض عنها رسم خريطة نيوكومب التى لم يظهر فيها هذا العمود ، وأنه لم يحدث أن عاد للظهور أبدا بعد ذلك .

والحقيقة أن الجانب المصرى ، من خلال كل الأدلة التى قام بجمعها ، كان

مقتنعا تماما بهذه النظرية ، حتى جاءت الصور الإسرائيلية التى جعلته يعيد النظر فيها .

دفع ذلك المصريين إلى الانكباب على دراسة مجموعة الصور المذكورة وقد اكتشفوا فيها اكتشافا كان من وجهة نظرهم غاية فى الأهمية ، فقد كان العمود الأخير المقام فى موضع باركر ليس هو عمود باركر !

فقد أدت المقارنة بين صورة عمود باركر وبين صورة العمود الذى قال الإسرائيليون أنه كان قائما عام ١٩٤٩ إلى اتضاح أن هناك اختلافات واضحة بينهما ، كان أظهرها أن إحدى الصور التى قدمها الجانب الإسرائيلى للعمود كان يقف إلى جواره فيها جندى إسرائيلى ، ولم يكن العمود أطول منه إلا قليلا ، بما كان يشى أنه لا يزيد طولا على مترين (انظر شكل رقم ١٩) بينما كان معلوما أن الأعمدة التى أقيمت عام ١٩٠٦ ، بما فيها عمود باركر ، كان يزيد طولها على ثلاثة أمتار ! .

رغم ذلك فقد قررت هيئة الدفاع المصرية تجاه ما اعتقد الإسرائيليون أنه « مفاجأتهم الأخيرة » ، أو فيما أسماه الدكتور نبيل العربى فى مرافعته الأخيرة أمام المحكمة ، فى أبريل ١٩٨٨ « ملجأهم الأخير » ، .. قررت أن تكون خطتها ذات جانبين :

□ **الجانب الأول** : حرمان الإسرائيليين من بلوغ هدفهم بإرباك الجانب المصرى ، ومن ثم تقرر ، فيما يتصل بالمرافعات ، السير قدما على نفس الترتيب الذى كان مقررا لها ، والتزام الصمت الكامل تجاه القنبلة التى اعتقد الجانب الإسرائيلى أنه قد وضعها تحت أقدام المصريين .

وكانت الحكمة من هذا « الصمت » انتظار ما سوف يقوله الإسرائيليون عن تلك الصور فى دورهم فى المرافعات الشفوية فى الجولة الأولى بين ٢١ و ٢٥ مارس ١٩٨٨ . وبعد تبين كل ما سيدلون به فقد كانت هناك فرصة لمصر للرد عليه خلال الجولة الثانية من المرافعات التى كان مقررا أن تجرى قبل أقل من شهر .

□ **الجانب الثانى** : استخدام كل الوسائل لنزع الفتيل من القنبلة الإسرائيلية وإبطال مفعولها من خلال التشكيك فى قيمة الصور المقدمة ، بل والتشكيك فى

صحتها . وقد انصرفت هذه الوسائل بالأساس أثناء تلك المرحلة إلى استخدام الشهود .. سواء أولئك الذين قدمتهم مصر أو الذين قدمتهم إسرائيل .

بالنسبة للشهود الذين قدمتهم مصر كان هناك ثلاث شهادات تعرضت لهذه القضية .

□ **أولاها : شهادة اللواء عبد الحميد حمدى** التى تقدم بها فى الجلسة الصباحية يوم الأربعاء ١٦ مارس عام ١٩٨٨ .

واللواء عبد الحميد حمدى الضابط المتقاعد فى الجيش المصرى خدم بينما كان فى رتبة الملازم ثلاث فترات متتالية فى طابا أعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، ولمدة شهر ونصف فى كل فترة .

وفيما يلى بعض إجاباته على الأسئلة التى كان يوجهها إليه ايان سنكلير بهدف استجلاء الحقيقة حول الصور الإسرائيلية .

قال فى إجابة عن سؤال عما إذا كان وهو فى بطن الوادى قد رأى أية علامات على سلسلة الجبال الشرقية ، إنه لم ير سوى علامة واحدة ولم تكن قريبة من البحر .

وعندما قدم له السير سنكلير الصورة الإسرائيلية التى تحوى العلامتين وسأله عن العلامة التى كان يراها ، أشار إلى العلامة الواقعة فى أعلى الجبل . فتابعة بالسؤال عما إذا كان قد شاهد العمود الذى يقع أسفل فى أقصى الشرق نفى ذلك ، **وذكر أن ما كان يوجد فى هذا المكان أسلاك شائكة تفصل بين الجانبين وحقل ألغام .**

باختصار كانت شهادة اللواء عبد الحميد حمدى تقول إنه خلال نفس الفترة التى أدعى الإسرائيليون أنهم قد التقطوا صور الأعمدة إبانها ، وبينما كان بالمنطقة فإنه لم يكن هناك سوى عمود واحد فى الموضع الذى حددته مصر لعلامتها رقم ٩١ .

□ **الشهادة الثانية هى شهادة اللواء متقاعد مهندس محمد عبد الفتاح محسن** . والذى عمل فى إدارة المساحة العسكرية بالجيش المصرى حتى وصل إلى منصب مدير هذه الإدارة .

وكانت شهادة اللواء محسن من أطول الشهادات التى تقدم بها شاهد من الجانب المصرى ، وكانت على شكل حوار بينه وبين البروفيسور باوت .

فيما يتصل بقضية الصور الإسرائيلية ، فقد ذكر الرجل أن أول زيارة له إلى طابا كانت قبل أربعين عاما (١٩٤٩) ، وكانت الزيارة بهدف وضع تقرير عن الطرق التى تربط طابا بداخل سيناء ، وكان آنذاك يخدم فى سلاح المهندسين بالجيش المصرى قبل أن يلتحق بإدارة المساحة العسكرية ، وأنه لم يرى سوى العلامة الواقعة فى أعلى الجبل .

قال اللواء محسن بالحرف الواحد :

« لم أر العمود الواقع على اليمين على الإطلاق ، ولكنى رأيت العمود الواقع على الجانب الأيسر . وفيما أذكره من تلك الأيام فلم يكن بالنسبة لى أكثر من نصب مقام على الجبل لأنه لم يشد انتباهى حينذاك ما هذه الجبال وما تفعله لأنه كان لدىَّ عمل محدد أؤديه متعلقا بالطرق .. ولكن كان هناك على الجبل عمود كبير رأيته مرات عديدة وإن لم أعره اهتماما كبيرا » .

وفى نهاية شهاداته حول هذه القضية أجاب عن سؤال عما إذا كان قد رأى العمود الآخر ، **أجاب بأنه قطعا لم يكن موجودا لأنه قريب بدرجة كافية ، ولو كان موجودا لرآه حتما !** .

غير أن أهم الشهادات وأخطرها كانت **الشهادة الثالثة** ..

الشاهد هذه المرة قدمه الجانب المصرى وإن لم يكن مصريا ، الشاهد اسمه **الدكتور ايان جيمس داومان** Dowmann خريج قسم الجغرافيا بجامعة لندن والمسّاح المرخص ، والذى يقوم بالتدريس وإجراء البحوث فى الجامعة ذاتها . وقد أدلى الرجل بشهادته مساء يوم الخميس ١٧ أبريل ١٩٨٨ ، وكانت على جانب كبير من الأهمية بحكم أن الرجل كان خبير الصور المساحية «Photogrametrist» .

وكان أول ما جاء فى شهادة الرجل بعد أن طُلِب منه المقارنة بين عمود باركر (١٩٠٦) ومجموعة الصور التى جاء فيها العمود القائم مكانه (١٩٤٩) ، أن

العمود الأول ليس هو نفسه العمود الثانى ، والسبب كما قال أنهما غير متفقين فى نوع الأحجار المشيدين بها ولا فى مدى الارتفاع .

الأخطر من ذلك أن الدكتور داومان قد شكك فى أن مكان العمود المقدم فى الصور الإسرائيلية الأخيرة ليس هو مكان عمود باركر ، بحكم اختلافات لاحظها فى الجرف القائم عليه كل منهما ، وأن صخور كل من الجرفين تبدو مختلفة ، بالإضافة إلى أن موضع العمود الأخير يبدو أقرب كثيرا من الموضع الذى كان قائما عليه عمود باركر !

بيد أن الإثارة فى شهادة الدكتور داومان بلغت ذروتها عندما سأله البروفيسور باوت عما إذا كان يعتقد أنه قد دخل على مجموعة الصور التى قدمها الإسرائيليون مؤخرا لون من « المونتاج » ، وهى الكلمة المهذبة للاتهام بالتزوير .

أجاب داومان بأن ذلك ممكن ، وقد فسر رأيه هذا بما لاحظه من اختلافات فى أجزاء مختلفة من الصور ، وأن هذه الاختلافات تضع احتمال أن يكون بعض هذه الصور نتاجا من صورتين منفصلتين . أضف إلى ذلك أنه استبعد احتمال أن تكون إحدى هذه الصور ، وهى الصورة رقم ٥ ، قديمة لأنها لو كانت تبلغ من العمر أربعين عاما فلابد أن يكون قد تم تجديدها لتظهر معالمها بهذا الوضوح .

وأنهى الدكتور داومان شهادته بأن مثل ذلك العمود الذى شاهده فى الصور المقدمة من الجانب الإسرائيلى يمكن بناؤه فى يوم واحد لو توافرت العمالة الكافية !

ولا شك أن شهادة الرجل قد آلمت الجانب الإسرائيلى كثيرا حتى أن المستر لوترباخت ، المحامى عن الإسرائيليين ، حاول أن يفترسه بعد ذلك ، غير أن هذه قصة أخرى !

على الجانب الاخر كان هناك الشهود الذين قدمتهم إسرائيل ..

الشاهد الأول هو المستر ايجال سيمون الذى تقدم بشهادته صباح يوم الخميس ٢٤ مارس ١٩٨٨ والذى كان يعمل فى مكتب المخابرات فى إيلات برتبة كابتن فى الفترة بين فبراير ١٩٦٦ وحتى حرب يونيو ١٩٦٧ .

اعترف الرجل أنه كان يقوم خلال الفترة المذكورة بدوريات منتظمة إلى مكان العلامة ٩١ كما حددتها مصر ، غير أن أخطر ما فى اعترافه أنه كان هناك عمود حدود فى هذا الموضع .

وكان لهذا الاعتراف وقع شديد حتى أن رئيس المحكمة المستر لاجرجرين ، وقلما كان يتدخل فى استجواب المحامين للشهود ، قد تدخل فى هذه المناسبة **وأعاد سؤال الرجل عما إذا كان هناك عمود فى الموقع المصرى فأجابه المستر سيمون بالإيجاب !**

اعترف الرجل أيضا أنه لم يكن هناك وقتذاك (٦٦ - ١٩٦٧) ثمة أعمدة على موضع باركر الذى أشار إليه على الخريطة ، وقال إنه كثيرا ما كان يزوره .

بيد أن المستر سيمون مع إقراره بأن العمود الذى كان مقاما كانت عليه أرقام غير أنه عجز عن أن يتذكر ماهية تلك الأرقام ، هل هى ٩٠ أم ٩١ .

وقبل تقييم شهادة ضابط المخابرات الإسرائيلى السابق ينبغى التذكير بأنه كان يتاح للجانب الإسرائيلى خلال تلك الفترة ، الوصول إلى أماكن العلامات الحدودية على هذا النحو من السهولة ، وبشكل يومى كما جاء فى تلك الشهادة ، وأن الوجود العسكرى المصرى كان يبعد عن خط الحدود بما لا يقل عن خمسة كيلو مترات ، وهى المسافة التى كانت تتمركز فيها قوات الطوارىء الدولية «UNEF» منذ عام ١٩٥٧ .

أما عن الشهادة نفسها فإنه كان يمكن بسهولة رصد أثرها على وجوه الحاضرين فى ذلك اليوم فى قاعة المحكمة فى جنيف ، فبينما ارتسمت على وجوه أعضاء الجانب الإسرائيلى مظاهر التجهم ، **فقد انبسطت** أسارير **المصريين الذين لم يتوقعوا أبدا أن يأتى شاهد إسرائيلى ليعترف بأن عمود باركر لم يكن موجودا ، وأن الذى كان قائما هو العمود الذى يطالبون بموضعه ، ولم يكونوا يحلمون بأكثر من ذلك !**

الشاهد الثانى الذى قدمه الإسرائيليون هو المستر « والتر دنيس رشورت Rushworth » وهو خريج جامعتى لندن واكسفورد وعمل فى الفترة بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٧٠ فى فرع المساحة العسكرية فى سلاح المهندسين البريطانى .

وشهادة الرجل طويلة جدا حتى أنه أدلى بها على جلستين ، صباح ومساء يوم الخميس ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ ، وجاء استجوابه من جانب البروفيسور باوت ، المحامى عن الجانب المصرى ، بشأن الصور المقدمة من الإسرائيليين خلال الجلسة الثانية .

وقد كان هذا الاستجواب ، فيما خرج به الحاضرون لتلك الجلسة ، بمثابة « المذبحة » للحجة الإسرائيلية الخاصة بصور ١٩٤٩ ، أو فيما شعر به المصريون ، ودون أية مبالغات بأن القنبلة التى وضعها الإسرائيليون تحت أقدامهم تحولت إلى قطعة من الحديد لا تخيف أحدا ، ولهذا قصة تستحق أن تروى بقدر من التفصيل .

وقبل رواية هذه القصة لا بأس من معرفة النظام الذى كان يخضع له الشهود فى « قضية العصر » ، وهو النظام المعروف فى القضاء الانجليزى .

كان لكل طرف أن يقدم شهوده ، على أن يتم هذا التقديم خلال الفترة المخصصة له ، أى أن تكون شهاداتهم مخصومة من الوقت المخصص له ، كما اتفق أن يقتصر تقديم الشهود على الجولة الأولى التى جرت فى مارس ، أما جولة أبريل القصيرة فقد خصصت لمرافعات المحامين الأخيرة دون سواها .

وكان على كل شاهد بعد أن يقسم يمينا خاصة وضعتها المحكمة أن يواجه أولا عملية استنطاق «Examination» من الجانب الذى استعان به ، وكانت هذه العملية أسهل جانب فى الشهادة ، لأنه فى الغالب يكون هناك اتفاق مسبق بين الشاهد وبين محامى الطرف الذى يمثله عليها .

الجانب الصعب هو ما دون ذلك ، سواء فيما يتصل بالأسئلة التى يمكن أن يوجهها له رئيس المحكمة ، ونادرا ما كان يحدث ذلك ، أو فى الاستجواب «Cross Examination» الذى كان عليه أن يكابده من محامى الخصم ، وكانت أغلب هذه الاستجوابات على قدر كبير من الإثارة .

نعود الآن إلى قصة الشاهد البريطانى الذى أتى به الجانب الإسرائيلى بصفته خبيرا مساحيا مرموقا ، المستر والتردنيس رشورث ، فبعد أن استنطقه المستر لوترباخت المحامى البريطانى عن الجانب الإسرائيلى ، وكان هذا الاستنطاق فى

مجمله يقدم دعما قويا لوجهة النظر الإسرائيلية ، جاء الدور على البروفيسور باوت ، المحامى البريطانى عن مصر ، وكان يدخر للشاهد مفاجأة مثيرة فى قضية الصور إياها .

المفاجأة جاء بها أستاذ كمبردج العتيد من المذكرة الإسرائيلية الأخيرة ، فقد كان من بين ما قدمته هذه المذكرة لوحة كبيرة اسمها « بانوراما مؤلفة من ثلاث صور ذكاى الفوتوغرافية التقطت يوم ١٠ مارس عام ١٩٤٩ » ، أى فى نفس وقت التقاط الصور التى قدمها الإسرائيليون فى اللحظة الأخيرة .

و « **ابراهام ذكاى** » صاحب الصور كان ضابطا فى قوات الدفاع الإسرائيلية التى دخلت طابا يوم ١٠ مارس ١٩٤٩ والتقط هذه الصور - التى ألف منها الجانب الإسرائيلى « البانوراما » التى قدمها - فى نفس ذلك اليوم ، كما جاء فى بيانه المكتوب المرفق بها .

وكان الإسرائيليون قد قدموا هذه « البانوراما » بهدف آخر ، وهو التدليل على أن موقع مركز البوليس المصرى فى طابا فى ذلك الوقت كان إلى جانب أشجار الدوم ، وصولا إلى ما كانوا يسعون إلى إقناع المحكمة به ، وهو أن طابا المصرية هى تلك البقعة الواقعة فيما بعد الربوة الجرانيتية ، ولم تكن أبدا للتدليل على مواقع العلامات ، الأمر الذى أوقعهم فى المحظور ، وهو المحظور الذى كشفه البروفيسور باوت فى استجوابه للمستر رشورت . وليس أفضل من تقديم هذا الاستجواب كما جاء فى محاضر المرافعات الشفوية .

□ **باوت** - أريدك الآن أن تلقى نظرة على ما أسميه صورة ذكاى . الصورة موجودة فى المذكرة الإسرائيلية الأخيرة وتم التقاطها عام ١٩٤٩ .. أرجو أن تضعها قريبة من ناظريك ، وإذا كنت فى حاجة إلى عدسة تستطيع أن تأخذ عدستى .

□ **رشورت** - شكرا سيدى . كل شىء على ما يرام .

□ **باوت** - حسنا ، لقد قمت بفحص هذه الصورة من قبل ، ولست فى حاجة إلى القيام بالتمثيل والنظر فيها مرة أخرى (ضحك) .

■ **رشورت** ـ آسف ، لقد قلت إنى فحصت هذه الصورة من قبل وهناك ما يبرر القبول بالتمثيل والتظاهر بفحصها مرة أخرى .

□ **باوت** ـ وما النتيجة التى توصلت إليها مستر رشورت ؟ .

■ **رشورت** ـ لا أستطيع أن أرى العمود (!)

□ **باوت** ـ إذن فأنت لا ترى العمود عام ١٩٤٩ ؟

■ **رشورت** ـ لا ، ليس فى هذه الصورة .

□ **باوت** ـ إذن فأنت تعتقد أن العلامة التى حلت محل علامة باركر قد أقيمت بعد ١٩٤٩ ؟

□ رشورت ـ حسنا ، أعتقد أنه من المحتمل .. **إنى لا أستطيع أن أراها لأن (توليف) الصورة ضعيف جدا ، ربما يكون هذا هو السبب .**

ولم تكن إجابة مقنعة للجالسين فى قاعة المحكمة ، حتى من الجانب الإسرائيلى !

□ □ □

طبعا لم يكن الجانب الإسرائيلى ساكتا خلال العملية المصرية لنزع فتيل القنبلة التى قام بوضعها ، فقد وضع القنبلة وأراد تفجيرها !

وفى خلال الجولة الأولى من المفاوضات قدم المستر لوترباخت فى مرافعته حديثا طويلا عن هذا الجانب من القضية ، أنكر فيه أن الإسرائيليين يسعون إلى امتناع المحكمة عن إصدار الحكم ، وإنما مجموعة الحقائق التى أتوا بها والخطأ الذى صمم عليه المصريون فى المشارطة بتقييد صلاحيات المحكمة ، ثم الخطأ الأكثر خطورة بتحديد موضع العلامة الأخيرة «Final pillar» فى المكان غير الصحيح .. كل ذلك يضع المحكمة فى موقف لا خيار لها فيه ، وهو الحكم بعدم صحة الموضع المصرى حتى لو كان رأيها أن الموضعين الإسرائيليين غير صحيحين أيضا .

فى الجولة الثانية التى جرت فى أبريل تعرض لهذا الجانب من القضية كل من المستر سيبل ، وكيل حكومة إسرائيل فى القضية ، والمستر لوترباخت محامى الإسرائيليين .

قال المستر سيبل فى مرافعته مساء يوم الخميس ١٤ أبريل ١٩٨٨ إنه مهما كانت طبيعة الأدلة التى تقدم بها الجانبان فان هناك نتيجة واضحة بدت منذ وقت مبكر وهى « **أن موضع العلامة ٩١ المصرية لا يمكن أن يكون موضع هذه العلامة . ونحن نقبل بعدم الأخذ بالعلامة ٩١ الإسرائيلية إذا كان ذلك يؤدى إلى دحر القضية المصرية الخاصة بالعلامة ٩١ المصرية** » !

أما المستر لوترباخت فقد عقد فى مرافعته التى قدمها مساء يوم الجمعة ١٥ أبريل عام ١٩٨٨ مقارنة طويلة بين الـ Non-liquet والـ Non-licet وهى قيام حالة يمتنع فيها على المحكمة الفصل بشأنها بسبب قيد على سلطتها ، وهى مقارنة ذات طابع قانونى معقد أراد منها أن يستغرض تفقهه القانونى ، وقد نجح فى ذلك بلا مراء ، ومن المؤكد أن ما جاء به الرجل فى هذه المناسبة سيدخل كتب القانون ، ولكن ليس هذا مكانه !

فى جانب آخر من مرافعته فى نفس اليوم تعرض لقضية الصور ، وكان تعرضا فاترا بعد أن نزع المصريون الفتيل . قال :

« إذا لم يكن الإسرائيليون هم الذين أقاموا الأعمدة التى التقطت لها الصور الفوتوغرافية خلال عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، فمن أين جاءت ؟ **الإجابة يمكن أن تكون** أنها جاءت من فترة الانتداب .. وأن عمود باركر **يمكن أن يكون** قد أصابه الدمار خلال فترة الاحتلال التركى لسيناء (١٩١٤ - ١٩١٧) وأعيد بناؤه عام ١٩١٧ واستمر قائما منذئذ » .

ويبدو الفتور فى هذا الجانب من مرافعة المستر لوترباخت من تغليبه لعنصر الترجيح على عنصر القطع ، وهو لم يكن يستطيع أن يفعل غير ذلك .

أما على الناحية المصرية فقد تعرض لهذا الجانب من القضية خلال جولة أبريل كل من الدكتور نبيل العربى فى كلمته الافتتاحية ، والدكتور جورج أبى صعب فى مرافعته عن وظيفة المحكمة ، والبرفيسور باوت صاحب كلمة الختام فى المرافعات المصرية فى هذه الجولة .

☐ **الدكتور نبيل العربى** أكد على أنه « يمكن تجسيد هدف إسرائيل النهائى

فى منع المحكمة من اتخاذ قرار .. وقد كان الـ Non-liquet منذ البداية الهدف الأعلى لإسرائيل ، مما يترتب عليه الإبقاء على الوضع الراهن للاحتلال العسكرى لأرض واقعة تحت السيادة المصرية » .

وقد ناشد « وكيل جمهورية مصر العربية » المحكمة ألا تحقق لإسرائيل هدفها لما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار وخيمة على فكرة التحكيم الدولى كوسيلة لحل المنازعات بطريقة سلمية فى عالمنا المعاصر .

□ **أما الدكتور أبى صعب** فقد ركز على جانبين من المستهدف من حجة الصور ، أولهما متعلق بالـ Non-liquet وثانيهما متصل « بسوء النية » .

فيما يتصل بالجانب الأول فقد تقدم القانونى المصرى بدراسة ضافية عن الـ Non-liquet جارى فيها المستر لوترباخت ، إن لم يفقه ، وخرج منها بأن هذه القاعدة لا تنطبق على الحالة المعروضة على المحكمة ، وأن ادعاء الإسرائيليين بأنهم لا يطالبون بتطبيق هذه القاعدة ، وإنما يطالبون أن يكون الحكم بالسلب بالنسبة لمطالب الجانبين ، وأن ذلك فى حد ذاته إصدار للحكم وهو غير الـ Non-liquet التى يؤدى تطبيقها إلى الامتناع عن هذا الإصدار .. هذا الادعاء غير صحيح لأنه فى حقيقته عدم إصدار للحكم حتى لو بدا فى ثوب الإصدار لهذا الحكم !

أما الجانب الثانى الخاص « بسوء النية » فقد تخلى المصريون عن حرصهم التقليدى فى إلقاء التهمة على الطرف الإسرائيلى ، وانتقلوا فى هذه المناسبة من التلميح إلى التصريح .

تحدث الدكتور أبى صعب أولا عن هذا الاختفاء والظهور غير المبرر لعلامة باركر ، واستعار تعبير المستر لوترباخت بأنها « عودة معجزية للظهور » ابان عصر انتهت فيه المعجزات !

نبه بعد ذلك القانونى المصرى إلى حقيقة أن المصريين لم يكونوا موجودين فى المنطقة قبل أكثر من ثلاثين عاما ، ومنذ ١٩٥٦ على وجه التحديد حين وجدت قوات الطوارىء الدولية "UNEF" فيها ، وأنها قد وقعت بعد ذلك تحت الاحتلال الإسرائيلى منذ ١٩٦٧ بكل ما أتاحه ذلك للإسرائيليين ليس فقط

من معرفة ما كان قائما فيها ، وإنما أكثر من ذلك بتغيير ما يرغبون فى تغييره فيها .

وختم مرافعته فى هذا الجانب بقوله : « **على ذلك فإذا كان العمود قائما إبان الفترة الأخيرة فإن إسرائيل هى التى تعلم ذلك ، وإذا كانت تعلم فهى قد أخفت عمدا هذه المعلومة عن مصر . وهى تعلم أيضا أن مصر قد قبلت المشارطة على ما تقرر اعتمادا على معرفتها بأن هناك علامة واحدة ثابته من الوجهة التاريخية بعد العلامة ٩٠ هى العلامة ٩١ كما حددت مصر موضعها** » .

وكان الكلام صريحا وواضحا بالاتهام بسوء النية .

بعد ذلك جاء « الرد الفيصل » فى قضية صور ١٩٤٩ ، وكان للبروفيسور باوت ، بأسلوبه الباتر الذى يتعامل مع الحقائق بذكاء ، وكان كل من فى المحكمة يصيخ سمعا ..

قال باوت :

« **لدينا بالطبع حجة إسرائيل الفوتوغرافية التى تشير إلى أن عمودا جديدا ، ليس عمود باركر ، قد تم بناؤه ، أو كان فى نفس الموضع بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٥١ ، ولا تتفق هذه الحجة مع الشهادة التى قدمها أمام المحكمة كل من الجنرال حمدى والجنرال محسن كما أنها لا تتفق مع الخرائط الإسرائيلية** » .

وفى هذه المناسبة أحال المحامى البريطانى الشهير المحكمة إلى خريطة المساحة الإسرائيلية الصادرة عام ١٩٥٠ والتى يجرى فيها خط الحدود على نحو مستقيم فى هذه النقطة ، وذكر أنه لو كان العمود المذكور قائما لأنحنى هذه الخط انحناءة خفيفة ليتواءم معه .. ودلف من ذلك إلى القول :

« على أى الأحوال فإن ما هو واضح تماما وفوق أى تساؤل أن **هذا العمود إذا ما كان موجودا ليس هو عمود باركر الأصلى ، وأسماه « العمود الإحلالى » ، وأن العمود المذكور الأصغر حجما والأقل ارتفاعا كان قد اختفى بدوره فى فبراير عام ١٩٦٧ كما جاء فى شهادة المستر ايجال سيمون ، وأن مصر لا تعلم متى اختفى هذا « العمود الإحلالى » ، خاصة وأن القوات المصرية كانت منذ عام**

١٩٥٧ على بعد خمسة كيلو مترات من خط الحدود وكانت قوات الطوارىء الدولية هى القائمة على الخط .

وختم البروفيسور باوت هذا الجانب من المرافعة بقوله : « **إن الشىء الوحيد المؤكد الذى لا يعتوره أى ظل من الشك هو أن إسرائيل قد دمرت الموضع عندما زالت الجرف الذى كان يقوم عليه عمود باركر لتشق الطريق الساحلى ، وهو الأمر الذى سلمت به فى مذكرتها المضادة** » .

ولم يبق بعد كل ذلك إلا أن تقول المحكمة كلمتها ، وكان المصريون أكثر اطمئنانا !

الفصل السادس عشر

حكمت المحكمة !

بعد أربعة شهور من الانتظار القلق (أبريل ـ أغسطس ١٩٨٨) ، ومع قدوم الخريف المصرى بنسماته المنعشة بدأت الأخبار تتسرب من دوائر المحكمة فى جنيف وكانت فى مجموعها تدعو للتفاؤل .

ومع مضى أيام شهر سبتمبر كان يصل مزيد من الأخبار المطمئنة ، وقبل أن يعلن الحكم كان الطرفان قد تعرفا تقريبا على معالمة الأساسية ، ففى مثل هذه القضايا الدولية يصعب إخفاء الأسرار ، خاصة وأن للطرفين المتصارعين ممثلين داخل هيئة التحكيم !

وفى يوم الخميس ٣٠ سبتمبر ، وفى قاعة مجلس مقاطعة جنيف حيث كانت تنعقد جلسات المحكمة ، امتلأت القاعة بعدد كبير من المصريين على يمين المنصه ، كان معهم هذه المرة مجموعة من كبار رجال الإعلام الذين قدموا من مصر خصيصا لحضور المناسبة ، بينما تناثر عدد قليل من الإسرائيليين على يسار المنصه ، وقد لوحظ وجود المستر ابراهام تامير مدير الخارجية ، المستر سيبل ، والمستر كيمحى ، وإن كان قد لوحظ أيضا غياب المستر لوترباخت .

وإلى الوسط وفى مواجهة المنصة جلس رئيس مقاطعة جنيف وسفراء الدول الذين دعوا إلى الحضور ، وهم سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والسويد . وقد لاحظ الصحفيون الأجانب أنه قد ساد الجلسة جو من الوقار أو الهيبة اللائقين . وأن المصريين رغم علمهم المسبق بفحوى الحكم لم يبد عليهم أى شكل من أشكال الفرحة الطاغية التى كانت تتملكهم فى الداخل ، وكانوا على مستوى الموقف حضاريا كما جاء فى تقارير هؤلاء الصحفيين .

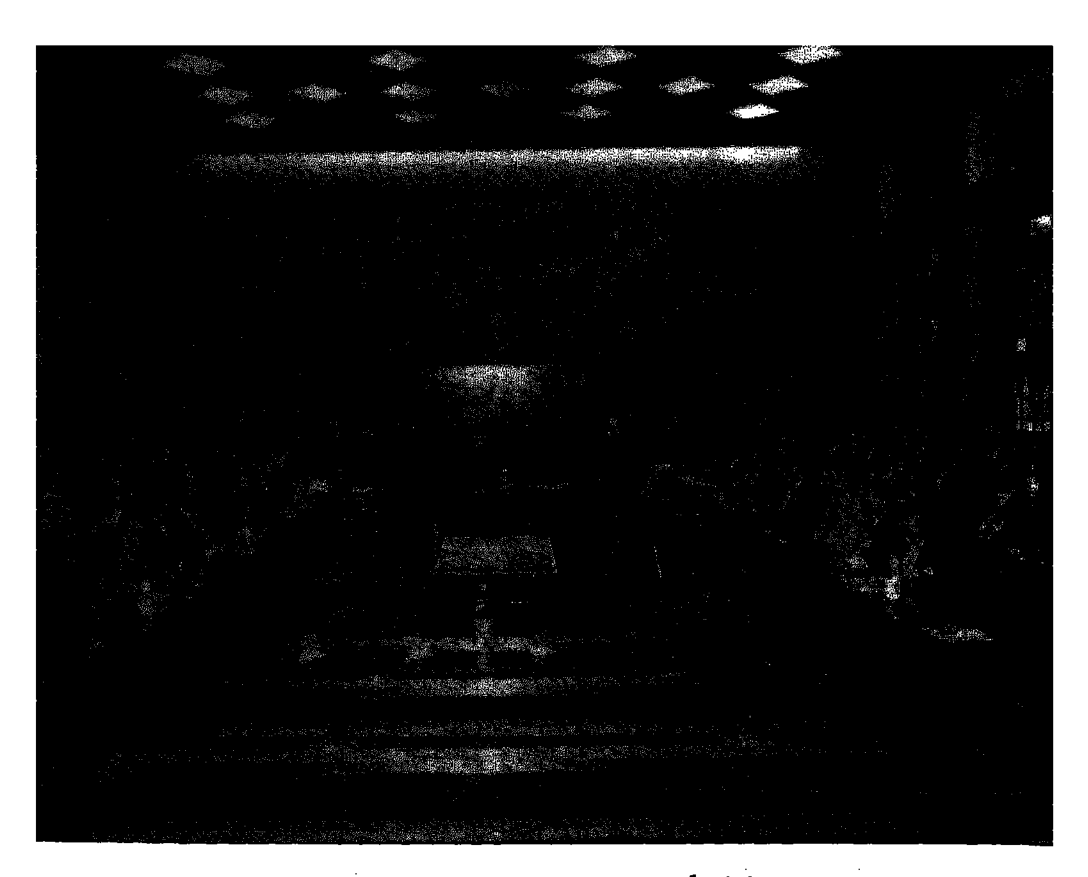
بعد قليل دخلت هيئة المحكمة يتقدمها رئيسها القاضى السويدى جونار لا جرجرين الذى جلس على مقعد المنضدة الأوسط يتبعه القاضى الفرنسى بيير بيليه الذى جلس على يمينه والقاضى السويسرى ديتريش شندلر الذى جلس على يساره ، وإلى يمين بيليه جلس القاضى المصرى الدكتور حامد سلطان ، وإلى يسادر ديتريش جلست القاضية الإسرائيلية الدكتورة روث لابيدوث . (انظر الشكل رقم ٢٢) .

وبدأ مسجل المحكمة المستر « دوجلاس ريخرت » فى تلاوة موجز الحكم وموجز الحيثيات وقراءة المعارضة المقدمة من القاضى الإسرائيلى ، روث لابيدوث ، واستغرق كل هذا ساعة واحدة .

قام بعد ذلك المستر لاجرجرين رئيس المحكمة بتسليم أربع نسخ للنص الكامل لحيثيات الحكم ، اثنتان إلى كل طرف .. تسلم عن مصر وكيلها الدكتور نبيل العربى وتسلم عن إسرائيل وكيلها المستر روبى سيبل .

وكما نقلت كاميرات التليفزيون وقائع جلسة النطق بالحكم فقد نقلت فى نفس الوقت مظاهر الفرحة العارمة فى مصر ، ومواكب الحزن البالغ على الجانب الإسرائيلى ، خاصة بين أهالى إيلات والعاملين فى طابا الذين وقفوا أمام هذه الكاميرات وقد ارتفعت أصواتهم بالبكاء !

ويبقى بعد أن تنحسر مشاعر الفرح الطاغية وأحاسيس الحزن البالغة .. يبقى حكم المحكمة الذى أنهى قصصا عديدة ، وكانت فى مجموعها نهايات سعيدة بالنسبة لهيئة الدفاع المصرية بعد نحو أربع سنوات من الأرق ومكابدة متاعب لن ينساها على وجه اليقين أى من أعضاء هذه الهيئة فيما تبقى له من العمر !



شكل رقم ٢٢ :
□ المحكمة منعقدة فى قاعة مجلس مقاطعة جنيف

قصة عمود باركر ، وقصة الرؤية المتبادلة ، وقصة محاولة منع المحكمة من إصدار حكم ، وقصص أخرى أقل أهمية .. كل هذه القصص كتب الحكم الصادر عن هيئة التحكيم نهاياتها .

وقبل أن نستعرض تلك النهايات التى تضمنها هذا الحكم نرى إلقاء نظرة على الحكم نفسه .

يبلغ عدد صفحات الحكم ٢٣٠ صفحة انقسمت إلى ثلاث أجزاء رئيسية ، أولها يضم الحيثيات التى قام عليها قرار المحكمة . ولما كان هذا القرار باستثناء العلامات الشمالية **قد صدر بأغلبية أربعة أصوات واعتراض صوت واحد هو صوت القاضية الإسرائيلية** التى حرصت على تضمين رأيها فيما يسمى « بالرأى المخالف » فقد خصص الجزء الثانى لهذا الرأى . أما الجزء الثالث فقد ضم أربعة ملاحق تضمنت نصوص مشارطة التحكيم واتفاقية ١٩٠٦ وخريطتين .

ويعنينا من كل هذا أن حيثيات الحكم التى جاءت فيما يتصل بعلامات رأس النقب الأربع (٨٥ ـ ٨٨) وبعلامة طابا (٩١) قد صدرت بأغلبية أربعة أصوات فى مقابل صوت واحد هو صوت القاضية الإسرائيلية ، ورغم أن الشكل على هذا النحو يقول إن الحكم بالنسبة لهذه العلامات قد صدر بأغلبية الأصوات إلا أن الحقيقة تقول إنه قد صدر « بالإجماع » لأن العبرة هنا بالقضاة المحايدين وليس القضاة الوطنيين ، فإن هؤلاء الأخيرين فى حقيقة أمرهم محامون عن مصالح أوطانهم داخل هيئة المحكمة ولا يمكن أن يتوقع أحد منهم الوقوف ضده هذه المصالح !

وقد انقسمت حيثيات الحكم إلى ثلاثة أقسام :

□ **القسم الأول** تحت عنوان « **إجراءات التحكيم** » وقد ضم بعد المقدمة الأحكام الأساسية لمشارطة التحكيم وتنفيذها ، خلفية النزاع ، وأخيرا استعرض الحجج المقدمة من الطرفين .

□ **أما القسم الثانى** فقد جاء تحت عنوان « **أسباب الحكم** » وقد استعرضت فيه المحكمة قضايا عديدة مثل مهمة المحكمة ، والقبول بالمطلب المصرى للعلامة ٩١ ، والحكم لمصر بمواضع العلامات الأربعة .

تضمن هذا القسم أيضا رأى المحكمة فى قضية علامة باركر ، وموضوع الرؤية الأخيرة ، ومسألة الامتناع عن إصدار حكم ، الأمر الذى يستحق القراءة بكل عناية .

□ **القسم الأخير** تم تخصيصه « **لمنطوق الحكم** » والذى لم يزد عن صفحتين من مجموع صفحات الحيثيات البالغة ١٣١ صفحة ، وهو القسم الذى عرفه العالم على نطاق واسع بعد نشره فى وسائل الإعلام المقروؤة والمسموعة والمرئية ، أما الصفحات الـ ١٢٩ الأخرى فإن السطور التالية تستخرج أهم ما فيها !

□ □ □

رغم شريط الفيديو ذى الإخراج المبهر ، ورغم شهادات الشهود من الخبراء مثل المستر رشورت ، ورغم ما أهدرته إسرائيل من صفحات من مذكراتها الثلاث ،

مضافا إليها لوحات توضيحية .. رغم كل ذلك فقد جاء حكم المحكمة رافضا الحجة الإسرائيلية بعدم تبادل الرؤية بين العلامة ٩٠ وبين كل من العلامة ٩١ فى الموضع المصرى وعلامة باركر .

جاء هذا الرفض فى الفقرتين رقم ٢٣٦ و ٢٣٧ من حيثيات الحكم ..

الفقرة رقم ٢٣٦ : تقول « **تحاجج إسرائيل بأن علامة الحدود ٩١ المصرية لا تتبادل الرؤية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها ، ولذا فهى تتعارض مع المادة الثالثة من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الصحيح أن نص الاتفاقية لا يورد أية استثناءات على الرؤية المتبادلة ورغم ذلك يبدو أن هذا المبدأ لم يتم الامتثال له أثناء تعليم العلامات التى كان من المقرر أن توضع (على طول امتداد السلسلة الجبلية الشرقية المطلة على وادى طابا) ، وفى الحقيقة لا تتوافر الرؤية المتبادلة بين موضع العلامة ٩٠ وأى من موقعى علامة الحدود ٩١ المصرية أو علامة باركر ، بل تتحقق الرؤية المتبادلة فقط بين علامة الحدود ٩١ المصرية وعلامة باركر** » .

والحقيقة أن هذه الفقرة لم تتضمن أكثر من رصد مجموعة الحقائق التى خرجت بها المحكمة من مرافعات الطرفين ، التحريرية والشفوية ، باستثناء عبارة « رغم ذلك يبدو أن هذا المبدأ لم يتم الامتثال له أثناء تعليم العلامات » فهذه العبارة التى أبدت فيها المحكمة رأيها كانت تمثل بالفعل وجهة النظر التى تقدمت بها مصر فى موضوع الرؤية المتبادلة .

الفقرة الأهم هى الفقرة التالية .. الفقرة رقم ٢٣٧ من الحكم ، ولأنها فقرة طويلة فإن الأمر يتطلب قراءتها على مهل وبتدقيق يدخل إلى أغوار وجدان المحكمة !

يقول مطلع هذه الفقرة إن « **هناك عدة مؤشرات يمكن أن تفسر افتقاد الرؤية المتبادلة** » معنى ذلك ببساطة أنه قد استقر فى وجدان المحكمة إمكان افتقاد الرؤية المتبادلة بين بعض العلامات ، وأن عليها ، فيما تقدمه من حيثيات ، أن تفسر هذا الافتقاد ، وبدأت فى التفسير !

والملاحظة المبدئية على هذا التفسير أن المحكمة لم تأخذ بأى من الحجج الإسرائيلية فى هذا الشأن ، وهى لم تأخذ أيضا ببعض الحجج المصرية ، ولكنها أخذت بالبعض الآخر من هذه الحجج ، ويبدو أنها كانت كافية بالنسبة لها !

أول تلك الحجج أو أول تلك المؤشرات ، كما جاء بالنص فى الفقرة رقم ٢٣٧ من الحكم الذى وقعه القضاة الخمسة :

« لم يذكر (ويد) Wade فى تقريره الرؤية المتبادلة بين علامات الحدود الثلاث الأخيرة . وبالرغم من أن ذلك لم يشكل استثناء حيث أنه لم يذكر الرؤية المتبادلة فى كافة الحالات ، حيثما تحققت فيها تلك الرؤية ، إلا أن السكوت عن مسألة الرؤية المتبادلة بين العلامات الثلاث الأخيرة يغدو ذا دلالة إذا ما نظرنا إليه مقترنا بأقوال أخرى لـ (ويد) .

وقبل أن نستكمل قراءة نص « أول المؤشرات » على حد تعبير المحكمة ، نلاحظ فى صياغة ما جاء فى مقدمة هذا المؤشر أنه بينما يأخذ الحكم بوجهة النظر المصرية فيما يتصل بدلالة سكوت (ويد) ـ المسّاح الذى قام بتحديد مواضع علامات الحدود عام ١٩٠٦ ـ فإنه يرد فى نفس الوقت على الدفع الإسرائيلى بأن الرجل لم يشر كل مرة توافرت فيها الرؤية المتبادلة إلى أنها قد توافرت ! .

ويدلف الحكم بعد ذلك ليسجل أقوال « ويد » الأخرى التى جعلت سكوته عن العلامات الثلاث الأخيرة ذا دلالة ..

« فبالنسبة للعلامات الأخيرة كتب : **(ولهذه طابع يختلف اختلافا بينا عن السابقة ، ويبنغى دراسة نص المعاهدة دراسة دقيقة لتقرير هذه العلامات ، ولكنها لم تمثل أية صعوبة)** .

هذا قول أول من أقوال ويد الذى رأته المحكمة ذا دلالة ، وإن كانت قد اكتملت دلالته بالقول الثانى الذى جاء فيه :

« وهنا يشير إلى الاختلاف الوارد بين جزءى المادة الأولى من اتفاقية ١٩٠٦ . ففى الجزء الأول يوصف الخط بين رأس طابا وجبل فورت فى عبارات جغرافية كالتالى (**على طول امتداد السلسلة الجبلية الشرقية المطلة على وادى طابا**) .

بينما يوصف فى الجزء الثانى من المادة على أساس خطوط مستقيمة بين نقاط محددة » .

والقضاة يأخذون هنا تماما بوجهة النظر المصرية فى التمييز بين القسم الشمالى من خط الحدود الذى يتطلب توافر الرؤية المتبادلة وقسمة الجنوبى الذى لا يتطلبه بنفس الدرجة ، ويرفضون التفسير الإسرائيلى ذا الطابع « التعسفى » الذى يرى وجوب تنفيذ المادة الثالثة من الاتفاقية وإسقاط أية اعتبارات أخرى ، حتى لو أقر بهذه الاعتبارات الصانع الطوبوغرافى للخط ، المستر ويد !

وبعد الإقرار بهذا التمييز يسلم الحكم بأنه « **بينما تبدو الرؤية المتبادلة أساسية فى الحالة الثانية** (حالة الخطوط المستقيمة بين نقاط محددة) **إلا أنها لا تبدو كذلك تماما فى الحالة الأولى ، ذلك لأن خط الحدود يسير مع خط الجروف** » .

المؤشر الثانى استمده الحكم من « ويد » أيضا ، ولكن هذه المرة ليس فيما (قاله) عن خط الحدود وإنما فيما (فعله) بالنسبة لإقامة الأعمدة ، قال الحكم فى هذا الصدد :

« كتب ويد مشيرا إلى الأيام التى سبقت مباشرة تلك التى وضعت فيها العلامات الأخيرة (أعمدة التلغراف) ـ يقول : (انطلاقا من هذا السبب ، وكذلك من الرغبة فى العمل كله فقد كانت التحركات سريعة للغاية) .

وتعلق المحكمة على ذلك القول .. « ولعل هذا يفسر أيضا لماذا لم يتم مراعاة تبادل الرؤية فى نهاية التعليم » .

ويزداد اقتناع المحكمة بهذا التفسير بما حدث فى اليوم الأخير من تعليم الحدود (١٨ أكتوبر) فقد قال ويد : « **إن المندوبين لم يصعدوا الجبل بل ظلوا فى الوادى واختاروا نقاطا على الجبال يمكن رؤيتها من أماكن فى الوادى » وهذا ما قاله المصريون وما جاء فى حيثيات الحكم .**

فبينما تمسك الإسرائيليون بالنص الخاص « بالرؤية المتبادلة » وكانوا بذلك « نصيين » أكثر من واضعى النص أنفسهم ، **فإن المحكمة قبلت بالرأى المصرى**

من أن الرؤية هنا ليست الرؤية المتبادلة بين العلامات ، وإنما رؤية هذه الأعمدة من أولئك الموجودين على جانبى خط الحدود . بمعنى آخر أن حكمة الرؤية بالنسبة للعلامات ليس فى أن ترى بعضها وإنما أن يراها الموجودون على جانبى الحدود ليمتنعوا عن عبور الخط ، وفى المناطق المستوية فى القسم الشمالى فإن الرؤية المتبادلة تخدم هذا الهدف ، أما فى المناطق الجنوبية الجبلية فلم يكن مطلوبا من أولئك المقيمين على جانبى الحدود أن يتسلقوا الجبل ليروا العلامة السابقة ، فقد كان ذلك متيسرا وهم فى بطون الوديان على جانبى الحدود . وكان طبيعيا أن تقبل المحكمة بهذا المنطق البسيط والواضح والمحدد .

من ثم خلصت المحكمة من كل هذه المؤشرات إلى القول بأنها : « **قد تفسر لماذا لم تراع الرؤية المتبادلة بالنسبة للعلامتين ٩٠ و ٩١ فى الموضع المصرى . ومع كل ذلك تحفّظ القضاة الدوليون بأن أضافوا أنه بالرغم من هذا التفسير فإنه « ليس هناك يقين مطلق فى هذا المضمار » .**

ويبين التدقيق فى قراءة هذا « التحفّظ » أننا أمام « عتاولة » عالميين فى أمور الصياغات حيث لكل كلمة مدلول وهدف ، إذ تؤكد بقية الفقرة رقم ٢٣٧ من نص الحكم فى القضية أن القول بأنه « ليس هناك يقين مطلق » إنما كان مقصودا منه الانتقال من القبول بوجهة النظر المصرية القائمة على « استقراء » الأحداث ، وهو أمر حمّال أوجه ، إلى القبول بوجهة النظر تلك القائمة على الوقائع المادية الذى لا يتحمل سوى وجه واحد !

جاء فى بقية هذه الفقرة : « **ومع ذلك فإن المحكمة بعد أن استقر رأيها على أن موضع علامة باركر وموضع علامة الحدود ٩١ المصرية كانتا محل اعتراف الدول المعنية باعتبارهما تشكلان جزءا من خط الحدود خلال الفترة الحرجة Critical date فإن افتقاد الرؤية المتبادلة لا يمكن أن يؤثر على هذا الاستخلاص مادامت الأطراف المعنية قد قبلت خط الحدود ، هذا بالرغم من عدم تحقق الرؤية المتبادلة » .**

وانحازت المحكمة بذلك إلى الحقيقة رغم كل محاولات التضليل ، وبكل الوسائل المتاحة ، وهى تقودنا فى نفس الوقت من خلال تلك الفقرة الأخيرة التى

حسمت مسألة الرؤية المتبادلة .. تقودنا إلى المسألة الأخرى وهى مسألة « عمود باركر » .

□ □ □

ليست المحاكم الدولية ، وفى صراع بين عقول وحجج وأسانيد على هذا المستوى الرفيع ، هى التى تأخذ كل ما يتقدم به طرف وترفض كل ما يكون قد تقدم به طرف آخر ، فإن ذلك لا ينصف طرفا على طول الخط ويظلم الطرف الآخر على طول الخط فحسب .. وإنما الأهم من ذلك فإنه يظلم المحكمة كما يظلم فى نفس الوقت الحقيقة التى سعت إليها ، والتى نسعى إليها بدورنا !

غير أن تلك الحقيقة ينبغى ألا تنسينا أن « العبرة بالنهايات » وهو الأمر الذى ينطبق تماما على الجانب من الحكم الخاص « بعمود باركر » .

وأول ما يتضح فى هذا الجانب أن حملة التشكيك الواسعة التى شنها المصريون على صور « اللحظة الأخيرة » .. صور ١٩٤٩ ، لم تؤثر على المحكمة بالقدر الذى تمنوه ، فيبدو أن وفرة الأدلة كانت أقوى من حملة التشكيك !

هذا ما أقر به الحكم فى الفقرة رقم (٢٢٧) والتى جاء فى مستهلها أنه « **قد تأكد استمرار وجود علامة باركر من خلال أعمال المسح التى جرت فى عامى ١٩١٤ و ١٩١٧ ، وبطريق غير مباشر بالصور الفوتوغرافية التى التقطها بيدنل عام ١٩٢٢ التى تظهر موضع علامة الحدود ٩١ المصرية والتى وصفها بيدنل بأنها العلامة قبل الأخيرة Pen ultimate ، وبخريطة ميتشيل لعام ١٩٣٣ ، وبالصور الفوتوغرافية لعام ١٩٤٩ التى قدمتها إسرائيل .. » .**

« والحقيقة أن أعمال المسح التى جرت عام ١٩١٤ لها قصة لم تنكشف إلا خلال المرافعات الشفوية فى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ .

« **فقد اكتشف الطرفان خلال تلك الفترة فى المكتبة البريطانية اللوحات الميدانية الأصلية «Original field sheets» والصور المشفوفة عن تلك اللوحات التى استخدمتها وزارة الحرب البريطانية فى عام ١٩١٥ لإعداد خريطة سيناء .**

« **ومن بين هذه اللوحات كانت هناك لوحة لوادى طابا بمقياس ١ إلى ١٢٥**

ألفا ، وقد أشارت إلى وجود بعض الأعمدة على المرتفعات الواقعة شرق الوادى ، وأنه توجد بصفة خاصة علامتان قريبتان للغاية من الشاطئ .

« هذا عن اللوحة الأصلية ، أما عن النسخة المشفوفة عن هذه اللوحة والتى استخدمت فى إعداد الخريطة فقد بينت فقط واحدة من العلامتين ، وهى العلامة القائمة أعلى السلسلة الجبلية قبالة الشاطئ ، وكانت على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) وهى بذاتها العلامة التى حددتها مصر باعتبارها العلامة رقم ٩١ ، معتمدة فى ذلك من بين ما اعتمدت على خريطة الحربية البريطانية » .

استشهدت أيضا هذه الفقرة من الحكم بالجيولوجى الانجليزى المستر لوين بيدنل والذى قام برحلتين إلى سيناء إحداهما فى شتاء (٢١ ـ ١٩٢٢) والثانية فى شتاء (٢٣ ـ ١٩٢٤) ووضع كتابا اسمه « برية سيناء » جاء فيه صورة لعلامة حدود فى الموقع الذى حددته مصر وصفها بأنها « العلامة قبل الأخيرة » .

وبينما رأى الإسرائيليون أن ذلك يعنى أنه كانت هناك علامة أخيرة فى تلك السنوات ، وهى علامة باركر ، فقد رأى المصريون أن بيدنل كان يعلم بأنه كانت هناك علامة أخيرة ولكنها لم تكن موجودة وإلا لكان قد قام بتصويرها ، وقد أخذت المحكمة بوجهة النظر الإسرائيلية .

ونستكمل قرأءة الفقرة ٢٢٧ من الحكم الخاصة بعلامة باركر ، وقد جاء فيها :

« وفى عام ١٩٦٧ ، وفقا لشهادة المستر ايجال سيمون ، لم تعد علامة باركر قائمة . وحوالى عام ١٩٧٠ دُمر مكانها أثناء شق الطريق المحاذى للشاطئ . وهذا الدليل يظهر أن علامة باركر كانت قائمة حتما خلال معظم الأعوام فيما بين ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما فى ذلك فترة الانتداب (الفترة الحرجة) ومن المحتمل أن تكون خُطمت أو دُمرت فى وقت ما بعد عام ١٩٠٦ خاصة خلال الحرب العالمية الأولى ، حيث تظهر الصور الفوتوغرافية لعام ١٩٤٩ شكلا مختلفا عن ذلك الذى يظهر فى الصورة الملتقطة عام ١٩٠٦ ، ولكن لا يوجد شك ، وقد أكدت إسرائيل ذلك خلال المرافعات الشفوية ، فى أنه يتعين على المرء أن ينطلق من افتراض أن علامة باركر كانت موجودة طيلة الفترة الحرجة » .

وإذا كانت المحكمة قد أخذت بالتفسير الإسرائيلى بشأن وجود علامة باركر أغلب الأعوام الستين التى تلت إقامتها ، وهو أمر كان لابد أن يقلق المصريين كثيرا لو علموا به قبل صدور الحكم ، فإنها على الجانب الآخر قد **رفضت المحاولة الإسرائيلية التى أرادت أن تقنع المحكمة أن هذه العلامة قد وضعت فى المكان الخطأ عام ١٩٠٦ ، وأن المكان الصحيح كان على المنحدر الغربى للربوة الجرانيتية .**

جاء هذا الرفض فى الفقرات ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ من الحكم ، ولعل أهم ما تضمنته ، خاصة الفقرة ٢١٠ ، ليس متصلا بعلامة باركر فحسب ، بل إنه متصل بكسر العمود الفقرى الذى قامت عليه الخطة الإسرائيلية فى القضية برمتها .

فقد قام هذا العمود على فكرة أن ما جرى من وضع علامات الحدود عام ١٩٠٦ لم يكن تنفيذا صحيحا للاتفاقية الموقعة فى أول أكتوبر ، ومن ثم فالمطلوب إعادة وضع تلك العلامات أو بعضها فى مواقعها التى كان مفروضا أن توضع فيها قبل أكثر من ثمانين عاما . وكان معنى ذلك ، فيما فهمه المصريون ، إعادة فتح خط الحدود كله للتفاوض وهو الأمر الذى أرادوا أن يسدوا الطريق أمامه من خلال النص فى المشارطة على أن يكون الخلاف حول مواضع علامات حدود وليس حول خط الحدود نفسه .

كسرت المحكمة العمود الفقرى للخطة الإسرائيلية فى الفقرة ٢٠٩ التى كانت قصيرة وباترة بأنها « **لا تجد أى تعارض بين المواضع القائمة للعلامات واتفاق ١٩٠٦** » .

مع ذلك فقد وضعت المحكمة فرضية دمرت من خلالها البقية الباقية من هذا العمود .

بدأت هذه الفرضية بتساؤل عن أى من الخطين يجب أن يسود فى حالة وجود تعارض بين المواضع القائمة للعلامات واتفاق ١٩٠٦ .

جاء رد هذا التساؤل برصد عمليات إقامة العلامات ، وقد لاحظت المحكمة أنه سواء فى العملية الأولى بغرس أعمدة التلغراف فى اكتوبر ١٩٠٦ ، أو فى العملية

الثانية بإقامة النصب الحجرية للعلامات من ديسمبر ١٩٠٦ إلى نوفمبر ١٩٠٧ ، **فقد تمت العمليتان بحضور المندوبين من الطرفين مما أكدته تقارير أوين وويد والصور الفوتوغرافية .**

أيضا رصدت المحكمة العملية التى جرت عام ١٩٠٩ بترميم بعض علامات الحدود ، والتى كان المصريون قد تقدموا بتقارير إدارة المخابرات التى تثبت أن هذه العملية قد تمت بوجود ممثلين من الجانب التركى .

وبعد ذلك الرصد جاء قرار المحكمة وكان : « **على وجه العموم عندما تقيم دولتان حدودا بينهما ، فإن واحدا من الأهداف الأساسية لذلك هو تحقيق الاستقرار والنهائية . وهذا أمر مستحيل إذا كان الخط الذى تم إنشاؤه على هذا النحو يمكن فى أية لحظة ، وعلى أساس عملية واردة باستمرار ، جعله مثار تساؤل والمطالبة بتصحيحه كلما اكتشف أى قدر من عدم الدقة ، احتجاجا بشرط فى المعاهدة الأصلية . ومثل هذه العملية قد تستمر إلى ما لا نهاية . ولا يمكن تحقيق مبدأ النهائية طالما بقى احتمال اكتشاف الأخطاء واردا . ومثل هذه الحدود التى يجب أن تتصف بالاستقرار ، ستكون مزعزعة تماما** » .

وتم من خلال هذا القرار إغلاق الباب الذى استمر الجانب الإسرائيلى يحاول فتحه بامتداد مراحل القضية ، وبكل المفاتيح المتاحة !

بقّى بعد كل ذلك حسم مسألة عمود باركر ، وهل يفسد المطلب المصرى بالعلامة ٩١ ، كما طالبت إسرائيل ، أم ينهى الموضعين الإسرائيليين ، كما أرادت مصر من تقديم الصور الخاصة بهذا العمود ؟

الإجابة على ذلك تضمنتها الفقرات من ١٧٨ إلى ١٨١ من الحكم ، وقد جاءت جميعها تحت عنوان « **قبول مطالبة مصر بموضع علامة الحدود ٩١ فى الموضع الذى حددته .**

الفقرة الأولى ، رقم ١٧٨ ، سجلت واقعة تقديم المصريين لصور عمود باركر فى مذكرتهم الأولى واعتقادهم أنه كان فى الموضع الذى حددوه للعلامة ٩١ أو فى موضع قريب جدا منه ، غير أن الإسرائيليين قد تمكنوا من إثبات أن

العمود الذى جاء فى الصور لا صلة له بمكان العلامة ٩١ كما حدده المصريون فى المشارطة ، فهو على بعد ٢٨٤ مترا من هذه العلامة ، وعلى ارتفاع أقل بـ ٦٤ مترا عنها .

تضمنت هذه الفقرة أيضا الإشارة إلى تمسك الإسرائيليين « بالشكل الإجرائى » وأن مصر بتقديمها لصور عمود باركر لم تعد مطالبتها بالعلامة ٩١ فى الموضع الذى حددته مقبولة .

سجلت الفقرة ١٨٠ الدفع المصرى بأنه لم يمكن أثناء إعداد المذكرة التعرف على وجه التحديد على مكان العلامة الأصلية المبينة فى الصور الفوتوغرافية على السلسلة الجبلية الشرقية المطلة على وادى طابا .

وتستطرد هذه الفقرة من الحكم لتسجل رأى المحكمة فى تقديم المصريين لصور باركر فتقول إن عدم تمكن مصر من التعرف على مكان العلامة فى تلك الصور « يفسر ما ورد فى المذكرة المصرية من أن تقديم صور باركر الفوتوغرافية كان يهدف إلى أن يثبت ، على نحو قاطع ، عدم صحة أى من الموضعين اللذين تطالب بهما إسرائيل للعلامة ٩١ وأن هذه الصور تدل على وجود علامة (فى أو على مقربة شديدة من الموضع الذى عينته مصر) » .

وبعد هذا الاستعراض تخلص المحكمة إلى قرارها ، وكان كما جاء بالنص فى الفقرة ١٨١ من الحكم :

« يترتب على تلك الدفوع أن مصر عندما قدمت صور باركر رفق مذكرتها كانت ترى خطأ أن علامة باركر توجد عند أو على مقربة شديدة من موقع علامة الحدود ٩١ الذى حددته ، ومع ذلك فإنها بعد أن أدركت هذا الخطأ ، عادت فى المذكرة المضادة ومذكرة الرد وفى المرافعات الشفوية وكررت ما سبق أن طلبته فى المذكرة الأصلية . ولا شك أن موضع علامة الحدود ٩١ كما حددته مصر يقع فى نطاق كل هذه الأسانيد . وفى ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو إلى إغفال مطالبة مصر بعلامة الحدود ٩١ فى الموضع الذى حددته » .

أما بالنسبة لعمود باركر فقد تضمنت نفس الفقرة رأى المحكمة ، وكان كما

جاء بالنص : « والواضح إذن أن المحكمة ليست مخولة سلطة تقرير موضع علامة باركر » !

وإذا كانت تلك الفقرات الأربع من حكم المستر لاجرجرين وزملائه ، والتى كانت ترجمتها فى إيجاز شديد أن مصر قد كسبت القضية وأن طابا قد عادت إلى أحضان الوطن الأم .. إذا كانت تلك الفقرات قد أسعدت المصريين وأبهجت العرب ، فإنه كان لها بالنسبة لأولئك الذين كابدوا متاعب القضية معان وأى معان !

لعل أهم المعانى التى وردت على خواطر أعضاء هيئة الدفاع المصرية فى القضية ، خاصة بعد قراءة الفقرات الأربع ، أنهم تصرفوا بشكل صائب فى مواجهة ما يمكن تسميته الآن بالخديعة الكبرى التى قامت عليها القضية من الجانب الإسرائيلى ..

تصرفوا صوابا عندما تقدموا بصور عمود باركر بعد أن وجدوها ، هذا التقدم الذى كشف أن الإسرائيليين قد أزالوا موقع العمود قبل ستة عشر عاما من توقيع المشارطة .

وتصرفوا صوابا عندما حاول الإسرائيليون أن يقلبوا الموائد بتقديم صور للعمود التقطت عام ١٩٤٩ ، فتجاهلوا الأمر ومضوا فى طريقهم لا يلوون على شيء فى سبيل إثبات صحة الموقع الذى عينوه منذ البداية .

وهذه التصرفات الصائبة هى التى دفعت المحكمة فى نهاية الأمر ، وإن أقرت بوجود عمود باركر ، فإنها لم تملك إلا الاعتراف بصحة موضع العمود المصرى !

□ □ □

يتصل بقضية عمود باركر موقف المحكمة من المحاولة الإسرائيلية لمنع المحكمين من إصدار حكم فيما يتصل بالعلامة ٩١ سواء لصالح الموضعين الإسرائيليين أو لصالح الموضع المصرى ، وهى المسألة التى عالجها الحكم فى سبع فقرات طويلة ، من الفقرة ٢٣٨ إلى الفقرة ٢٤٤ .

أشارت المحكمة أولا إلى التكييف الإسرائيلى للموقف على اعتبار أنه حالة لا تتمكن المحكمة معها من التوصل لقرار فى موضوع القضية Non-licet وهى حالة

لا علاقة لها بغياب القانون الواجب التطبيق والمؤدى إلى حالة يمتنع فيها على المحكمة إصدار حكم فى الموضوع بسبب غياب القانون Non-liquet .

انثنت من ذلك إلى استعراض الأسباب التى دعت إسرائيل إلى مطالبة المحكمة بتطبيق الـ Non-licet ، وكانت ثلاثة أسباب :

(١) تمسك إسرائيل بمنطوق الفقرة الثانية من ملحق مشارطة التحكيم والذى جاء فيه :

« حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة أعلاه، وبالنسبة **لعلامة الحدود الأخيرة** رقم ٩١ **Final boundary** No. 91 الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة ، حددت إسرائيل موضعين متبادلين عند الربوة الجرانيتية وبير طابا ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود » .

وحالة الـ Non-licet هنا نشأت ، فيما طالب به الإسرائيليون من أن العلامة ٩١ المصرية لم تكن خلال الفترة الحرجة ، وهو الأمر الذى أقرت به المحكمة ، « علامة الحدود الأخيرة » ، وإنما كانت « علامة الحدود قبل الأخيرة » الأمر الذى يتناقض مع نص المشارطة .

(٢) تعريف « رأس طابا » النقطة التى اتفق الطرفان فى اتفاقية عام ١٩٠٦ بوضع العلامة الأخيرة عليها .

وقد دارت فى هذا الصدد مناقشات طريفة وحامية بين الجانبين ، حول « أين يقع هذا الرأس » ؟ ، وكان لكل منهما تفسيرات عديدة ..

المصريون رأوا أن توصيف الرأس ينطبق على المنطقة بأكملها التى تنتهى عندها دلتا طابا المروحية ، أو ينطبق على أنف الجبل المرتفع الذى تقع عليه علامتهم ، وهم فى أى الأحوال تمسكوا بما جاء فى كل من تقرير « أوين » واضع خط الحدود ، وتقرير « ويد » مساح الخط من أن رأس طابا هى النطقة التى تلتقى فيها سلسلة الجبال الشرقية بمياه الخليج .

الإسرائيلبون قدموا تعريفا مختلفا « للرأس » ، وكانت فى تقديرهم النقطة من

الساحل التى يبرز فيها بروزا خفيفا ، وهى نقطة تقع مقابل الربوة الجرانيتية ، وكانت تسمى رأسا فعلا ، ولكن رأس المصرى ، غير أن الرأى الذى استعانوا على محاولة إثباته بالخبراء كان أن هذا الرأس هو رأس طابا حيث أنه يلبى تماما المطلب بأن علامة الحدود الأخيرة تقع عند الربوة الجرانيتية .

وعلى ضوء هذا التعريف الإسرائيلى لموضع « الرأس » ، فإن علامة الحدود المصرية لا تقع عليه مما يتنافى مع ما جاء فى منطوق نفس الفقرة .. الفقرة الثانية من ملحق المشارطة ، ومما يتطلب بالتالى تطبيق المبدأ القانونى « بالامتناع عن إصدار الحكم » !

(٣) تبقى عبارة « على الساحل الغربى لخليج العقبة » التى جاءت فى منطوق نفس الفقرة ورأى الإسرائيليون أنه إذا كان هذا التحديد ينطبق على عمود باركر فإنه لا ينطبق بحال على العلامة ٩١ المصرية المعلقة على أعلى سلسلة الجبال الشرقية ، وإنها بالتالى ليست واقعة بأى حال على ساحل الخليج !

وكان على المحكمة أن ترد على كل هذه الأحاجى الإسرائيلية ، وطبعا جاء هذا الرد من المذكرات والمرافعات الشفوية المصرية بالأساس ، وإن كان الإنصاف يقتضى الإقرار بالحقيقة ، وهى أن المستر لاجرجرين وزملاءه ، كانت لهم رؤيتهم الخاصة فى معالجة الأسباب الثلاثة التى بنت عليها إسرائيل حججها فى مطالبة المحكمة بتطبيق الـ Non-licet .

كانت حجة العلامة الأخيرة أو النهائية أولى الحجج التى أخذ الحكم على عاتقه مواجهتها . ونقرأ فى هذه المناسبة الفقرة رقم ٢٤٢ من الحكم ، جاء فيها :

« إن كلمتى (علامة أخيرة) يجب أن ينظر إليهما بالارتباط بما جاء فى الجملة الأولى من الفقرة (٢) من ملحق المشارطة ، والتى تقول (حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود من العلامات المذكورة أعلاه) ، **ووفقا للفقرة (٣) فإن تعليم الطرفين على الأرض قد سجل فى المرفق أ . ويحتوى هذا المرفق على بطاقات التوصيف الخاصة بمواقع كل علامة من العلامات المتنازع عليها . ومن الواضح أن الإشارة على الأرض لعلامة باركر ما كان يمكن تصورها نظرا لاختفاء موقعها حوالى عام ١٩٧٠ » .**

كان هذا أول جانب لتقييم الموقف من قبل المحكمة ،وهو أن علامة باركر لم تعد العلامة الأخيرة وقت توقيع المشارطة .

تبع نفى الحكم لأن تكون علامة باركر هى العلامة الأخيرة قبول أن ينطبق على العلامة المصرية التوصيف بأنها النهائية أو الأخيرة فيما تضمنته بقية الفقرة ، وقد قالت :

« وموضع علامة الحدود ٩١ المصرية كان موضع العلامة الأخيرة على طول خط الحدود الذى تطالب به مصر ، والذى كان من الممكن توضيحه على الأرض فى عام ١٩٨٦ . وكانت علامة الحدود ٩١ المصرية أيضا هى العلامة النهائية فى سلسلة العلامات الأربع عشرة المذكورة فى الجملة الأولى من الفقرة (١) من ملحق المشارطة ، ولا يمكن اعتبارها فى الوقت نفسه العلامة (قبل الأخيرة) فى سياق مشارطة التحكيم » .

خلصت الفقرة رقم ٢٤٢ من حكم الهيئة الدولية مما تقدم إلى أنه « على ضوء هذا الموقف ، فلا يمكن الافتراض أن طرفا فى مشارطة التحكيم كان يمكن أن يوقع على العبارة المتضمنة كلمتى (علامة أخيرة) إذا ما كان فى حسبانه علامة باركر ، الأمر الذى كان يترتب عليه بالضرورة استبعاد علامة الحدود ٩١ المصرية مسبقا كاختيار محتمل لموضع العلامة ٩١ . مثل هذا المسلك كان سيتعارض ولا يتسق مع الرغبة التى أكدها الطرفان فى ديباجه المشارطة بحل النزاع بينهما (بصورة كاملة ونهائية) ، وبتنفيذ التزاماتهما بحسن نيه بما فى ذلك التزاماتها النابعة من هذه المشارطة . ولذلك فلم يكن من الخطأ تعيينها على أنها (علامة أخيرة) فى ذلك الوقت » .

بالنسبة للحجة الأخرى الخاصة بما جاء فى ملحق المشارطة من أن العلامة ٩١ تقع « عند نفطة رأس طابا وعلى الساحل الغربى للخليج » كان رأى المحكمة أن العبارة قد نقلت عن اتفاقية عام ١٩٠٦ ، وأنها كانت تشير ، فيما اعتقده القضاة ، إلى علامة باركر وليس إلى علامة ٩١ المصرية .

بالرغم من ذلك وبالرغم من أنه من الممكن أن تكون العبارة قد فهمت على هذا النحو فى فترة الانتداب ، فالقول الفصل هنا ، فى رأى المحكمة ، إذا ما كانت

هذه الكلمات يمكن أن تفهم وقت توقيع المشارطة عام ١٩٨٦ على نقطة علامة الحدود ٩١ المصرية .

ردت الفقرة ٢٤٣ من الحكم على الجانب الخاص « برأس طابا » من تلك الحجة وقد جاء فيها :

« حدد أوين فحوى كلمات (عند نقطة رأس طابا) على النحو التالى : (أنها النقطة التى تلتقى فيها السلسلة الجبلية شمال طابا بالبحر) . وقد كتب ويد فى تقريره لعام ١٩٠٧ أن الأعمدة الأخيرة أنشئت عند نقاط (على طول خط الجروف الشرقية لطابا ، وواحدة عند نقطة التقائها بالخليج) . ويستخلص من هذه الأوصاف أن نقطة رأس طابا قد حددت بنهاية الجروف الواقعة شمالى وشرقى وادى طابا . وقد حددت اللجنة المشتركة فى عام ١٩٠٦ النقطة بالضبط » .

وبعد هذه التعريفات انتقلت المحكمة إلى تفسير لتوصيف رأس طابا ، وبالرغم من بساطته وقوته الاقناعية فإن أيا من الطرفين لم يتداوله فى مذكراته أو فى مرافعاته الشفوية .

استمدت المحكمة هذا التعريف من العبارة التى أوردها نعوم شقير ، كاتب اللجنة المصرية فى مفاوضات ١٩٠٦ ، فى كتابه المعروف « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » والتى جاء فيها :

« جعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة فى جنبه الأيسر (وادى طابا) عند مصبه **بالخليج سميت رأس طابا** » ..

وكان من المثير أن تعتمد المحكمة على نص عربى فى الفصل فى هذه الحجة الخطيرة التى استمر الطرفان يتناطحان بعنف ليثبت كل منهما وجهة نظره حيالها . وبالرغم من أن مداولات المحكمة كانت سرية فان اعتقادنا أن الفضل فى ذلك الاعتماد يعزى إلى القاضى المصرى الدكتور حامد سلطان .

وخلاصة ما توصلت إليه المحكمة فى هذا الشأن أن علامة الحدود الاخيرة لم توضع عند رأس طابا ، كما تصور الجميع طوال الوقت ، بل أن الموضع الذى أقيمت

عليه هذه العلامة هو الذى سمى رأس طابا ، وهو ما استنتجه القضاة الدوليون من عبارة نعوم شفير ، وما ضمنوه بقية الفقرة رقم ٢٤٣ والتى جاء فيها :

ومما له مغزى أيضا ما تصمنته المذكرة الإسرائيلية فيما يتعلق بترجمة جملة من كتاب شقير : تاريخ سيناء (١٩١٦) بشأن رأس طابا ، وقد روجعت هذه الترجمة على وجه الخصوص ، ويبدو أن ما يعنيه المعنى الذى يقدمه الأصل العربى هو أن النقطة (بداية الحدود الفاصلة) أطلق عليها (رأس طابا) من جانب أولئك القائمين على بناء العلامات فى هذا الجزء من الحدود » .

ونضمنت نهاية هذه الفقرة الحكم بالإعدام على الحجة الإسرائيلية فيما قالته بالحرف الواحد : « وبما أن علامة الحدود ٩١ المصرية تقع على سلسلة الجبال شرقى طابا فمن المعقول أن يفهم موضعها بما يتفق مع كلمات (عند نقطة رأس طابا) » .

انثنت المحكمة بعد ذلك إلى الحجة الأخيرة التى قدمها الإسرائيليون الخاصة بوقوع العلامة الأخيرة « على الساحل الغربى لخليج العقبة » . وأخذت فى « تفصيص » العبارة .

قالت إنها تحوى توصيفين ، غربى وساحل الخليج ...

التوصيف الأول فى رأيها يعنى « أن طابا تفع على الساحل الغربى لا على الساحل الشرقى للخليج » .

أما التوصيف الثانى فيعنى « أن العلامة كان ينبغى أن نكون على مسافة غير بعيدة من الشاطىء ومرئية منه » .

وخرجت من نعريفها للنوصيفين برأيها الذى جاء فى الفقرة ٢٤٤ ويقول :

« وبينما يتناسب موضع علامة باركر مع هذا الوصف على نحو أفضل بدون شك ، فإن موضع علامة الحدود ٩١ المصرية الذى يقع على الجروف حيث يمكن للمرء أن يطل على مشهد واسع للخليج ، وعلى مسافة ١٧٠ مترا تقريبا من الشاطىء ، يمكن أن يفهم على نحو معقول بأنه يقع (عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة) » .

بعد تفنيد كل الحجج الإسرائيلية لم يبق للمحكمة إلا أن تعلن رأيها والذى جاء فى نهاية نفس الفقرة .

« ولذلك تخلص المحكمة إلى أنه لا يمكن قبول ادعاء إسرائيل بالـ Non-licet وإلى أن مصر لا يمتنع عليها المطالبة بعلامة الحدود فى الموضع الذى عينته » .

وبعد أن يتابع قارىء الحكم عملية تهاوى الأعمدة الثلاثة التى أقامت عليها إسرائيل قضيتها ، الرؤية المتبادلة ، عمود باركر ، وأخيرا منع المحكمة من إصدار الحكم ، لا تعتوره شكوك كثيرة فى طبيعة الحكم والذى تضمنته فقرة لا تزيد على خمسة سطور ، هى الفقرة رقم ٢٤٥ ، والتى جاء فيها بالحرف الواحد :

« النتيجة - على أساس الاعتبارات السابقة ، تقرر المحكمة أن علامة الحدود ٩١ هى فى الوضع المقدم من جانب مصر والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل فى المرفق (أ) لمشارطة التحكيم » .

□ □ □

بعد انتهاء اجراءات النطق بالحكم صباح يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ قام المستر جونار لاجرجرين رئيس المحكمة بقامته المديدة يتبعه القضاة الأربعة خارجين من القاعة من الباب الجانبى الواقع إلى جانب المنصة .

على الجانب الأيمن من المنصة كان المصريون يتبادلون فيما بينهم التهنئة بوقار ملحوظ وقد احتضن الدكتور نبيل العربى المجلد الكبير لحيثيات الحكم ، ولا شك أنه كان سعيدا به غاية السعادة فقد كانت لحظة عمر الرجل !

على الجانب الأيسر وقفت مجموعة الإسرائيليين المحدودة ، وقد أمسك المستر روبى سييل نسخة أخرى من الحكم ، ويقينا فإنه كان شقيا بها غاية الشقاء !

وأثناء الخروج من باب القاعة همس أحد المراقبين الأجانب فى أذن أحد مرافقيه : « حقا - إنها قضية العصر » ، وقد ترددت العبارة حتى وصلت إلى مسامع بعض المصريين الموجودين فى المكان .

وبينما كان الحارس السويسرى يحكم إغلاق باب قاعة « مجلس مقاطعة جنيف » التى شهدت أحداث القضية ، كان الشعور الذى يخالج الكثيرين بأنه قد تم فى نفس اللحظة إغلاق ملف قضية طابا ، وكان هؤلاء يعلمون فى ذات الوقت أنها مجرد جولة فى الصراع العربى - الإسرائيلى ، ولكنها ليست الجولة الأخيرة !



المرفقات



قائمة المرفقات



مشارطة تحكيم

موقعة في ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصر وإسرائيل

- إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .
- وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد في المادة الثانية من هذه المشارطة ، حول مواقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذي يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .
- وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الامم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية
- وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما
- وإذ تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما في ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشارطة
- وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام
- وإذ تؤكدان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ المعقود بينهما
- وقد عزمتا على إنشاء محكمة تحكيم .
- اتفقتا على احالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية :

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد « المحكمة ») من الأعضاء الاثنين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر ، روث لابيدوث ، معينة من حكومة اسرائيل ، ... ، ... ، ... ، الذي سيكون رئيسا للمحكمة .

٢ - يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم ومع ذلك وفي حالة ما إذا كان او اصبح عضو معين من حكومة لأي سبب غير قادر على اداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . ويتشاور الرئيس مع الأطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة . ويحق لكل طرف اعلام الطرف الاخر مقدما بالشخص الذي سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة . واذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أو أصبح لأي سبب غير قادر على اداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ - تستأنف الاجراءات ، عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التي بلغتها وقت شغور المكان . ويجوز للعضو الجديد ، مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام ، اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ، والملحق .

مادة ٣

١ - يحق لكل طرف أن يقدم للمحكمة اية ادلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .

٢ - يجوز لأي طرف أن يدعو الطرف الاخر ، باخطار مكتوب من خلال المحل ، ليجعل في متناوله وثيقة معينة او دليلا اخر ذا صلة بالسؤال ويكون او يمكن ان يكون في حوزة او تحت سيطرة هذا الطرف الاخر .

٣ - يجوز للمحكمة ان تدعو ايا من الاطراف في اي وقت اثناء إجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية او ادلة اخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والادلة الأخرى يجب أن يزود بها الطرف الاخر ايضا .

٤ - يجوز للمحكمة طلب ان يقوم طرف من غير أطراف هذه المشارطة بتزويدها بوثائق او ادلة اخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والادلة الأخرى يجب إحالتها الى كلا الطرفين في وقت متزامن .

٥ - تراجع المحكمة كافة الوثائق والادلة الأخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ - يلزم حضور جميع اعضاء المحكمة لاصدار الحكم كما يلزم حضور جميع الأعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم . إلا أنه يجوز للرئيس ان يقرر أن غياب عضو واحد عن اي إجراء او مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ - تتخذ القرارات بما في ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة في جنيف بسويسرا

٢ - يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الأطراف ، مسجلا يكون مقره في مقر المحكمة . ويحاول الرئيس والأطراف التوصل إلى إتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ . ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من والى المحكمة ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل . ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها في هذه المشارطة نتيجة عدم قدرة الأطراف على الاتفاق على تعيين مسجل

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافات أعضاء المحكمة بالتساوي

٢ - يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته

٤ - يتفق الأطراف ، بالتشاور مع الرئيس ، على مبلغ مكافات الأعضاء

٥ ـ يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ، ببيان عن كافة النفقات العامة ، ويقدم الحساب النهائي للأطراف .
٦ ـ يجوز للمحكمة عند الضرورة ، وبالتشاور مع الأطراف ، تعيين هيئة عاملين والحصول على الخدمات والاجهزة . إذا لرم ذلك .

مادة ٧

١ ـ يعين كل طرف وكيله لاغراض التحكيم حلال ٢١ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ
٢ ـ يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو نوابا لوكيله . ويجوز أن يعاون الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا راى الوكيل ذلك ضروريا .
٣ ـ يخطر كل طرف الطرف الاخر والمحكمة بأسماء وعناوين وكيله ونائبه او نوابه

مادة ٨

١ ـ تطبق المحكمة احكام هذه المشارطة
٢ ـ تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشارطة حيز النفاذ .
٣ ـ تشتمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة ، والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التى تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، وذلك وفقا للجدول الرمنى التالى · ـ
(أ) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الاتية . ـ
١) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ الجلسة الأولى للمحكمة

٢) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ تبادل المذكرات .
٣) وردا على المذكرة المضادة ، إذا ما قام طرف ، بعد اعلام الطرف الاحر ، بابلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المدكرات المضادة بنيته ف إيداع رد على المذكرة المضادة وفى حالة قيام طرف بمثل هذا الابلاغ ، يحق للطرف الاخر ايضا تقديم رد على المذكرة المضادة . وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥ يوما من تاريخ الابلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل فى وقت متزامن ، ثم تحال بواسطته الى كل طرف فى وقت متزامن إلا انه على الرغم من ذلك ، يجوز لطرف ان يودع مذكرته المكتوبة فى نهاية الفترة الزمنية المحددة ، حتى ولو لم يقم الطرف الاخر بالايداع .

يجوز للمحكمة ، إذا رأت فى ذلك ضرورة ، أو بناء على طلب احد الاطراف ، وبعد سماع وجهة نظرهم ، ان تقرر ، ولسبب معقول مد الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة ويجوز باتفاق الاطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل إنتهاء الفترة الزمنية المنصوص عليها فى الفقرة ٣ من هذه المادة

يوقع الوكيل النسخة الأصلية لكل مذكرة ، ويرفق بهذه النسخة صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل ، و٣٠ صورة إضافية لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الاخر كما يرفق بها ايضا صور مصدق عليها من الوكيل لارسالها بواسطته الى كل عضو من أعضاء المحكمة ويلحق بالمذكرة المكتوبة ، قدر الامكان ، اية وثائق وخرائط يرد ذكرها او يشار اليها فيها ويحدد المسجل اية صورة اضافية حالة طلبها

لايجوز تقديم وثائق اضافية او مستندات بعد إنتهاء مرحلة المذكرات المكتوبة ، إلا بتصريح من المحكمة وتمنح المحكمة الطرف الاخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية او مستندة

يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له فى ملفات ويتيح المسجل هذه الملفات لدراستها من جانب أى طرف عند الطلب ، ويعلم الطرف الأخر بمثل هذه الطلبات

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما تقرره المحكمة وتسعى المحكمة لانهاء زياراتها والمرافعات الشفوية خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .

تجرى المرافعات الشفوية والمداولات فى مقر المحكمة او فى مكان يجوز للمحكمة أن تقرره بموافقة الطرفين ويكون كل طرف ممثلا أثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله و ـ او نوابه ومستشاريه على ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

اذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه ، يمنح الطرف الآخر ، بناء على طلب ، الفرصة لاستجواب الشاهد . ويسمح لكل طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الآخر أثناء المرافعات الشفوية

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وأفراد اخرون على نحو ما يقرره الوكيل ، ومصاحبة المحكمة أثناء زياراتها . ويمنح كل طرف اعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا للقانون الدولى العرفى . ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون أو عاملون اخرون ، اذا رأت فى ذلك ضرورة .

(حـ) اذا قررت المحكمة أن طرفا قد فشل دون سبب معقول فى المثول او عرض قضيته فى الوقت المحدد أثناء اية مرحلة من الاجراءات يجوز لها أن تقرر كيفية الاستمرار فى عملية التحكيم واصدار حكمها فى الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم ، إلا اذا اتفق الأطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل للمرافعات الشفوية ، ويتاح للأطراف فى اقرب وقت ممكن . وتعلن هذه التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ ـ تقرر المحكمة ، فى اطار هذه الأحكام ، اذا كانت هناك ضرورة ، وكان ذلك مناسبا ، وبعد التشاور مع الاطراف ، اية اجراءات اضافية ضرورية ، اخذا فى الاعتبار الممارسة الدولية .
٥ ـ يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ آراء الأطراف فى اعتبارها قبل أى تعيين .

مادة ٩

١ ـ تنظر غرفة ثلاثية من اعضاء المحكمة فى احتمالات لتسوية النزاع . والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين يختاره رئيس المحكمة فى وقت ماقبل تقديم الاقتراحات .
٢ ـ تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة فى الاقتراحات التى يقدمها أى عضو من اعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع ، بعد تقديم المذكرات المضادة وتقدم الاقتراحات المؤسسة على المذكرات والمذكرات المضادة ووثائق أخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة ؤ وتنظر الغرفة بعد ذلك فى هذه الاقتراحات وفى المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة وتبلغ اية توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع ، تنال موافقة أعضاء الغرفة الثلاثة ، كتوصية للأطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل المذكرات المكتوبة ويحتفظ الأطراف بالتقرير فى سرية تامة .
٣ ـ تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا باعلام المحكمة كتابة بانهما قد قررا قبول توصية الغرفة وايقاف عملية التحكيم . وفى غير هذه الاحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشارطة .
٤ ـ لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق عملية التحكيم او تؤثر على حكم المحكمة ، وتظل فى سرية تامة . لايأخذ اعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح او توصية ، بخلاف مايمثل جزءا لعرض احد الأطراف فى الموضوع ، أو يؤخذ فى الحسبان بأى حال بواسطة اى من اعضاء المحكمة عند توصلهم الى قرار التحكيم

مادة ١٠ ١

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، وقرارات المحكمة ، وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية

مادة ١١

١ ـ وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ،

(أ) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الأمن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافي مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفقرة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشارطة لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة

(ب) لن تؤثر اية ترتيبات مؤقتة و/او نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأي حال في حقوق اى طرف او تعتبر مؤثرة في موقف اى طرف او تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال .

(جـ) تنتهى احكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ ـ لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا

مادة ١٢

١ ـ تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن الحكم الاسباب التى استند اليها

٢ ـ يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم فى جلسة علنية بحضور وكلاء الاطراف او عند افتراض حضورهم

٣ ـ يسلم رئيس المحكمة فورا نسختين اصليتين من الحكم ، موقعتين من كل اعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء يتضمن الحكم سبب عدم توقيع اى من الاعضاء عليه .

٤ ـ تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه

٥ ـ لأى عضو فى المحكمة ان يقدم رأيا منفردا او مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد او المخالف جزءا من الحكم

٦ ـ تضمن المحكمة حكمها ، بناء على طلب مشترك من الأطراف نص اى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع

مادة ١٣

١ ـ يحال اى نزاع بين الأطراف حول تفسير او تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك اى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم يتفق الأطراف ، خلال ٢١ يوما من صدور الحكم ، على تاريخ الانتهاء من تنفيذه

٢ ـ تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب ، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لأحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشارطة

مادة ١٤

١ ـ تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما

٢ ـ يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وبحسن نية وفقا لمعاهدة السلام

مادة ١٥

تدخل هذه المشارطة حيز النفاذ عند تبادل وثائق التصديق عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها

ملحق

١ ـ نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية فى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب ٧ ، ١٤ ، ١٥ ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١

يتفق الاطراف ان علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ ، ٢٧ ، و٨٣ و٨٥ على التوالى .

وان قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و٨٥ سوف يحدد مواضع علامتى الحدود ٢٦ و٨٤ على التوالى . يتفق الأطراف على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٧ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل فى المرفق (أ) .

واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل فى المرفق (أ) . يتفق الطرفان على انه اذا اقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل فى المرفق (أ) ، واذا اقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل فى المرفق (أ) وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضعى علامتى الحدود ٢٦ ، ٨٤ .

٢ ـ حدد كل طرف على الارض موقعه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الاخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة راس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود .

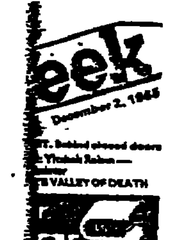
٣ ـ تم تسجيل مواقع العلامات التى حددتها الأطراف على الارض المرفق (أ)

٤ ـ ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار اليها فى المادة ٢ من اتفاقية السلام التى تنص على

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن الحدود مصونة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الأخر بما فى ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوى . يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ ١٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الأربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التى تقدم بها الأطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق أ .

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩

٥ ـ ليس من سلطة المحكمة ان تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر او اسرائيل والتى تم تسجيلها فى المرفق أ كذلك ليس من سلطة المحكمة ان تنظر فى مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة فى فقرة ١ .



THE JERUSALEM POST

Vol. LIII, No. 16072 Tuesday, November 26, 1985 • Kislev 13, 5746 • Rabia Awal 13, 1406 IS620 (Eilat IS530)



Newly discovered British documents show:

Egypt's claim to Taba based on forged map

By JON KIMCHE
Special to The Jerusalem Post

LONDON. – The Egyptian claim to Taba is based on a falsified 1915 map, newly discovered reports and maps have established.

During departmental housecleaning at a secret Ministry of Defence establishment near here, the original field reports and maps of the two surveys that form the basis of Egypt's Taba claim – the Sinai Survey of 1910/12 and the South Palestine Survey of 1913/14 – were found, 60 years after being "mislaid."

From these two surveys, T.E. Lawrence and S.F. Newcombe produced the map, published in 1915 by the War Office, that has become the central source of evidence for the Egyptian claim with regard to the boundary at Taba, superseding the original mapping and description provided by the Turco-Egyptian Boundary Commission of 1906.

By comparing the original field drawings of the two surveys with the 1915 map supposedly based upon them, it becomes evident that the boundary drawn on the 1915 map was a calculated forgery.

The newly discovered original drawings and notes show that the Taba region was not surveyed by either the Egyptian or the South Palestine expeditions. The Egyptian survey stopped short some 65 kilometres north of Taba. Neither expedition was allowed by the Turks to survey or enter the region, although Taba was claimed to be Egyptian territory.

These surveys were initiated – and carried out – by the Directorate of Military Operations at the British War Office in London. Newcombe, an experienced geographer, intelligence officer and Arabist, was in charge of both surveys, of the operations in the field and of the subsequent "correcting and editing" of the maps produced.

These original maps, drawn with artistic care by the best intelligence-geographers the British could muster, carry the signatures of Lawrence, Leonard Wooley and others. Lawrence, while working on the surveys, managed to get into Akaba and made a clandestine visit to the island opposite Taba for only a few hours under difficult conditions. He later drew a mapping sketch of the area from memory, identified as "Sketch 23." But this was a very elementary effort with glaring errors. Most significantly, he made no attempt to show the position of the boundary between what was then Egypt and Ottoman Palestine.

In making the surveys, the British had no motive other than to produce a meticulously accurate map of the Sinai Peninsula. By the time Lawrence came to draw up the final 1915 map, however, the British were at war with Turkey. The British – and the Egyptians – had no access to the Sinai Peninsula, as the Turks were in total occupation.

When Lawrence drew up the 1915 map, he had no survey, no original drawings of the Taba area and no

(Continued on Page 2, Col. 1)

Section of the original map used by the (Ar... Commissioners in

Peres opposes more defence cuts

U.S. was ready

Israeli women were sele...

□ مرفق (٢) : مقال الجيروزاليم بوست فى ١٩٨٥/١١/٢٦ .

(Continued from Page One)

indication of the position of the boundary to work from.

Yet he managed to improve the British geographical position opposite Taba by carrying out a significant alteration of the boundary at Taba.

The completed 1915 map – drawn by Lawrence and edited by Newcombe – showed, for the first time, a boundary post just where the British wanted it, and a new boundary placed in relation to Akaba – again just where the British wanted it.

As it happened, this map became established as the mother of all Sinai maps, British, Egyptian, French, German, Russian and much later also Israeli. It came with such impressive credentials that it was never questioned until very recently.

The two surveys on which the map was based carried such weighty professional credentials that their reading of the boundary – as supposedly reflected on the 1915 map – was generally accepted as more professionally accurate than the earlier 1906 survey which laid down the original and agreed boundary terminal west of the Granite Rock on the shore of Taba.

The Egyptians reinforced their claim with stress on Boundary Post 91, shown to be at the terminal point on the 1915 map, 1km east of Bir Taba.

Prior to the discovery of this latest batch of original drawings and notes and, particularly, Newcombe's and Lawrence's private letters concerning the survey and the 1915 map, it was claimed even by those who did not accept the new boundary that it was probably the result of a genuine error by Newcombe on the basis of erroneous field reports.

But there were no field reports and therefore no room for error, only for invention and falsification. Newcombe and Lawrence – who actually drew the map – were highly professional cartographers. They had available to them, apart from their own incomplete Sinai and South Palestine Surveys, earlier maps prepared by their own department, the Geographical Section of the General Staff of the British War Office, produced in 1906, 1907 and 1913.

They also had access to the 1912 Admiralty Chart of the Gulf of Akaba which was based on an independent Royal Navy Survey which included the Taba region and the Taba end of the boundary. But most significantly, all the papers, notes and maps of the 1906 survey and demarcation of the boundary held by the Survey of Egypt were accessible to Lawrence, for he was in charge of liaison between the War Office and the Survey of Egypt at the time when he was drawing the map.

TABA MAP

All these original maps, notes and surveys confirmed the terminal position of the boundary close to the well and the Doum Palms on the shore at Taba, with added precision of the coordinates of longitude and latitude established in the 1906 demarcation of the boundary.

Another item of singular evidence has also come to light which must have been available to Newcombe. A very large-scale and sharp map of the boundary in Arabic, which was attached to the agreement of October 1 1906, printed in Cairo in 1906 and registered in the official archives on 23 October 1906, has also become available.

This most authoritative map clearly shows the boundary terminal at Taba as agreed in the joint Egyptian-Turkish demarcation, in the precise terms of longitude and latitude of the demarcation: some 120 metres west of the Granite Rock on the shore at Taba – about 1km west of the position claimed by Egypt and shown on the Newcombe-Lawrence map.

All this evidence was available to Newcombe and Lawrence – just as it is now available to the authorities in Cairo. Newcombe and Lawrence chose to ignore it.

Under these conditions and the non-existing surveys on which the 1915 map was supposed to be based, the drawing of the new boundary was patently a forgery.

This was not an altogether unprecedented practice in British imperial map-making. It was often used at that time on the Indian frontier and in Africa to regain positions lost by diplomats and politicians, strategic hills in the one instance, gold and diamond mines in the other.

Taba was just one more example. But neither Newcombe nor Lawrence was a tyro when it came to tampering with maps. They were not such beginners as to confine their adjustments to the boundary alone, they had to muddle the whole presentation of the map and they did this by moving (on the map) the 35° meridian.

In all major previous surveys, including those of Kitchener, Mackinder and Palmer, the meridian was mapped as passing 1km west of Akaba. Suddenly in the 1915 map, it moved 1km to the east and passed through Akaba. This of course threw all the coordinates carefully fixed during the 1906 demarcation into confusion. Transferred to the Newcombe-Lawrence map, the longitudes and latitudes of 1906 became nonsense.

Fortunately, we have a vivid account by Lawrence's senior colleague – the Head of the Survey of Egypt, Sir Ernest Dowson – of how Lawrence worked. His criterion was to "meet the burning needs of the moment." With his preoccupation with the coming Arab revolt and Kitchener's concern with the Turkish position in Akaba, the burning need was not to worry too much about the old realities of the boundary, but rather to position it where "it was most desirable."

The forged map on which the Egyptians base their Taba claim was designed to meet a British imperial [illegible]

effort and with the dubious boundary post which first made its appearance on this most suspect of maps.

The author is a veteran British journalist and author of books dealing with the Middle East.

Moshav poultry saved by timely feed shipment

TEL AVIV (Itim). – Five million chickens at financially strapped moshavim near the Lebanese border were saved from starvation yesterday by a shipment of 1,000 tons of feed worth $250,000.

The moshavim have been seeking $6 million from the government to pay bills. The central supply company for the moshavim refused to deliver feed to the moshavim last week because they were $4 million in

Summary in English of Article
appearing in Israeli newspaper Hotam

-We stole Egyptian land .Proof: 2 maps by Survey of Israel:
-1964 map Bir Taba about 700 m.w.of boundary i.e. within Egypt
-1983 map Bir Taba about 300 m. east of new boundary

Conclusion: 1-Our Government stole about 1 Km. from Egypt
2-In Ras El Naqb area, they stole more land
-I read in newspapers that Egyptians will present an Israeli map dated 1951. This will cause more confusion and shame to us .
-When we returned Sinai to Egypt 1957, including Taba, we moved certain boundary markers in the Ras El Naqb area
-Why did we steal?
Same reason as when Sharon built number of decoy towers in the Rafaa area in 1978.
Psychologically remember that grown-ups like Begin moved boundary markers in Poland in the period between First and Second world Wars. They want to repeat the games which they used to play in their childhood.

□ مرفق (٣) : مقال صحيفة « هوتام » بالعبرية مصحوب بالترجمة الانجليزية المبتسرة التى قدمها الوفد الإسرائيلى .

מלה רעה

טאבה סבאבה (ב')

לפני כמה שבועות הסברנו כיצד משכנעים את הישראלים שאם יחזירו את טאבה — הם לא יראו ציצים.

למה נזקקים להסבר כזה?

התשובה פשוטה, מפני שמנסים לטשטש עובדה פשוטה: באפריל 1982, בנסיגה מסיני — גנבנו שטחים ממצרים.

וההוכחה פשוטה: שתי מפות רשמיות של מחלקת המדידות הממשלתית של ישראל, קנה מידה 1:100,000, שנמכרו חופשי־חופשי לציבור. באחת, מינואר 1964, שלוש שנים לפני מלחמת ששת־הימים, מופיעה ביר־טאבה כ־700 מ' ממערב לגבול, בתוך שטח מצרים.

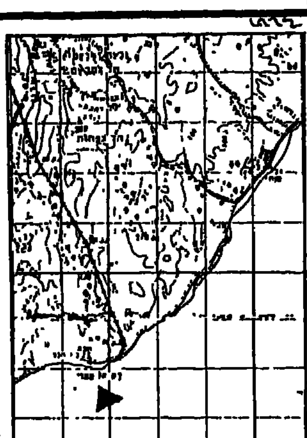
בשנייה, מ־1983, אחרי פינוי סיני, מופיעה ביר־טאבה כ־300 מ' ממזרח לגבול החדש. המסקנה — גנבו כקילומטר משטח מצרים בסיני. באותן מפות עצמן ניתן לראות שבאיזור רס־א־נקב, מצפון מערב לאילת, גנבו הרבה יותר, בקטע שבין הר יהואחז לצוקי גישרון. לוקחים נייר פרגמנט, מעתיקים אליו את הגבול משתי המפות — ורואים את השטח שבין הגבולות — השטח שנגנב אין כל צורך לחקור מסמכים של קולונלים בריטיים ותורכים מ־1906.

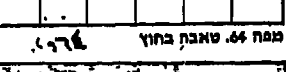
למה צריך לפרסם את המפות? מפני שהרבה ישראלים לא יודעים שמעבר לכל הוויכוחים, גנבנו שטח מהמצרים. אז שיראו ויידעו. המצרים יודעים ...

אם הייתי צריך לייצג את ישראל במו"מ על טאבה, הייתי חש מצוקה. לא נעים להיתפס עם המכנסיים למטה. קראתי גם בעיתונים שהמצרים מתכוונים להביא מפה ישראלית נוספת, מ־1951, וזה עלול להיות עוד יותר מביך. התיחוש הגרוע שלי, המסתמך על עובדות מוצקות, הוא שב־57', כשהחזרנו את סיני בפעם הראשונה, עם טאבה, הזיזו כמה חכיות באיזור רס־א־נקב. המצרים החליטו, כנראה, שאם לעשות סדר — אז עד הסוף. גם בבלגן של 57' וגם בזה של 1982. ככה זה אצלם. ראש קשה. לא מבינים את החכר'המניות הישראלית שגונבת שטחים.

אתם שואלים למה גנבנו? מאותה סיבה ששרון הקים מגדל־דימה כפיתחת רפיח ב־78'. רוצים הסבר פסיכולוגי בגרוש? בפולין, בין שתי מלחמות העולם, הזזת סימוני הגבול היתה ספורט לאומי. אז קורה שגם מבוגרים, כמו בגין, אוהבים לשחק את משחקי ילדותם. נוסטלגיה.

עודד ליפשיץ





מפה 64. טאבה בחוץ



מפה 83. טאבה בפנים

רשות דיבור

לד"ר אבי רביצקי, מראשי תמע

"אלה פוגעים ואלה פוגעים

כשתוכנן ביצוע הסכם החלפת השבויים, הוזה המותיים בעת החזרת שבויינו ארצה. החלטה זו המסתכל הפוליטי והמתי שפרץ במלוא העוצמ...

בין יתר המגיבים פרסמה הרבנות הראשית רע... ששולם היה כבד מדי. ד"ר אבי רביצקי, מראשי ... פגישות ודיונים בסוגיית השחרורים. "אני מת... לממשלה, ומזדהה עם הודעת הרבנות." הוא אומ... עכשיו. "אני מתנגד לשני השחרורים. את ה... שהממשלה פשוט מיהרה להחליט ולא הבינה. ... שאין סודים את השבויים יתר על המידה". ה...

"אני מתנגד נחרצות, הן מהצד המוסרי והן מהצ... יתרה מזאת. יש שורה ארוכה של רינים והרמש... אותם אלה שמדברים על טהרת הארץ וקדושתה ו... תאשמים במעשים חמורים ביותר, שחלקם כבר נ... הרת והתורה? מה אומרת להם פרשת העגלה הערו... מעשיהם — אם כך יפסוק בית המשפט.

מעבר לזה אני חושש שמה שקורה עכשיו יביא ... מתוך יזוזה שמישהו ידאג לשחררו המוקדם. הרי ... הביתה אחרי זמן לא רב. אנחנו הגענו למצב ש... הממשלה צריכה להתעשת מקומה נבוכה ורפיון רו... ריין.

השבוע עלת ביתר שאת נושא הקמת ועדת ... שהציעו שחרור עצירי המחתרת תמורת הקמת ו...

אני לא מאמין בוועדות חקירה. מבחינה פרגמטית מה שאמרה לגבי שרון ורפול למשל. אנחנו יודעים ... הם ממלאים היום. גם הימין וגם השמאל יודעים ... האשמים עלולים לצאת עוד יותר טוב... קשירת ה... ביותר. אבל אתה הרי יודע שהפוליטיקאים יכולים ...

תנועת "נתיבות שלום" ושלום־עכשיו לא ה... העכשווי.

אנחנו מתכנסים בימים הקרובים לדון בנושאים ...

תמונת מצב

לנהירה ההמונית של האוהדים למיגרש, והם גם הגורמים הישירים להתפרצות השמחה חסרת המעצורים בסיומו. היה כה בשימחה זו מעין התרסה לעומת אלו ששמחו במחזורים האחרונים לאידה של הקבוצה, לאלו שניבאו, ואולי ציפו, כי הנה לא יעמוד לה כוחה והיא תמעד מרחק קצר כל־כך לפני קו הסיום. אם אכן היה דבר מה חדש בחגיגות האליפות השנה היו אלו אמצעי־העזר לעריכתה של הילולת כדורגל כהלכתה בעוד שהצעיפים המסוגננים אשר נישאו בשלהי העונה הקודמת היוו אטרקציה חדשנית. הרי דו...

مذكرة

من الداخلية — إلى مجلس النظار

بما أنه سبق شكوى نظارة ومحافظين القلاع الحجازية من تخريبها وطلب إجراء ترميمها وإنشاءات بها كانت حررت الداخلية للحربية فيما سبق بتعيين مهندس من طرفها للمعاينة وعمل [illegible] من اللازم إجراؤه وبعد ما حصلت عدة مكاتبات بين الحربية والداخلية والأشغال فيها اجتمعت حضرات نظارهم بالداخلية وتقرر بينهم مع انفصال نظارة الحربية [illegible] ما ذكر وتعيين لإرساله الداخلية بذلك وأن صرح التكاليف بميزانيتها وبناء على هذا عينت نظارة الحربية مهندس من طرف الاستحكامات لإجراء الاستكشافات وعمل مقايسة ما هو اللازم إجراؤه وكانت صرفت على هذه المأمورية مبلغ ٤٥٥ وكسور وإنما احتساب على الروزنامة تقرر لمن الداخلية بتسويته بحسابها [illegible] ثم المهندس المذكور لنظارة الحربية تقرير ورسومات وتعيين عملت من مقتضاها مقايسات ابتدائية من تكاليف العمارات اللازم إجراؤها بالأوجه الآتي

محافظة ينبع البحر

٢٨ ٢٩٧٠٩٢ هدم وبنا برج
٢٥ ١٠٠٤٦٠ بنا قره قول وسور وترميم سوره
٢٧ ١٠٠٩٦ ترميم القلعة — ٢٠ ٤١٢٩٠٠

جهتي ضبا والمويلح

١١ ٢٠٨٩٩١ هدم وبنا برج ضبا
٢٤ ٥١٠٤١ ترميم قلعة المويلح — ٠ ٤١٠٠٢٢

نخل ووادي التيه

١٤ ٢٨٩٢٠ ترميم قلعة نخل
١٨ ٢٢٠٠٦ إقامة نواطير بوادي التيه للاستدلال على الطريق — ٢٢ ٦٢٤٩١
٢٢ ١٢٤٠٠٢ ترميم قلعة العقبة
٠٩ ١٠١٥٠٢٢

إنشاء برج بمغاير شعيب لمناسبة ما قيل من أن قبيلة المساعيد تملك الجهة ولكونها داخل حدود قبيلة العمران طلب مشايخ [illegible] إنشاء استحكام بقصد التغلب على إزعاج المساعيد منها وتوضح أنه إذا لم يستصوب إنشاء هذا البرج لكونه ليس ضروري فيلزم تعهد على مشايخ القبيلتين بحفظ الخطة وطريقها وإنه درج قيمة تكاليف ذلك بهذه المقايسة هو على سبيل الاحتياط — ٢١ ٢٧٤٤٦٢
٠٠ ١٢٨٦٤٤٢

وإن نظارة الحربية أرسلت الأوراق للداخلية لإجراء ما يقتضي فيها ولما تحرر لها عن اختصاصها بما ذكر بناء على ما أفيد بمضبطة حضرات النظار حسبما ذكر أعلاه وبأن يجري درج قيمة ذلك بميزانيتها أفادت جوابا بأن ميزانيتها قاصرة على مصروفاتها وأن القلاع الحجازية ليست تابعة لها وما عليها سوى إجراء العمل والملاحظة فقط وأنه إذا لم تر الداخلية ضرورة إبقاء تلك العمارات أو بيعها لنظارة الحربية مع الإفادة عن الجهة المختصة بصرف ما يلزم والحربية تباشر العمل

وحيث أن اللازم إجراؤه ضروري بتلك الجهات الحربية مبلغ ١٠١٥٠ ٢٢ ٩ أما برج مغاير شعيب فإنه لم يكن مهم كما أورى المهندس المومى إليه ومع عدم قبول نظارة الحربية إجراء ما ذكر على حسابها وكون المعلوم أن نظارة الأشغال لم يكن مدرج بميزانيتها اعتمادا لذلك ولا لدى نظارة الداخلية فقد تحررت هذه المذكرة لأجل النظر فيها بالمجلس وصدور التصريح بفتح اعتماد للنظارة التي يستصوب فتحه باسمها لقيمة تكاليف تلك العمارات

٢٨ مارس ١٨٨٣

□ مرفق (٤) : مذكرة من الداخلية إلى مجلس النظار فى ٢٣ مارس ١٨٨٣ .



THE

PALESTINE POLICE FORCE.

ANNUAL ADMINISTRATIVE REPORT 1933

89. BEERSHEBA DISTRICT.

The extension of direct police control over the hitherto comparatively disregarded areas of the Wadi Araba, and along the Sinai frontier, was well maintained during the year.

On the 23rd February the Ein Ghudian Post was moved to Umm Rashrash on the Gulf of Aqaba, a site more suited to normal public security purposes and one providing greater amenities for the personnel. The patrolling of the Wadi Araba was ensured through the institution of the block house system at Ghudian through contact with Ein Weiba Post. On the 7th December the latter post was moved to El Ghamr, principally to escape the malarial swamps, but also to occupy a site that would control both the Aqaba and the well-used Wadi Musa tracks.

Twenty supernumerary camel police were discharged and in their place twenty regular constables were enrolled. An excellent type of young man was recruited, including six sons of sheikhs. These underwent a month's training locally before being posted for duty.

□ مرفق (٥) : تقرير قوة بوليس فلسطين عن عام ١٩٣٣ .

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 3.—ARCHIVES.

[B]

EGYPT AND SOUDAN. [November 10.]

CONFIDENTIAL. SECTION 2.

[37786] No. 1.

The Earl of Cromer to Sir Edward Grey.—(Received November **10.)**

(No. 194.)

Sir, *Cairo, November* 2, 1906.

I HAVE the honour to transmit to you herewith, in continuation of former correspondence, a General Report by Captain Owen on the proceedings of the Sinai Boundary Commission.

The recommendations made by Captain Owen will receive careful consideration.

I have, &c.

(Signed) CROMER.

Description of the Boundary Line and my Reasons for Selecting it.

The Nakb-el-Akaba is a road constructed down the pass, through lofty and precipitous mountains from Mofrak to Matashash. According to the Arabic inscriptions which still exist on certain stones in the pass, it was constructed by Egyptian rulers, chiefly during the time of Kansun-el-Ghuri and Mohammed Kalaun.

The exit from the pass is commanded by Jebel Fathi and the Mofrak plateau, and I considered that as long as we kept these, together with Thamilet el-Radadi (the water supply near Mofrak), and we secured the whole of Wadi Taba, there would be little use in keeping the Nakb for Egypt, and, from a military point of view, it would be better not to do so.

There were many places further north which I knew the Turks would claim, and which it was essential that Egypt should have, such as Mashash-el-Kontilla, Ma Yein, Wadi Lussan, Wadi-el-Jaifi, Ain Kadeis, Kossaima and Ain el-Gudeirat.

The frontier line from the Mofrak runs in a north-east direction till it meets, or nearly meets the Marashash–Rafeh line, to the east of Themeilet el-Radadi, to Ras Radadi, the eastern peak of Jebel Homra to Um Gat. This line is the edge of the plateau, the country to the east falling away towards Wadi el-Araba. It is a natural line, and is a strong one strategically, as it commands the exit from the Wadis leading from the El Araba.

The country to the west of this line is a large and extensive plateau, broken by some prominent hills, and sloping gradually northwards to the Mediterranean and westwards to the Suez Canal. This plateau is generally known as the plateau of El Tih.

Mashash-el-Kontilla affords a convenient and strong position on the Wadi el-Jerafi, overlooking a water supply which, though dried up at the time of our passing, could I am convinced be made permanent by sinking wells. At present there are several shallow wells in the wadi, none of them exceeding 1 metre. It commands practically many of the roads coming from the Wadi el-Araba. By these roads the Arabs of the peninsula are being constantly raided by the Aradin, Maaza, and other Arabs from the Turkish side.

Should sufficient water be found by sinking wells, I am of opinion that this position should be held with some strength, in order to put an end to these raids. I consider that at least twenty Ilegana should be placed there.

There is a good road from it to Nekhl, and it is a point which a hostile force would be likely to seize when making an advance into Sinai from the Wadi el Araba.

The Turkish Commissioners were most anxious to secure it on their side of the boundary.

I strongly urge that experiments be made this winter in well sinking.

For the security and safety of our Arabs and their flocks, the establishment of a post there is one of immediate necessity.

□ مرفق (٦) : تقرير الكابتن أوين العام بشأن تعليم الحدود ـ ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ .

The next point of importance on the frontier is Ma Yein, because of its never-failing and abundant water supply. There are at present some eight wells situated in a valley or basin, about 2 miles in diameter, surrounded and commanded by Jebel-el-Megrah from the north and east, and by Jebel Oreif-el-Naga from the west.

My reasons for securing these wells were that, with the exception of one in the Northern branch of Wadi Ma Yein, they belong to the Bereikat Teaha, the greater part of whose territory extends far into the Sinai Peninsula, and because of its abundant water supply.

My object all through had been to secure the water supply near to or on the Marashash-Rafeh line, as in the desert country through which this line runs it is, of course, a great point of importance to hold all the water supply.

Owing to that clause in the Sultan's Iradé relating to the military position of Akaba, the Turkish Commissioners demanded Jebel Fathi and Thamilet-el-Radadi as strategically important for the military position of Akaba, and demanded the well furthest to the east and in the northern branch of Wadi Ma Yein in exchange for these two places, which I acknowledge are places which they could justly claim, and which are of great strategical importance to us.

In giving them this well there was an additional reason for doing so, because it belongs wholly to the Turkish Azazma, who have been for centuries a source of trouble to our Sinai Arabs, and I wanted, if possible, to avoid having that section of the Azazma within the Egyptian boundary.

The next point of importance is Ain Kadeis, which is also a never-failing spring of water, flowing for about half-a-mile from the side of the mountain along a narrow watercourse, where it loses itself in the sand.

The boundary-line passes a considerable distance to the east, and secures absolutely the safety of this water supply.

The great Wadis of Lussan and Jaifi between Ma Yein and Ain Kadeis, and which come well within the Egyptian boundary, are of importance because of the large tracts of fertile lands they contain suitable for cultivation.

We come next to Kossaima and Ain Gedeirat. The former has always belonged to Egypt, and the Turks had never interfered with it until the 6th June this year, when they occupied it with a small force of one Shawish and five gendarmes.

I had received information that the Governor of Jerusalem had been instructed last year to build large barracks there, and for this reason, in addition to other reasons, such as its abundant water supply, its strategical position, and its facilities for cultivation, I was determined from the very beginning that it should remain Egyptian.

The same may be said of Ain-el-Gedeirat, which, in addition to possessing all the advantageous points of Kossaima, is also the very best spring or water supply in the whole peninsula.

The spring, which is situated some 5 or 6 kilom. up the Wadi, flows out of the rock in considerable volume down a narrow channel and steep valley for a distance of about 1 mile till it (like the spring at Ain Kadeis) disappears in the sand.

A small dam, erected a short distance above the point where the water disappears, would turn the upper part of the Wadi Ain-el-Gedeirat for a distance of about three-quarters of a-mile into a large lake or reservoir.

Below it are some thousands of feddans of fertile plain which could without difficulty be irrigated by such a supply of water.

There is no doubt that this water, which disappears in the soil, reappears again at Kossaima, where it flows for a short distance of about half-a-mile, and disappears again in the soil, reappearing again at Mueileh.

Thus it will be seen how important it was that this spring of Ain Gedeirat, whose water could be so usefully utilized, and which is undoubtedly the source of the Kossaima and Mueileh water supplies, should be secured for Egypt.

We proved conclusively to the Turkish Commissioners from native evidence that Kossaima had always belonged to the Segeirat section of the Teaha tribe of Sinai. There is no doubt whatever in my mind that any documentary evidence which the Turkish authorities said they could put forward to substantiate their claims to Kossaima was false and manufactured specially for the occasion.

Fahmi Bey, the younger member of the Turkish Commissioners, and who was the source of much obstruction all through the negotiations, persisted that the Arabs of Kossaima had been taxed by Turkey for the last thirty years. (This, it is quite easy to prove, was false, and absolutely without any foundation.)

In addition to this claim, he persisted that the Sultan had issued an *Iradé* last year ordering barracks to be built there, and for that reason it must be Turkish.

From Kossaima northwards the line passes through Wadi-el-Sabha and Wadi Bram, leaving to the east of it Birin and El Auja, both of which have always been Turkish, and owned by their Azazma tribe, and crosses the undulating sandy country of El Ajera till it strikes Rafeh pillars, and thence over bare and lofty sand dunes to the Mediterranean Sea.

One great difficulty which we had as regards that part of the boundary from Kossaima northwards was the Turkish claim to the Temlin triangle, which extends, and is shown on many maps as extending, as far as Jebel-el-Mugharra, a long way west of Wadi-el-Arish.

The Turks had undoubtedly some claim to this territory, owing partly to mistakes (which I discovered later) on the part of the former Governors of El Arish, and partly owing to the encroachments which had been allowed steadily to go on for many years on the part of the Kaimakams of Gaza and Bir Saba.

It was particularly with reference to this part of the boundary that I contended that the only line recognized by Great Britain and Egypt, according to the *status quo* of 1892, was a straight line from Rafeh pillars to Akaba fort; but all through the negotiations the Turkish Commissioners claimed that by the *status quo* was meant the existing state of affairs, and included all the territory and Arabs actually administered and taxed by Turkey at the present time, viz., all their encroachments since the formation of the Kaimakamia of Bir Saba in 1900.

These claims I refused to discuss, and adhered firmly to my definition of the *status quo* as explained above, viz., a straight line from Rafeh to Akaba.

The boundary-line, as finally agreed upon, runs for the most part along the watershed, and is, in my opinion, an excellent one for Egypt, both geographically, strategically, and politically, and it is also convenient and most favourable from an administrative point of view.

It secures to Egypt—which Egypt has never yet had—a permanent and well-defined eastern frontier, and practically safeguards her from any attack by land from the east, owing to the great extent of waterless desert and difficult country between the line and the Suez Canal, which makes a successful attack from the east practically an impossibility.

سري

عزيزي مستر سمارت

اتشرف بأن أنهي لسعادتكم ان وزارة الدفاع الوطني احالت الى وزارة الخارجية كتابكم رقم ٦١٠ /٥/ ٤٧ المؤرخ ١٤ /٣/ ١٩٤٧ الذى وجهتموه اليها .

ويتبين من هذا الكتاب ان محافظ سينا قد أخطر ضابط القوات البريطانية المرابطة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطني رغبة منها في احكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت اقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر الجيش البريطاني برفح . ثم اشرتم سعادتكم في الكتاب المذكور الى ان هناك اتفاقا ضمنيا اتخذته الدولتين العملية والادارية من شأنه اقرار ان الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلي والغربي لذلك المعسكر وان جناب القائد العام لقوات الشرق الاوسط لايمكنه ان يوافق على ان يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من اقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلي والغربي للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعني الا أن أذكر لسعادتكم أنه لا يوجد اى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لايجوز أن تتأثر بوجود معسكر في منطقة ما .

كما أود أن أبين لسعادتكم ان السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطني لاحكام المراقبة لايتبع خط الحدود المصرية اذ قد روعي في تخطيطه ان يكون بالوضع المناسب لاحكام المراقبة . وهناك شقة من الارض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقي تختلف اتساعا بحسب طبيعة الارض .

ومن جانب آخر أود أن أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية في شأن هذا المعسكر الداخل جزء منه في الاراضي المصرية وهى تتلخص في طلبها تسلم السلطات البريطانية في اقرب وقت ممكن باخلاء الاراضي المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم عليها وذلك لكي يتمكن الرجال المختصون من ادارة الاشغال العسكرية المصرية بجهة الحدود من اقامة السور المزمع بناؤه ، والذين نبه عليهم بالكف مؤقتا عن اعمال البناء حتى يتم الاخلاء المطلوب .

وانى انتهز هذه الفرصة لكي أعرب لسعادتكم من اخلص تمنياتي .

وكيل الخارجية

طه السيد نصر

٣ أبريل سنة ١٩٤٧

□ مرفق (٧) : خطاب من طه نصر وكيل الخارجية المصرية إلى المستر سمارت [٣ أبريل ١٩٤٧] .

From-UNITED NATIONS ARCHIVES

STATE OF ISRAEL
MINISTRY FOR FOREIGN AFFAIRS
Background Paper on the Gulf
of Aqaba
Jerusalem, May 1956
OP 16/56

history in King [illegible] Solomon's times) and above all it provides a natural harbour for the potash works industry situated 160 kms. further north at Sdom, at the southern end of the Dead Sea. These factors demonstrate that there are no insuperable physical obstacles to the rapid expansion of Elath.

Geographical Features

4. The Gulf of Aqaba is the eastern of the two divisions into which the Red Sea bifurcates near its northern extremity. The Gulf penetrates into Arabia Petraea in a NNE direction from 28° to 29°33' north for a distance of some 100 miles. In breadth it varies for the greater part of its length between 12 and 17 miles. Its total coastline is 367 kilometres of which (from east to west) 150 belong to Saudi Arabia, 6 to Jordan, 11 to Israel, and the remaining 200 to Egypt - the east coast of the Sinai Peninsula. There are in all four anchorages on the Gulf and probably several other smaller fishing points, namely Hoqneh in Saudi Arabia, El-Aqaba in Jordan, Elath in Israel and Dahab in Egypt. At the junction of the Gulf with the Red Sea proper are the Straits of Tiran, formed by a westward bulge in the Saudi Arabian coast before it turns eastward. Here, between the Saudi Arabian and the Egyptian coasts are two larger islands, Sanafir and Tiran, and several smaller islets and rocks. The distance from the Saudi Arabian coast to Tiran is four nautical miles, and that between Tiran and the Egyptian coast three nautical miles. The Straits are dangerous to navigation and the navigable channel lies between Tiran and the Egyptian coast.

5. At the head of the Gulf the frontier between Egypt and Israel runs from a point south of Umm Rash Rash in a northeasterly direction. This coincides with the former international frontier between Palestine and Egypt, confirmed by the General Armistice Agreement between Israel and Egypt of 24 February 1949. 4) The frontier between Israel and Jordan, which is about half-way between Elath and Aqaba, is the same boundary which under the regime of the League of Nations Mandate for Palestine separated Palestine proper from Transjordan. This frontier is confirmed by the General Armistice Agreement between Israel and Jordan of 3 April 1949. 5)

4) 42 United Nations Treaty Series page 252.

5) Ibid., page [illegible].

□ مرفق رقم (٨) : ورقة تتضمن خلفية عن خليج العقبة .

No. 372.—*EXCHANGE OF NOTES between the British and Turkish Governments relative to the maintenance of the* Status Quo *in the Sinai Peninsula and the tracing of a line of demarcation between Turkey and Egypt. Constantinople, 14th and 15th May,* 1906.*

(1) *The Ottoman Minister for Foreign Affairs to the British Ambassador at Constantinople.*

. . . . .

M. l'Ambassadeur, 14*th May,* 1906.

I HAVE had the honour to receive the note which your Excellency was good enough to write to me on the 12th instant respecting the occupation of Taba.

Allow me to observe to you that it never entered the thought of the Imperial Government to ignore the contents of the telegram of the 8th April of the late Djevad Pasha to His Highness the Khedive. Besides, the communication which I had the honour to address to your Excellency on the 11th instant was quite explicit. The evacuation of Taba has been decided upon, and the orders have already been given in consequence.

It is agreed that the Staff officers at Akaba and the officials who shall be sent by His Highness the Khedive shall meet in order to effect on the spot, and in accordance with topographical data, a technical inquiry for marking on a map the points calculated to insure the maintenance, on the basis of the above-mentioned telegram of Djevad Pasha, of the *status quo* in the Sinaitic Peninsula, and in order to draw the line of demarcation starting at Rafeh, near El-Arish, and running towards the south-east in an approximately straight line as far as a point on the Gulf of Akaba, at least 3 miles distant from Akaba.

The views expressed in the above-mentioned communication of your Excellency are thus fully realized.

In begging your Excellency to be so good as to communicate the above to London, we trust that the Government of His Majesty the King will see in it a fresh proof of our keen desire to maintain at all times our relations on a footing of the most complete cordiality. In conveying to us, on its side, an expression of its full satisfaction, it will itself have given proof of the value which it attaches to the preservation and to the strengthening of the good relations which so happily exist between the two States.

I have, &c.,
TEWFIK.

□ مرفق رقم (٩) : نص الابلاغ التركى بالجلاء عن طابا فى مايو ١٩٠٦ .

هذه هي الاتفاقيه التي وقع عليها وتبودلت في رفاح ١٣ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق
١٨ ايلول سنة ١٣٢٢ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العليه ومندوبي الخديويه
الجليله المصريه بشان تعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين
شبه جزيره طور سينا بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي اركان حرب احمد مظفر بك
والبكباشي اركان حرب محمد فهمي بك بصفتهما مندوبي الدولة العليه والى كل من امير اللوا
ابراهيم فتحي باشا والميرالاي روجر كرميكل روبرت اوين بك بصفتهما مندوبي الخديويه الجليله
المصريه بتعيين خط فاصل اداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيره طور
سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العليه والخديويه الجليلة المصرية على ما ياتي —
المادة الاولى — يبداء الخط الفاصل الاداري كما هو معين بالخريطة المرفوقه بهذه
الاتفاقيه من نقطة راس طابه الكائنه على الساحل الغربي بخليج العقبه ويمتد الى قمة جبل
فورت مارا على رؤوس جبال طابه الشرقيه المطلة على وادي طابه ثم من قمة جبل فورت
يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتيه — من جبل فورت الى نقطة لا تتجاوز مائتي متر
الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطة الحادثة من تلاقي امتداد هذا الخط
بالعامود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز
تلك القمه بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزه الى العقبه بطريق نخل الى العقبه)
ومن نقطة التلاقي المذكوره الى التلة التي الى الشرق من مكان ماء يعرف بثميلة الردادي
والمطلة على تلك الثميلة (بحيث تبقى الثميلة غربي الخط) ومن هناك الى قمة راس الردادي
المدلول عليها بالخريطة المذكورة اعلاه بـ A. 3 ومن هناك الى راس جبل الصفره المدلول
عليه بـ A. 4 ومن هناك الى القمة الشرقية لجبل ام قف المدلول عليها بـ A. 5
ومن هناك الى نقطة مدلول عليها بـ A. 7 الى الشمال من ثميلة سويلمه ومنها الى نقطة
مدلول عليها A. 8 الى غرب الشمال الغربي من جبل سماوي ومن هناك الى قمة التلة
التي الى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في الفرع الشمالي من وادي مايين
بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك الى A. 9 ومنها الى A. 9 bis
غربي جبل المقراه ومن هناك الى راس العين المدلول عليها بـ A. 10 bis ومن هناك الى
نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ A. 11 ومن هناك الى منتصف المسافه بين
عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلثماية وتسعون مترا الى الجنوب الغربي من بئر رفاح
والمدلول عليه بـ A. 13 ومن هناك الى نقطة على التلال الرمليه في اتجاه مايتين وثمانين درجه
(٢٨٠) من الشمال المغناطيسي (اعني ثمانين الى الغرب) وعلى مسافة اربعماية وعشرين مترا
في خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه
ثلثمايه واربعه وثلاثين درجه (٣٣٤) من الشمال المغناطيسي (اعني ستة وعشرون الى الغرب)
الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بتله خرائب على ساحل البحر .
المادة الثانيه — قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الاولى بخط اسود متقطع

□ مرفق رقم (١٠) : نسخة من اتفاقية ١٩٠٦ المودعة بدار الوثائق القومية القلعة .

فى نسختى الخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية والتى يوقع عليهما الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذى يوقعان فيه على الاتفاقيه ويتبادلاها ·

المادة الثالثة — تقام اعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التى على ساحل البحر الابيض المتوسط الى النقطة التى على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى يليه وذلك بحضور مندوبى الفريقين ·

المادة الرابعة — يحافظ على اعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديوية الجليلة المصريه ·

المادة الخامسة — اذا اقتضى فى المستقبل تجديد هذه الاعمدة او الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق مواقع العمد التى تزاد على الخط المدلول عليه فى الخريطة ·

المادة السادسة — جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشان الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانيه وافراد الاهالى والجندرمة ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل ·

المادة السابعة — لا يؤذن للعساكر الشاهانيه والجندرمه بالمرور الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون ·

المادة الثامنة — تبقى اهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والاراضى كما هو متعارف بينهم ·

ترجمه طبق الاصل المحرر باللسان التركى · فول اغاسى اركان حرب

اسعد

كاتب تركى نظارة الحربيه

يوسف سامح

المندوبون من قبل الخديويه الجليله المصريه

ميرلوا

ابراهيم فتحى

ميرالاى

اوين

المندوبون من قبل الدولة العلية

ميرالاى اركان حرب

مظفر

بكباشى اركان حرب

فهمى

INITIAL PROCEDURE FOR RESOLVING BOUNDARY QUESTIONS

Egypt and Israel agree on the following procedure for resolving the remaining technical questions concerning the international boundary, in conformity with all the relevant provisions of the Treaty of Peace, which they have been unable to resolve through negotiations. Egypt and Israel agree that these questions shall be submitted to an agreed procedure which will achieve a final and complete [illegible], in conformity with Article VII of the Treaty of Peace. Pending conclusion of [illegible]e agreement, each party agrees to move behind the lines [illegible]icated by the other. The parties agree to request the Multinational Force and Observers to maintain security in these areas. In the interim period, activities which have been conducted in these areas shall continue. No new construction projects will be initiated in these areas. Meetings will be held between Egypt and Israel to establish the arrangements which will apply in the areas in question, pending a final determination of the boundary demarcation questions. Representatives of the United States Government will participate in the negotiations concerning the procedural arrangements which will lead to the resolution of matters of the demarcation of the International Boundary [illegible] Mandated Palestine and Egypt in accordance with the Treaty of Peace, if requested to do so by the parties. The temporary arrangements hereby or

S. Ur.   [signature]   D. K.

□ مرفق رقم (١١) : ورقة الاجراء المبدئى لعام ١٩٨٢ .

quently established and the activities conducted

ant thereto shall not be deemed to affect the position

ther party, or prejudge the final outcome.

April 25, 1982

he Government of the
b Republic of Egypt

For the Government of the
State of Israel

ssed by:

Witnessed by:

برقيــــة

Feb. 1985 صادرة الـي تل أبيــب

البرقية رقم : ((١١)) التوقيت : لـمت ١٠٠٠ التاريخ : ٨٥/٢/٥

To : Chief Liaison System of Israel .

From : Chief Liaison System of Egypt .

Sub : A violation in the disputed area ni Taba .

---

1 - On 2 / 2/1985, An israeli solider has been observed , wearing his military uniform , on the beach of the disputed area in Taba .

2 - He left the area after informing your L.O. by E.L.O.

3 - Such actions is a clear violation to the Agreement of April 25, 1982

4 - We request . to issue your strict instructions for your L.O. to prevent military personnel from entering that area .

With Best Regards .

Brig. Gen.

Farouk Labib

Chief L.S.E.

الي / قسم الشفرة والرمــز

رجاء أرسال هذه البرقية الي تل أبيــب .

مع وافر التحيــة ....

صورة الـي : -

- مكتب السيد / المديـــر .

التوقيع : (( ))

عميـد : فاروق أحمد لبيـب

ر. جهـــاز الاتصـــال

☐ مرفق رقم (١٢) : نص الاحتجاج على وجود جندى إسرائيلى فى المنطقة المتنازع عليها [١٩٨٥/٢/٥] .

ANNEX I

E-1

MINISTRY OF FINANCE

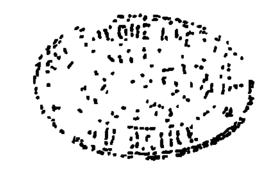
STATISTICAL DEPARTMENT

Period 53

STATISTICAL YEARBOOK

OF EGYPT

For 1909



FIRST ISSUE



CAIRO:
NATIONAL PRINTING DEPARTMENT,
1909.

□ مرفق رقم (١٣) : كتاب الاحصاء السنوى لمصر لعام ١٩٠٩ .

TERRITORY AND CLIMATE

Egypt proper occupies the north-eastern corner of the African continent.

The boundaries, in general terms, are on the north, the Mediterranean Sea; on the east, Syria, Arabia-Petraea, the Gulf of Aqaba and the Red Sea; on the south the Sudan and on the west the Libyan desert. In Asia the possessions of the country comprise the Sinaitic peninsula and the governorship of el Arish. In more definite terms the boundaries are as follows:

Frontiers.

North.—The Mediterranean Sea coast in about lat. 31° 30′ N.

Cape Borollos Lighthouse in lat. 31° 35′ 55″ N., long. 31° 01′ 50″ E., being the extreme northerly point of the Delta of the Nile.

The coast line extends to the east as far as Rafa near El Arish, lat. 31° 17′ 19″ N., long 34° 11′ 20″ E. (marble pillars), on the borders of Syria and as far as Sallum Bay on the west.

West.—The frontier follows an undefined line running approximately north and south through the Libyan desert, so as to include the Oasis of Siwa.

East.—The boundary follows the line laid down in 1907 from Rafa, near El Arish, to the h [illegible]

s [illegible]

northern boundary of the Sudan.*

South.—The country is bounded by the northern frontier of the Sudan.†

Coasts.

The northern coast line is generally low and the cultivated land is separated from the sea by a chain of brackish lagoons, themselves cut off from the sea by low sand dunes; the approach from the sea being generally shallow. The Red Sea coast is rocky and broken and the shore almost unapproachable by any ships on account of the outlying coral reefs.

Area.

According to the latest surveys, the area of Egypt, excluding the desert and the districts of el Arish, Sinai, Mariut, Mursa Matru, el Deba, the western oases and the town of Qosseir on the Red Sea, amounts to 31,110 square kilometres, or 12,026, square miles, and the area, including the deserts, defined as bounded by the meridian of Siwa, approximately 25° 12′ E., the parallel of Wadi Halfa, the sea, and the Turco-Egyptian boundary is about 930,000 square kilometres.

The cultivated and settled area, that is the Nile Valley and the Delta, covers 33,595 square kilometres; canals, roads, date-palm plantations, etc., cover 1,919 square kilometres; the surface of the Nile, marshes, lakes and desert, amount to some 7,378 square kilometres.

Divisions

The country is divided into two main divisions viz. - Upper Egypt, extending from Wadi Halfa to Cairo, and the Delta or Lower Egypt from Cairo to the Mediterranean Sea. These two divisions are divided for administrative purposes into 14 Mudirias or provinces,

* See report on the delimitation of the Turco-Egyptian boundary (Survey Department Cairo, 1908) and Turco-Egyptian agreement dated 1st October 1905 and Blue Book Egypt, No 2 (1906).

† See the Egyptian Sudan boundary agreement.

ANNEX III

E-2

MINISTÈRE DES FINANCES

Period 53

DIRECTION DE LA STATISTIQUE

ANNUAIRE STATISTIQUE
DE L'ÉGYPTE
1910

2me ANNÉE



LE CAIRE:
IMPRIMERIE NATIONALE
1910

□ مرفق رقم (١٤) : كتاب الاحصاء السنوى لمصر لعام ١٩١٠ .

L'ÉGYPTE

(Notes rédigées par le Service de l'Arpentage).

Position et étendue:

Le Khédivat d'Egypte occupe le coin Nord-Est du continent africain et la Péninsule sinaïtique, en Asie.

L'Egypte est limitée :

Au Nord : Par la mer Méditerranée ;

A l'Est : Par la ligne de démarcation arrêtée par la Commission Turco-Egyptienne [1] qui va presque en ligne droite d'un point près de Rafa dans la mer Méditerranée à un autre point près de Taba au fond du golfe d'Akaba ; le golfe d'Akaba et la mer Rouge ;

Au Sud : Par le vingt-deuxième parallèle de latitude Nord, sauf pour une courte distance dans la vallée du Nil où la limite dévie vers le Nord de façon à exclure le village de Faras et les villages au Sud de ce dernier [2] ;

A l'Ouest : Par une ligne indéfinie partant d'un point dans la baie de Salloum et courant à l'Ouest de l'Oasis de Sivas et de là, dans la direction à peu près Sud, jusqu'à ce qu'elle atteigne le vingt-deuxième parallèle de latitude Nord.

Le pays a donc une longueur de 1.030 kilomètres, du 31°, 5 au 22° de latitude Nord, et une largeur de 960 kilomètres, du 25°.2′ Est au 34°.56′ Est de longitude. Son étendue suivant la délimitation qui précède est d'environ 900.000 kilomètres carrés, dont la majeure partie est occupée par le désert inculte et dépeuplé, ou bien habitée par une population éparse et nomade. Dans le langage courant, le terme « Egypte » désigne la partie du pays située dans la vallée du Nil et qui est habitée par une population stable.

Cette partie du pays occupe une étendue de 30.000 kilomètres carrés, auxquels il y a lieu d'ajouter la superficie des Oasis, environ 1.000 kilomètres carrés et de certaines étendues cultivées dans la Péninsule sinaïtique et le long de la rive Nord-Ouest.

Rapports extérieurs.

L'Egypte doit son importance économique principalement à deux circonstances, dont l'influence se retrouve dans le passé de même que dans le présent. La première consiste dans sa situation au carrefour des grandes routes commerciales réunissant l'Europe méridionale, l'Afrique du Nord, le Soudan, l'Arabie et l'Orient en général. La seconde c'est la fertilité du sol due autant à son excellente nature, qu'à la stabilité du climat sub-tropical et à un régulier et abondant approvisionnement d'eau.

L'Egypte se trouvant séparée du reste du continent par de vastes déserts — où l'eau pouvait suffire aux besoins des caravanes, mais pas à ceux d'une armée — elle a été relativement à l'abri des invasions étrangères.

Isolée ainsi des influences extérieures et vivant dans un milieu sujet à très peu de changements, la race égyptienne présente de nos jours des caractéristiques qui diffèrent très peu de celles de ses ancêtres d'il y a plusieurs milliers d'années.

---

[1] Voir *Journal Officiel* du Gouvernement Egyptien du 10 novembre 1906.

[2] Voir convention Anglo-Egyptienne, *Journal Officiel* du Gouvernement Egyptien du 19 janvier 1899 (numéro supplémentaire).



رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٠ / ١٥١٨

مطابع الاهرام التجارية - قليوب - مصر



مثلما كانت حرب أكتوبر نهاية لأسطورة التفوق العسكرى الإسرائيلى، كانت معركة استرداد طابا تحطيما لأسطورة تفوق الذكاء الإسرائيلى وتخلف العقل العربى. فقد سبق الفريق المصرى للدفاع عن طابا، الإسرائيليين إلى كل مكان فى عالم به وثائق تتعلق بموضوع النزاع، واستطاعت الكفاءات القانونية والدبلوماسية والعسكرية المصرية، أن تتغلب على كل المفاجآت والمناورات التى قام بها الطرف الآخر وأن تفند كل حججه وأسانيده.

والدكتور يونان لبيب رزق توافرت له كل المؤهلات لكى يكتب قصة معركة العصر هذه: فهو أستاذ للتاريخ الحديث، وله كتابات سابقة فى موضوع طابا، كما كان عضوا فى هيئة الدفاع المصرية فى هذه القضية. لذلك جاءت روايته للأحداث من الداخل لأنه شارك فى صنعها، وبأسلوب عالم التاريخ المتمرس القادر على عرض الوقائع فى صورتها الشاملة وبأمانة.

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

الحدود الشرقية لمصر

خريطة توضح العلامات الاربع عشرة التى دار حولها الخلاف المصرى مع الخصم